

الجمهوريّة العربيّة السوريّة
وزارة التعليم العالي
جامعة دمشق
كليّة الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربيّة
الدراسات العليا

دراسة القسم الثاني من كتاب

منهجُ السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك

لأبي الحسن نور الدّين عليّ بن محمّد الأشمونيّ

وتحقيقه

(من بداية باب أسماء الأفعال إلى نهاية بحث الإدغام)

بحث لنيل درجة الماجستير بإشراف الدّكتور

عبد النّاصر عسّاف

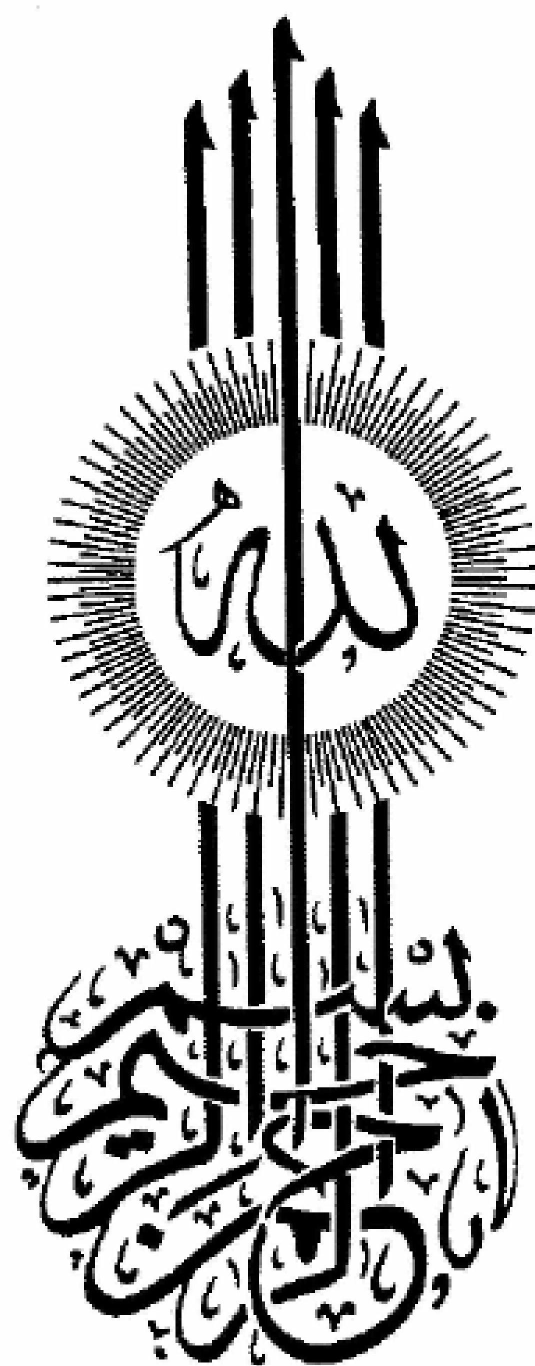
أعدّته وقدّمته

سهير مروان خير الله

الجزء الثاني

العام الدّراسيّ

١٤٣١- ١٤٣٢هـ، ٢٠١٠- ٢٠١١م


الله
بسم الله الرحمن الرحيم

الـــوَقْــفُ/ ٣٤٤/ب

(تَنْــوِينــاً اْثْــرَ فَــتْــحٍ اجْعَــلْ أَلِفَــا وَقْفــاً وَتِلْــوَ غَيْــرِ فَــتْــحٍ احْــذِفَــا)

الوقفُ: قطعُ النُّطق عند آخرِ الكلمة. والمراد هنا الاختياريّ[١]، وهو غير[٢] الّذي يكون استثباتاً[٣]، وإنكــاراً، وتذكُّراً، وترنُّماً[٤].

وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السُّكون، والرَّوْم، والإشْمَام، والإبدال، والزِّيادة، والحذْف، والنَّقل. وهذه الأوجه مختلفةٌ في الحُسْنِ والمحلِّ، وستأتي مفصَّلَةً[٥].

واعلم أنَّ في الوقف على المُنَوَّن ثلاثَ لغاتٍ[٦]:

الأُولَى – وهي الفصحى – أنْ يُوقَفَ عليه بإبدال تنوينه ألفاً إنْ كان بعد فتحةٍ، وبحذْفِه إنْ كان بعد ضمَّةٍ أو كسرَةٍ بلا بدل، تقول: "رَأَيْتُ زَيْدا، وهذا زَيْدْ، ومررت بزَيْدْ".

والثّانية: أنْ يوقَفَ عليه بحذف التّنوين وسكون الآخِرِ مُطلقاً. ونسبَها المصنِّفُ[٧] إلى ربيعة.

والثّالثة: أنْ يوقَفَ عليه بإبدال التّنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضَّمَّةِ، وياءً بعد الكــسرة. ونــسبَها المصنِّفُ[٨] إلى الأزْد.

---

[١] - في حاشية العليمي على زهر ٣٣٨/٢: "الكلام عند الوقف إما أن يتمّ، أو لا. فإن تمّ كان الوقف اختيارياً. وإلاّ كان اضطرارياً؛ لأنه لعدم تمامه لا يوقف عليه إلا لضرورة انقطاع النَفَس".
[٢] - سقطت "غير" من ط١.
[٣] - وفي د:"وهو أن يكون استثباتاً". وهو خطأ.
[٤] - في صب ١٦٩٣/٤: "الاستثباتي: هو الواقع في الاستثبات والسؤال المقصود به تعيين مبهم، نحو: منو؟، ومنا؟، ومني؟، لمن قال: جاءني رجلٌ، ورأيت رجلاً، ومررت برجل... والإنكاري: هو الواقع في السؤال المقصود به إنكار خبر المخبِر، أو إنكار كون الأمر على خلاف ما ذكر، فإن كانت الكلمة منونة كسرت التنوين وتعينت الياء مدّة، نحو: أزيدُنِيه؟ - بضم الدال وكسر النون – لمن قال: جاءني زيدٌ... وإن لم تكن منونة أتيت بالمدة من جنس حركة آخر الكلمة، نحو: أعمرُوه، لمن قال: جاءني عمروٌ. والتذكري: هو المقصود به تذكر باقي اللفظ، فيؤتى في آخر الكلمة بمدة من جنس حركة آخرها، نحو: قالا، وفي الداري... والترنمي: هو الوقف بالتنوين المسمى تنوين ترنم".
[٥] - الكلام السابق في مر ٣٩٤/٢. وانظر الارتشاف ٧٩٨/٢.
[٦] - الكلام الآتي في مر ٣٩٤/٢-٣٩٥. وانظر شرح الكافية ١٩٨٠/٤-١٩٨١، والارتشاف ٧٩٩/٢.
[٧] - التسهيل ٣٢٨، وشرح الكافية ١٩٨٠/٤. وفي المساعد ٣٠٣/٤: "الظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة؛ ففي أشعارهم الوقف كثيراً جداً على المنصوب المنون بالألف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال".
[٨] - التسهيل ٣٢٨، وشرح الكافية ١٩٨١/٤.

تنبيهات[1]:

الأوّل: شمل قوله: (**أَثْرَ فَتْحٍ**) فتحةَ الإعرابِ، نحو: "رأيتُ زَيْداً"، وفتحةَ البناء، نحو: "أيهاً"، و"وَيْهـاً"[2]، فكلا النَّوعين يُبْدَلُ تنوينُه أَلِفاً على المشهور.

الثّاني[3]: يُسْتَثْنَى مِنَ المُنَوَّنِ المنصوبِ ما كان مؤنَّثاً بالتّاء نحو: "قَائِمَة"، فإنّ تنوينَه لا يُبْدَل بل يُحْذَفُ. وهذا في لغة مَنْ يقفُ بالهاء. وهي الشَّهيرة. وأمّا مَنْ يقفُ بالتّاء فبعضُهم يجريها مجرى المحذوفِ فيُبْدِلُ التّنوينَ ألفاً، فيقول: "رَأَيْتُ قَائِمَتَا". وأكثرُ أهلِ هذه اللُّغة يسكّنُها[4] لا غير.

الثّالث: المقصورُ المُنَوَّنُ يُوقَفُ عليه بالأِلف[5]، نحو: "رأيتُ فَتَى". وفي هذه الألفِ ثلاثةُ مذاهبَ[6]:

الأوّل: أنّها بدَلٌ مِنَ التّنوين/ في الأحوال الثّلاث، واستُصْحِبَ حذْفُ الألف المنقلبة وصْلاً ووقْفاً. وهـذا مذهبُ أبي الحسن[7] والفرّاء[8] والمازنيّ[9]، وهو المفهوم مِنْ كلام النّاظمِ هنا لأنّه تنوينٌ بعد فتحة. ٣٤٥/أ

والثّاني: أنّها الألف المنقلبة في الأحوال الثّلاث، وأنَّ التّنوينَ حُذِف، فلمّا حُذِفَ عادتِ الألـفُ. وهـو مَرْوِيٌّ[10] عن أبي عمرٍو والكسائيّ والكوفيّين[11]، وإليه ذهبَ ابنُ كيسان والسِّيرافيّ[12]، ونقله ابنُ الباذش[13] عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المصنِّفُ في الكافية[14]. قال في شرحها[14]: "ويقوِّي هذا المذهبَ ثبوتُ الرِّوايةِ بإمالةِ الألف وقْفاً، والاعتدادُ بها رَوِيّاً، وبدَلُ التّنوين غيرُ صالحٍ لذلك".

---

[1] - التنبيهات بتمامها في مر ٣٩٥/٢-٣٩٦.
[2] - في د:"إيهاً و ويهاً".
[3] - انظر المساعد ٣٠٢/٤.
[4] - في هامش د ٢٨٨/أ :"أن يقول: قائمتْ".
[5] - في زهر ٣٣٩/٢: "وفي الألف الموقوف عليها لغات؛ أشهرها: أن تقر على صورتها. والثانية: قلبها ياء؛ لأن الياء أبين من الألف، وهي لغة فزارة وبعض قيس. والثالثة: قلبها واواً؛ لأن الواو أبين من الياء، وهي لغة بعض طيئ. والرابعة: قلبها همزة؛ لأن الهمزة أخت الألف، وهي أبين الحروف كلها، وهي لغة بعض طيئ أيضاً، وليس من لغتهم التخفيف. ويحتمل القلب فيهن أن يكون من الألف الأصلية، وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف" الآتي ذكره. وانظر الكتاب ٢٨٧/٢، والتكملة ٢٦، وشرح الكافية ١٩٨٤/٤-١٩٨٥.
[6] - انظر الارتشاف ٨٠٠/٢-٨٠١، وزهر ٣٣٨/٢-٣٣٩.
[7] - معاني القرآن للأخفش ٣٦٠/١. وانظر مذهبه أيضاً في الإقناع ٣٥٤/١، والارتشاف ٨٠١/٢، والمساعد ٣٠٤/٤، وزهر ٣٣٨/٢.
[8] - انظر مذهب الفراء في الخصائص ٢٩٦/٢، والتسهيل ٣٢٨، والارتشاف ٨٠١/٢، والمساعد ٣٠٤/٤، وزهر ٣٣٨/٢.
[9] - انظر مذهب المازني في التكملة للفارسي ٢٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٩، والتسهيل ٣٢٨، وشرح الكافية ١٩٨٣/٤، والارتشاف ٨٠١/٢، والمساعد ٣٠٤/٤، وزهر ٣٣٨/٢.
[10] - رواه ابن برهان كما في شرح الكافية ١٩٨٣/٤.
[11] - انظر مذهب أبي عمرو والكسائي والكوفيين في الإقناع ٣٥٥/١، وشرح الكافية ١٩٨٣/٤، والارتشاف ٨٠١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٥٥/٢، والمساعد ٣٠٤/٤، وشا ١٠/٨، وزهر ٣٣٨/٢.
[12] - انظر مذهب ابن كيسان والسيرافي في شرح الكافية ١٩٨٤/٤، وشرح التسهيل للمرادي ١١٥٥/٢، وزهر ٣٩٦/٢.
[13] - الإقناع ٣٥٣/١. وابن الباذش هو أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، أبو الحسن، إمام، نحوي، مسند، مقرئ. له كتاب: (الإقناع في القراءات السبع). واختلف في سنة وفاته، وقيل: سنة ٥٤٠هـ. انظر البلغة ٧٩، وبغية الوعاة ١٤٣/٢-١٤٤، والأعلام ١٧٣/١.
[14] - شرح الكافية ١٩٨٣/٤-١٩٨٤.

ثمّ قال[1]: "ولا خِلافَ في المقصور غيرِ المُنَوَّنِ أنَّ لفظَه[2] في الوقْف كلفظِه في الوصْلِ، وأنَّ ألفَه لا تُحْذَفُ إلاَّ في ضرورةٍ، كقول الشّاعر[3]:

٢٨٤ – [وَقَبِيــْلٍ مِــنْ لُكَيْــزٍ حَــاضِــرٍ] رَهْــطُ[4] مَرْجُــومٍ وَرَهْــطُ ابْــنِ الْمُعَــلْ

أرادَ: ابن المُعَلَّى". انتهى.

ومثالُ الاعتدادِ بها رَوِيّاً قولُ الرَّاجِزِ[5]:

٢٨٥ – إنَّــكَ يَــا ابْــنَ جَعْفَــرٍ نِعْمَ الْفَتَــى

إلى قوله:

وَرُبَّ ضَيــْفٍ[6] طَــرَقَ الْحَــيَّ سُــرَى

والثّالث: اعتباره بالصَّحيح؛ فالألف في النَّصب بدلٌ مِنَ التّنوين، وفي الرَّفع والجرِّ بدلٌ مِنْ لام الكلمة.

وهذا مذهب سيبويه فيما نقل[7] أكثرُهم[8]. قيل[9]: وهو مذهب معظم النّحويّين. وإليه ذهب أبو عليّ[10] في غير التّذكرة، وذهب في التّذكرة إلى موافقة المازنيّ.[11]

---

[1] - شرح الكافية ١٩٨٤/٤.
[2] - في ط١ "ألفه".
[3] - في الأصل، ود، وص: "الراجز". وهو خطأ. والبيت من قصيدة للبيد من الرمل في ديوانه ١٩٩، والكتاب ٢٩١/٢، والبيان والتبيين ٢٦٦/١، والحجة للفارسي ١٤١/١، والخصائص ٢٩٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٤، والمقاصد ٥٤٨/٤. ورد في مر ٤٠٢/٢. ولكيز هو لكيز بن أقصى بن عبد القيس. ومرجوم هو شهاب بن عبد القيس، سمي مرجوماً بعدما قال له النعمان: قد رجمتك بالشرف. وابن المعلى هو جارود بن المعلى.
موضع الشاهد: المعلّ، ووجه الاستشهاد حذف الألف من المقصور غير المنون للضرورة.
[4] - في ص:"رهط ابن مرجوم". وهو خطأ.
[5] - الرجز للشماخ في ديوانه ٤٦٤-٤٦٥، والأغاني ١٠٢/٨، وأمالي ابن الشجري ٤٩٩/٢-٥٠٠، والمقاصد ٥٤٦/٤، والخزانة ٢٥٤/٤. وهو بلا نسبة في أمالي الزجاجي ٢٠٥. ورد في مر ٣٩٦/٢. وابن جعفر هو عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ﵁. وطرق الحيّ سرى؛ أي: أتى القوم ليلاً.
موضع الشاهد: الفتى، وسرى، ووجه الاستشهاد الاعتداد بالألف المقصورة روياً.
[6] - في د، وط٢:"طيف".
[7] - في د، وط٢:"نقله".
[8] - كابن يعيش في شرح المفصل ٧٦/٩، وابن الحاجب في الإيضاح ٣٠٩/٢، وابن مالك في شرح الكافية ١٩٨٣/٤، وأبي حيان في الارتشاف ٨٠١/٢، وابن عقيل في المساعد ٣٠٤/٤-٣٠٥.
[9] - ممن قال بذلك أبو حيان في الارتشاف ٨٠١/٢.
[10] - التكملة للفارسي ٢٤. وذكرت موافقة أبي علي للمازني في كتابه التذكرة في الإقناع ٣٥٤/١، ومر ٣٩٦/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٥٥/٢.
[11] - في د زيادة "انتهى".

(وَاحْـــذِفْ لِوَقْــفٍ فِي سِـــوَى اضْطِــرَارِ صِلَــةَ غَيْــرِ الْفَتْــحِ فِي الإِضْــمَـــارِ)

يعني[1]: إذا وُقِفَ على هاءِ الضَّميرِ؛ فإنْ كانت مضمومةً أو مكسورةً حُذِفَتْ صِلَتُها ووُقِفَ علـى الهـاء ساكنةً، تقول: "لَهْ"، و"بِهْ" بحذف الواو والياء./ وإنْ كانت مفتوحةً نحو: "رأيتُهَا" وُقِفَ علـى الألـف، و لم تُحْذَف. ٣٤٥/ب

واحترز بقوله: (**فِي سِوَى اضْطِرَارِ**) مِنْ وقوع ذلك في الشِّعْرِ، وإنَّما يكون ذلك آخرَ الأبيات.

وذكر في التّسهيل[2] أنّه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحُه إلى ما قبله اختياراً، كقول بعض طيِّئ[3]: "والكَرَامَةِ ذاتُ أكْرَمَكُمُ اللهُ بَهْ"؛ يريدُ: بِهَا. واستُشكل قوله[4]: "اختياراً"؛ فإنّه يقتضي جواز القياس عليه، وهو قليل[5].

(وَأَشْــــــبَهَتْ "إِذاً" مُنَـــوَّنـــاً نُـــصِـــبْ فَـــأَلِفـــاً فِي الوَقْــفِ نُـــونُهَـــا قُــــلِبْ)

اختُلِفَ في الوقْفِ على "إذاً"[6]: فذهبَ الجمهور[7] إلى أنّه يُوقَفُ عليها بالألف لشبهها بالمُنَوَّنِ المنـــصوب. وذهب بعضُهم[8] إلى أنّه يوقف عليها بالنّون لأنّها بمنزلة "أنْ"؛ ونُقِل[9] عن المازنيّ والمبرّد.

واختُلِفَ في رَسْمِها على ثلاثة مذاهب[10]:

أحدها: أنّها تُكْتَبُ بالألف[11]. قيل[12]: وهو الأكثرُ، وكذلك رُسِمَتْ بالمُصْحَفِ.

والثّاني: أنّها تُكْتَبُ بالنُّون. وقيل[13]: إليه ذهبَ المبرّد والأكثرون. وصحَّحَهُ ابنُ عصفور[14]. وعن المبرّد[15]: أشتهي أنْ أكويَ يدَ مَنْ يكتبُ "إذَن" بالألف؛ لأنّها مثل "أنْ" و"لَنْ"، ولا يدخل التّنوينُ في الحروفِ[16].

---

[1] - الشرح الآتي في مر ٣٩٦/٢-٣٩٧.
[2] - ٣٢٨.
[3] - القول بتمامه هو: "بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامةِ ذاتُ...". وذو بمعنى: الذي، موحدة في التثنية والجمع، وذات بمعنى: التي، وتكون موحدة مضمومة في كل حال. وهي لغة طيئ. والقول لخطيب وفد طيئ في أمالي ابن الشجري ٥٤/٣، والارتشاف ٨٠٣/٢، والمساعد ٣٠٧/٤، وشا ١٨/٨، وزهر ٣٣٩/٢.
[4] - أي: قول المصنف المذكور في التسهيل ٣٢٨.
[5] - وذلك خلاف ما يقوله سيبويه من اختصاصه بالضرورة في الكتاب ١٠/١.
[6] - الشرح الآتي في مر ٣٩٧/٢-٣٩٨.
[7] - انظر التكملة للفارسي ٢٤٣، والممتع ٤٠٩، والارتشاف ٧٩٩/٢، وهشا ٢٩٤/٤، والمساعد ٣٠٥/٤، وزهر ٣٣٩/٢
[8] - كابن عصفور في شرح الجمل ١٧٠/٢ قال: "كل نون يوقف عليها بالألف تكتب بالألف، وما يوقف عليه من غير تغيير يكتب على صورته، وهذه يوقف عليها من غير تغيير فينبغي أن تكتب على صورتها بالنون". وخالف في الممتع ٤٠٩/١؛ فصرّح بأنها تبدل في الوقف ألفاً وقال: "وإنما جاز ذلك في "إذن"، وإن كانت النون من نفس الكلمة لمضارعتها نون الصرف، ونون التوكيد في السكون وانفتاح ما قبلها، وكونها قد جاءت بعد حرفين، وهما أقل ما يكون عليه الاسم المتمكن نحو "يد". وليست كذلك في "أن"، و"لن"..لمجيئها بعد حرف واحد فلم تشبه لذلك التنوين".
[9] - رواه عسل بن ذكوان عن المازني والمبرد كما نقل عنه أبو حيان في الارتشاف ٧٩٩/٢، وكذا في زهر ٣٣٩/٢. وانظر مذهب المازني والمبرد أيضاً في شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢-٢٨٠، والجنى الداني ٣٦٥، والمغني ٣١.
[10] - انظر الجنى الداني ٣٦٦، والمغني ٣١، وزهر ٣٣٩/٢. وانظر ما تقدم في باب إعراب الفعل ٩٦.
[11] - في ط١، وص:"أن تكون بالألف".
[12] - ذكر المرادي في الجنى الداني ٣٦٦ أن هذا القول منسوب إلى المازني، ثم قال:"وفيه نظر؛ لأنه إذا كان يرى الوقف عليها بالنون، كما نقل عنه، فلا ينبغي أن يكتبها بالألف".
[13] - انظر القول في الجنى الداني ٣٦٦، ومر ٣٩٧/٢.
[14] - شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢.
[15] - انظر قول المبرد في الجنى الداني ٣٦٦، ومر ٣٩٨/٢.
[16] - في ط١:"لا يدخل التنوين الحرف".

والثّالث: التّفصيل؛ فإنْ أُلغِيَتْ كُتِبَتْ بالألف لضَعْفِها، وإنْ أُعْمِلَتْ كُتِبَتْ بالنُّون لقوَّتِها. قاله الفرّاء[1].

وينبغي أنْ يكونَ هذا الخلافُ مُفرَّعاً على قول مَنْ يقفُ بالألف. وأمّا مَنْ يقفُ بالنّون فلا وجهَ لكتابتها عنده بغير النُّون.[2]

(وَحَذْفُ يَا المَنْقُوصِ ذِي التنوِينِ مَا   لَمْ يُنْصَبَ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَاعْلَمَا)

أي[3]: إذا وُقِفَ على المنقوصِ المُنَوَّنِ فإنْ كان منصوباً أُبْدِلَ مِنْ تنوينه أَلِف، نحو: "رأيتُ قَاضِيا". وإنْ كان غيرَ/ منصوبٍ فالمختارُ الوقْفُ عليه بالحذْفِ، فيقال: "هَذا قَاضْ، ومررتُ بقَاضْ". ويجوز الوقفُ عليه بِرَدِّ الياء ٣٤٦/أ
كقراءة ابنِ كثير[4]: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي﴾[سورة الرّعد١٣: ٧]، ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي﴾[سورة الرّعد١٣: ١١]، ﴿وَمَا عِنْدَ اللهِ بَاقِي﴾[سورة النحل١٦: ٩٦]. ومحلُّ ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوفَ العين. فإنْ كانَ تَعَيَّنَ الرَّدُّ كما سيأتي في قوله: **(وَفِي...نَحْوِ "مُرٍ" لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي)**.

وأمّا غيرُ المُنَوَّنِ فقد أشار إليه بقوله:

[وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ وَفِي   نَحْوِ "مُرٍ" لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي]

(وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِالعَكْسِ) أي: المنقوص غير المُنَوَّن بالعكس مِنَ المُنَوَّنِ، فإثبات الياء فيه أولى مِنْ حذفها، وليس الحذْفُ مخصوصاً بالضَّرورة، خلافاً لبعضهم[5].

وقد دخل تحت قوله: **(غَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ)** أربعةُ أشياء[6]:

الأوّل: المقرون بـ"أل"؛ وهو إنْ كان منصوباً فهو كالصّحيح، نحو: "رأيتُ القَاضِي"، فيُوقَفُ عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً. وإنْ كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذُكِر. فالمختارُ: "جَاءَ القَاضِي، ومررتُ بالقَاضِي" بالإثبات، ويجوزُ "القَاضْ" بالحذف.

والثّاني: ما سقطَ تنوينُه للنّداء، نحو: "يا قَاضِ"؛ فالخليل[7] يختار فيه الإثباتَ، ويونس[8] يختارُ فيه الحذفَ. ورجَّح سيبويه[9] مذهبَ يونس لأنَّ النّداءَ محلُّ حذْفٍ، ولذلك دخلَ فيه التّرخيم. ورجَّح غيرُه[10] مذهبَ الخليل لأنّ الحذْفَ مُجازٌ[11]، و لم يكْثُر فيرجحَ بالكَثْرَةِ.

---

[1] - انظر مذهب الفراء في شرح الجمل لابن عصفور ١٧٠/٢، وشرح الرضي على الكافية ٤٥/٤، ومر ٣٩٨/٢.
[2] - في د زيادة "انتهى".
[3] - أغلب الشرح الآتي في مر ٣٩٨/٢-٣٩٩.
[4] - انظر قراءة ابن كثير في إعراب القراءات السبع لابن خالويه ٣٢٧/١، والإقناع ٦٧٥/٢. وورد كونها لغة من لغات العرب في الكتاب ٢٨٨/٢، والتكملة للفارسي ٢١، وشا ٢٨/٨-٢٩.
[5] - قال ابن الحاجب في إيضاحه ٣٠٧/٢: "الوجه إثبات الياء؛ لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها، فبقيت على ما كانت عليه. ومن حذفها فإنما حذفها للتخفيف؛ لأن الوقف محلّ تخفيف".
[6] - انظر الارتشاف ٨٠٤/٢-٨٠٥، ومر ٤٠٠/٢.
[7] - انظر مذهب الخليل في الكتاب ٢٨٩/٢، والارتشاف ٨٠٤/٢، ومر ٤٠٠/٢، وزهر ٣٤٠/٢.
[8] - انظر مذهب يونس في الكتاب ٢٨٩/٢، والارتشاف ٨٠٤/٢، ومر ٤٠٠/٢، وزهر ٣٤٠/٢.
[9] - الكتاب ٢٨٩/٢.
[10] كالفارسي في التكملة ٢٢، وأبي حيان في الارتشاف ٨٠٤/٢. وذكر ذلك عن ابن طاهر وابن خروف في شا ٣٢/٨.
[11] - في صب ١٦٩٩/٤: "قوله: "مُجاز" بضم الميم؛ أي: أجازه النحاة على خلاف الأصل".

والثّالث: ما سقط تنوينُه لمنع الصَّرْفِ، نحو: "رأيتُ جَوارِيَ" نصباً؛ فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدّم في المنصوب.

والرّابع: ما سقط تنوينه للإضافةِ، نحو: "قَاضِي مَكَّةَ"؛ فإذا وُقِفَ عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المُنَوَّن[1]. قالوا[2]: لأنّه لَمّا زالت الإضافةُ بالوقف عليه عاد إليه ما ذهبَ بسبَبِها – وهو التّنوين – فجاز فيه ما جاز في المُنَوَّن.

فقد بان لك أنَّ كلام النّاظم/ مُعْتَرَضٌ مِنْ وَجْهَين: أحدهما أنَّ عبارتَه شاملةٌ لهذه الأنواع الأربعة، وليس ٣٤٦/ب
حكْمُها واحداً. والآخرُ أنّه لم يَسْتَثْنِ المنصوبَ، وهو مُتَعَيِّنُ الإثباتِ كما ذكر ذلك في الكافية[3].

(وَفِي...نَحْو "مُرٍ" لُزُومُ رَدِّ الْيَا اقْتُفِي) يعني: إذا كان المنقوصُ محذوفَ العين نحو: "مُرٍ" اسم فاعِلٍ مِنْ "أرْأى يُرْئِي"[4]، أصْلُه: "مُرْئِي" على وزن "مُفْعِل"، فأُعِلَّ إعلالَ "قَاضٍ" وحذفت عينُه وهي الهمزة بعد نقل حركتها[5]، فإنّه إذا وُقِفَ عليه لزم ردُّ الياء، وإلاّ لزم بقاءُ الاسم على أصْلٍ واحدٍ[6]. وذلك إجحافٌ بالكلمة. ومثله في ذلك محذوفُ الفاءُ كـ"يَفٍ" عَلَماً، فتقول: "هذا مُرِيْ، ويَفِيْ"، و"مررتُ بِمُرِيْ ويَفِي".

(وَغَيْرَ هَا التَّأنِيْثِ مِنْ مُحَرَّكِ سَكِّنْهُ أوْ قِفْ رَائِمَ التَّحَرُّكِ)

في الوقف على المتحرِّك خمسةُ أوجه[7]: الإسكانُ، والرَّوْمُ، والإشْمامُ، والتَّضْعيفُ، والنَّقْلُ. ولكلٍّ منها حدٌّ وعلامَة:

فالإسكانُ عدَمُ الحرَكَةِ، وعلامَتُه "خ" فوق الحرْفِ، وهي الخاء مِنْ "خفّ" أو "خفيف".

والإشْمامُ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بعد الإسكانِ في المرفوعِ والمضمومِ، للإشارة للحركة[8] مِنْ غيرِ صوتٍ، والغرض به الفرْقُ بين السَّاكن والمُسَكَّنِ في الوقف، وعلامتُه نقطةٌ قدَّامَ الحرف هكذا "•".

والرَّوْمُ وهو أنْ تأتِيَ بالحركة مع إضعافِ صَوْتِها، والغرض به هو الغرضُ بالإشمامِ إلاَّ أنّه أتَمُّ في البيان مِنَ الإشمام، فإنّه يدركه الأعمى والبصير، والإشمامُ لا يدركه إلاَّ البصيرُ[9]، ولذلك جُعِلَتْ علامتُه في الخطِّ أتَمّ؛ وهو خَطٌّ قُدَّامَ الحرْفِ هكذا " /"[10].

---

[1] - في ط١:"جاز الوجهان في المنون".
[2] - انظر القول في مر ٤٠٠/٢، وشا ٣٢/٨، وزهر ٣٤٠/٢.
[3] - شرح الكافية ١٩٨٥/٤، ١٩٨٧.
[4] - "أرأى يرئي" أصل غير مستعمل. وفي د:"أرى يري".
[5] - في د زيادة "إلى الراء".
[6] - في ط، وص زيادة: "هو الراء".
[7] - انظر الارتشاف ٨٠٨/٢، ومر ٤٠٣/٢، وزهر ٣٤٠/٢-٣٤١.
[8] - سقطت "للحركة" من د.
[9] - سقط"والإشمام لا يدركه إلا البصير".
[10] - رُسم في د، وط، وص خطٌ مستقيم هكذا "-".

والتَّضْعِيفُ تشديدُ الحرْفِ الّذي يُوْقَفُ[1] عليه، والغرضُ به الإعلامُ بأنَّ هذا الحرْفَ متحرِّكٌ في/ الأصل، ٣٤٧/أ والحرف المزيد للوقف هو السَّاكن الّذي قبله وهو المدْغَمُ، وعلامته "ش" فوق الحرْفِ، وهي الشِّينُ مِنْ "شديد".

والنَّقْلُ تحويلُ الحركة إلى السَّاكنِ قبلها، والغرض به إمّا بيانُ حركة الإعراب، أو الفرارُ مِنَ التقاء السَّاكِنَين، وعلامته عدمُ العلامَةِ، وسيأتي تفصيل ذلك.

فإنْ كان المتحرِّكُ هاءَ التّأنيث لم يُوْقَفْ عليها إلا بالإسكانِ، وليس لها نصيبٌ في غيره، ولذلك قدَّمَ استثناءها. وإنْ كان غيرُها جاز أنْ يوقَفَ عليه بالإسكان، وهو الأصل، وبالرّوْم مُطلقاً، أعني في الحركات الثّلاث، ويحتاج في الفتحة إلى رياضَةٍ لخِفَّةِ الفتحة، ولذلك لم يُجزِه أكثرُ القرَّاءِ[2] في المفتوح ووافقَهم أبو حاتم[3].

ويجوز الإشمام والتَّضعيف والنَّقْل لكن بالشُّروط الآتية:

[أَوْ أَشْــمِمِ الضَّمَّــةَ أَوْ قِــفْ مُضْعِفَــا ... مَــا لَيْــسَ هَمْــزاً أَوْ عَــلِيْلاً إنْ قَفَــا
مُــحَــرَّكــاً وَحَــرَكَــاتٍ انْــقُــلاَ ... لِسَــــاكِنٍ تَحْــرِيكُــهُ لَــنْ يُحْظَــلاَ]

وقدْ أشارَ إلى الإشْمام بقوله: (**أوْ أَشْمِمِ الضَّمَّةَ**) أي: إعرابيَّةً كانت أو بنائيَّةً. وأمّا غيرُ الضَّمَّة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما. وأمّا ما ورد مِنَ الإشمام في الجرِّ عن بعض القُرَّاء[4] فمحمولٌ على الرَّوْمِ، لأنَّ بعضَ الكوفيِّينَ[5] يسمِّي الرَّوْمَ إشماماً، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح.

ثمّ أشار إلى التّضعيف بقوله: (**أَوْ قِفْ مُضْعِفَا...مَا لَيْسَ هَمْزاً أَوْ عَلِيْلاً إنْ قَفَا**) أي: تَبِع (**مُحَرَّكاً**)، كقولك في "جَعْفَر": "جَعْفَرّْ"، وفي "وَعِل": "وَعِلّْ"، وفي "ضَارِب": "ضَارِبّْ".

واحترز بالشَّرط الأوّل مِنْ نحو: "بِنَاء"، و"خَطَّاء" فلا يجوز تضعيفُه؛ لأنَّ العربَ اجتنبت إدغامَ الهمزة ما لم تكن عَيْناً.

---

[1] - في الأصل ود"يقف".
[2] - في د:"لم تجزه القراء".
[3] - انظر مذهب القراء وأبي حاتم في الإقناع ٥٠٨/١-٥٠٩، والارتشاف ٨٠٨/٢، ومر ٤٠٤/٢، والمساعد ٣١٣/٤، وزهر ٣٤١/٢.
[4] - ذكر ابن الباذش في الإقناع ٥٠٦/١ أن الكسائي كان يعجبه أن يشمّ آخر الحرف الرفع والخفض في الوقف، وفيه ٥٠٧/١ أن أباعمرو يشمّ في الجر. وانظر الارتشاف ٨٠٩/٢، ومر ٤٠٤/٢، والمساعد ٣١٣/٤.
[5] - في شا ٥٤/٨:"فالأخفش حكي عنه أن الإشمام يُفهم بالسمع دون النظر...وقطرب يقول: الإشمام وضع النحويين، وليس بمسموع من العرب...وينقل القراء عن ثعلب وابن كيسان أن الإشمام أتمّ في البيان من الروم، وكأنه نطق ببعض الحركة بخلاف الروم، فإنه تناولٌ إلى الحركة من غير وصول إليها. وحجة هذا الرأي ما ذكروا من أن القائل إذا قال: رمت الشيء، فهو عبارة عن محاولة أخذه من غير وصول إليه بعدُ. وإذا قال: أشممت الفضة الذهبَ، فالمعنى: أنه خلطها بشيء منه. فالروم والإشمام منقولان من هذا. وما قالاه اعتراض على الاصطلاح؛ إذ غايته أن سمَّوا الروم إشماماً، والإشمام روماً. وإذا فُهمت المعاني فلا مشاحّة في الألفاظ". وانظر الإقناع ٥٠٧/١، والارتشاف ٨٠٩/٢، ومر ٤٠٤/٢، وزهر ٣٤١/٢.

وبالشَّرط الثّاني مِنْ نحو: "سَرُوَ"، و"بَقِيَ"، و"القَاضِي"، و"الفَتَى" فلا يجوز تضعيفه.[1]

وبالثّالث مِنْ نحو: "بَكْر" فلا يجوز تضعيفه.

ثمّ أشار إلى النّقل بقوله:/ (**وَحَرَكَاتٍ انْقُلاَ...لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلاَ**) أي: يجوز نقلُ حركةِ الحرف ٣٤٧/ب الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أنْ يكونَ ساكناً. والآخَرُ أنْ يكونَ تحريكُه لنْ يُحْظَلَ، أي: لَنْ يُمْنَعَ؛ فتقول في نحو "بَكْر": "هَذا بَكُرْ، ومررتُ بِبَكِرْ"، ومنه قوله[2]:

٢٨٦ – عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيْرٌ عَجَبُـــهْ

مِنْ عَنَـــزِيٍّ سَـــــبَّنِي لَمْ أَضْرِبُـــهْ

أراد: لَمْ أَضْرِبْهُ، فنقل ضَمَّةَ الهاء إلى الباء.

فإنْ لم يكن المنقول إليه ساكناً، أو كان، ولكن غير قابلٍ للتَّحريك إمّا لكون تحريكِهِ مُتَعَذِّراً كما في نحو: "نَاب"، و"باب"، أو مُتَعَسِّراً كما في نحو: "قِنْدِيل"، و"عُصْفُور"، و"زَيْد"، و"ثَوْب" لِثقل الحركة على اليـــاء والواو، أو مُسْتَلْزِماً لفكٍّ إدغامٍ مُمْتَنِعِ الفكِّ في غير الضَّرورة كما في نحو: "جَدّ"، و"عَمّ"، امتنعَ النَّقْلُ.

تنبيهان:

الأوّل[3]: يجوز في لغةِ لَخْمٍ الوقْفُ بنقل الحركة إلى المتحرِّكِ، كقوله[4]:

٢٨٧ – مَنْ يَأْتَمِرْ لِلْخَيْرِ فِيْمَا قَصَدُهْ

تُحْمَدْ مَسَـــاعِيْهِ وَيُعْلَمْ رَشَـــدُهْ

ومِنْ لُغَتِهم الوقْفُ على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحةِ الهاءِ إلى المتحرِّك قبلها، كقوله[5]:

٢٨٨ – [فَـــإِنِّي قَـــدْ رَأَيْـــتُ بِأَرْضِ قَوْمِي حَـــوَادِثَ] كُـــنْتُ فِي لَخْـــمٍ أَخَـــافَـــهْ

أراد: أخافُهَا، ففعل ما ذَكَرْتُ[6].

---

[1] - سقط "لأن العرب...تضعيفه" من ط١.

[2] - الرجز لزياد الأعجم في ديوانه ٤٥، والكتاب ٢٨٧/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٦١/٤، واللسان (لمم)، وشا. وهو بلا نسبة في المحتسب ١٩٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٧٠/٩. ورد في شا ٦٠/٨.

[3] - انظر شرح الكافية ١٩٩٠/٤-١٩٩١، والتسهيل ٣٣٠، والارتشاف ٨١٧/٢، ومر ٤٠٨/٢-٤٠٩، وزهر ٣٣٩/٢.

[4] - الرجز قائله مجهول،وهو بلا نسبة في شرح الكافية ١٩٩١/٤، والمقاصد٥٥٢/٤، والهمع ٤٣٥/٣، والدرر ٣٠٤/٦. ورد في مر ٤٠٨/٢. والمساعي جمع مسعى وهي هنا بمعنى السعي؛ وهو العمل. والرشد: الاهتداء للصواب وإصابة وجه الأمر والطريق. موضع الشاهد: قصده، ووجه الاستشهاد نقل ضمة الهاء إلى الدال المتحركة قبلها للوقف، وهي لغة لخم. والقياس المنع.

[5] - البيت من الوافر، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في رسالة الصاهل والشاحج ٤٦٩، وقال فيه أبو العلاء: "وهي لغة لخمية"، والإنصاف ٥٦٨/٢ برواية: "فإني قد رأيت بدار قومي نوائب كنت في لخم أخافه"، وضرائر ابن عصفور ١٢٥برواية: "فإني قد سئمت بدار قومي أموراً كنت في لخم أخافه". ورد في زهر ٣٣٩/٢ برواية "لست في لخم أخافه". والحوادث: المصائب. ولخم: اسم قبيلة.

[6] - في د، وط، وص:"ذكر".

والثّاني: أطلق الحركاتِ، وهو شاملٌ للإعرابيّة والبنائيّة، والّذي عليه الجماعةُ اختصاصُه بحركة[1] الإعرابِ، فلا يقال: "مِنْ قَبُلْ" ولا "مِنْ بَعُدْ" ولا "مضَى أمِس"؛ لأنّ حِرْصَهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحِرْصِهم على معرفة حركةِ البناء. وقال بعض المتأخِّرين: بل الحرصُ على حركة البناء آكَدُ؛ لأنّ حركة الإعراب لها ما يدلّ عليها وهو العامِلُ. انتهى.

وقد بقي للنّقل شرطٌ مُخْتَلَفٌ فيه أشار إليه بقوله:/ ٣٤٨/أ

(وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ لاَ	يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ نَقَلاَ)

يعني[2]: أنّ البصريِّين منعوا نقلَ الفتحة إذا كان المنقولُ عنه غيرَ همزةٍ، فلا يجوز عندهم: "رأيتُ بَكَرْ"، ولا "ضَرَبْتُ الضَّرَبْ"؛ لِما يلزم على النّقل حينئذٍ في المُنَوَّنِ مِنْ حذف ألف التّنوين، وحُمِلَ غيرُ المُنَوَّنِ عليه. وأجاز ذلك الكوفيُّون[3]. ونُقِلَ[4] عن الجرميّ أنّه أجازه، وعن الأخفش أنّه أجازه في المنوَّن على لغة مَنْ قال[5]: "رأيتُ بَكْرْ"[6].

وأشار بقوله: (**مِنْ سِوَى المَهْمُوزِ**) إلى أنَّ المهموزَ يجوز نقلُ حركته وإنْ كانت فتحةً، فيُقال: "رأيت الخَبَأْ، والرِّدَأ، والبُطَأْ" في "رأيت الخَبْءَ، والرِّدْءَ، والبُطْءَ". وإنّما اغْتُفِر ذلك في الهمزة لثقلها، وإذا سُكِّن ما قبل الهمزة السَّاكنة كان النُّطْقُ بها أصعب.

[وَالنَّقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ	وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ]

(**وَالنقْلُ إنْ يُعْدَمْ نَظِيْرٌ مُمْتَنِعْ**) فلا تُنْقَل ضَمَّةٌ إلى مسبوقٍ بكسرة، ولا كسرةٌ إلى مسبوق بضمَّةٍ، فلا يجوز النَّقل في نحو: "هذا بِشُرْ" بالاتّفاق؛ لِما يلزم عليه مِنْ بناء "فِعُل"، ولا في نحو: "انتفعتُ بقُفِلْ"[7]، خِلافاً للأخفش، لِما يلزم عليه مِنْ بناء "فُعِل" وهو مهمَلٌ في الأسماء أو نادِرٌ، هذا في غير المهموز.

وأمّا المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله: (**وَذَاكَ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعْ**) فتقول: "هذا رِدُؤْ، ومررتُ بكُفِئ"؛ لِما مرَّ التّنبيه عليه مِن ثقل الهمزة. وهذه لغة كثيرٍ مِنَ العرب منهم تَميمٌ وأسد[8]. وبعض تميم[9] يفرّون مِنْ هذا النّقل المُوْقِعِ في عدم النَّظير إلى إتْباع العين للفاء فيقولون: "هَذا رِدِئْ" مع "كُفُؤْ". وبعضهم[10] يُتْبِعُ ويُبْدِلُ الهمزةَ بعد الإتباعِ فيقول: "هذا رِدِيْ" مع "كُفُوْ"[11].

---

[1] - في ط١ "بحركات".
[2] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٠٦/٢. وانظر تفصيل الخلاف بين البصريين والكوفيين في الإنصاف ٧٣١/٢.
[3] - انظر مذهب البصريين والكوفيين في الارتشاف ٨١١/٢، ومر ٤٠٦/٢، والمساعد ٣١٨/٤، وزهر ٣٤٢/٢.
[4] - نقله أبو حيان عن الجرمي والأخفش في الارتشاف ٨١١/٢. وانظر مر ٤٠٦/٢، والمساعد ٣١٨/٤، وزهر ٣٤٢/٢.
[5] - في صب ١٧٠٥/٤: "وهم ربيعة، كما مر".
[6] - في الأصل:"بَكَرْ". وهو خطأ؛ لأنه مثال للوقف قبل النقل، يحمل عليه جواز النقل فيه.
[7] - في ط١ "بفعل". وهو تصحيف.
[8] - انظر لغة تميم وأسد في الكتاب ٢٨٥/٢.
[9] - انظر الكتاب ٢٨٦/٢.
[10] - انظر الكتاب ٢٨٦/٢.
[11] - انظر ما سبق في الارتشاف ٨١٣/٢-٨١٤، ومر ٤٠٧/٢.

تنبيهان[١]:

الأوّل: لجواز النَّقل شرطٌ رابعٌ وهو أنْ يكونَ المنقولُ منه صحيحاً، فلا يُنْقَل مِنْ نحو: "ظَبْي"[٢]، و"دَلْو".

الثّاني[٣]: إذا نُقِلت/ حركةُ الهمزةِ حَذَفَها الحجازيُّون واقفين على حامِلِ حركَتِها كما يُوقَفُ عليه مُسْتَبَدّاً[٤] ٣٤٨/ب بها، فيقولون: "هَذا الخَبْ" بالإسكان والرَّوم والإشمام وغير ذلك بشروطه. وأمّا غيرُ الحجازيّين فلا يحذفها، بل منهم مَنْ يُثْبِتُها ساكنةً نحو: "هذا البُطُؤْ، ورأيتُ البُطَأْ، ومررتُ بالبُطِئْ". ومنهم مَنْ يُبْدِلُها بِمُجَانسِ الحركة المنقولة فيقول: "هَذا البُطُوْ، ورأيتُ البُطَا، ومررتُ بالبُطِي". وقد تُبْدَلُ الهمزة بِمُجَانسِ حركتِها بعد سكونٍ باقٍ نحو: "هذا البُطْوْ، ومررتُ بالبُطْيْ". وأمّا في[٥] الفتح فيلزم فتح ما قبلها. وقد يبدلونها كذلك بعد حركةٍ غيرِ منقولة فيقولون: "هَذا الكَلَوْ، ومررتُ بالكَلَيْ". وأهل الحجاز يقولون: "الكَلاَ" في الأحوال كلِّها؛ لأنّهم لا يبدلون الهمزةَ بعد حركةٍ إلاَّ بِمُجَانسها، ولذلك يقولون في "أَكْمُؤ": "أَكْمُوْ"، وفي "مُمْتَلِئ": "مُمْتَلِيْ".

(فِي الوَقْفِ تَـا تَأْنِيْثِ الاسْمِ هَـا جُعِلْ إنْ لَمْ يَكُـنْ بِسَـاكِنٍ صَـحَّ وُصِلْ)

نحو: "فَاطِمَة"، و"حَمْزَة"، و"قَائِمَة".

واحترز بالتّأنيث مِنْ تاءٍ لغيره فإنّها لا تُغَيَّرُ. وشذَّ قولُ بعضهم[٦]: "قَعَدْنا على الفُرَاه"[٧].

وبالاسمِ مِنْ تاء الفِعْلِ نحو: "قَامَتْ" فإنّها لا تُغَيَّرُ.

وبعدمِ الاتّصال بساكنٍ صحيحٍ مِنْ تاء "بِنْت"، و"أُخْت" ونحوهِما فإنّها لا تُغَيَّرُ.

وشمل كلامه ما قبله متحرِّكٌ كما مثّلَ، وما قبله ساكنٌ غيرُ صحيحٍ ولا يكون إلاَّ ألفاً نحو: "الحَيَاة"، و"الفَتَاة". والأعرفُ في هذين النَّوعين إبدالُ التّاء هاءً في الوقف. وإنّما جُعِلَ حُكْمُ الألف حُكْمَ المتحرِّكِ لأنّها منقلبةٌ عنْ حرفٍ متحرِّكٍ[٨].

---

[١] - التنبيهان في مر ٤٠٧/٢-٤٠٨.

[٢] - سقطت "ظبي" من ط١.

[٣] - انظر تفصيل وجوه الإتباع والنقل عند الحجازيين وغيرهم في الكتاب ٢٨٦/٢، والتكملة للفارسي ٢٥، وإيضاح ابن الحاجب ٣٠٥/٢-٣٠٦، والتسهيل ٣٢٩-٣٣٠، وشرح الكافية ١٩٩٤/٤، ونا ٨١٠-٨١١، والارتشاف ٨١٤/٢، ومر ٤٠٧/٢، والمساعد ٣١٩/٤-٣٢٠، وزهر ٣٤٢/٢.

[٤] - في ط٢:"مستبدلاً". وهو خطأ. وفي صب ١٧٠٦/٤:"مستبداً: حال من مجرور "على" الراجع إلى الحامل، وضمير "بها" للحركة؛ أي: مستقلاً بها بأن كانت له أصالة". وفي حاشية مر ٤٠٧/٢ نقلاً عن حاشية إحدى نسخ شرح الألفية للمرادي:"يعني: مستبداً بالحركة". وقال المحقق فيها: والمراد أنهم يحذفون الهمزة فيكون الوقف على الحرف الذي نقلت الحركة إليه افتراضاً، وكأنه صاحبها مستقلاً بها أصالة. والواقع أن هذا الحرف عند الحجازيين لم يحمل الحركة فعلاً؛ لأن الوقف عليه حال دون تحركه.

[٥] - في د زيادة "غير". وهو خطأ.

[٦] - يريدون: الفرات. والقول في المحكم واللسان (تبه)، ومر ٤٠٩/٢.

[٧] - في ص:"الفراء". وهو تحريف.

[٨] - انظر ما سبق في الارتشاف ٨٠٠/٢، ومر ٤٠٩/٢-٤١٠.

[وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعكْسِ انْتَمَى]

(**وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تصحيحٍ وَمَا...ضَاهَى**) أي[1]: قلّ جَعْلُ التّاء هاءً في جمعِ/ تصحيحِ المؤنّثِ نحو: ٣٤٩/أ
"مُسْلِمَات"، وما ضاهاه، أي: شابهه، وأراد بذلك: "هَيْهَات"، و"أُولاَت"، كما صرَّح به في شرح الكافية[2]، فالأعرف في هذا سلامةُ التّاء.

وقد سُمِع إبدالُها هاءً في قول بعضهم[3]: "دَفْنُ البَنَاهْ مِنَ المَكْرُمَاهْ"؛ يريد: البَنَات مِنَ المكْرُمَات. و"كيف بالإِخْوَهْ[4] والأخَوَاهْ". وسُمِعَ[5]: "هَيْهَاهْ"، و"أُولاَهْ". ونقل بعضُهم[6] أنّها لغةُ طَيِّئ. وقال في الإفصاح[7]: شاذٌّ لا يقاس عليه.

تنبيه[8]:

إذا سُمِّي رجلٌ بـ"هَيْهَات" على لغة مَنْ أَبْدَلَ فهي كـ"طَلْحَة" تُمْنَع مِنَ الصَّرفِ للعلميّة والتّأنيث.

وإذا سُمِّي به على لغة مَنْ لم يُبْدِلْ فهي كـ"عَرَفَات" يجري فيها وجوهُ جمع المؤنَّث السَّالم إذا سُمِّي به.

(**وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعكْسِ انْتَمَى**)؛ الإشارةُ إلى جمعِ التّصحيح ومُضَاهِيه؛ يعني[9]: أنّ غيرَهما يقلُّ فيه سلامةُ التّاء بعكسهما، سواء كان مفرداً كـ"مُسْلِمَة"، أو جمعَ تكسيرٍ كـ"غِلْمَة".

ومِنْ إقرارها [تاءً][10] قولُ بعضِهم[11]: "يا أَهْلَ سُورَةِ البَقَرَتْ"، فقال مُجِيبٌ: "مَا أَحْفَظُ منها ولا آيَتْ"، وقوله[12]:

٢٨٩ - اللَّهُ نَجَّاكَ[13] بِكَفَّي مَسْلَمَتْ

---

[1] - انظر مر ٤١٠/٢.
[2] - ١٩٩٥/٤-١٩٩٦.
[3] - انظر القول في شرح الكافية ١٩٩٥/٤، ونا ٨٨١، ومر ٤١٠/٢، وهشا ٢٩٨/٤.
[4] - في د:"كيف الإخوة". وفي صب ١٧٠٨/٤:"الباء زائدة في المبتدأ". وما في د موافق لما في سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢، والمقرب ٢٤/٢، والارتشاف ٨١٨/٢، ومر ٤١٠/٢، وهشا ٢٩٨/٤، والمساعد ٣٢٣/٤. وأشير في حاشية مر٤١٠/٢ إلى زيادة الباء في إحدى نسخ شرح الألفية للمرادي.
[5] - قال ابن الباذش في الإقناع ٥١٩/١: وأما ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ﴾ [سورة المؤمنون ٢٣: ٣٦] فوقف عليهما الكسائي والبزي بالهاء". وانظر ما تقدم عن "هيهات" في باب أسماء الأفعال ٧.
[6] - حكاها قطرب عن طيئ كما ذكر في سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢، والمفصل ٥١٥. وفي الارتشاف ٨١٨/٢:"ذكر صاحب اللوامح أنها لغة طيئ". وصاحب اللوامح هو أبو الفضل الرازي، عبد الرحمن بن أحمد المقرئ، وكتابه اللوامح في القراءة. توفي سنة ٤٥٤هـ.
[7] - كتاب الإفصاح لابن هشام الخضراوي، وصرّح بنقل القول منه المرادي في مر ٤١٠/٢، وشرحه التسهيل ١١٧٠/٢. وذُكر القول منسوباً إلى الخضراوي في المساعد ٣٢٣/٤. والقول دون نسبة في الارتشاف ٨١٨/٢.
[8] - التنبيه بتمامه في مر ٤١١/٢.
[9] - انظر مر ٤١١/٢.
[10] - زيادة من د، وط، وص.
[11] - في شا ٨٧/٨:"القراء يحكون هذا لغة لطيئ، وأنهم تنادوا يوم اليمامة: يا أهل سورة البقرت. فقال طائي منهم: ما معي منها آيت". وانظر القول في مر ٤١١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٦٩/٢، وشرح قطر الندى ٣٢٥، والهمع ٤٣٧/٣.
[12] - الرجز لأبي النجم في مجالس ثعلب ٢٧٠/١، واللسان (ما)، وزهر، والدرر ٢٣٠/٦. وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٨٩، والخصائص ٣٠٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٩، والمقاصد ٥٥٩/٤، والهمع ٤٣٧/٣-٤٣٨، والخزانة ١٧٧/٤. ورد في هشا ٢٩٨/٤، وشا ٨٧/٨، وزهر ٣٤٤/٢. والغلصمة: رأس الحلقوم. وقوله: كادت نفوس القوم عند الغلصمة؛ أي: تلقى حتفها. وقوله: كادت الحرة أن تدعى أمة؛ أي: أن تُسبى.
موضع الشاهد: مسلمت، الغلصمت، أمت، ووجه الاستشهاد إقرار"ها" التأنيث عند الوقف تاء. والقياس جعلها "هاء".
[13] - في د، وط٢، وص،:"أنجاك".

مِنْ بَعْدِ مَـــا وَبَعْدِ مَـــا وَبَعْدِ مَتْ

كادتْ نُفُوسُ القومِ عِندْ الغَلْصَمَتْ

وَكَـــادَتِ الحُـــرَّةُ أن تُدْعَى أمَتْ

وأكثرُ مَنْ وقفَ بالتّاء يسكّنُها ولو كانت مُنَوَّنةً منصوبةً. وعلى هذه اللُّغة بها[1] كُتِبَ في المــصحف ﴿إِنَّ شَجَرَتَ الزَّقُّومِ﴾[سورة الدُّخان٤٤: ٤٣]، و﴿امْرَأَتَ نُوْحٍ وامْرَأَتَ لُوْطٍ﴾[سورة التحريم٦٦: ١٠] وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتّاء نافِعٌ وابنُ عامرٍ وعاصِمٌ وحمزةُ، ووقف عليها بالهاء ابنُ كثير وأبو عمرٍو والكسائيّ[2]. ووقف الكـــسائيّ على ﴿لاتَ﴾[سورة ص٣٨: ٣] بالهاء، ووقف الباقون بالتّاء[3]. قال/ في شرح الكافية[4]: "ويجوز عنـــدي أنْ يُوقَـــفَ ٣٤٩/ب بالهاء على "رُبَّتَ"، و"ثَمَّتَ" قياساً على قولهم في "لاتَ": "لاه"."

(وَقِــفْ بِهَــا السَّــكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلّ بِحَذْفِ آخِــرٍ كَـ"أعْــطِ مَنْ سَــــأَلْ")

يعني: أنّ هاءَ السَّكْتِ مِنْ خَوَاصِّ الوَقْفِ، وأكثرُ ما تُزَادُ بعد[5] شيئين[6]:

أحدهما الفِعْلُ المعتَلُّ المحذوفُ الآخِرِ جَزْماً نحو: "لَمْ يُعْطِهْ"، أو وَقْفاً نحو: "أَعْطِهْ".

والثّاني "مَا" الاستفهاميّة إذا جُرَّتْ بحرفٍ نحو: "عَلَى مَهْ" و"لِمَهْ"، أو باسمٍ نحو: "اقْتِضَاءَ مَهْ".

ولحاقُها لكلٍّ مِنْ هذَين النَّوعَين واجبٌ وجائزٌ.

أمّا الفعل المحذوفُ الآخِرِ فقد نبَّه عليه بقوله:

(وَلَيْــسَ حَتْماً فِي سِــوَى مَا كَــ"عِ" أوْ كَــ"يَعِ" مَجْزُوْمــاً فَــرَاعِ مَــا رَعَــوْا)

يعني[7]: أنّ الوَقْفَ بهاء السَّكْتِ على الفِعْلِ المعَلِّ بحذف الآخِرِ ليس واجباً في غير ما بَقِيَ على حرف واحدٍ أو حرفَين أحدُهما زائدٌ.

فالأوّل: نحو: "عِهْ" أمرٌ مِنْ "وَعَى يَعِي"، ونحو: "رَهْ" أمرٌ مِنْ "رَأى يَرَى".

---

[1] - ليست "بها" في د.
[2] - انظر مذاهب القراء وتفصيلها في الإقناع ٥١٦/١-٥١٧، وكشف المشكلات ١٤٩/١، وشرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري ١٤٢.
[3] - انظر قراءة الكسائي وبقية القراء في الإقناع ٥٢٠/١، وكشف المشكلات ١١٤١/٢، ومر ٤١١/٢، وشا ٧٩/٨.
[4] - ١٩٩٦/٤.
[5] - في ط١"من". وهو خطأ.
[6] - الكلام الآتي في مر ٤١١/٢-٤١٢.
[7] - الشرح الآتي في مر ٤١٢/٢.

والثّاني: "لَمْ يَعِهْ"، و"لَمْ يَرَهْ"؛ لأنّ حرفَ المضارعة زائدٌ فزيادة هاءِ السَّكْتِ في ذلك واجبةٌ لبقائه على أصْلٍ واحدٍ. كذا قاله النّاظمُ[1]. قال في التّوضيح[2]: "وهذا مَرْدُودٌ بإجماعِ المسلمينَ على وجوب الوقْفِ على ﴿لَمْ أكُ﴾[سورة مريم١٩: ٢٠]، ﴿مَنْ تَقِ﴾[سورة غافر٤٠: ٩] بِتَرْكِ الهاء"[3].

تنبيه[4]:

مُقْتَضَى تَمثيلِه أنَّ ذلك إنّما يجبُ في المحذوفِ الفاء، وإنّما أراد بالتّمثيل التّنبيهَ على ما بقي على حرفٍ واحدٍ أو حرفَين أحدُهما زائدٌ كما سبق. فمحذوفُ العين كذلك كما سبق في التّمثيل بنحو "رَهْ"، و"لَمْ يَرَهْ".

وفهم منه أنَّ لَحاقَها لما بقي منه أكثرُ مِنْ ذلك نحو: "أعْطِهْ"، و"لَمْ يُعْطِهْ" جائزٌ، لا لازِم.

[وَ"مَا" فِي الاسْتِفْهَامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهَا وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ]

(**وَ"مَا" فِي الاسْتِفْهَامِ/ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ...أَلِفُهَا**) وجوباً سواء جُرَّتْ بحرفٍ أو اسمٍ. وأمّا قوله[5]: ٣٥٠/أ

٢٩٠ - عَلَى مَا قَامَ يَشْتِمُنِي لَئِيمٌ   [كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي رَمَادِ]

فضرورة.

واحترز بالاستفهاميّة عنِ الموصولةِ والشَّرطيَّةِ والمصدريَّة نحو: "مَرَرْتُ بِما مَرَرْتَ بهِ"، و"بِما تفرَحْ أفْرَحْ"، و"عَجِبْتُ مِمّا تضْرِبُ"، فلا يحذف ألِف شيءٍ مِنْ ذلك.

وزعم المبرّد[6] أنّ حذفَ ألف "ما" الموصولة بـ"شِئْتَ" لغةٌ[7]. ونقلَه أبو زيدٍ أيضاً، قال أبو الحسن في الأوسط[8]: "وزعم أبو زيد أنّ كثيراً مِنَ العرب يقولون: "سَلْ عَمَّ شِئْتَ"، كأنّهم حذفوا لكثْرَةِ استعمالِهم إيّاه"[9].

وفُهم مِنْ قوله: (**إنْ جُرَّتْ**) أنَّ المرفوعةَ والمنصوبةَ لا تُحْذَف ألفُها، وهو كذلك.

---

[1] - شرح الكافية ١٩٩٩/٤.
[2] - هشا ٢٩٩/٤. غير أن ابن هشام قد وافق المصنف وأقرّ الوجوب في شرح قطر الندى ١٣٩.
[3] - سقط "كذا قاله الناظم...بترك الهاء" من د.
[4] - معظم كلام التنبيه في مر ٤١٢/٢.
[5] - البيت من الوافر، لحسان بن ثابت في ديوانه ١٤٣، وأمالي ابن الشجري ٥٤٧/٢ برواية: "تمرغ في دمان"، وشا، والمقاصد ٥٥٤/٤، وزهر، والخزانة ١٣٠/٥، ٩٩/٦، ١٠٢، والدرر ٣١٤/٦. ولحسان بن منذر في شرح شواهد المغني ٧٠٩/٢. ورد في مر ٤١٥/٢، وشا ٩٦/٨، وزهر ٣٤٥/٢. وتمرغ في رماد: لزق به وتقلب فيه. والدمان كالرماد وزناً ومعنى.
موضع الشاهد: على ما، ووجه الاستشهاد إثبات الألف في "ما" الاستفهامية المجرورة للضرورة.
[6] - انظر زعْمَ المبرد في مر ٤١٣/٢، وزهر ٣٤٥/٢. وما زعمه المبرد ذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب ٢٣٤، والأنباري في الإنصاف ٥٧٤/٢.
[7] - في د:"زعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة ليست لعلة". وهو تحريف.
[8] - انظر قول أبي الحسن في مر ٤١٣/٢.
[9] - انظر ما سبق في مر ٤١٣/٢.

وأمّا قولُه[1]:

٢٩١ – أَلاَ مَ تَقُـوْلُ النَّـاعِيَـاتُ أَلاَ مَـهْ   أَلاَ فَانْدُبَـا أَهْـلَ النَّـدَى والْكَـرَامَـهْ

فضرورةٌ.

تنبيهات[2]:

الأوّل: أهملَ المصنِّفُ مِنْ شروط حذف ألفها أنْ لا تُرَكَّبَ مع "ذا". فإنْ رُكِّبَتْ معه لم تُحذَفِ الألف نحو: "عَلَى مَاذَا تَلومُنِي"[3]. وقد أشار إليه في التّسهيل، نقله المرادي[4].

الثّاني: سببُ هذا الحذْفِ[5] إرادةُ التَّفرقَةِ بينها وبين الموصولة والشَّرطيّة، وكانتْ أَوْلَى بالحذف لاستقلالها، بخلاف الشَّرطيّة فإنّها متعلِّقةٌ بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنّها والصِّلَةَ اسمٌ واحد.

الثّالث: قدْ وردَ تسكينُ ميمِها في الضَّرورة مجرورةً بحرْفٍ، كقوله[6]:

٢٩٢ – يَا أَسَـدِيّـاً لِـمْ أَكَلْتَـهُ لِمَـهْ

(**وَأَوْلِهَا الهَا إنْ تَقِفْ**) أي[7]: جوازاً إنْ جُرَّتْ بحرف، نحو: "عَمَّهْ"، ووجوباً إنْ جُرَّتْ باسمٍ، نحو: اقْتِضَاءَ مَهْ". ولهذا قال:

(**وَلَيْـسَ حَتْمـاً فِي سِـوَى مَا انْخَفَضَـا   بِاسْـمٍ كَقَـوْلِكَ "اقْتِضَـاءَ مَ" اقْتَضَـى**)

أي[8]: وليس إيلاؤُها الهاءَ واجباً في سِوَى/ المجرورةِ بالاسمِ. وقد مثَّلَه. وعِلَّةُ ذلك أنَّ الجارَّ الحرفيَّ كالجزءِ ٣٥٠/ب
لاتّصاله بها لفظاً وخطّاً بخلافِ الاسمِ، فوجب إلحاق الهاءِ للمجرورة بالاسم لبقائِها على حرفٍ واحدٍ.

تنبيه[9]:

اتِّصالُ الهاء بالمجرورة بالحرْفِ، وإنْ لم يكنْ واجباً، أجودُ في قياس العربيّة وأكثَرُ. وإنّما وَقَفَ أكثرُ القرَّاء[10] بغير هاءٍ اتِّباعاً للرَّسْمِ.

---

[1] - البيت من الطويل، قائله مجهول، وهو بلا نسبة في المقاصد ٥٥٣/٤، والهمع ٤٦٢/٣، والدرر ٣١٨/٦. ورد في مر ٤١٥/٢. والناعي: الذي يخبر بموت من مات. ونَدَب الميت: بكى عليه وعدّد محاسنه. وأهل الندى: أهل الكرم.
موضع الشاهد: مَ، ووجه الاستشهاد حذف ألف "ما" الاستفهامية للضرورة.
[2] - التنبيهات بتمامها في مر ٤١٣/٢-٤١٥.
[3] - في ط١"تكرمني". وفي ط٢، وص:"تلومونني".
[4] - مر ٤١٣/٢.
[5] - في ط١، وص:"الخلاف".
[6] - الرجز لسالم بن دارة في الحيوان ٢٦٧/١ برواية: "يا فقعسيّ لم.."، واللسان (روح)، والمقاصد ٥٥٥/٤. وهو بلا نسبة في المخصص ٤/٣، والإنصاف ٢٩٩/١. ورد في مر ٤١٥/٢، وسيبو ٥٠١.
[7] - الشرح الآتي بتمامه في مر ٤١٤/٢.
[8] - سقطت "أي" من د.
[9] - انظر مر ٤١٤/٢.
[10] - في الإقناع ٥٢٤/١: "وقف البزي عليه بالهاء.. ووقف الباقون بغير هاء".

(وَوَصْــلَ ذِي الهَــاءِ أَجِــزْ بِكُــلِّ مَــا حُــرِّكَ تَــحْــرِيْــكَ بِــنَــاءٍ لَــزِمَــا

وَوَصْــلُــهَــا بِغَيْــرِ تَحْــرِيْــكِ بِنَــا أُدِيــمَ شَـــذَّ فِي الْمُــدَامِ اسْــتُحْسِنَــا)[1]

يعني[2]: أنَّ هاءَ السَّكْتِ لا تَتَّصِلِ بحركة إعراب ولا شبيهةٍ بها، فلذلك لا تلحقُ اســمَ "لا"، ولا المنــادى المضمومَ، ولا ما بُنِي لقطعه عن الإضافةِ كــ"قَبْلُ"، و"بَعْدُ"، ولا العددَ المركَّبَ كــ[3]"خَمْسَةَ عَــشَرَ"؛ لأنّ حركةَ[4] هذه الأشياءِ مُشَابِهَةٌ لحركة الإعراب.

وأمّا قولُه[5]:

٢٩٣ - يَا رُبَّ يَــوْمٍ لِي لاَ أُظَلَّلُــهْ

أُرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وأُضْحَى مِنْ عَلُــهْ

فشاذٌّ؛ لأنّ حركةَ "عَلُ"[6] حركةُ بناء عارضةٌ لقَطْعِه عن الإضافةِ، فهي كــ"قَبْلُ"، و"بَعْدُ". وإلى هذا أشــار بقوله: (**وَوَصْلُها بِغَيرِ تَحْرِيكِ بِنَا...أُدِيمَ شَذَّ**)، فحركَةُ "عَلُ" غيرُ حركةِ بِنَاءٍ مُدَامٍ، بل حركةُ بِنَاءٍ غيرِ مُدَامٍ.

وأشار بقوله: (**فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا**) إلى أنَّ وصْلَ هاءِ السَّكْتِ بحركةِ البناء المُدَام[7] — أي: المُلْتَــزَم[8] – جــائزٌ مُسْتَحْسَنٌ، وذلك كفتحة "هُوَ"، و"هِيَ"، و"كَيْفَ"، و"ثُمَّ"، فيقال في الوقف: "هُوَهْ"، و"هِيَهْ"[9]، و"كَيْفَــهْ"، و"ثُمَّهْ".

تنبيهان:

الأوّل[10]: اقتضى قولُه: (**وَوَصْلُها بِغَيرِ تَحْرِيكِ بِنَا...أُدِيمَ شَذَّ**) أنّ وصْلَها بحركة الإعراب قد شذَّ أيــضاً؛ لأنّ كلامَه يشمل نوعَين: أحدهما تحريك البناءِ غيرِ المُدَامِ. والآخر تحريك الإعرابِ. وليس ذلك إلاَّ في الأوّل./ ٣٥١/أ

[1] - سقط البيت الأول من د، وط١، وص. وفي صب١٧١٢/٤:"يوجد في بعض النسخ قبل هذا البيت بيت آخر وهو: "ووصل ذي الهاء .... لزما"، فيكون قوله: "ووصلها بغير.... استحسنا" تفصيلاً لإجمال هذا البيت".
[2] - الشرح الآتي في مر ٤١٦/٢-٤١٧.
[3] - في د، وط، وص:"نحو".
[4] - في د، وط، وص:"حركات".
[5] - الرجز لأبي الهجنجل في مجالس ثعلب ٤٣٠/١، وشرح شواهد المغني ٤٤٨/١، ولأبي ثروان في المقاصد ٥٤٥/٤، ولأبي مروان في زهر. ورد في نا ٨١٢، ومر ٤١٦/٢، وهشا ٣٠٠/٤، وجا ٢٩٨/٤، ومكو ٣٦٠، وجز ٣٨٩، وزهر ٣٤٦/٢، وسيو ٥٠٢. وأرمض: تحترق قدماي من شدة حر الرمل أو الحجارة. وأضحى: تصيبني الشمس.
[6] - في د: "عله".
[7] - في ط١، وص:"المدام البناء".
[8] - في د:"اللازم".
[9] - في ط١:"يعيه". وهو تحريف.
[10] - التنبيه الأول في مر ٤١٧/٢.

الثّاني[1]: قولُه: (**فِي الْمُدَامِ اسْتُحْسِنَا**) يقتضي جوازَ اتِّصالها بحركة الماضي؛ لأنّها مِنَ التَّحْريكِ الْمُــدَامِ، وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأوّل: المنْعُ مطلقاً. والثّاني: الجوازُ مطلقاً. والثّالث: الجوازُ إنْ أُمِنَ اللَّبْسُ، نحو: "قَعَــدَهْ"، والمنعُ إنْ خِيفَ اللَّبْسُ نحو: "ضَرَبَهْ".

والصَّحيحُ الأوّل، وهو مذهب سيبويه[2] والجمهور[3]، واختارَهُ المصنِّفُ[4]؛ لأنَّ حركَتَه، وإنْ كانت لازمــةً، فهي شبيهةٌ بحركة الإعراب؛ لأنَّ الماضي إنّما بُنِيَ على حركةٍ لِشِبْهِه بالمضارع المعرَبِ في وجوهٍ تقــدَّمَتْ في موضعها، فكان مِنْ حَقِّ المصنِّف أنْ يَسْتَثْنِيَهُ كما فعل في الكافية فقال فيها[5]:

وَوَصْـــلَ ذِيْ الهَـــاءِ أَجِـــزْ بِكُـــلِّ مَـــا
حُـــرِّكَ تَـــحْـــرِيْـــكَ بِـــنَـــاءٍ لَـــزِمَـــا
مَـــا لَـــمْ يَـــكُنْ ذَلِكَ[6] فِعْـــلاً مَاضِيـــا

(**وَرُبَّمَـــا أُعْطِـــيَ لَـــفْـــظُ الْوَصْـــلِ مَـــا ... لِلْـــوَقْـــفِ نَثْـــراً وَفَشَـــــــا مُنْتَظِمَـــا**)

أي[7]: قدْ يُحْكَم للوصْلِ بحُكْمِ الوقْفِ، وذلك في النَّثْرِ قليلٌ كما أشار إليه بقوله: (**وَرُبَّمَا**)، ومنه قراءةُ غيرِ حمزة والكسائيّ[8]: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ﴾[سورة البقرة٢: ٢٥٩]، ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ﴾[سورة الأنعـام٦: ٩٠]، ومنــه أيــضاً: ﴿مَالِيَهْ * هَلَكَ عَنِّيْ سُلْطَانِيَهْ * خُذُوْهُ﴾[سورة الحاقّة٦٩: ٢٨-٢٩-٣٠]، ﴿مَا هِيَهْ * نَارٌ حَامِيَةٌ﴾[سورة القارعة١٠١: ١٠-١١]، ومنه قولُ بعضِ طَيِّئٍ[9]: "هَذِه حُبْلَوْ يَا فَتِى"؛ لأنّه إنّما تُبْدَلُ هذه الألفُ واواً في الوقْفِ فأجْرَى الوصْلَ مجــراه. وهو في النّظْمِ كثير، مِنْ ذلك قولُه[10]:

٢٩٤ — مِثْـــلُ الحَرِيْقِ وَافَـــقَ القَصَبَّـــا

فشدَّد الباءَ[11] مع وَصْلِها بحرف الإطلاق.

---

[1] ـ انظر مر ٤١٧/٢.
[2] ـ الكتاب ٢٨٠/٢.
[3] ـ انظر مذهب الجمهور في إيضاح ابن الحاجب ٣١١/٢، والارتشاف ٨٢٢/٢، ومر ٤١٧/٢. وسقطت "الجمهور" من ط١، وص.
[4] ـ التسهيل ٣٣١، وشرح الكافية ٢٠٠٠/٤.
[5] ـ انظر شرح الكافية ١٩٩٧/٤ـ١٩٩٨.
[6] ـ في ط١:"ما لم يك المبني". وهي رواية أخرى للبيت أثبتت في متن شرح الكافية ١٩٩٨/٤، وأشير في الحاشية إلى رواية الأصل، ود، وط٢، وص المثبتة هنا.
[7] ـ أغلب الشرح الآتي في مر ٤١٨/٢.
[8] ـ انظر تفصيل القراءة في السبعة لابن مجاهد ١٨٨ـ١٨٩، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٩٣/١ـ٩٤.
[9] ـ انظر القول في المحتسب ٢٢/٢، والمفصل ٤٧٧، والارتشاف ٨٢٦/٢، ومر ٤١٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٧٥/٢، والمساعد ٣٣١/٤.
[10] ـ الرجز لرؤبة في ديوانه ١٦٩ برواية: "أو كالحريق وافق القصبا"، ولربيعة بن صبح في ضرائر ابن عصفور ٥٠. ولرؤبة أو لربيعة بن صبيح في زهر. وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٤٩/٢، ورغم عدم نسبة ابن السيرافي له قال الغندجاني بعد ذكر الأبيات في فرحة الأديب ٢٠٧: "توهم ابن السيرافي أن الأراجيز كلها لرؤبة؛ لأجل أن رؤبة كان راجزاً. وليست الأبيات لرؤبة، بل هي من شوارد الرجز لايعرف قائلها". ورد في نا ٨١٣، ومر ٤١٨/٢، وهشا ٣٠٢/٤، وعق ٥١٩/٢، وشا ١٢٥/٨، وزهر ٣٤٦/٢، وسيو ٥٠٢.
[11] ـ في الأصل، ود: "فشدّد اللاّم".

وقولُه[1]:

٢٣٩- أتَــوْا نَــارِي فَقُلْتُ مَنْــونَ أنْتُــمْ [فَقَــالُوا: الجِنُّ قُــلْتُ: عِمُــوا ظَــلامَـــا]

وقد تقدَّم في الحكاية[2].

خاتمة[3]:

وقفَ قومٌ[4] بتسكين الرَّوِيِّ الموصول بِمَدَّةٍ، كقوله[5]:

٢٩٥- أقِــلِّي اللَّــوْمَ عَــاذِلَ والعِتَــابْ [وَقُــولِــي إنْ أصَبْــتُ لَقَــدْ أصَــابْ]

وأثبتَها الحجازيُّون مطلقاً فيقولون: العِتَابَا. وإنْ تَرَنَّم/ التَّمِيمِيُّون فكذلك، وإلاَّ عوَّضـوا منـها التّنـوين مطلقاً[6]، كقوله[7]: ٣٥١/ب

٢٩٦- [مَتَى كَانَ الخِيَــامُ بِذِي طَــلُوحٍ] سُــــقِيْتِ الغَــيْــثَ أَيَّتُهَــا الخِيَــامُنْ[8]

وكقوله[9]:

٢٩٧- يا صَاحِ مَا هَــاجَ العُيُوْنَ الذُّرَّفَنْ

وكقوله[10]:

٢٩٨- [أفِــدَ التَّرَحُّــلُ غَيْرَ أنَّ رِكَابَنَــا] لَمَّــا تَــزُلْ بِرِحَــالِنَــا وَكَــأنْ قَــدِنْ

والله أعلمُ.

[1] - موضع الشاهد: منون، ووجه الاستشهاد إثبات العلامة وصلاً، وتحريك النون.
[2] - ٢٠٠-٢٠١.
[3] - كلام الخاتمة دون الشواهد في التسهيل ٣٣١. وانظر الارتشاف ٨٢٧/٢-٨٣٠.
[4] - في الارتشاف ٨٢٧/٢: "بعض بني تميم وغيرهم".
[5] - البيت من الوافر، لجرير في ديوانه ٨١٣/٣ بإطلاق القافية، كذلك في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٥٥، والكتاب ٢٩٨/٢، وفي كتاب الشعر للفارسي ١٤ بقافية النون الساكنة، وكذا في الخزانة ٦٩،٧١/١. ورد في عق ١٨/١، وهشا ١٨/١، وشا ٤٥/١، وزهر ٣٦/١.
[6] - انظر مذهب الحجازيين والتميميين في الكتاب ٢٩٨/٢-٢٩٩.
[7] - البيت من الوافر، لجرير في ديوانه ٢٧٨/٢ برواية: "أيتها الخيامُ". والبيت له في الكتاب ٢٩٨/٢، والأصول ٣٨٦/٢، والمقاصد ٤٦٩/٢، والخزانة ١٢١/٩. وذو طلوح: مكان. والطلح: شجر عظيم له شوك.
موضع الشاهد: الخيامن، ووجه الاستشهاد تعويض التميميين مدّ الرويّ بالتنوين للترنم. والأصل: والخيامُ.
[8] - في ط١، وص: "الخيامَن" بفتح الميم.
[9] - الرجز للعجاج في ديوانه ٧ بإطلاق القافية. والشاهد له في الكتاب ٢٩٩/٢، ومر، والمقاصد ٢٦/١، وزهر، والخزانة ٤٤٣/٣. ورد في نا ٢٤، ومر ٣٤/١، وزهر ٣٧/١.
موضع الشاهد: الذرفن، ووجه الاستشهاد تعويض التميميين مدّ الرويّ بالتنوين للترنم. والأصل: الذرفا.
[10] - البيت من الكامل، للنابغة الذبياني في ديوانه ٨٩ برواية: "لما تزل برحالنا وكأن قدِ"، وكذا في مر، وشا، والمقاصد ٨٠/١، ٣١٤/٢، وزهر، والخزانة ١٩٧/٧، ٢٠٣. ورد في مر ٣٤/١، وعق ١٩/١، وشا ٥٥٢/١، وزهر ٣٦/١. وأفد الترحل: دنا الرحيل. والركاب: الإبل. ولما تزل: لم تفارق. و الرحال: جمع رحل، وهو ما يستصحبه الإنسان من الأثاث. وكأنْ قدِ؛ أي: وكأنْ قد زالت.
موضع الشاهد: قدِن، ووجه الاستشهاد تعويض التميميين مدّ الرويّ بالتنوين للترنم. والأصل: قدِ.

الإِمَــالَــةُ

وتُسَمَّى الكسْرَ والبَطْحَ والإضْجَاعَ[1]. وقدَّمها في التّسهيل[2] والكافية[3] على الوقْفِ، وما هنا أنْسَبُ لأنَّ أحكامَه أهَمُّ.

والنَّظرُ في حقيقتها وفائدتها وحُكْمِها ومَحلِّها وأصحابها وأسبابها[4]:

أمَّا حقيقتُها فأنْ يُنْحَى بالفتحةِ نَحْوَ الكسرةِ، فَتَمِيلُ الألِفُ إنْ كان بعدها ألِفٌ نحوَ الياءِ.

وأمّا فائدتُها فاعلمْ أنَّ الغَرَضَ الأصْلِيَّ منها هو التَّناسبُ. وقد تَرِدُ للتّنبيه على أصْلٍ أو غيرِه، كما سيأتي.

وأمّا حُكْمُها فالجوازُ، وأسبابُها الآتيةُ مُجَوِّزَةٌ لها لا مُوجِبَة. وتعبيرُ أبي عليٍّ[5] ومَنْ تَبِعَه[6] عنها بالمُوجبَاتِ تَسَمُّحٌ، فكلُّ مُمَالٍ[7] يجوز فَتْحُه.

وأمّا محلُّها فالأسماءُ المتمكِّنةُ والأفعال. هذا هو الغالبُ، وسيأتي التّنبيه على ما أُمِيلَ مِنْ غيرِ ذلك.

وأمّا أصحابُها فتَمِيمٌ ومَنْ جَاورَهُم مِنْ سائرِ أهلِ نَجْدٍ كأسدٍ وقيسٍ؛ وأمّا أهل الحجاز فيُفَخِّمون بالفتح، وهو الأصْلُ، ولا يميلون إلاَّ في مواضعَ قليلةٍ[8].

وأمّا أسبابُها فقسمان: لفظيٌّ ومعنويٌّ. فاللَّفْظِيُّ الياءُ والكسرةُ. والمعنويُّ الدَّلالةُ على ياءٍ أو كسرةٍ. وجملةُ أسبابِ إمالةِ الألفِ على ما ذكره المصنِّفُ سِتَّةٌ[9]: الأوّل: انقلابُها عَنِ الياء. الثّاني: مَآلُها إلى الياء. الثّالثُ: كونُها بَدَلَ عَيْنٍ[10] مَا يُقال فيه: "فِلْتُ". الرّابعُ: ياءٌ قبلَها أو بعدَها. الخامسُ: كسرةٌ قبلها[11] أو بعدها. السّادس: التَّناسب.

[1] - في ط٢:"الاضطجاع". وهو خطأ.
[2] - ٣٢٥.
[3] - شرح الكافية ١٩٦٧/٤.
[4] - الكلام الآتي في مر ٤١٩/٢-٤٢٠.
[5] - التكملة للفارسي ٢٢٣.
[6] - كابن الباذش في الإقناع ٢٦٩/١.
[7] - في ط١:"محال". وهو تحريف.
[8] - انظر لغة تميم ومن جاورهم من أهل نجد ولغة أهل الحجاز في الكتاب ٢٥٩/٢، واللباب ٤٥٢/٢، وشرح الشافية للرضي ٤/٣، والارتشاف ٥١٨/٢، ومر ٤١٩/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٣٩/٢، وزهر ٣٤٧/٢، والهمع ٤١٤/٣.
[9] - في صب ١٧١٧/٤: "لم يذكر المصنف في النظم بعض الرابع، وهو الياء بعد الألف، إلا أن يقال: المراد ذكره في الجملة أولاً بقيد هذا النظم".
[10] - في ط١ " بدلاً عن". وهو خطأ.
[11] - في د: "كسرة ما قبلها".

وهذه الأسبابُ كلُّها راجعةٌ إلى/ الياءِ والكسرة. واختُلِفَ في أيِّهما أقوى؛ فذهب الأكثرون[١] إلى أنَّ ٣٥٢/أ
الكسرةَ أقوى مِنَ الياءِ وأدْعَى للإمالةِ[٢]. وهو ظاهرُ كلام سيبويه؛ فإنّه قال في الياء[٣]: "لأنّها بمنزلة الكسرةِ"، فجَعلَ الكسرةَ أصْلاً. وذهب ابنُ السّرّاج[٤] إلى أنّ الياءَ أقوى مِنَ الكسرةِ. والأوّلُ أظهرُ لوجهين: أحدهما أنّ اللِّسانَ يَتسَفَّلُ بها أكثرَ مِنْ تَسَفُّلِهِ بالياءِ. والثّاني أنَّ سيبويه[٥] ذكرَ أنَّ أهلَ الحجاز يُمِيلون الألفَ للكسرة[٦]، وذكرَ في الياء أنَّ أهلَ الحجاز وكثيراً مِنَ العَرَبِ لا يُميلون للياء. فدلَّ هذا مِنْ جهةِ النَّقْلِ أنَّ الكسرةَ أقوى.

وقد أشار المصنِّفُ إلى السَّبب[٧] الأوّل بقوله:

[الأَلِفَ الْمُبْــدَلَ مِــنْ يَــا فِي طَــرَفْ أَمِــلْ كَــذَا الْوَاقِــعُ مِنْهُ اليَــا خَــلَفْ

دُوْنَ مَــزِيْــدٍ أوْ شُــــذُوذٍ وَلِــمَــا تَلِيْــهِ هَــا التَّــأْنِيْــثِ مَــا الهَا عَدِمَــا

وَهكَــذَا بَــدَلُ عَــيْــنِ الفِــعْــلِ إنْ يَــؤُلْ إلى فِلْتُ كَمَاضِي "خَفْ" وَ"دِنْ"]

(**الأَلِفَ الْمُبْدَلَ مِنْ يَا فِي طَرَفْ...أَمِلْ**) أي: سواء في ذلك طرفُ الاسمِ نحو: "مَرْمَى"، والفعلِ نحو: "رَمَى"[٨]. واحترز بقوله: (**فِي طَرَفْ**) مِنَ الكائنةِ عَيناً، وسيأتي حُكْمُها.

وأشارَ إلى السَّبَبِ الثّاني بقوله: (**كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ...دُوْنَ مَزِيْدٍ أوْ شُذُوذٍ**) أي[٩]: تُمال الألفُ إذا كانت صائرةً إلى الياء دون زيادةٍ ولا شذوذٍ، وذلك ألِفُ نحو: "مَغْزَى"[١٠]، و"مَلْهَى" مِنْ كُلِّ ذي ألفٍ مُتَطَرِّفَةٍ زائدةٍ على الثَّلاثة، ونحو: "حُبْلَى"، و"سَكْرَى" مِنْ كُلِّ ما آخِرُه ألفُ تأنيثٍ مقصورةٍ؛ فإنّها تُمال؛ لأنّها تَؤُول إلى الياء في التّثنية والجمع فأشبهت الألِفَ المنقلبةَ عن الياء.

واحترز بقوله: (**دُونَ مَزِيدٍ**) مِنْ رُجُوعِ الألفِ إلى الياء بسبب زيادةٍ، كقولهم في تصغير "قَفًا": "قُفَيّ"، وفي تكسيره: "قُفِيّ" فلا يُمالُ "قَفاً" لذلك.

---

١ - انظر الارتشاف ٥١٨/٢، ومر ٥١٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٤١/٢.
٢ - في د، وط، وص:"إلى الإمالة".
٣ - الكتاب ٢٦١/٢.
٤ - قال في الأصول ٩٠/٢: "الكسرة من الياء"، كما أنه بدأ بالياء في باب الإمالة في الأصول ١٦٠/٣، خلافاً لسيبويه الذي بدأ بالكسرة في الكتاب ٢٥٩/٢.
٥ - الكتاب ٢٦١/٢.
٦ - في ط١، وص:"إلى الكسرة".
٧ - ليست "السبب" في ط١.
٨ - سقط "والفعل نحو رمى" من د.
٩ - انظر مر ٤٢١/٢.
١٠ - في ط٢:"مُغْزَى" بضم الميم. وهو خطأ.

واحترز بقوله: (**أوْ شُذُوذٍ**) مِنْ قلْبِ الألف ياءً في الإضافة إلى ياءِ المتكلِّمِ في لغة هُذَيل[١]، فإنّهم يقولون في "عَصًا"، و"قَفًا": "عَصَيَّ"، و"قَفَيَّ". ومِنْ قلْبِ الألفِ ياءً في الوقْفِ/ عندَ بعضِ طيِّئ[٢] نحو: "عَصَيْ"، و"قَفَيْ" ٣٥٢/ب
فلا تسوغُ الإمالةُ لأجل ذلك.

و(**خَلَفْ**) في كلامه حالٌ مِنَ الياءِ، ووَقَفَ عليه بالسُّكونِ لأجل النَّظْمِ، ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة[٣].

تنبيهات:

الأوّل[٤]: هذا السَّببُ الثّاني هو أيضاً في[٥] الألف الواقعِ طَرَفاً كالأوَّلِ.

الثّاني[٦]: قد عُلِمَ مِمّا تقدَّم أنّ نحو: "قَفًا"، و"عَصًا" مِنَ الاسم الثُّلاثيّ لا يُمال؛ لأنّ أَلِفَه عَنْ واو، ولا يؤول إلى الياء إلاّ في شذوذٍ أو بزيادةٍ.

وقد سُمِعَتْ إمالةُ "العَشا" مصدرُ "الأعْشى"؛ وهو الّذي لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً، و"الـــمَكا" – بالفتح – وهو جُحْرُ[٧] الثَّعلَب والأرنب[٨]، و"الكِبا"[٩] – بالكسر- الكُنَاسَة[١٠]. وهذه مِنْ ذواتِ الواو لقولهم: "نَاقَةٌ عَشْوَاء"، وقولهم: "المَكْوُ"[١١]، والمَكْوَةُ" بمعنى "الـــمَكا"[١٢]، ولقولِهم: "كَبَوْتُ البيتَ" إذا كَنَسْتُه. والألفاظُ الثّلاثة مقصورةٌ. وهذا شاذٌّ[١٣].

لا يُقال: لعلّ إمالةَ "الكِبا" لأجل الكسرة فلا تكونُ شاذَّةً؛ لأنّ الكسرة لا تؤثِّر في المنقلِبَةِ عنْ واوٍ. وأمّا "الرِّبا" فإمالتهم له – وهو مِنْ: "رَبَا يَرْبُو" – لأجل الكسرةِ في الرَّاءِ، وهو مسموعٌ مشهورٌ، وقد قرأ به الكسائيّ وحمزةُ[١٤].

---

[١] - انظر لغة هذيل في نا ٨١٤، و مر ٤٢١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٣٩/٢، وهشا ٣٠٣/٤، والمساعد ٢٨٢/٤. وعقب الشاطبي على ابن الناظم بعد وصفه لغة هذيل بالشذوذ قائلاً شا ١٤٢/٨: "كيف يصح أن يطلق لفظ الشاذ على لغة شهيرة في الاستعمال مقروءٍ بها في القرآن ؟!" وأولى من ذلك عنه تخصيص الشذوذ بلغة بعض طيئ الآتي ذكرها؛ لأنها لغة قليلة نادرة.

[٢] - انظر لغة بعض طيئ في شا ١٤٢/٨. غير أن ما ورد في الكتاب ٢٨٧/٢، والتكملة للفارسي ٢٦، وزهر ٣٣٩/٢ أنها لغة فزارة وبعض قيس. وانظر المسألة فيما تقدم من باب الوقف ٣٣٨ حاشية رقم ٥.

[٣] - انظر ما تقدم عن لغة ربيعة في باب الوقف ٣٣٧.

[٤] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٤٢١/٢.

[٥] - في ط١، وص:"من".

[٦] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٤٢١/٢-٤٢٢.

[٧] - في ط١:"حجر". وهو تصحيف.

[٨] - انظر المخصص ٩٨/٨، والصحاح (مكو).

[٩] - في د:"المِكا". وهو تحريف.

[١٠] - انظر المخصص ١٣٧/١٥، واللسان (كبو).

[١١] - في د:"المكواة". وهو خطأ.

[١٢] - في الصحاح(مكو)، والمخصص ٤٦/٢، ٨٥/٨-٨٦، واللسان والقاموس (مكو): المكو بمعنى المكا. والمكوة اسم من أسماء الدُّبُر، ولم أقف عليه بمعنى المكا.

[١٣] - انظر الكتاب ٢٦٠/٢، والتكملة للفارسي ٢٢٤، والشافية ٨٣.

[١٤] - انظر قراءة حمزة والكسائي في الإقناع ٢٧٨/١.

الثّالث[1]: يجوزُ إمالةُ الألف في نحو: "دَعَا"، و"غَزَا" مِنَ الفِعْلِ الثّلاثيّ، وإنْ كانتْ عن واوٍ لأنّها تؤول إلى الياء في[2]: "دُعِيَ"[3]، و"غُزِيَ" مِنَ المبني للمفعولِ. وهو عند سيبويه[4] مُطَّرِدٌ[5]. وبهذا ظهر الفرْقُ بين الاسم الثّلاثيّ والفعل الثّلاثيّ إذا كانت ألفهما عنْ واوٍ[6]. وقال أبو العبّاس[7] وجماعةٌ مِنَ النُّحاةِ[8]: إمالةُ مَا كانَ مِنْ ذَواتِ الواوِ على ثلاثةِ أحرُفٍ نحو: "دَعَا"، و"غَزَا" قبيحةٌ، وقد تجوزُ على بُعْدٍ/.[9] ١/٣٥٣

وأشار بقوله: (**وَلِمَا...تَلِيْهِ هَا التَّأْنِيْثِ مَا الهَا عَدِمَا**) إلى أنَّ للألف[10] الّتي قبلَ هاءِ التّأنيث في نحو: "مَرْمَاة"، و"فَتَاة" مِنَ الإمالة لكونها منقلبةً عنِ الياءِ ما للألف المُتَطَرِّفَةِ؛ لأنَّ هاءَ التّأنيث غيرُ مُعْتَدٍّ بها، فالألفُ قبلها مُتَطَرِّفَةٌ تقديراً.[11]

وأشار إلى السَّبب الثّالث بقوله: (**وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ...يَؤُلْ إلى فِلْتُ**) أي[12]: تُمال الألفُ أيضاً إذا كانت بدَلاً مِنْ عينِ فعْلٍ تُكْسَرُ فاؤهُ حينَ يُسْنَدُ إلى تاء الضّمير، سواء كانت تلك الألف منقلبةً عن واوٍ مكسورةٍ (**كَمَاضِي "خَفْ"**)، و"كَدْ"، وهو: "خَافَ"، و"كَادَ"، أم عن ياءٍ نحو: ماضي "بِعْ"، (**وَ"دِنْ"**)، وهو: "بَاعَ"، و"دَانَ"؛[13] فإنّك تقول فيهما: "خِفْتُ"، و"كِدْتُ"، و"بِعْتُ"[14]، و"دِنْتُ"، فيصيران في اللّفظ على وزن "فِلْتُ"، والأصْلُ: "فَعَلْتُ"، فحذفت العينُ وحُرِّكَت الفاءُ بحركتِها. وهذا واضحٌ في الأوَّلَين. وأمّا الأخيران[15] فقيل[16]: يُقَدَّرُ تحويله إلى "فَعِلَ" بكسر العين ثمَّ تُنْقَلُ الحركةُ. هذا مذهب كثيرٍ مِنَ النَّحويِّين. وقيل[17]: لَمّا حُذِفَت العينُ حُرِّكَت الفاءُ بكسرةٍ مُجْتَلَبَةٍ للدَّلالة على أنّ العينَ ياءٌ. ولبيانِ ذلك موضعٌ غيرُ هذا.

واحترز بقوله: (**إنْ يَؤُلْ إلى فِلْتُ**) مِنْ نحو: "طَالَ"، و"قَالَ" فإنّه لا يؤول إلى "فِلْتُ" بالكسر، وإنّما يؤول إلى "فُلْتُ" بالضَّمِّ نحو: "طُلْتُ"، و"قُلْتُ".

---

[1] - أغلب التنبيه الثالث في مر ٤٢٢/٢.
[2] - في د، وط، وص زيادة "نحو".
[3] - في ط١:"وعي". وهو تحريف.
[4] - الكتاب ٢٦٠/٢.
[5] - في ص:"مطرز". وهو تحريف.
[6] - في صب ١٧١٩/٤: "لأن الفعل الثلاثي الواوي تؤول ألفه إلى الياء دون مزيد وشذوذ بخلاف الاسم الثلاثي الواوي".
[7] - المقتضب ٤٤/٣.
[8] - منهم الفارسي في التكملة ٢٢٣، وابن الباذش في الإقناع ٢٨٦/١.
[9] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[10] - في د:"الألف". وهو خطأ.
[11] - انظر مر ٤٢٣/٢.
[12] - معظم الشرح الآتي في مر ٤٢٣/٢.
[13] - ليس "سواء كانت...دان" في د. وفيه بدلاً منه: "واويّاً كان نحو:خف، أو يائيّاً نحو:دان".
[14] - سقط "كدت وبعت" من د.
[15] - ليس "وهذا واضح في الأولين. وأما الأخيران" في د. وفيه بدلاً منه:"وهذا واضح في خاف لأن أصله خَوِفَ بكسر العين. وأما دان فأصله دَيَنَ بفتح العين".
[16] - ممن قال بذلك المرادي في مر ٤٢٣/٢.
[17] - ممن قال بذلك ابن مالك في شرح الكافية ١٩٧٢/٤.

والحاصلُ أنّ الألف الّتي هي عينُ الفِعْلِ تُمال إنْ كانتْ عن ياءٍ مفتوحةٍ نحو "دَانَ"، أو مكسورةٍ نحو "هَابَ"، أو عن واوٍ مكسورةٍ نحو "خَافَ". فإنْ كانت عن واوٍ مضمومةٍ نحو "طَالَ"، أو مفتوحةٍ نحو: "قَالَ"، لم تُمَلْ.

تنبيهات:

الأوّل[١]: اختُلِفَ في سبب إمالة نحو: "خَافَ"، و"طَابَ"؛ فقال السِّيرافيّ[٢] وغيرُه[٣]: للكسرةِ[٤] العارِضَةِ في فاء الكلمة. ولهذا/ جعل السِّيرافيّ مِنْ أسباب الإمالة كسرةً تعرِضُ في بعض الأحوالِ. وهو ظاهرُ كلامِ الفارسيّ؛ ٣٥٣/ب
قال[٥]: "وأمالوا "خَافَ"، و"طَابَ" مع المستعلِي[٦] طلباً للكسرِ[٧] في "خِفْتُ"." وقال ابن هشام الخضراويّ[٨]: "الأَوْلَى أنَّ الإمالةَ في "طَابَ" لأنّ الألف فيها منقلبةٌ عن ياءٍ، وفي "خَافَ" لأنّ العين مكسورةٌ، أرادوا الدَّلالةَ على الياء والكسرة".

الثّاني[٩]: نُقِلَ عنْ بعض الحجازيّين إمالةُ نحو: "خَافَ"، و"طَابَ" وِفاقاً لبني تميمٍ، وعامَّتُهم يفرِّقون بين ذَوات الواو نحو: "خَافَ" فلا يُميلون، وبين ذَوات الياء نحو: "طَابَ" فيُمِيلون.

الثّالث[١٠]: أفهم قولُه: (**بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ**) أنّ بدلَ عينِ الاسمِ لا تُمال مطلقاً. وفصَّلَ صاحبُ المفصَّلِ[١١] بين ما هي عن ياءٍ نحو: "نَابٍ"، و"عَابٍ" - بمعنى العَيْبِ[١٢] - فيجوز، وبين ما هي عن واوٍ نحو: "بَابٍ"، و"دَارٍ" فلا يجوز، لكنّه ذكر بعد ذلك فيما شذَّ عن القياس إمالةَ "عَابٍ"[١٣]. وصرَّح بعضُهم بشذوذِ إمالةِ الألف المنقلبةِ عن ياءٍ عَيناً في اسمٍ ثُلاثيٍّ. وهو ظاهر كلام سيبويه[١٤]. وصرَّح ابنُ إياز[١٥] في شرح فصولِ ابنِ مُعْطي[١٦] بجوازِ إمالةِ المنقلبةِ عن الواوِ المكسورةِ، كقولهم: "رَجُلٌ مَالٌ"؛ أي: كثيرُ المالِ[١٧]، و"نَالٌ"[١٨]؛ أي: عظيمُ العطية[١٩]،

---

[١] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٤٢٤/٢.
[٢] - انظر مذهب السيرافي في هامش الكتاب ٢٦١/٢.
[٣] - كالعكبري في اللباب ٤٥٣/٢، وابن الباذش في الإقناع ٣٠٢/١.
[٤] - في د، وط، وص:"إنها للكسرة".
[٥] - التكملة للفارسي ٢٢٦.
[٦] - في د زيادة "وهو الخاء والطاء كما سيأتي".
[٧] - في صب ١٧٢١/٤: "أي: للدلالة عليها".
[٨] - انظر قول ابن هشام الخضرواي في الارتشاف ٥٣١/٢، ومر ٤٢٤/٢، والمساعد ٢٨٣/٤.
[٩] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٤٢٤/٢. وانظر الارتشاف ٥٣١/٢.
[١٠] - أغلب كلام التنبيه الثالث في مر ٤٢٤/٢-٤٢٥.
[١١] - وهو الزمخشري. وانظر المفصل ٤٧١.
[١٢] - انظر الصحاح واللسان والتاج (عيب).
[١٣] - لم أقف على ذلك في المطبوع من المفصل. وصرّح بذلك أيضاً محقق شرح المرادي في الحاشية مر ٤٢٥/٢.ولعل "عاب" تحريف "باب"؛ فقد ذكر الزمخشري أنه لا يمال، ثم قال فيما شذ عن القياس: إن بعض العرب أماله.
[١٤] - الكتاب ٢٦٤/٢. وقد صرّح الفارسي في التكملة بجواز الإمالة. وفي شا ١٣٤/٨ أن من العرب من يميل نحو: "ناب" إن كان مجروراً، نحو: "نظرت إلى ناب"، وقال: "وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب، وإن كانت عارضة، لا غير ذلك". ونُقِل كلام الشاطبي في زهر ٣٤٧/٢.
[١٥] - المحصول في شرح الفصول ٩٩٨/٢-٩٩٩. وتصريح ابن إياز الآتي قول ثالثٌ في هذه المسألة.
[١٦] - يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي، أبو الحسين، زين الدين، عالم بالعربية والأدب، واسع الشهرة في المغرب والمشرق. من أشهر كتبه: (الدرة الألفية في علم العربية)، و(الفصول الخمسون). مات سنة ٦٢٨هـ. انظر بغية الوعاة ٣٤٤/٢، والأعلام ١٥٥/٨.
[١٧] - انظر الصحاح واللسان (مول).
[١٨] - في ط١:"مال".وهو تحريف.
[١٩] - انظر الصحاح واللسان (نول).

والأصْلُ: "مَوِلٌ"، و"نَوِلٌ"، وهما من الواو[1]؛ لقولهم: "أمْوَال"، و"تَمَوَّلَ"، و"النَّوْل"[2]. وانكسار الواو لأنّهما صيغتانِ[3] مبنيّتان للمُبَالَغَة، والغالب على ذلك كَسْرُ العَين[4].

وأشار إلى السّبب الرّابع بقوله:

(كَـــذَاكَ تَـــالِي اليَـــاءِ وَالْفَصْـــلُ اغْتُفِرْ بِحَـــرْفٍ اَوْ مَـــعْ هَـــا كَـــ"جَيْبَهَـــا أَدِرْ")

أي: تُمال الألف الّتي تتلو ياءً؛ أي: تتبعها مُتَّصِلَةً بها، نحو: "سَيَال" – بفتحتين – لضربٍ مِنْ شَجَرِ العِضَاه[5]، أو منفصلة بحرْفٍ نحو: "شَيْبَان"، أو بحرفين ثانيهما هاءٌ/ نحو: (**جَيْبَهَا أَدِرْ**). فإنْ كانت منفصِلَةً ٣٥٤/أ
بحرفين ليس أحدُهما هاءً، أو بأكثرَ مِنْ حرفَين، امتنعت الإمالة.

تنبيهات:

الأوّل[6]: إنّما اغْتُفِرَ الفَصْلُ بالهاءِ لخفائِها، فلم تعدْ حاجزاً.

الثّاني[7]: قال في التّسهيل[8]: "أو حرفَين ثانيهما هاءٌ"، وقال هنا: (**اَوْ مَعْ هَا**)، فلم يقيِّدْ بكون الهاء ثانيةً، وكذا فعل في الكافية[9]. والظّاهر جوازُ إمالة "هَاتَانِ شُوَيْهَتَاك"[10]؛ لما سيأتي مِنْ أنَّ فصْلَ الهاءِ كلا فَصْلٍ، وإذا كانت الهاءُ ساقطةً مِنَ الاعتبارِ فـــ"شُوَيْهَتَاك" مُسَاوٍ لنحوِ: "شَيْبَان".

الثّالث[11]: أطلقَ قولَه: (**اَوْ مَعْ هَا**)، وقيَّده غيرُه[12] بأنْ لا يكونَ قبل الهاءِ ضَمَّةٌ، نحو: "هَذَا جَيْبُهَا"، فإنّه لا يجوز فيه الإمالةُ.

الرّابع[13]: الإمالةُ للياء المشدَّدةِ في نحو: "بَيَّاع" أقوى منها في نحو: "سَيَال". والإمالةُ للياء السَّاكنةِ في نحو: "شَيْبَان" أقوى منها في نحو: "حَيَوَان".

---

[1] - في د، وط، وص:"من الواويّ".
[2] - في ط٢:"النوال".
[3] - في ط، وص:"صفتان".
[4] - قال الرضي في شرح الشافية ١٠/٣-١١: "و"رجل مالٌ ونالٌ".. لا يمال قياساً، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة. وذلك لأن الكسرة قد زالت بحيث لا تعود أصلاً".
[5] - انظر الصحاح واللسان (سيل). وفي الأصل:"الغضاه". وهو تصحيف.
[6] - التنبيه لأول بتمامه في مر ٤٢٥/٢.
[7] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٤٢٥/٢.
[8] - ٣٢٥.
[9] - شرح الكافية ١٩٦٨/٤.
[10] - الشويهة تصغير شاة. وفي ط١:"ما كان شويهتاك". وهو تحريف.
[11] - التنبيه الثالث بتمامه في مر ٤٢٦/٢.
[12] - كابن عصفور في المقرب ٣٢١/١، وأبي حيان في الارتشاف ٥٢٩/٢.
[13] - التنبيهان الرابع والخامس بتمامهما في مر ٤٢٦/٢.

الخامس: قد سبق أنّ مِنْ أسباب الإمالة وقوعَ الياء قبلَ الألف أو بعدها، و لم يذكر هنا إمالةَ الألف لياءٍ بعدها، وذكرها في الكافية[1]، والتّسهيل[2]. وشَرْطُها إذا وقعت بعد الألف أنْ تكون متَّصِلَةً، نحو: "بَايَعْتُهُ"، و"سَايَرْتُه"[3].

و لم يذكر سيبويه إمالةَ الألف للياء بعدها. وذكرها ابنُ الدَّهَّان[4] وغيرُه[5].

وأشار إلى السَّبب الخامس بقوله:

[كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ أوْ يَلِي ... تَالِيَ كَسْرٍ أوْ سُكُوْنٍ قَدْ وَلِي

كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّْ ... فَـ"دِرْهَمَاكَ" مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدّْ]

(**كَذَاكَ مَا يَلِيْهِ كَسْرٌ أوْ يَلِي...تَالِيَ كَسْرٍ أوْ سُكُوْنٍ**) أي: أو يلي تالِيَ سُكُونٍ (**قَدْ وَلِي...كَسْرًا وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ...فَـ"دِرْهَمَاكَ" مَنْ يُمِلْهُ لَمْ يُصَدْ**)؛ أي[6]: كذا تُمال الألف إذا وَلِيها كسرةٌ، نحو: "عَالِم"، و"مَسَاجِد"، أو وقعتْ بعد حرْفٍ يلي كسرةً، نحو: "كِتَاب"، أو بعد حرفين وَلِيا كسرةً أوَّلُهما ساكنٌ، نحو: "شِمْلاَل"[7]، أو/ كلاهما متحرِّكٌ ولكن أحدهما هاءٌ، نحو: "يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهَا"، أو ثلاثة أحرْفٍ أوَّلُها ساكنٌ ٣٥٤/ب
وثانيها هاءٌ، نحو: "هَذَانِ دِرْهَمَاكَ".

وهذا والّذي قبله مأخوذانِ مِنْ قوله: (**وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ يُعَدّ**)، فإنّه إذا سقطَ اعتبارُ الهاءِ مِنْ الفَصْلِ سَاوَى "أنْ يَضْرِبَهَا" نحو: "كِتَاب"، و"دِرْهَمَاك" نحو: "شِمْلاَل".

وفهم مِنْ كلامه أنَّ الفَصْلَ[8] إذا كان بغير ما ذُكِرَ لم تَجُزِ الإمالة.

تنبيه:

أطلقَ في قوله: (**وَفَصْلُ الهَا كَلاَ فَصْلٍ**)، وقيَّدَه غيرُه[9] بأنْ لا ينضَمَّ ما قبلها؛ احترازاً مِنْ نحو: "هُوَ يَضْرِبُهَا" فإنّه لا يُمال، وقد تقدَّم[10] مثلُه في الياء.

---

[1] - شرح الكافية ١٩٦٧/٤.
[2] - ٣٢٥.
[3] - ليس "بايعته وسايرته" في د. وفيه بدلاً منه:"بايع".
[4] - الفصول لابن الدهان ١٠٤.
[5] - كأبي حيان في الارتشاف ٥٢٩/٢، وابن هشام في هشا ٣٠٤/٤.
[6] - انظر مر ٤٢٦/٢-٤٢٧.
[7] - يقال: ناقة شملال؛ أي: خفيفة سريعة. وكذلك جمل شملال؛ أي: سريع. انظر الصحاح واللسان والتاج (شمل).
[8] - في ط١:"الفعل". وهو تحريف.
[9] - كالفارسي في التكملة ٢٢٤، وابن عصفور في المقرب ٣٢١/١، وأبي حيان في الارتشاف ٥١٩/٢.
[10] - صفحة ٣٥٩.

[وَحَــرْفُ الاِسْــــتِعْلاَ يَكُــفُّ مُظْهَــرَا مِنْ كَسْــــرٍ اَوْ يَــا وكَــذَا تَكُــفُّ رَا]

ولَمّا فرغ مِنْ ذكرِ الغالب مِنْ أسباب الإمالةِ شرع في ذكْرِ موانعِها فقال: (**وَحَرْفُ الاِسْتِعْلاَ يَكُفُّ مُظْهَرَا**)؛ أي: يَمْنَعُ تأثيرَ سبب الإمالة الظَّاهِرِ (**مِنْ كَسْرٍ اَوْ يَا وكَذَا تَكُفُّ رَا**). يعني[1]: أنّ موانعَ الإمالةِ ثمانيةُ أحرُفٍ، منها سبعةٌ تُسمَّى أحرُفَ الاستعلاءِ، وهي ما في أوائل هذه الكلمات: «قَدْ صَادَ ضِرَارٌ، غُلاَمُ خَالِي طَلْحَةَ، ظَلِيماً». والثّامن الرَّاءُ غيرُ المكسورةِ. فهذه الثّمانيةُ تمنعُ إمالةَ الألف، وتكُفُّ تأثيرَ سببِها إذا كان كسرةً ظاهرةً على تفصيلٍ يأتي. وعِلّةُ ذلك أنَّ السَّبْعَةَ الأُولى تَسْتَعْلِي إلى الحنَكِ، فلم تُمَلِ الألفُ معها طَلباً للمُجَانَسَةِ. وأمّا الرَّاءُ فَشُبِّهَتْ بالمُسْتَعْلِيَةِ لأنّها مُكَرَّرَةٌ.

وقيَّد بالمُظْهَرِ للاحتراز مِنَ السَّببِ المَنْوِيّ فإنّها لا تمنعه، فلا يمنعُ حرْفُ الاستعلاءِ إمالةَ الألفِ في نحو: "هَذا قَاض" في الوقف، ولا "هذا مَاصّ"؛ أصْلُه: "مَاصِص"، ولا إمالةَ "بَاب"، و"خَافَ"، و"طَابَ"، كما سبق.

تنبيهات:

الأوّل[2]: قولُه: (**اَوْ يَا**) تصريحٌ بأنَّ حرْفَ/ الاستعلاءِ والرَّاءَ غيرَ المكسورةِ تمنعُ الإمالةَ إذا كان سببُها ياءً ظاهرةً، وقد صرَّح بذلك في التّسهيل[3]، والكافية[4]. لكنّه قال في التّسهيل[5]: "الكسرةَ والياءَ الموجُودَتَين[6]"، وفي شرح الكافية[7]: "الكسرةَ الظّاهرةَ والياءَ الموجودة" ولم يمثّل لذلك[8]. وما قاله في الياءِ غيرُ معروفٍ في كلامهم، بل الظّاهرُ جوازُ إمالةِ نحو: "طُغْيَان"، و"صَيَّاد"، و"عُرْيَان"، و"رَيَّان". وقد قال أبو حيّان[9]: "لم نجدْ ذلك – يعني: كَفّ حَرْفِ الاستعلاء والرَّاء في الياء – وإنّما يمنعُ مع الكسرةِ فقط". ٣٥٥/أ

الثّاني: إنّما يكفُّ المستعلِي إمالةَ الألف في الاسمِ[10] [خاصَّةً. قال الجزوليّ[11]: "ويمنعُ المستعلِي إمالةَ الألف في الاسمِ"][12]. ولا يمنعُ في الفعلِ من ذلك، نحو: "طَابَ"، و"بَغَى"؛ وعِلّتُه[13] أنَّ الإمالةَ في الفعْلِ تَقْوَى ما لا تَقْوَى في الاسمِ؛ ولذلك لم يُنْظَر إلى أنّ ألفَه مِنَ الياء أو مِنَ الواو، بل أُمِيلَ مطلقاً.

الثّالث: إنّما لم يقيِّد الرَّاءَ بغير المكسورة للعِلْمِ بذلك مِنْ قولِه بعدُ: (**وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ...بِكَسْرِ رَا**).

---

[1] - انظر مر ٤٢٨/٢.
[2] - أغلب التنبيه الأول في مر ٤٢٨/٢-٤٢٩.
[3] - ٣٢٥.
[4] - شرح الكافية ١٩٦٨/٤.
[5] - ٣٢٥.
[6] - في د:"الموجودة".
[7] - ١٩٧٣/٤.
[8] - في ط١، وص:"ذلك".
[9] - انظر قول أبي حيان في مر ٤٢٩/٢.
[10] - في د، وط، وص:"إمالة الاسم".
[11] - المقدمة الجزولية ٣١٠.
[12] - زيادة من د، وط، وص.
[13] - في د:"عليه". وهو تصحيف.

وأشار بقوله:

(إنْ كَـانَ مَـا يَكُـفُّ بَعْـدُ مُتَّصِـلْ أوْ بَعْـدَ حَـرْفٍ أَوْ بِحَـرْفَيْنِ فُصِـلْ)

إلى أنّه إذا كان المانعُ المُشَارُ إليه، وهو حرْفُ الاستعلاء أو الرَّاءُ، مُتَأخِّراً عنِ الألفِ فشرطُه أنْ يكونَ مُتَّصِلاً، نحو: "فَاقِد"، و"نَاصِح"، و[بَاطِل][1]، و"بَاخِل"، ونحو: "هَذا عِذَارُكَ"[2]، و"رَأيْتُ عِذَارَكَ"، أو مُنْفَصِلاً بحرْفٍ[3]، نحو: "مُنَافِق"، و"نَافِخ"، و"نَاشِط"، ونحو: "هَذا عَاذِرُكَ[4]"، و"رَأيْتُ عَاذِرَكَ"، أو بحرفين، نحو: "مَوَاثِيق"، و"مَنَافِيخ"، و"مَوَاعِيظ"، ونحو: "هَذِه دَنَانِيْرُكَ"، و"رَأيْتُ دَنَانِيْرَكَ".

أمّا المُتَّصِلُ والمُنْفَصِلُ بحرْفٍ فقال سيبويه[5]: "لا يُميلهما أحدٌ إلاَّ مَنْ لا[6] يؤخذ بلغته". وأمّا المُنْفَصِلُ بحرفين فنقل سيبويه إمالَته عنْ قومٍ مِنَ العربِ لتراخِي المانعِ؛ قال سيبويه[7]: "وهي[8]/ قليلة". وجزم المبرِّد[9] بالمنع في ذلك. وهو محجوجٌ بنقل سيبويه. ٣٥٥/ب

وقد فهم مِمّا سبق أنّ حرْفَ الاستعلاءِ أو الرَّاءَ لو فُصِل بأكثر مِنْ حرفين لم يمنعِ الإمالةَ. وفي بعض نسخ التّسهيل الموثوقِ بها[10]: "ورُبَّما غلبَ المتأخِّرُ رابعاً". ومثال ذلك: "أرِيدُ[11] أنْ يَضْرِبَهَا بِسَوْطٍ"، فبعضُ العرب[12] يغلِّبُ في ذلك حرْفَ الاستعلاء وإنْ بَعُدَ[13].

وأشار بقوله:

(كَـذَا إذَا قُـدِّمَ مَـا لَـمْ يَنْكَسِـرْ أوْ يَسْـكُنِ اثْرَ الْكَسْـرِ كـ"المِطْوَاعَ مِرْ")

إلى أنّ المانعَ المذكورَ إذا كان مُتَقَدِّماً على الألف اشْتُرِطَ لمنعِه أنْ لا يكونَ مكسوراً، ولا ساكناً بعد كسرةٍ، فلا تجوز الإمالةُ في نحو: "طَالِب"، و"صَالِح"، و"غَالِب"، و"ظَالِم"، و"قَاتِل"، و"رَاشِد"، بخلاف نحو: "طِلاَب"، و"غِلاَب"[14]، و"قِتَال"، و"رِجَال"[15]، ونحو: "إِصْلاَح"، و"مِقْدَام"، و"مِطْوَاع"، و"إِرْشَاد".

---

[1] - زيادة من ط، وص.
[2] - العِذَاران جانبا اللحية لأن ذلك موضع العذار. وعِذَارُ الرجل شعرُه النابت في موضع العِذَار. والعِذَارُ: استواء شعر الغلام، يقال: ما أَحْسَنَ عِذَارَه؛ أي: خطَّ لحيته. والعِذَارُ: الذي يضُمّ حبلَ الخطام إلى رأس البعير والناقة. انظر الصحاح واللسان والتاج (عذر).
[3] - سقطت "بحرف" من ط١، وص.
[4] - العاذِر: أثر الجرح. وهو أيضاً اسم فاعل من "عَذّرَ" إذا قبل عذره ورفع عنه اللوم. ولها معانٍ أُخَر لا تناسب سياق الكلام. انظر الصحاح واللسان والتاج (عذر).
[5] - الكتاب ٢٦٤/٢.
[6] - سقطت "لا" من ص.
[7] - الكتاب ٢٦٥/٢.
[8] - في ط، وص زيادة: "لغة".
[9] - المقتضب ٤٧/٣.
[10] - ٣٢٦.
[11] - في ط، وص:"يريد".
[12] - انظر الكتاب ٢٦٦/٢، ومر ٤٢٩/٢، والمساعد ٢٨٧/٤.
[13] - أغلب ما سبق في مر ٤٢٩/٢
[14] - سقط "وغالب...غلاب" من ط١. والغِلابُ مصدر غالَبَ. انظر الصحاح واللسان (غلب).
[15] - في صب ١٧٢٦/٤: "الصواب إسقاط "رجال" إذ لا مانع فيه؛ لأن الراء المانعة هي الراء غير المكسورة كما مر".

تنبيهان[١]:

الأوّل[٢]: مِنْ أصحابِ الإمالةِ مَنْ يمنعُ الإمالةَ في هذا النَّوعِ؛ وهو السَّاكِنُ إثْرَ كسْرٍ[٣] لأجل حرْفِ الاستعلاء، ذكره سيبويه[٤]. ومقتضى كلامِهِ في التّسهيل[٥] والكافية أنّ الإمالةَ فيه وتَرْكَها على السَّواء؛ وعبارةُ الكافية[٦]:

كَذَا إذا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ وخَيِّرِ انْ سُكِّنَ بَعْدَ مُنْكَسِرْ

وقال في شرحها[٧]: "وَإنْ سُكِّنَ بعدَ كسرٍ جازَ أنْ يَمْنَعَ وأنْ لا يَمْنعَ، نحو: إصْلاَح". وهو يخالف ما هنا.

الثّاني[٨]: ظاهر قوله: (**كَذَا إذا قُدِّمَ**) أنّه يمنعُ، ولو فُصِلَ عن الألف. والّذي ذكره سيبويه[٩] وغيرُه[١٠] أنّ ذلك إذا كانت الألفُ تليه، نحو: "قَاعِد"، و"صَالِح".

(**وكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُّ بِكَسْرِ رَا كَـ"غارِماً لاَ أَجْفُو"**)

يعني[١١]: أنّه إذا وَقعتِ الرَّاءُ المكسورةُ بعدَ الألف كَفَّتْ مانِعَ الإمالةِ، سواء كان حرْفَ[١٢] استعلاءٍ أو راءً غيرَ مكسورة؛ فيمال نحو[١٣]: ﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾[سورة البقرة٢: ٧]، و"غَارِم"، و"ضَارِب"، و"طَارِق"، ونحو: ﴿دَارُ القَرَارِ﴾[سورة غافر٤٠: ٣٩]، ولا أثرَ فيه[١٤] لحرْفِ الاستعلاءِ ولا للرَّاءِ غيرِ/ المكسورة؛ لأنَّ الرَّاءَ المكسورةَ غلبتِ المانعَ وكَفَّتْهُ عنِ المنْعِ فلم يبقَ لهُ أثَرٌ. ٣٥٦/أ

تنبيهات[١٥]:

الأوّل: مِنْ هنا[١٦] عُلِمَ أنَّ شرْطَ كونِ الرَّاءِ مانعةً مِنَ الإمالةِ أنْ تكونَ غيرَ مكسورةٍ؛ لأنَّ المكسورةَ مانعةٌ للمانعِ فلا تكون مانعةً.

---

[١] - في ط١:"تنبيهات". وهو تصحيف.
[٢] - أغلب التنبيه الأول في مر ٤٣٠/٢.
[٣] - في ط، وص:"الكسر".
[٤] - الكتاب ٢٦٠/٢.
[٥] - ٣٢٦.
[٦] - شرح الكافية ١٩٦٨/٤.
[٧] - ١٩٧٣/٤.
[٨] - التنبيه الثاني في مر ٤٣٠/٢.
[٩] - الكتاب ٢٦٤/٢.
[١٠] - كالفارسي في التكملة ٢٢٥.
[١١] - الشرح الآتي في مر ٤٣١/٢.
[١٢] - سقطت "حرف"من د.
[١٣] - انظر تفصيل القراءة بإمالة الألف للكسرة في الإقناع ٢٧٢/١-٢٧٤، وكشف المشكلات ٢٠/١، ٤١.
[١٤] - سقطت "فيه" من ط١.
[١٥] - انظر مر ٤٣١/٢.
[١٦] - في د:"ها هنا".

الثّاني: فُهِمَ مِنْ كلامه جوازُ إمالةِ نحو: ﴿إِلَى حِمَارِكَ﴾[سورة البقرة٢: ٢٥٩] بطريق الأَوْلَى؛ لأنّه إذا كانت الألفُ تُمال لأجل الرَّاء المكسورة مع وجودِ المُقْتَضِي لتركِ الإمالةِ – وهو حرف الاستعلاء أو الرّاء الّتي ليست مكسورة – فإمالتها مع عدمِ المُقْتَضِي لترْكِها أَوْلَى.

الثّالث: قال في التّسهيل[1]: "وربَّما أثَّرَتْ – يعني: الرَّاء منفصِلَةً – تأثيرَها مُتَّصِلَةً". وأشار بذلك إلى أنَّ الرَّاءَ إذا تباعدت عن الألف لم تُؤَثِّرْ إمالةً في نحو: ﴿بِقَادِرٍ﴾[سورة القيامة٧٥: ٤٠]؛ أي: لا تَكُفُّ مانعَها وهو القافُ[2]، ولا تفخيماً في نحو: "هَذَا كَافِرٌ". ومِنَ العربِ[3] مَنْ لا يَعْتَدُّ بهذا التَّباعدِ فيُميل الأوّلَ ويفخِّمُ الثّاني. ومِنْ إمالةِ الأوّل قولُه[4]:

٢٩٩ – عَسَى اللهُ يُغْنِي عَنْ بِلاَدِ ابنِ قَادِرٍ		[بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ]

قال سيبويه[5]: "والّذيْنَ يُميلونَ "بكَافِرِ[6]" أكثرُ مِنَ الّذيْنَ يُميلون ﴿بِقَادِرٍ﴾[سورة القيامة٧٥: ٤٠]".

**[وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ		وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ]**

(**وَلاَ تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَتَّصِلْ**) بأنْ يكونَ مُنْفَصِلاً مِنْ كلمةٍ أخرى. فلا تُمال ألفُ "سَابُور[7]" للياء قبلها في قولك[8]: "رَأَيْتُ يَدَيْ سَابُورٍ"، ولا ألف "مَال" للكسرة قبلها في قولك: "لِهَذا الرَّجُلِ مَالٌ". وكذلك لو قلتَ[9]:

٣٠٠ – هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٌ [إلاَّ تَكُنْ نَفَعَتْ		فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ]

لم تُمِلِ ألفَ "هَا" لكسرة "إنَّ"؛ لأنّها مِنْ كلمة أخرى.

والحاصل أنَّ شرْطَ تأثيرِ سببِ الإمالة أنْ يكونَ مِنَ[10] الكلمة الّتي فيها الألف.

---

[1] - ٣٢٦.
[2] - سقط "أي لا تكف مانعها وهو القاف" من د.
[3] - انظر الكتاب ٢٦٩/٢، والتكملة للفارسي ٢٢٧.
[4] - البيت من الطويل، لهدبة بن خَشرم في ديوانه ٧٦، والكتاب ٤٧٨/١، والأصول ١٦٨/٣، وشا، والخزانة ٣٢٨/٩. ولسماعة النعماني في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١٠٦/٢، واللسان (عسو)، وزهر. ورد في هشا ٣٠٦/٤، وشا ١٨٥/٨، وزهر ٣٥١/٢. والمنهمر: السائل. والجون: الأسود. والرباب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه. والسكوب: المنصب.
موضع الشاهد: قادر، ووجه الاستشهاد أن الراء في "قادر" لم يعتدّ بتباعدها عن الألف، فكفّت مانع الإمالة – وهو القاف المستعلي هنا – وأميلت الألف إلى الكسرة.
[5] - الكتاب ٢٦٩/٢.
[6] - في الأصل، وط، وص:"كافر". والمثبت ما في د؛ لموافقته نص سيبويه في الكتاب. وفي صب ١٧٢٨/٤: "قوله: يميلون كافر" برفع كافر على الحكاية".
[7] - في ط١:"سايور". وهو تصحيف. وسابور: اسم ملك من ملوك الفرس، معرب أصله: شاه بور. انظر المعرب للجواليقي ١٨١، ٢٤٢، واللسان والقاموس (سبر).
[8] - انظر شرح التسهيل للمرادي ١١٤٤/٢، والمساعد ٢٩٠/٤، والهمع ٤١٩/٣.
[9] - البيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ٢٨، وفي المفصل ٤٠٩ برواية: "ها إن تا عذرة إن لم تكن نفعت   فإن صاحبها قد تاه في البلد"، وكذا في شا، والخزانة ٤٥٩/٥، والدرر ١١٩/٥. ورد في مر ٤٣١/٢، وشا ٣٩٦/١. والنابغة يخاطب النعمان ،والإشارة بـ"ذي" للقصيدة، أي: إن هذه القصيدة ذات عذرة. والعذرة: اسم للعذر. والنكد: الشؤم واللؤم والعسر.
[10] - في د:"في".

تنبيهان:

الأوّل: يُسْتَثْنَى مِنْ ذلك ألفُ "هَا" الّتي هي ضمير المؤنّثة في نحو: "لَمْ يَضْرِبْهَا"، و"أَدِرْ جَيْبَهَا"، فإنّها قد أُمِيلَتْ وسببُها مُنْفَصِلٌ[١]؛ أي: مِنْ كلمةٍ أخرى.

الثّاني[٢]: ذكرَ غيرُ المصنِّفِ أنَّ الكسرةَ إذا كانتْ مُنْفَصِلَةً عن الألف فإنّها/ قد تُمال الألفُ لَها، وإنْ كانت ٣٥٦/ب
أضعفَ مِنَ الكسرة الّتي معها في الكلمة. قال سيبويه[٣]: "وسَمِعْنَاهُم يقولونَ: "لِزَيْدٍ مِالْ". فأمالوا للكسرةِ[٤]، فشبَّهُوهُ بالكلمةِ الواحدةِ".

فقدْ بَانَ لك أنَّ كلامَ المصنِّفِ ليس على عمومه، فكان اللائِقُ أنْ يقولَ:

وغَيْـــرَ هَـــا لِيَـــا انْفِصَـــالٍ لا تُمِـــلْ

وإنّما كان ذلك في الياءِ[٥] دونَ الكسرة لِما سبق مِنْ أنَّ الكسرةَ أقوى مِنَ الياءِ[٦].

(**وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ مَا يَنْفَصِلْ**) مِنَ الموانعِ، كما في نحو: "يُرِيدُ أنْ يَضْرِبَهَا قَبْلُ[٧]". فلا تُمال الألفُ لأنّ القافَ بعدَها، وهي مانعةٌ مِنَ الإمالةِ. وإنّما أثَّر المانعُ مُنْفَصِلاً و لم يُؤَثِّر السَّبَبُ مُنْفَصِلاً لأنَّ الفَتْحَ – أعني: ترْكَ الإمالةِ – هو الأصْلُ؛ فَيُصَارُ إليه لأدنَى سَبَبٍ، ولا يُخْرَجُ عنه إلاَّ لسَبَبٍ مُحَقَّقٍ.

تنبيهات:

الأوّل[٨]: فُهِمَ مِنْ قوله: (**قَدْ يُوجِبُهُ**) أنّ ذلك ليس عند كلِّ العربِ، فإنَّ مِنَ العربِ[٩] مَنْ لا يَعْتَدُّ بِحرْفِ الاستعلاء إذا وَلِيَ الألفَ مِنْ كلمةٍ أخرى فيُميل، إلاَّ أنَّ الإمالةَ عنده في نحو: "مَرَرْتُ بِمَالِ مَلِقٍ[١٠]" أقوى منها في نحو: "بِمَالِ قَاسِمٍ".

الثّاني[١١]: قال في شرح الكافية[١٢]: "إنَّ سببَ الإمالة لا يؤثّر إلاَّ مُتَّصِلاً. وإنَّ سببَ المنع قد يؤثّر مُنْفَصِلاً، فيقال: "أَتَى أحْمَدُ" بالإمالة، و"أَتَى قَاسِمٌ" بترْكِ الإمالة". وتَبِعَه الشَّارِحُ[١٣] في هذه العبارة. وفي التّمثيل بـــ"أَتَى

[١] - في د:"منفصلة". وهو خطأ.
[٢] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٤٣٢/٢.
[٣] - الكتاب ٢٦٢/٢. وفي حاشية مر٤٣٢/٢ قال المحقق: "وفي النقل تصرف أخلّ بمراد سيبويه. فهو رواها عن بعض الذين يقولون في السكت: بِمالْ. فقيدها لغة لقوم. والمرادي جعلها عامة. والمعروف أن "مال" يميلها من يوثق بعربيتهم مجردة من سبب الإمالة. انظر الكتاب ٢٦٤/٢".
[٤] - في ط١:"الكسرة". وهو خطأ.
[٥] - سقطت "في الياء" من د، وط.
[٦] - ليس:"فكان اللائق...من الياء" في د.
[٧] - في ط١، وص:"قيل:". وهو تصحيف.
[٨] - التنبيه الأول في مر ٤٣٢/٢.
[٩] - انظر الكتا ب٢٦٦/٢.
[١٠] - يقال: رجل مَلِقٌ، وهو الذي يعطي بلسانه ما ليس في قلبه، ولا يصدق ودّه. انظر الصحاح واللسان (ملق).
[١١] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٤٣٢/٢-٤٣٣. وانظر هشا ٣٠٥/٤.
[١٢] - ١٩٧٤/٤.
[١٣] - نا ٨١٧.

قَاسِمٌ" نظرٌ؛ فإنَّ مقتضاه أنَّ حرف الاستعلاء يمنعُ إمالةَ الألف المنقلِبَةِ عنْ ياءٍ، وليس كذلك[1]. فلعلَّ التّمثيلَ بـــ"أيَا" الّتي هي حرْفُ نداءٍ، فَصَحَّفَهَا الكُتَّابُ بـــ"أتَى" الّتي هي فِعْلٌ.

١/٣٥٧ الثّالث[2]: في إطلاق/ النّاظم منعَ السَّبَبِ المُنْفَصِلِ مُخَالَفَةٌ لكلام غيرِه مِنَ النَّحويّين. قال ابن عصفور في مقرّبه[3]: "وإذا كان حرْفُ الاستعلاء مُنْفَصِلاً عنِ الكلمة لم يَمْنَعِ الإمالةَ إلاَّ فيما أُمِيل لكسرةٍ عارضةٍ، نحو: "بِمَالِ قَاسِمٍ"، أو فيما أُميلَ مِنَ الألفاتِ الّتي هي صِلاتُ الضَّمائرِ، نحو: "أرَادَ أنْ يَعْرِفَهَا قَبْلُ"." انتهى. ولولا ما في شرح الكافية[4] لحملتُ قولَه في النظم: (**وَالكَفُّ قَدْ يُوْجِبُهُ**) إلخ على هاتين الصُّورَتَين، لإشعارِ "قَدْ" بالتّقليلِ[5].

(**وَقَــدْ أَمَــالُــوا لِتَــنَــاسُـــــبٍ بِــلاَ دَاعٍ سِـــــــوَاهُ كَــ"عِمَــادَا" وَ"تَــلاَ"**)

هذا هو السَّبَبُ السّادس مِنْ أسبابِ الإمالةِ، وهو التَّناسُبُ، وتُسَمَّى: الإمالةُ للإمالةِ، والإمالةُ لِمُجَاوَرَةِ المُمَالِ. وإنّما أخَّرَهُ لضَعْفِهِ بالنِّسبة إلى الأسباب المتقدِّمة.

ولإمالةِ الألف لأجل التَّناسبِ صورتان:

إحداهما أنْ تُمال لمجاوَرَةِ ألفٍ مُمَالَةٍ، كإمالة الألف الثّانية في: "رَأيْتُ عِمَاداً" فإنّها لمُنَاسَبَةِ الألف الأُوْلَى؛ فإنّها مُمَالَةٌ لأجل الكسرةِ.

والأُخْرَى أنْ تُمالَ لكونها آخرَ مُجَاوِرِ مَا أُمِيلَ آخِرُه، كإمالةِ ألفِ "تَلاَ" مِنْ قوله تعالى: ﴿وَالقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾[سورة الشّمس٩١: ٢] فإنّها إنّما أُمِيلَتْ لمناسبة مَا بعدها مِمّا ألفُه عَنْ ياءٍ، أعني: ﴿جَلاَّهَا﴾[سورة الشّمس٩١: ٣]، و﴿يَغْشَاهَا﴾[سورة الشّمس٩١: ٤].

تنبيهان:

الأوّل[6]: ليس بخَافٍ أنَّ تَمثيلَه بـــ(**تَلا**) إنّما هو على رأي غير[7] سيبويه كالمبرّد وطائفة. أمّا سيبويه فقد تقدَّم[8] أنّه يَطَّرِدُ عنده إمالة نحو: "غَزَا"، و"دَعَا" مِنَ الثُّلاثيّ، وإنْ كانت ألفه عَنْ واوٍ لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول، فإمالتُه عنده لذلك، لا للتَّناسبِ.

[1] - في هامش د ٢٩٨/ب:"لأن المستعلي والراء غير المكسورة إنما يمنعان إمالة ذي السبب الظاهر دون المنوي. فالقاف في قاسم تمنع إمالة الألف للياء قبلها المتصلة بها. وهذا كلام الناظم. وإلا فقد مر أن هذه تمنع الكسرة الظاهرة لا الياء".
[2] - أغلب التنبيه الثالث في هشا ٣٠٥/٤-٣٠٦.
[3] - ٣٢٢/١-٣٢٣. وفيه: "أراد أن يضربها قبلُ"، وليس: "يعرفها". وبها وافق الأشموني ما في هشا.
[4] - ١٩٧٤/٤.
[5] - في صب ١٧٣٠/٤: "هذا كلام ابن هشام [في هشا ٣٠٥/٤-٣٠٦] عقب نقله كلام ابن عصفور. ولا يخفى أن ما في شرح الكافية لا يمنع صحّة حمل كلامه هنا هلى الصورتين؛ لجواز أن يكون الناظم مخالفاً هنا لما في شرح الكافية، كما يقع ذلك كثيراً له ولغيره من الأئمة".
[6] - انظر مر ٤٣٤/٢.
[7] - سقط "غير" من ط١، وص.
[8] - انظر ما تقدم عن سيبويه والمبرد وغيره صفحة ٣٥٧.

وقد مثَّلَ في شرح الكافية لذلك بإمالة ألفي: ﴿وَالضُّحَى * وَاللَّيْلِ إذا سَجَى﴾[سورة الضّحى٩٣: ١-٢]. فأمَّا ﴿سَجَا﴾ فهو مثلُ "تَلاَ"، ففيه ما تقدَّم./ وأمّا ﴿الضُّحَى﴾ فقد قال غيرُه[1]: القياس[2] أنّ إمالةَ ألفِه للتّناسُب، وكَذا ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾[سورة الشّمس٩١: ١]. والأحسنُ أنْ يُقالَ[3]: إنّما أُمِيلَ مِنْ أجلِ أنَّ مِنَ العرَبِ مَنْ يُثَنِّي ما كان مِنْ ذَواتِ الواوِ إذا كان مضمومَ الأوّل أو مكسورَه بالياء، نحو: "الضُّحَى"، و"الرِّبَا" فيقول: "ضُحَيَانِ"، و"رِبَيَانِ"، فأُمِيلَتِ الألفُ لأنّها قد صارتْ ياءً في التّثنية. وإنّما فعلوا ذلك اسْتِثْقَالاً للواوِ مع الضَّمَّةِ والكسرةِ. فكان الأحسنُ أنْ يمثّل بقوله تعالى: ﴿شَدِيدُ القُوَى﴾[سورة النّجم٥٣: ٥]. ٣٥٧/ب

الثّاني[4]: ظاهرُ كلام سيبويه أنّه يُقَاسُ على إمالة الألفِ الثّانية في نحو: "رَأَيْتُ عِمَاداً" لِمُناسبة الأُولَى؛ فإنّه قال[5]: "وقَالوا: "مَغْزِانا"[6] في قول مَنْ قَال: "عِمِادِا"." فأمالَهُما جميعاً. وذا قياس.

(وَلاَ تُـمِـلْ مَـا لَـمْ يَـنَـلْ تَمَكُّنَـا دُوْنَ سَـمَـاعٍ غَيْرَ "هَـا" وَغَيْرَ "نَـا")

أي[7]: الإمالةُ مِنْ خَوَاصِّ الأفعال والأسماء المتمكِّنةِ؛ فلذلك لا تَطَّرِدُ إمالةُ غيرِ المتمكّن نحو: "إِذَا"، و"مَا"، إلاَّ "هَا"، و"نَا"، نحو: "مَرّ بِهَا"، و"نَظَرَ إِلَيْهَا"، و"مَرَّ بِنَا"، و"نَظَرَ إِلَيْنَا"، فهذان تَطَّرِدُ إمالتُهما لكثرة استعمالِهما.

وأشار بقوله: (**دُوْنَ سَمَاعٍ**) إلى ما سُمِعَتْ إمالَتُه مِنَ الاسمِ غيرِ المتمكّن، وهو: "ذَا" الإشارِيّةُ، و"مَتَى"، و"أَنَّى".

وقَدْ أُمِيلَ مِنَ الحروفِ "بَلَى"، و"يَا" في النداء، و"لا" في قولهم: "إمّا لا"؛ لأنّ هذه الأحرْفَ نابتْ عنِ الجُمَلِ فصار لها بذلك مَزِيَّةٌ على غيرها. وحكى قطرب[8] إمالةَ "لا" لكونها مُسْتَقِلَّةً. و[عنْ][9] سيبويه[10] ومَنْ وَافَقَهُ إمالةُ "حَتَّى"، وحُكِيَتْ إمالتُها عنْ حمزةَ والكسائيِّ[11].

[1] - كأبي حيان في الارتشاف ٥٣٥/٢، والمرادي في مر ٤٣٤/٢. وفي د، وط، وص زيادة "أيضاً".
[2] - سقطت "القياس" من د، وط، وص.
[3] - انظر المساعد ٢٩٤/٤، وحاشية العليمي على زهر ٣٤٧/٢. وفي صب ١٧٣١/٤: "قوله: "والأحسن أن يقال: ..الخ" فيه نظر وإن أقرّه أرباب الحواشي؛ فإن تثنية هؤلاء الجماعة ما كان من ذوات الواو مضموم الأول أو مكسوره بالياء شاذة، وانقلاب الألف ياء في بعض أحوال الكلمة إنما يكون سبباً في الإمالة إذا لم يكن شاذاً، كما تقدم في قوله: (**كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ اليَا خَلَفْ..دُوْنَ مَزِيْدٍ أَوْ شُذُوذٍ**)".
[4] - التنبيه الثاني في مر ٤٣٤/٢.
[5] - الكتاب ٢٦٣/٢. وفيه: "معزانا" بدلا من "مغزانا".
[6] - في ط١:"مغرانا". وهو تصحيف.
[7] - الشرح الآتي في مر ٤٣٤/٢-٤٣٥. وسقطت "أي" من د.
[8] - انظر حكاية قطرب في شرح المفصل لابن يعيش ٦٥/٩، وشرح الشافية للرضي ٢٧/٣، والارتشاف ٥٣٧/٢، ومر ٤٣٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٤٦/٢، والمساعد ٢٩٥/٤، والهمع ٤٢٤/٣. ونصّوا على كونها "لا" الجوابية.
[9] - زيادة من د، وط، وص.
[10] - الصحيح أن سيبويه منع إمالة "حتى"؛ قال في الكتاب ٢٦٧/٢: "ومما لا يميلون ألفه: حتى". وقد حكى ابن مقسم الإمالة فيها عن بعض أهل نجد وأكثر أهل اليمن. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٣٥/٢، والارتشاف ٥٣٧/٢، ومر ٤٣٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٤٦/٢، والهمع ٤٢٤/٣.
[11] - حكيت عنهما في الارتشاف ٥٣٨/٢، ومر ٤٣٥/٢.

تنبيهات:

الأوّل[1]: لا تُمْنَعُ الإمالةُ فيما عَرَضَ بناؤُه، نحو: "يَا فَتَى"، و"يَا حُبْلَى"؛ لأنّ الأصْلَ فيه الإعرابُ.

الثّاني: لا إشكالَ في جوازِ إمالةِ الفِعْلِ الماضي، وإنْ كانَ مبنيّاً، خِلافَ ما أوهمه كلامُه[2]./ قال المبرّد[3]: "وإمالةُ "عَسَى" جَيِّدة". ٣٥٨/أ

الثّالث: إنّما لم تُمَلِ الحروفُ لأنّ ألفَها لا تكون عن ياءٍ ولا تجاوِرُ كسرةً. فإنْ سُمِّيَ بها أُمِيلَتْ. وعلى هذا أُمِيلَت الرَّاءُ مِنْ ﴿ألمر﴾[سورة الرّعد١٣: ١]، و﴿ألر﴾[سورة يونس١٠: ١]، والهاء، والطّاء، والحاء، في فواتح السُّوَرِ؛ لأنّها أسماءُ مَا يُلْفَظُ به مِنَ الأصوات المُتَقَطِّعَةِ في مخارج الحروف. كما أنَّ "غَاقِ" اسمٌ لصوت الغراب، و"طِيْخِ" اسمٌ لصوت الضَّاحِكِ، فلمّا كانت أسماءً[4] لهذه الأصواتِ، ولم تكنْ كـ"مَا" و"لا"، أرادوا بالإمالة فيها الإشعارَ بأنّها قد صارتْ مِنْ حَيِّزِ[5] الأسماءِ الّتي لا تُمْنَعُ[6] فيها الإمالةُ. وقَال الزَّجَّاج والكوفيُّون[7]: "أُمِيلَتِ الفواتِحُ لأنّها مقصورةٌ، والمقصورُ يغلب عليه الإمالةُ". وقد رُدَّ[8] هذا بأنَّ كثيراً مِنَ المقصورِ لا تجوز إمالَتُه. وقال الفرَّاءُ[9]: أُمِيلَت لأنّها إذا ثُنِّيَتْ رُدَّتْ إلى الياء، فيقال: "طَيَّان"، و"حَيَّان". وكذلك إمالةُ حروفِ المعجمِ[10]، نحو: "بَا"[11]، و"تا"، و"ثا".[12]

[وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ أَمِلْ كَـ"لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ"]

(**وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفْ...أَمِلْ**) كما تُمال الألفُ؛ لأنَّ الغَرَضَ الّذي لأجله تُمال الألفُ – وهو مُشاكَلَةُ الأصواتِ، و تقريبُ بعضِها مِنْ بعضٍ – موجودٌ في الحركةِ كما أنّه موجودٌ في الحرْفِ[13].

ولإمالة الفتحة سببان: الأوّل أنْ تكونَ قبلَ راءٍ مكسورةٍ مُتَطَرِّفَةٍ، (**كَـ"لِلأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ"**)، ﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾[سورة المرسلات٧٧: ٣٢]، ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[سورة النّساء٤: ٩٥]. والثّاني سيأتي.

[1] - التنبيهان الأول والثاني بتمامهما في مر ٤٣٥/٢.
[2] - في هامش الأصل ٣٥٨/أ:"الإيهام في كلامه لأنه نصّ على الماضي فيما تقدّم، وذكر هنا الحروف". وفي صبـ ١٧٣٣/٤:"يجاب بأن قوله: (**وَهكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الفِعْلِ إنْ...يَؤُلْ إلى فِلْتُ كماضي خَفْ ودِنْ**) وقوله: (**كعمادا وتلا**) قرينة على استثناء الماضي من كلامه هنا".
[3] - المقتضب ٥٣/٣.
[4] - في ط١، وص زيادة "أصواتٍ".
[5] - في ط١:"خير". وهو تصحيف.
[6] - في د، وط، وص: "تمتنع".
[7] - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤٩/٣. وانظر أيضاً مذهب الزجاج والكوفيين في إعراب القرآن للنحاس ٣١/٣، والإقناع ٣٢١/١.
[8] - الردّ لأبي جعفر في إعراب القرآن للنحاس ٣١/٣.
[9] - لم أقف على قول الفراء هذا فيما عدت إليه من مصادر. وفي معاني القرآن للفراء مواضع كثيرة تشير إلى أن فواتح السور عنده حروف هجاء حكمها كالهجاء في الوقف. انظر معاني القرآن للفراء ٩/١، ٣٦٨، ١٧٤/٢، ١٧٢/٣. ولعلها تصحيف "القرّاء". والله أعلم.
[10] - أي: كذلك تمال حروف المعجم لأنها أسماء ما يلفظ بها. انظر الكتاب ٢٦٧/٢، والتكملة للفارسي ٢٢٨. وانظر ما سيأتي ذكره صفحة ٣٧٢.
[11] - في ط١:"يا".
[12] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[13] - انظر ما سبق في مر ٤٣٦/٢.

تنبيهات[١]:

الأوّل: فُهِمَ مِنْ قَوْلِه: (**والفَتْحَ**) أنّ المُمَالَ في ذلك الفَتْحُ لا المفتوح. وقولُ سيبويه[٢]: "أمالوا المفتوحَ" فيه[٣] تَجَوُّزٌ.

الثّاني: لا فَرْقَ بينَ أنْ تكونَ الفتحةُ في حرْفِ استعلاءٍ نحو: ﴿مِنَ البَقَرِ﴾[سورة الأنعام٦: ١٤٤]، أو في راءٍ نحو: ﴿بِشَرَرٍ﴾[سورة المرسلات٧٧: ٣٢]، أو في غيرِهما نحو: ﴿مِنَ الكِبَرِ﴾[سورة مريم١٩: ٨].

الثّالث: فُهِمَ مِنْ قوله: (**قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ**) أنّ الفتحةَ لا تُمال لكسرةِ راءٍ/ قبلَها، نحو: رِمَم". وقد نصَّ غيرُه[٤] على ذلك. ٣٥٨/ب

الرّابع: ظَاهِرُ صنيعِه أنَّ الفتحةَ لا تُمال إلاَّ إذا كانتْ مُتَّصِلَةً بالرَّاءِ، فلو فُصِلَ بينهما لم تُمَلْ. وليس ذلك على إطلاقِه، بل فيه تَفْصِيلٌ: وهو أنّ الفاصِلَ بين الفتحةِ والرَّاءِ إنْ كان مكسوراً أو ساكناً غيرَ ياءٍ فهو مُغْتَفَرٌ. وإنْ كانَ غيرَ ذلك منعَ الإمالةَ. فتُمَال الفتحةُ في نحو: ﴿أَشِرٌ﴾[سورة القمر٥٤: ٢٥]، وفي نحو: "عَمْرو"، لا في نحو: "بِخَيْر[٥]". نصَّ على ذلك سيبويه[٦]. ونبَّه عليه المصنِّفُ في بعضِ نُسَخ التّسهيل[٧].

الخامس: اشتراطُ[٨] كونِ الرَّاءِ في الطَّرَف هو بالنَّظر إلى الغَالِبِ، وليس ذلك باللاَّزِمِ، فقد ذكر سيبويه[٩] إمالةَ فتحةِ الطَّاء في قولهم[١٠]: "رَأَيْتُ خَبَطَ رِياحٍ[١١]". وذكر غيرُه[١٢] أنَّه يجوز إمالةُ فتحة الغَينِ[١٣] في نحو: "الغَرِد"[١٤]، والرَّاءُ في ذلك ليستْ بلامٍ.

السّادس: أطلقَ في قوله: (**أَمِل**)، فعُلِمَ أنَّ الإمالةَ في ذلك وَصْلاً ووَقْفاً، بخلاف إمالةِ الفتحةِ للسَّببِ الآتي، فإنّها خَاصَّةٌ بالوقْفِ. وقدْ صرَّحَ به في شرح الكافية[١٥].

---

[١] -التنبيهات في مر ٤٣٧/٢-٤٣٨.
[٢] - الكتاب ٢٧٠/٢.
[٣] - ليست "فيه" في د.
[٤] - انظر مر ٤٣٧/٢.
[٥] - في الأصل، وط، وص:"بجير". والمثبت ما في د، وهو موافق لنص سيبويه في الكتاب ٢٧١/٢. وكذا وردت في مر ٤٣٧/٢.
[٦] - الكتاب ٢٧١/٢.
[٧] - ٣٢٧.
[٨] - في الأصل:"اشترط".
[٩] - الكتاب ٢٧١/٢.
[١٠] - انظر القول أيضاً في المقرب ٣٢٤/١، والارتشاف ٥٣٨/٢، ومر ٤٣٧/٢، والمساعد ٢٩٧/٤.
[١١] - في د:"خبط رباح". وهو تصحيف. والخَبَط: ورق العِضاه، يخبط؛ أي: يضرب بالعصا فيتناثر، ثم يعلف الإبل. وخبط رياح: الخبط الذي تناثرته الرياح. انظر الصحاح واللسان والقاموس (خبط).
[١٢] - انظر مر ٤٣٧/٢.
[١٣] - في د، وط، وص:"العين".
[١٤] - في د، وط، وص:"العرد". والغرد: المتغني بصوته. انظر الصحاح واللسان (غرد).
[١٥] - ١٩٧٨/٤.

السّابع: هذه الإمالةُ مُطَّرِدَةٌ، كما ذكره في شرح الكافية[1].

الثّامن: بقي لإمالة الفتحةِ لكسرةِ الرَّاءِ شرطانِ غير ما ذكر:

أحدهما أنْ لا تكونَ على ياءٍ، فلا تُمال فتحةُ الياء في نحو: "مِنَ الغِيَرِ[2]". نصَّ على ذلك سيبويه[3]. وذكره في بعض نسخ التّسهيل[4].

والآخرُ أنْ لا يكونَ بعدَ الرَّاءِ حرْفُ استعلاءٍ نحو: "مِنَ الشَّرِقِ"[5]، فإنّه مانعٌ مِنَ الإمالةِ. نصَّ عليه سيبويه[6] أيضاً. فإنْ تقدَّم حرْفُ الاستعلاءِ على الرَّاءِ لم يمنعْ؛ لأنّ الرَّاءَ المكسورةَ تغلِبُ المستعلِيَ إذا وقعَ قبلَها، فلهذا أُمِيل نحو: "مِنَ الضَّرَرِ".

التّاسع: منعَ سيبويه إمالةَ الألف في نحو: "مِنَ المُحَاذَرِ"[7] إذا أُمِيلَت/ فتحةُ الذَّال؛ قال[8]: "ولا تقوى إمالة الفتحة[9] على إمالة الألف"[10]؛ لأجل إمالتها. ٣٥٩/أ

وزعم ابنُ خروف[11] أنَّ مَنْ أمال ألِفَ "عِمَاداً" لأجل إمالةِ[12] الألف قبلها أمالَ هنا ألِفَ "المُحَاذَر" لأجل إمالة فتحة الذَّال. وضُعِّفَ[13] بأنَّ الإمالةَ للإمالةِ[14] مِنَ الأسباب الضَّعِيفَةِ، فينبغي أنْ لا ينقاسَ شيءٌ منها إلاَّ في المسموعِ، وهو في[15] إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها.

[كَـــذَا الّذِي تَلِيْـــهِ هَـــا التَّـــأْنِيْـــثِ فِي وَقْـــفٍ إذَا مَـــا كَـــانَ غَـــيْـــرَ أَلِـــفِ]

(**كَذَا**) الفتح[16] (**الّذي تَلِيْهِ هَا التَّأْنِيْثِ فِي...وَقْفٍ إذَا مَا كَانَ غَيْرَ ألِفِ**).[17] هذا هو السَّبَبُ الثّاني مِنْ سَبَبَي إمالَةِ الفتحةِ. فتُمال كلُّ فتحةٍ تليها هاء التّأنيث إلاَّ أنَّ إمالَتَها مَخْصوصَةٌ بالوقْفِ. وبذلك قرأ الكسائيّ في إحدى الرِّوايتَين عنه[18]. والرِّوايةُ الأُخرى أنّه أمال إذا كان قبلَ الهاء [أحدُ][19] خَمْسَةَ عَشَرَ حَرْفاً يجمعها

[1] - ١٩٧٨/٤. وسقط "السابع...الكافية" من ط١.
[2] - الغِيَرُ: الاسم من قولك غَيَّرتُ الشيء فتَغَيَّر. ويقال: غِيَر الدهر؛ أي: أحداثه المتقلبة. انظر الصحاح واللسان (غير).
[3] - الكتاب ٢٧١/٢.
[4] - ٣٢٧.
[5] - يقال: مكان شَرِقٌ؛ أي: أشرقت عليه الشمس فأضاء. انظر اللسان والتاج (شرق).
[6] - الكتاب ٢٧١/٢.
[7] - اسم مفعول من حاذَرَ.
[8] - الكتاب ٢٧٠/٢.
[9] - ليست "إمالة الفتحة" في ط، وص. وهي ليست في كلام سيبويه.
[10] - في ط، وص زيادة تفسيرية: " أي: ولا تقوى إمالةُ الفتحة على إمالةِ الألف".
[11] - انظر زَعْمَ ابن خروف في الارتشاف ٥٣٩/٢، ومر ٤٣٨/٢.
[12] - في د زيادة "فتحة".
[13] - في صب ١٧٣٥/٤: "ظاهر العبارة أن إمالة الألف لإمالة الفتحة مسموعة، وحينئذ لا ينهض التضعيف الآتي".
[14] - سقطت "للإمالة" من د.
[15] - ليست "في" في د، وط، وص.
[16] - سقطت "الفتح" من د.
[17] - الشرح الآتي في مر ٤٣٩/٢.
[18] - حكاها خلف بن هشام عن الكسائي كما ذكر في الإقناع ٣١٥/١-٣١٦.
[19] - زيادة من ط، وص.

قولك: "فَجَثَتْ زَيْنَبُ لِذَودِ[1] شَمْس". وفصَّل في أربعةٍ يجمعها قولك: "أكهر"، فأمال فتحتَها إذا كان قبلها كسرةٌ أو ياءٌ ساكنةٌ على ما هو معروفٌ في كتب القراءات[2].

وشمل[3] قولُه: (**هَا التَّأنيثِ**) هاءَ المُبالَغَة، نحو: "عَلاَّمَة"، وإمالتها جائزةٌ. وخرجَ بــ(**هَا التَّأنِيثِ**) هاءُ السَّكْتِ، نحو: ﴿كِتَابِيَه﴾[سورة الحاقّة٦٩: ٢٥]، فلا تُمال الفتحةُ قبلها على الصّحيح[4].

واحترز بقوله: (**إذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ**) عَمَّا إذا كان قبل الهاء ألفٌ، فإنّها لا تُمال، نحو: "الصَّلاة"، و"الحَيَاة".

تنبيهات:

الأوّل[5]: الضَّميرُ في قوله: (**تليه**) راجعٌ إلى الفتح؛ لأنّه الّذي يُمال، لا الحرف الّذي تليه هاءُ التّأنيث، وإذا كان كذلك فلا وَجْهَ لاستثنائِه الألفَ بقوله: (**إذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ**)؛ إذ لم يندرج الألف في الفتح. وهو إنّما فعله لدفع تَوَهُّمِ/ أنَّ هاءَ التَّأنيث تُسَوِّغُ إمالةَ الألف كما سوَّغت إمالةَ الفتحة. فكان حقُّ العبارة أنْ يقولَ ٣٥٩/ب
عاطِفاً على ما تقدَّم:

وقَبْـــلَ هَـــا التَّـــأنيثِ أيضاً إنْ تَقِـــفْ ولا تُـــمِـــلْ لِـــهَـــذِهِ الهـــاءِ الألِـــفْ

الثّاني[6]: إنّما قال: (**هَا التَأنيثِ**) ولم يقل: "تا التّأنيثِ" لتخرُجَ التاء الّتي لم تُقْلَبْ هاءً، فإنّ الفتحةَ لم تُمَلْ[7] قبلها.

الثّالث[8]: ذكر سيبويه[9] أنَّ سببَ إمالةِ الفتحةِ قبلَ هاءِ التّأنيث شبَهُ الهاء بالألف، فأُمِيل ما قبلها كما يُمال ما قبلَ الألف. ولم يُبَيِّنْ سيبويه بأيِّ ألفٍ شُبِّهَتْ، والظَّاهرُ[10] أنّها شُبِّهَتْ بألف التّأنيث.[11]

---

[1] - في ط١:"الزود". وهو تحريف.
[2] - انظر الإقناع ٣١٦/١-٣٢٠، وكشف المشكلات ٣٠/١، والنشر ٨٢/٢-٩٠.
[3] - في د:"يشمل".
[4] - في الارتشاف ٥٣٣/٢: "ذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز الإمالة فيما قبلها، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي. والصحيح المنع". وانظر الإقناع ٣٢٠/١، وشرح التسهيل للمرادي ١١٤٧/٢، وهشا ٣٠٧/٤، وزهر ٣٥٢/٢، والهمع ٤٢٣/٣.
[5] - انظر مر ٤٣٩/٢.
[6] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٤٣٩/٢.
[7] - في د، وط، وص:"لا تمال".
[8] - التنبيه الثالث في مر ٤٤٠/٢.
[9] - الكتاب ٢٧٠/٢.
[10] - الكلام قاله قبلُ ابن الباذش في الإقناع ٣١٥/١-٣١٦، وابن هشام في هشا ٣٠٧/٤. وفي الإقناع ٣١٤/١-٣١٥: "شبهت بألف التأنيث لاستوائهما في معنى التأنيث. فهاء التأنيث على هذا مثلُ ألف "طلبنا" في التشبيه بالمشبّه، إلا أن ألف "طلبنا" أبعد من الإمالة؛ لأنه لا تأنيث فيها، ولذلك جعل سيبويه إمالتها شذوذاً". وفي زهر ٣٥٢/٢: "شبهت بألف التأنيث المقصورة؛ لاتفاقهما في المخرج وهو أقصى الحلق، وفي المعنى وهو الدلالة على التأنيث، وفي الزيادة على أصول الكلمة، وفي التطرف في آخرها، وفي الاختصاص بالأسماء الجامدة والمشتقة".
[11] - في د زيادة "انتهى".

خاتمة[١]:

ذكر بعضُهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق:

أحدهما الفرْقُ بين الاسم والحرْفِ: وذلك في "رَا"، وما أشبهها مِنْ فواتِحِ السُّوَرِ. قال سيبويه[٢]: "وقالوا: "رَا"، و"يَا"، و"تَا" – يعني: بالإمالة – لأنّها أسماءُ مَا يُلْفَظُ بهِ"، فليست كـــ"إلى"، و"مَا"، و"لا"، وغيرِها مِنَ الحروف المبنيَّةِ على السُّكون.

وحروف التَّهَجِّي الّتي في أوائل السُّوَر إنْ كان في آخرِها ألفٌ فمنهم مَنْ يفتحُ ومنهم مَنْ يُميل، وإن كان في وسطها ألف نحو: "كَاف"، و"صَاد" فلا خلاف في الفتحِ[٣].

والآخرُ كثرَةُ الاستعمال: وذلك إمالتهم "الحَجَّاج" عَلَماً في الرَّفْع والنَّصْب، وكذلك "العَجَّاج" في الرَّفْع والنَّصْب. ذكره بعضُ النَّحْوِيِّين[٤]. وإمالةُ "النَّاس" في الرَّفْعِ والنَّصْبِ[٥].

قال ابنُ بَرْهَان في آخر شرح اللُّمَع[٦]: "روى عبدُ اللهِ بنُ داودَ[٧] عن أبي عمرٍو بنِ العلاء إمالةَ "النَّاس" في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً". قاله في شرح الكافية؛ قال[٨]: "وهذه روايةُ أحمدَ بنِ يزيد الحُلْوَانيّ[٩] عن أبي عمرٍو الدُّوريّ[١٠] عن الكسائيّ، ورِوايةُ نُصَيْرٍ[١١] وقُتَيْبَةَ[١٢] عن الكسائيّ"[١٣].

واعلمْ أنَّ الإمالةَ لهذين/ السَّبَبَين شاذَّةٌ لا يُقاسُ عليها، بل يُقْتَصَرُ في ذلك على ما سُمِعَ. واللهُ أعلم. ٣٦٠/أ

[١] - كلام الخاتمة في مر ٤٤٠/٢-٤٤١.
[٢] - الكتاب ٢٦٧/٢.
[٣] - انظر السبعة لابن مجاهد ٣٢٢، والإقناع ٣٢١/١-٣٢٣. وانظر ما تقدم صفحة ٣٦٨.
[٤] - كسيبويه في الكتاب ٢٦٤/٢، وابن مالك في التسهيل ٣٢٧، وشرح الكافية ١٩٧٦/٤، وأبي حيان في الارتشاف ٥٣٤/٢-٥٣٥.
[٥] - سقط "ذكره بعض...والنصب" من د.
[٦] - ٧٤٥/٢. وانظر رواية الإمالة في "الناس" مطلقاً عن أبي عمرو والكسائي في السبعة لابن مجاهد ١٤٥، والإقناع ٣٢٣/١.
[٧] - عبد الله بن داود الهمذاني الخريبي، ثقة وحجة، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، توفي سنة ٢١٣ هـ.
[٨] - شرح الكافية ١٩٧٧/٤.
[٩] - أحمد بن يزيد الحلواني الصفار، إمام كبير عارف صدوق، متقن ضابط، قرأ بمكة والمدينة والعراق. وممن قرأ عليهم أبو عمرو الدوري. وفاته بعد سنة ٢٥٠ هـ.
[١٠] - في د:"الدورمي". وهو خطأ. والدوري هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، البغدادي النحوي الضرير. شيخ القراء في زمانه. وذكر أن كنيته هي أبو عمر وليست أبا عمرو. توفي سنة ٢٤٦ هـ.
[١١] - في الأصل، وط،وص:"نصر". وهو خطأ. والمثبت ما في د، وهو موافق لمصدر النص. ونُصَير هو نصير بن يوسف النحوي، ثقة، أخذ القراءة عرضاً عن الكسائي، وكان من أجلّ أصحابه وعلمائهم. توفي سنة ٢٤٠هـ.
[١٢] - قتيبة بن مهران الأزاذاني، إمام مقرئ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي وسليمان بن جماز. وقيل: وفاته كانت أوائل القرن الثالث الهجري.
[١٣] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".

التَّصْرِيْفُ

اعلمْ أنَّ التّصريفَ في اللّغة التَّغيير، ومنه: ﴿تَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾[سورة البقرة٢: ١٦٤]؛ [أي][١]: تغييرها. وأمّا في الاصطلاح فيُطْلَقُ على شيئين:

الأوّل: تحويل الكلمة إلى أبنيةٍ مختلفةٍ لضُروبٍ مِنَ المعاني؛ كالتّصغير، والتّكسير، واسمِ الفاعِل، واسمِ المفعول. وهذا القسمُ جَرَتْ عادةُ المصنّفين بذكره قبل التّصريف كما فعل النّاظمُ، وهو في الحقيقة مِنَ التّصريف.

والآخر: تغيير الكلمة لغيرِ معنًى طارِئٍ عليها، ولكن لغَرَضٍ آخَر. وينحصر في الزّيادة، والحذْفِ، والإبدال، والقَلْبِ، والنَّقْل، والإدغام. وهذا القسم[٢] هو المقصودُ هنا بقولهم: التّصريف.

وقد أشار الشَّارح إلى الأمرين بقوله[٣]: "تصريفُ الكلمة هو تغييرُ بِنْيَتِهَا بحسب ما يعرض لها مِنَ المعنى، كتغيير المفرد إلى التّثنية والجمعِ، وتغيير المصدر إلى بناءِ الفِعْلِ واسمي الفاعل والمفعول. ولهذا التَّغييرِ أحكامٌ كالصِّحَّةِ والإعلال. ومعرفةُ تلك[٤] الأحكامِ وما يتعلَّقُ بها تُسَمَّى عِلْمَ التّصريف. فالتّصريفُ إذن هو العِلْمُ بأحكام بِنْيَةِ الكلمة بِما لحروفها مِنْ أصالةٍ وزيادةٍ وصِحَّةٍ وإعلالٍ وشبهِ ذلك". انتهى[٥].

ولا يتعلَّقُ التّصريف إلاَّ بالأسماء المتمكِّنة[٦]، والأفعال المتصَرِّفَة. وأمّا الحروفُ وشبهها فلا تَعَلُّقَ لعِلْمِ التّصريف بها، كما أشار إلى ذلك بقوله:

(حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي)

أي: حَقِيقٌ./ ٣٦٠/ب

---

[١] - زيادة من د، وط، وص.
[٢] - ليست "القسم" في د.
[٣] - نا ٨٢٠.
[٤] - ليست "تلك" في ط١.
[٥] - أغلب الكلام السابق في مر ٢/٤٤٢-٤٤٣. وليست "انتهى" في ط١.
[٦] - في ط١:"الممكنة". وهو تحريف. وفي هامش د ٣٠١/ب عن ابن جني:"لا يدخل الصرف في الأسماء الأعجمية؛ لأن التصريف من خصائص لغة العرب".

والمرادُ بشِبْهِ الحرْفِ الأسماءُ المبْنِيَّةُ، والأفعالُ الجامدةُ، وذلك "عَسَى"، و"لَيْسَ"، ونحوهما، فإنّها تشبه الحرْفَ في الجمود.

وأمّا لحوق التّصغير "ذَا"، و"الّذِي"[1]، والحذْف "سَوْفَ"، و"إنّ"، والحذف والإبدال "لَعَلّ" فَشَاذٌّ يُوْقَفُ عند ما سُمِعَ منه.

تنبيه[2]:

التّصريف وإنْ كان يدخل الأسماءَ والأفعالَ إلاَّ أنّه للأفعال بطريق الأصالةِ؛ لكثرة تَغْيِيرها، ولظهور الاشتقاق فيها.[3]

(وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا)

يعني[4]: أنّ ما كان على حرْفٍ واحدٍ أو حرفين فإنّه لا يَقْبلُ التّصريفَ إلاَّ أنْ يكونَ ثلاثيّاً في الأصْلِ، وقد غُيِّرَ بالحذف، فإنّ ذلك لا يخرجه عنْ قَبُول التّصريف. وقد فُهِمَ مِنْ ذلك أمران:

أحدهما: أنّ الاسمَ المتمكّنَ والفِعْلَ لا ينقصان في أصْلِ الوضع عنْ ثلاثة أحرْفٍ؛ لأنّهما يقبلان التّصريف، وما قَبِلَ التّصريفَ لا يكون في أصْلِ الوضع على حرفٍ واحد ولا على[5] حرفين.

والآخر: أنّ الاسمَ والفِعْلَ قد ينقصان عن الثّلاثة بالحذْفِ: أمّا الاسمُ فإنّه قد يَرِدُ على حرفين بحذف لامه نحو: "يَد"، أو عينه نحو: "سَه"، أو فائه نحو: "عِدَة"، وقد يرد على حرفٍ واحد نحو: "مُ اللهِ" عندَ مَنْ يجعله محذوفاً مِنْ "ايْمُنُ اللهِ"، وكقول بعض العرب: "شَرِبْتُ ماً". وذلك قليلٌ[6].

وأمّا الفعل فإنّه قد يَرِدُ على حرفين نحو: "قُلْ"، و"بِعْ"، و"سَلْ"، وقد يرد على حرفٍ واحد نحو: "عِ كَلامِي"، و"قِ نَفْسَكَ"، وذلك فيما أُعِلّت[7] فاؤه ولامُه فيحذفان في الأمْرِ./ ٣٦١/أ

[1] - في صب ١٧٣٩/٤-١٧٤٠: "قوله: "وأما لحوق التصغير ذا، والذي" فيه أن هذا لا يَردُ إلا لو أريد بالتصريف المتكلم عليه التغيير لمعنى طارئ. وقد أسلف الشارح أن المقصود هنا التصريف بمعنى التغيير لغير معنى طارئ، فليس منه التصغير حتى يرد علينا تصغير ذا، والذي".
[2] - التنبيه بتمامه في مر ٤٤٤/٢.
[3] - في د زيادة "انتهى".
[4] - الشرح الآتي في مر ٤٤٤/٢-٤٤٥.
[5] - ليست "على" في د.
[6] - انظر الإنصاف ٤٠٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٥/٨-٣٦، والارتشاف ٢١/١.
[7] - في د:"اعتلت".

(وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ اَنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا)

أي[1]: ينقسمُ الاسمُ إلى مُجَرَّدٍ، وهو الأصْلُ، وإلى مَزِيدٍ فيه، وهو فَرْعُ. فغايةُ ما يصل إليه المجرَّدُ خمسةُ أحرفٍ نحو: "سَفَرْجَل"[2]. وغايةُ ما يصل إليه المزيد فيه بالزّيادة سبعةُ أحرفٍ:

فالثّلاثيّ الأصولِ نحو: "اشْهِيبَاب" مصدر "اشْهَابَّ"[3].

والرُّباعيّ الأصول نحو: "احْرِنْجَام" مصدر "احْرَنْجَمَتِ الإبلُ"؛ أي: اجتمعتْ[4].

وأمّا الخماسيّ الأصول فإنّه لا يُزاد فيه غيرُ حرفِ مدٍّ قبلَ الآخرِ أو بعدَه مُجرّداً أو مَشفوعاً بهاء التّأنيث، نحو: "عَضْرَفُوط"؛ وهو العَظَاءَةُ الذَّكَر[5]، و"قَبَعْثَرَى" وهو البعير الّذي كَثُرَ شعرُه وعَظُمَ خَلْقُه. والمشفوع نحو: "قَبَعْثَرَاة". وندر "قَرَعْبَلاَنَة"؛ لأنّه زِيْدَ فيه حرفان، وأحدهما نونٌ. قيل[6]: "إنّه لم يُسْمَعْ إلاَّ مِنْ كتاب العين[7]، فلا يُلْتَفَتُ إليه". و"القَرَعْبَلاَنَة" دُوَيْبَةٌ عَرِيضةٌ عظيمةُ البطْنِ مُحْبَنْطِيَةٌ[8]، وقالوا في تصغيرها: "قُرَيْعِبَة"[9]. وذكر بعضهم[10] أنّه زِيدَ في الخماسيّ حَرْفَا مَدٍّ قبل الآخرِ نحو: "مِغْنَاطِيس"[11]، فإنْ صحَّ ذلك وكان عربيّاً[12] جُعِلَ نادِراً. وقد حكاه ابن القطّاع[13]، أعني: "مِغْنَاطِيس".

تنبيهان:

الأوّل[14]: إنّما لم يَسْتَثْنِ هنا هاءَ التّأنيث وزيادَتَي التّثنية و[15]التَّصحيحِ والنّسَب، كما فعل في التّسهيل فقال[16]: "والمزيد فيه إنْ كان اسماً لم يُجاوِزْ سبعةً إلاَّ بهاء التّأنيث أو زيادَتَي التّثنية أو التَّصحيح"؛ لما عُلِمَ مِنْ أنّ هذه الزَّوائدَ غيرُ مُعْتَدٍّ بها؛ لكونها مُقَدَّرَةَ الانفصالِ.

---

[1] - الشرح الآتي في مر ٢/٤٤٦-٤٤٧.

[2] - وهذا مذهب البصريين. وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على الثلاثة ففيه زيادة. انظر شرح الشافية للرضي ٤٧/١، وشا ٢٥٢/٨، وزهر ٣٥٦/٢.

[3] - الشُهْبَةُ في الألوان: البياضُ الذي غلب على السواد. وقد شَهِبَ الشيء شَهَباً، واشْتَهَبَ الرأسُ. وفرسٌ أَشْهَبُ، وقد اشْهَبَّ اشْهِباباً، واشْهابَّ اشْهيباباً مثله. انظر أبنية الزبيدي ٦٦، ٦٧، ٧٧، والصحاح واللسان والتاج (شهب).

[4] - انظر أبنية الزبيدي ٦٦، والصحاح واللسان (حرجم).

[5] - انظر أبنية السجستاني ١٢، وأبنية الزبيدي ٣١٦، والصحاح (عضرفط).

[6] - ممن قال بذلك ابن عصفور في الممتع ١٦٥/١، وكرره أبو حيان في المبدع ١٠٠. وانظر الخصائص ٢٠٨/٣.

[7] - حرف العين/ باب الخماسي من العين: (قرعبل).

[8] - انظر دقائق التصريف ١٨٨، وأبنية الزبيدي ٣١٤، والصحاح واللسان (قرعبل). وفي ط١:"مجنبطية". وهو تصحيف.

[9] - انظر الصحاح (قرعبل)، وشرح الشافية للرضي ٢٠٠/١، واللسان (قرعبل).

[10] - قال ابن القطاع في الأبنية ٣١٨: "وعلى "فعلاليل" نحو مغناطيس لغة".

[11] - صرّح ابن منظور في اللسان (غطس) بكسر الميم في مغناطيس. وضبط في أبنية ابن القطاع بفتح الميم.

[12] ٠ في اللسان والقاموس (غطس) ذكر أنه معرب. وفي التاج (غطس): "كان المُنَاسِب أن يذْكرَ في ترجمةٍ مستَقِلّة في (م غ ط س)؛ فإنّ الحروفَ هذِه ليست بزائِدَة فتأَمَّلْ".

[13] - أبنية ابن القطاع ٣١٨. وانظر الكلام السابق في الارتشاف ١٤٢/١.

[14] - انظر مر ٤٤٦/٢.

[15] - في د، وط، وص زيادة: "جمع".

[16] - ٢٩٠.

الثّاني[1]: إنّما قال: (**خَمْسٌ**) و(**سَبْعاً**) و لم يقل: خمسة وسبعة لأنّ حروفَ الهجاء تُذَكَّرُ وتؤنَّثُ؛ فباعتبارِ تذكيرِها/ تثبتُ الهاءُ في عددها، وباعتبارِ تأنيثِها تسقطُ التّاءُ مِنْ عددها. ٣٦١/ب

(وَغَيْـــرَ آخِـــرِ الثُّـــلاثِي افْتَـــحْ وَضُـــمّْ وَاكْسِـــرْ وَزِدْ تَسْـــــكِيْنَ[2] ثَـــانِيهِ تَعُـــمّْ)

تقدّم أنّ المجرَّدَ ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ: فالثّلاثيّ تقتضي القسمة العقلية أنْ تكون أبنيته اثني عَشَرَ بناءً؛ لأنّ أوَّلَه يقبل الحركاتِ الثَّلاثَ ولا يقبل السُّكونَ، إذ لا يمكن الابتداءُ بساكنٍ. وثانيه يقبل الحركاتِ الثَّلاثَ ويقبل السُّكونَ أيضاً. والحاصِلُ مِنْ ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعةٍ اثنا عَشَرَ.[3]

فهذه جملة أوزانِ الثّلاثيّ[4] المجرَّد كما أشار إلى ذلك بقوله: (**تَعُمّْ**).

[وَفِـــعُـــلٌ أُهْـــمِـــلَ وَالعَكْـــــسُ يَقِـــلّْ لِقَصْـــدِهِمْ تَخْصِيْـــصَ فِعْـــلٍ بِـــفُعِـــلْ][5]

(**وَفِعُلٌ**) بكسر الفاء وضمِّ العين (**أُهْمِلَ**) مِنْ هذه الأوزان[6]؛ لاستثقالهم الانتقالَ مِنْ كسْرٍ إلى ضَمٍّ. وأمّا قراءةُ بعضهم[7]: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الحِبُكِ﴾[سورة الذّاريات٥١: ٧] بكسر الحاءِ وضمِّ الباء فَوُجِّهَتْ على تقدير صِحَّتِها بوجهين:

أحدهما: أنّ ذلك مِنْ تداخُلِ اللُّغَتَين في جُزْأَي[8] الكلمة؛ لأنّه يقال: "حُبُك" بضمِّ الحاء والباء، و"حِبِك" بكسرهما، فركَّبَ القارِئُ منهما[9] هذه القراءَةَ. قال ابنُ جنِّي[10]: "أراد أنْ يقرأَ بكسر الحاءِ والباءِ، فَبَعْدَ نُطْقِهِ بالحاء مكسورةً مال إلى القراءة المشهورةِ، فنطق بالباء مضمومةً". قال في شرح الكافية[11]: "وهذا التَّوجيهُ لو اعْتَرَفَ به مَنْ عُزِيَتْ هذه القراءةُ إليه[12] لدلَّ على عدم الضَّبْطِ ورَدَاءَة التِّلاوةِ. ومَنْ هذا شأنُه لا يُعْتَمَدُ على مَا سُمِعَ منه لإمكانِ عُروض ذلك له".

---

[1] - انظر مر ٤٤٧/٢.
[2] - في الأصل:"تمكين". وهو تحريف.
[3] - الكلام السابق بتمامه في مر ٤٤٧/٢.
[4] - في ط١، وص زيادة "من".
[5] - الشرح الآتي في مر ٤٤٨/٢-٤٤٩.
[6] - سقط "وفعل بكسر...الأوزان" من ط١.
[7] - هي قراءة أبي مالك الغفاري والحسن بخلاف عنه في المحتسب ٢٨٦/٢، والبحر المحيط ٥٥٠/٩، وفيه: " ﴿ذات الحبك﴾ أي: ذات الخلق المستوي الجيد ، قاله ابن عباس وعكرمة وقتادة والربيع . وقال الحسن ، وسعيد بن جبير: أي الزينة بالنجوم . وقال الضحاك : ذات الطرائق ، يعني من المجرة التي في السماء. وقال ابن زيد: ذات الشدة. وفي هشا ٣٠٨/٤ هي قراءة أبي السمال. والصحيح أن أبا السمال قرأ ﴿الرِّبُو﴾ [سورة البقرة٢: ٢٧٨] مكسورة الراء مضمومة الباء ساكنة الواو. انظر المحتسب ١٤٢/١، وشا ٢٦٧/٨.
[8] - في د:"حرفي".
[9] - في ط١، وص:"منها".
[10] - المحتسب ٢٨٧/٢.
[11] - ٢٠٢١/٤-٢٠٢٢.
[12] - في د، وط، وص:"له".

والآخر: أنْ يكونَ كسرُ الحاء إتباعاً لكسرةِ تاء "ذاتِ"، و لم يُعْتَدَّ باللاَّم السَّاكِنَةِ لأنَّ السَّاكنَ حاجزٌ غيرُ حَصِينٍ. قيل[1]: وهذا أحسن.

(**وَالعَكْسُ**) وهو "فُعِلٌ" بضمِّ الفاء وكسر العين (**يَقِلّ**) في لسان العربِ؛ (**لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيْصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ**) فيما لم يُسَمَّ فاعلُه، نحو: "ضُرِبَ"، و"قُتِلَ". والّذي جاء منه "دُئِل"؛ اسم دويبة سُمِّيَتْ بها قبيلةٌ/ مِنْ كنانة، ٣٦٢/أ
وهي الّتي يُنسبُ إليها أبو الأسود الدُؤَلِيّ[2]. وأنشد الأخفش لكعب بنِ مالك الأنصاريّ[3]:

٣٠١ – جَـــاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قِيْس مُعْرَسُـــهُ مَـــا كَـــانَ إلاَّ كَـــمُعْـــرَسِ الـــدُّئِـــلِ

والرُّئِم[4]: اسمٌ للاسْتِ[5]. و"الوُعِل" لغةٌ في "الوَعِل". حكاه الخليل[6]. فثبت في هذه الألفاظِ أنّ هذا البناءَ ليس بِمُهْمَلٍ، خلافاً لِمَنْ زعم[7] ذلك. نعم، هو قليلٌ كما ذُكِرَ.

تنبيه[8]:

قد فُهِمَ مِنْ كلامه أنّ ما عدا هذين الوزنَين[9] مُسْتَعْمَلٌ كثيراً؛ أي[10]: ليس بِمُهْمَلٍ ولا نادرٍ. وهي عشرة أوزان:

أوَّلُها: "فَعْل". ويكون اسماً نحو: "فَلْس"، وصفةً نحو: "سَهْل".

وثانيها: "فَعَل". ويكون اسماً نحو: "فَرَس"، وصفةً نحو: "بَطَل".

وثالثها: "فَعِل". ويكون اسماً نحو: "كَبِد"، وصفةً نحو: "حَذِر".

ورابعها: "فَعُل". ويكون اسماً نحو: "عَضُد"، وصفةً نحو: "يَقُظ".

[1] - ممن قال بذلك أبو حيان في البحر المحيط ٥٥٠/٩.
[2] - في الأصل ود:"الدُئِلِي". وهو خطأ. انظر اللسان (دأل) و(ديل). والقاموس والتاج (دأل). وأبو الأسود الدؤلي هو ظالم بن عمرو بن سفيان بن جندل الدؤلي الكناني، واضع علم النحو.من التّابعين، وعُدّ من الفقهاء والأعيان والأمراء والشعراء والفرسان والحاضري الجواب. وضع الحركات والتنوين وهو - في أكثر الأقوال - أول من نقط المصحف. توفي سنة ٦٩هـ. انظر وفيات الأعيان٥٣٥/٢ ،والأعلام٢٣٦/٣.
[3] - البيت من المنسرح، لكعب بن مالك الأنصاري في ديوانه ٢٥١، وشرح الشافية للرضي ١٤/٤، واللسان (دأل)، والمقاصد ٥٦٢/٤. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ١٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٠/١. ورد في مر ٤٤٩/٢، وشا ٢٦٩/٨. والمعرس: مكان النزول آخر الليل للاستراحة. والدئل: دويبة صغيرة شبيهة بابن عرس. والشاعر يصف جيش أبى سفيان في غزوة السويق بالقلة والحقارة.
موضع الشاهد: الدئل، ووجه الاستشهاد مجيء الاسم الثلاثي المجرد "دئل" على وزن "فُعِل". وهو قليل.
[4] - في ط١:"الرتم". وهو تحريف.
[5] - حكاها كراع. انظر اللسان والقاموس (رأم).
[6] - العين (وعل)، وقال فيه: "وُعِل - بضمّ الواو وكسر العين - لغة للعرب، من غير أن يكونَ ذلك مُطّرداً، لأنه لم يجيء في كلامهم: فُعِل اسماً إلا دُئل، وهو شاذّ".
[7] - كابن جني في المنصف ٤٨، وابن عصفور في الممتع ٦٠-٦١. وفي الارتشاف ٣٣/١: "قال أبو الفتوح نصر بن أبي الفنون: وأما دئل، ورئم فقد عدّه قوم من النحويين قسماً حادي عشر لأوزان الثلاثي، وإنما هي عند المحققين عشرة". وفي مر ٤٤٩/٢-٤٥٠: "وقد أجاب القائلون بإهمال هذا الوزن عن الدئل والرئم بجوابين: أحدهما: أنهما من الشاذ، فلا يثبت بهما وزن. قلتُ: وفيه نظر؛ لأن سيبويه أثبت "فِعِل" بلفظ واحد وهو "إبِل". والآخر: أنهما منقولان من الفعل. واعتُرض بأن ذلك ممكن في الدئل؛ لأنه علم قبيلة، بخلاف الرئم فإنه اسم جنس، والنقل لا يكون إلا في الأعلام. قلتُ: ذهب السيرافي إلى أن النقل يجيء في أسماء الأجناس، ولا وجه للتفرقة بين دئل ورئم؛ لأن الدئل في الأصل اسم جنس لدويبة ثم نُقل إلى القبيلة".
[8] - أغلب التنبيه في مر ٤٥٠/٢-٤٥٢. وانظر الارتشاف ٣١/١-٣٣.
[9] - سقطت "الوزنين" من د.
[10] - في د "إذ".

وخامسها: "فِعْل". ويكون اسماً نحو: "عِدْل"، وصفةً نحو: "نِكْس"[1].

وسادسها: "فِعَل". ويكون اسماً نحو: "عِنَب". قال سيبويه[2]: "ولا نعلمه جاء صفةً إلاَّ في حرفٍ مُعْتَلٍّ يُوْصَفُ به الجمعُ، وهو قولهم: "عِدًى"[3]." وقال غيره[4]: "لم يأتِ مِنَ الصِّفَاتِ على "فِعَل" إلاَّ "زِيَم"[5]، بمعنى متفرِّق[6]، و"عِدًى" اسم جمع". وقال السِّيرافي[7]: "استُدْرِكَ على سيبويه ﴿قِيَماً﴾ في قراءة مَنْ قرأ[8]: ﴿دِيناً قِيَماً﴾[سورة الأنعام٦: ١٦١]، ولعلَّه يقول إنّه مصدرٌ بمعنى القيام". انتهى[9]. واستدرك بعضُ[10] النُّحاة على سيبويه ألفاظاً أُخَر وهي ﴿سِوًى﴾[11] في قوله تعالى: ﴿مَكاناً سِوًى﴾[سورة طه٢٠: ٥٨]، و"رَجُلٌ رِضًى"[12]، و"مَاءٌ رِوًى"[13]، و"مَاءٌ صِرًى"[14]، و"سَبْيٌ طِيَبَةٌ"[15]. ومنهم مَنْ تأوَّلَها[16].

وسابعها: "فِعِل". ويكون اسماً نحو: "إِبِل". ولم يذكر سيبويه مِنْ "فِعِل" إلاَّ "إِبِلاً"، وقال[17]: "لا نعلم في الأسماء والصِّفَاتِ غيرَه". وقد استُدْرِكَ عليه ألفاظٌ: فمِنَ الأسماءِ "إِطِل"؛ وهي الخَاصِرَةُ[18]. ذكره المبرِّدُ[19].

وَيُرْوَى[20] قولُ/ امرئ القيس[21]: ٣٦٢/ب

٣٠٢- لَهُ إِطِلاَ ظَبْيٍ[22] [وَسَاقَا نَعَامَةٍ		وَإِرْخَاءُ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَتْفُلِ]

---

[1] - النِكْسُ: السهم الذي ينكسر فوقه فيُجعل أعلاه أسفله. والنِكْسُ أيضاً: الرجل الضعيف. وهو المعنى المناسب للمتن؛ لأنه صفة. انظر الصحاح واللسان والتاج (نكس).
[2] - الكتاب ٣١٥/٢.
[3] - عدى: هو وصف في نحو قولهم: قوم عدى.
[4] - ذهب ابن خالويه في ليس في كلام العرب ١٧٥ إلى أنه لم يأت من الصفات على وزن "فعل" إلا عدى، وزيم، وقيم. وذهب الرضي في شرح الشافية ١٢٣/٢ إلى أنه لم يأت من الصفات على وزن "فِعَل" إلا سوى، وعدى. وانظر مر ٤٥٠/٢.
[5] - في ص:"الأزيم". وفي الأصل"زئم". وهو تحريف.
[6] - انظر الصحاح واللسان (زيم).
[7] - انظر قول السيرافي في مر ٤٥٠/٢. وانظر النكت ٦٢١.
[8] - قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو ﴿قَيِّماً﴾ مفتوحة القاف مشددة الياء. وقرأ الباقون ﴿قِيَماً﴾ مكسورة القاف مفتوحة الياء. انظر السبعة لابن مجاهد ٢٧٤، وإعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١٧٤/١.
[9] - ليست "انتهى" في د.
[10] - كالزبيدي في الأبنية ٨٩، وابن جني في المنصف ٤٧.
[11] - قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي ﴿سِوى﴾ بكسر السين. وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة ﴿سُوى﴾ بضم السين. انظر السبعة لابن مجاهد ٤١٨، وإعراب القراءات السبع وعللها ٣٣/٢. ومكاناً سوى أي: مستوياً. وقيل: عدلاً ووسطاً بين الفريقين. انظر البحر المحيط ٣٤٧/٧.
[12] - رجلٌ رضًى أي: مرضيٌّ، وقيل: هو على حذف المضاف، أي: ذو رضًى. انظر الكتاب ٢٢٩/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٩٥/٢، واللسان (رضي).
[13] - هو الماء الذي فيه للواردةِ ريٌّ. انظر اللسان والتاج (روي).
[14] - هو الماء الذي طال مكثه فتغير. انظر أدب الكاتب ٥٣٤، وجمهرة اللغة (رصي) ٧٤٦/٢.
[15] - أي: سَبْيٌ طَيِّبٌ يَحِلُّ سَبْيُه لم يُسْبَوْا ولهم عَهْدٌ أو ذمّة. انظر اللسان والتاج (طيب).
[16] - كابن عصفور في الممتع ٦٣/١-٦٥.
[17] - الكتاب ٣١٥/٢.
[18] - انظر الصحاح واللسان (أطل).
[19] - المقتضب ٥٤/١.
[20] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"وروي".
[21] - البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ٢١ برواية: "له أيطلا.."، والشاهد لامرئ القيس في الكنز اللغوي ٢١٤، والقاموس (أطل) ذكرت فيهما الروايتان. والشاعر يصف فرسه. والإطل والأيطل: الخصر. وإنما شبهه بأيطل الظبي لأنه طاو. وقال: ساقا نعامة، والنعامة قصيرة الساقين، ويستحب من الفرس قصر الساقين. والإرخاء: جري ليس بالشديد. والسرحان: الذئب. وليس دابة أحسن إرخاء من الذئب. والتقريب: أن يرفع يديه معاً ويضعهما معاً. والتتفل: ولد الثعلب؛ وهو من أحسن الدواب.
موضع الشاهد: إطلا، ووجه الاستشهاد مجيء الاسم الثلاثي على وزن "فِعِل". وهو قليل.
[22] - في ط، وص زيادة: "بالكسر".

وقيل[1]: كسْرُ الطَّاءِ إتباعٌ.

و"وتِد[2]"، و"مِشِط"، و"دِبِس" لغةٌ في "الإِطْل"، و"الوَتِد"، و"المِشْط"، و"الدِّبْس". وقالوا[3]: "بأسنانِهِ حِبِرَةٌ"؛ أي: قَلَح[4]. وقالوا لِلعبة الصِّبيانِ[5]: "حِلِج[6] بِلِج"، و"جِلِن بِلِن"[7]. وقالوا: "حِبِك" لغةٌ في "الحُبُك"، كما تقدّم. و"عِيِل" اسمُ بلَد[8]. ومِنَ الصِّفات قولُهم: "أتَانٌ إِبِدٌ"، و"أَمَةٌ إِبِدٌ"؛ أي: ولودٌ[9]، و"امْرَأةٌ بِلِز[10]"؛ أي: ضَخْمة[11]. قال ثعلب[12]: "ولم يأت مِنَ الصِّفاتِ على "فِعِل" إلاّ حرفان: "امرأةٌ بِلِزٌ"، و"أتَانٌ إِبِدٌ"."

وأمّا قوله[13]:

٣٠٣ – عَلَّمَهَـــا إخْوَانُنَـــا بَنُـــو عِجِـــلْ
شُـــــرْبَ النَّبِيْـــذِ وَاصْطِفَـــاقاً بِالرِّجِـــلْ[14]

فهو مِنَ النَّقْلِ للوقف، أو مِنَ الإتباع، فليس بأصل.

وثامنها: "فُعْل". ويكون اسماً نحو: "قُفْل"، وصفةً نحو: "حُلْو".

وتاسعها: "فُعَل". ويكون اسماً نحو: "صُرَد"، وصفةً نحو: "حُطَم"[15].

وعاشرها: "فُعُل". ويكون اسماً نحو: "عُنُق"، وصفةً، وهو قليل، والمحفوظُ منه: "جُنُب"[16]، و"شُلُل"[17]، و"نَاقَةٌ سُرُح"؛ أي: سريعة[18].

---

[1] - ذهب ابن السيد في الاقتضاب ٣٢٤/٢ إلى أن الشاعر حرك الطاء بالكسر للضرورة كما حرّك عبد مناف الهذلي اللام بالكسر في قوله: إذا تَأَوَّب نَوْحٌ قامَتا معه... ضَرْباً أَليماً بسِبْتٍ يَلْعَجُ الجِلِدا. والمشهور أن الشاعر يريد: الجِلْدا بسكون اللام، فحركها بالكسر لإتباع ما قبلها. انظر الكامل ٣٣٦/١، والأصول ٤٤٩/٣، وأبنية الزبيدي ٨٩، ٩٠، والخصائص ٣٣٣/٢، والمخصص ٨١/١.
[2] - في ط١:"ويد". وهو تصحيف.
[3] - انظر ليس في كلام العرب ٩٦-٩٧.
[4] - أي: صفرة تركبها. انظر أبنية السجستاني ٢٦، وأبنية الزبيدي ٨٩، والصحاح واللسان (حبر).
[5] - في ط١:"الصبان". وهو خطأ.
[6] - في د:"جلج".
[7] - لم أقف على أي منهما فيما عدت إليه من مصادر. وذكر ابن خالويه في ليس في كلام العرب ٩٦: "ولعب الصبيان: جِلِخَ طِلِبَ". وفي أبنية ابن القطاع ١٣٦: "ولعبة للصبيان يقولون: جِلِخْ جِلِبْ".
[8] - لم أقف عليه فيما عدت إليه من مصادر.
[9] - ويقال أيضاً: أتان إبد للوحشية منها. انظر أبنية الزبيدي ٩٠، والصحاح واللسان والقاموس (أبد).
[10] - بِلِز مخفف الزاي كما حكاه الأخفش. أما حكاية سيبويه فبتشديد الزاي ولا شاهد فيه حينئذ. انظر الكتاب ٣٣٠/٢، والنكت ٦٢١، والاقتضاب ٣٢٤/٢، والارتشاف ٣٣/١، ومر ٤٥١/٢.
[11] - انظر أبنية الزبيدي ٩٣، والصحاح واللسان (بلز). وفي ط١:"صخمة". وهو تصحيف.
[12] - انظر قول ثعلب في الصحاح واللسان (بلز)، وشرح الشافية للجاربردي القسم الثاني ٣٩، ومر ٤٥١/٢، والتاج (بلز).
[13] - الرجز قائله مجهول، وهو في الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٢٥ برواية "واعتقالاً بالرجل"، وفي نوادر أبي زيد ٢٠٥ برواية: "الشغزبي واعتقالا بالرجل"، وكذا في الخصائص ٣٣٥/٢. وهو أيضاً في المخصص ٢٠٠/١١، والإنصاف ٧٣٤/٢، واللسان (جلد)، والمقاصد ٥٦٧/٤. ورد في مر ٤٥١/٢، وشا ٧٤/٨. والاصطفاق بالرجل: ضَرْبٌ من الحِيلةِ في الصِّراع وهي أن تضربَ وتَلْويَ رِجلَهُ برِجْلِكَ.
موضع الشاهد: عجل، وبالرجل، ووجه الاستشهاد تحريك الجيم بالكسر فيهما ومجيء الاسم على وزن "فِعِل" بعد أن حوّل حركة اللام إلى الجيم للضرورة.
[14] - في ص:"بالرَّجِل" بفتح الراء. وهو خطأ.
[15] - رجل حطم: عنيف في سوق الماشية وغيرها. ويقال: رجل حطم؛ أي: لا يشبع؛ لأنه يحطم كل شيء. انظر أبنية الزبيدي ٩٢، والصحاح واللسان (حطم).
[16] - رجل جُنُبٌ: غريب. والجار الجُنُبُ هو جارك من قوم آخرين. انظر الصحاح واللسان والتاج (جنب).
[17] - رجل شُلُل: سريع خفيف. انظر اللسان والتاج (شلل).
[18] - انظر أبنية السجستاني ٢٦، والصحاح واللسان (سرح).

[وَافْتَــحْ وَضُــمَّ وَاكْسِــرِ الثَّــانِــيَ مِنْ فِــعْــلٍ ثُلاَثِــيٍّ وَزِدْ نَحْــوَ "ضُمِــنْ"]

(وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثّانِي مِنْ...فِعْلٍ ثُلاَثِيٍّ)؛ أي[1]: للفعل الثّلاثيّ المجرَّد ثلاثةُ أبنيةٍ؛ لأنّه لا يكون إلاّ مفتوحَ الأوّل، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، ولا يكون ساكناً لئلاَّ يلزم التقاء السَّاكنين عند اتِّصال الضَّميرِ المرفوع.

الأوّل: "فَعَلَ". ويكون مُتَعَدِّياً نحو: "ضَرَبَ"، ولازماً نحو: "ذَهَبَ". ويَرِدُ لِمَعانٍ كثيرةٍ، ويختصُّ بباب المُغَالَبَةِ. وقد يجيء "فَعَلَ" مُطاوِعاً[2] لــ"فَعَلَ" بالفتح فيها، ومنه قوله[3]:

٣٠٤- قَــدْ جَبَــرَ الْدَّيــنَ الإلَــهُ فَجَبَــرْ

والثّاني: "فَعِلَ". ويكون مُتَعَدِّياً نحو: "شَرِبَ"، ولازماً نحو: "فَرِحَ". ولزومه أكثرُ مِنْ تعدِّيه، ولذلك غلب وضعه للنُّعوت اللاَّزِمة، والأعراضِ، والألوان، وكِبَرِ الأعضاء، نحو: "شَنِبَ"[4]، و"قَلِحَ[5]"، ونحو: "بَرِئَ"، و"مَرِضَ"، ونحو: "سَوِدَ"[6]، و"شَهِبَ"[7]، ونحو: "أذِنَ"[8]، و"عَيِنَ"[9]. وقد يطاوع "فَعَلَ" بالفتح نحو: "خَدَعَهُ فَخَدِعَ"./ ٣٦٣/أ

والثّالث: "فَعُلَ"، نحو: "ظَرُفَ". ولا يكون مُتَعدِّياً إلاَّ بتضمين أو تحويلٍ.

فالتَّضمين نحو: "رَحُبَتْكُمُ الدَّارُ"[10]، وقول عليّ[11]: "إنَّ بِشْراً قدْ طَلُعَ اليَمَنَ"، ضُمِّنَ الأوّلُ معنى "وَسِع"، والثّاني معنى "بَلَغَ"[12]. وقيل[13]: الأصْلُ "رَحُبَتْ بِكُم" فحُذِفَ الخافِضُ تَوَسُّعاً.

والتَّحويل نحو: "سُدْتُهُ" فإنَّ أصْلَه: "سَوَدْتُهُ" بفتح العين، ثمَّ حُوِّل إلى "فَعُلَ" بضمِّ العين، ونُقِلَت الضَّمَّةُ إلى فائهِ عند حذْفِ العين. وفائدةُ التَّحويلِ الإعلامُ بأنّه واويُّ العين[14]، إذ لو لم يُحَوَّل إلى "فَعُلَ" وحُذِفَتْ عينُه

[1] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٥٢/٢-٤٥٤.
[2] - في صب ١٧٤٥/٤:"أي: مشعراً بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق".
[3] - الرجز للعجاج في ديوانه ١٥، وإصلاح المنطق٢/ ٢٢٨، وأدب الكاتب ٤٥٤، والخصائص ٢٦٣/٢، وشا، والخزانة ١٠٣/١، ، ورد في مر ٤٥٣/٢، وشا ١٦/٣. يريد: قد أصلح الدين الإله فصلح. ومن أسماء الله تعالى ذكره"الجبار"، لأنه المصلحُ أمرَ عباده، القاهرُ لهم بقدرته.
[4] - شَنِب: صار فمه ذا رقة وعذوبة. انظر الصحاح واللسان (شنب).
[5] - في جميع النسخ خلافاً للأصل:"فلج". وفي صب ١٧٤٦/٤:"فلج بالفاء والجيم كما رأيته في نسخ. وهو كفرح. من الفلج وهو تباعد الأسنان. وقضية كلام المدابغي، بل صريحه، أنه بالقاف والحاء المهملة. كفرح. من القلح وهو صفرة الأسنان. ولعل الأول هو المناسب لكونه مثالاً للنعوت اللازمة".
[6] - سود الرجل: صار أسود اللون. انظر الصحاح واللسان (سود).
[7] - شَهِبَ: غلب بياضه سواده. انظر الصحاح واللسان (شهب).
[8] - أذِن: طالت أذناه، فهو آذن. انظر اللسان والتاج (أذن).
[9] - عين: وسعت عيناه، فهو أعين. انظر اللسان والتاج (عين).
[10] - القول لنصر بن سيّار في شرح الشافية للرضي ٧٥/١، واللسان والتاج (رحب).
[11] - انظر قول علي ﷺ في الارتشاف ١٥٤/١، والمغني ٦٧٤، والمساعد ٥٨٦/٢، وفيه: "إن بُسْراً..".
[12] - وفي المغني ٦٧٤: "ولا ثالث لهما"، وكذا في المساعد ٥٨٦/٢.
[13] - ممن قال بذلك ابن الحاجب في الشافية ١٩. وقال الرضي في شرح الشافية ٧٦/١: "وقول المصنف: " أي: رحبت بك" فيه تعسف لا معنى له". وعقب المحقق قائلاً: "إنما كان تخريج المصنف تعسفا عنده لأن حاصله حذف الجار وإيصال العامل اللازم إلى ما كان مجروراً بنفسه، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة، وأما تخريج الشارح فحاصله أنه ضمن كلمة معنى كلمة، والتضمين باب قياسي عند كثير من النحاة".
[14] - سقط "ثم حول...واوي العين" من ط١.

لالتقاء السَّاكنين عند انقلابِهما ألفاً لالتبسَ الواويُّ باليائيِّ. هذا مذهبُ قومٍ منهم الكسائيّ[١]، وإليه ذهبَ في التّسهيل[٢]. وقال ابنُ الحاجب[٣]: "وأمّا باب "سُدْتُهُ" فالصّحيح أنّ الضَّمَّ لبيان بنات الواو، لا للنَّقْل".

ولا يَرِدُ "فَعُلَ" إلاَّ لمعنًى مطبوعٍ عليه مَنْ هو قائمٌ به نحو: "كَرُمَ"، و"لَؤُمَ"، أو كمطبوعٍ نحو: "فَقُهَ"، و"خَطُبَ"[٤]، أو شبهه نحو: "جَنُبَ" شُبِّهَ بـــ"نَجُسَ". ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل.

ولا يَرِدُ يائيَّ العين إلاَّ "هَيُؤَ"[٥]، ولا مُتَصَرِّفاً يائيَّ اللاَّمِ إلاَّ: "نَهُوَ"؛ لأنّه مِنَ "النُّهْيَة"؛ وهو العقلُ[٦]، ولا مضاعفاً إلاَّ قليلاً مَشروكاً[٧]، نحو: "لَبُبَ"[٨]، و"شَرُرَ"[٩]، وقالوا: "لَبِبَ"[١٠]، و"شَـــرِرَ"[١١] بكسر العين أيضاً. ولا غير مضمومِ عينِ مضارعِه إلاَّ بتداخُلِ لغتين كما في "كُدْتَ، تَكَادُ"، والماضي مِنْ لغة مضارعه "تَكُودُ" حكاه ابنُ خالويه[١٢]، والمضارع ماضيه "كِدْتَ" بالكسر، فأُخِذَ الماضي مِنْ لغةٍ والمضارعُ مِنْ أُخْرَى[١٣].

٣٦٣/ب وأشار بقوله: (**وَزِدْ نَحْوَ "ضُمِنْ"**)/ إلى أنّ مِنْ أبنية الثّلاثيّ المجرَّد الأصليَّة فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، نحو: "ضُمِنَ". فعلى هذا تكون أبنيةُ الثّلاثيّ المجرَّدِ أربعةً. وإلى كون صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله أصْلاً ذهب المبرِّدُ وابنُ الطَّراوة والكوفيُّون[١٤]. ونقله في شرح الكافية[١٥] عن سيبويه والمازنيّ. وذهب البصريّون[١٦] إلى أنّها فَرْعٌ مُغَيَّرَةٌ عن صيغةِ الفاعل، ونقله غيرُ[١٧] المصنّفِ عن سيبويه. وهو أظهرُ القولَين[١٨]، وذهب إليه المصنّف في باب الفاعل مِنَ الكافية وشرحِها[١٩].

---

[١] - انظر مذهب الكسائي في مر ٤٥٣/٢.
[٢] - ٢٩٠.
[٣] - الشافية ١٩.
[٤] - في د:"فقر، وحطب".
[٥] - هيؤ: صار حسن الهيئة، أو أصلح هيئته. انظر اللسان والتاج (هيأ). والفعل حكاه ابن جني عن بعض الكوفيين في الخصائص ٣٤٨/٢، وفيه ٣٤٩/٢: "احتمل هيؤ الرجل ولم يعلّ؛ لأنه لا يتصرّف لمضارعته بالمبالغة فيه بابَ التعجب ونعم وبئس؛ ولو صرِّف للزم إعلاله وأن يقال: هاء يهوء، وأهوء، وتهوء، ونهوء وهما يهوءان، وهم يهوؤون ونحو ذلك؛ فلما لم يتصرّف لحق بصحّة الأسماء؛ فكما صحّ نحو: القود والحوكة والصيد والغيب، كذلك صح هيؤ الرجل".
[٦] - انظر اللسان والتاج (نهي).
[٧] - في الأصل، ود:"متروكاً". وأشير في هامش الأصل ٣٦٣/أ إلى ورودها "مشروكاً" في نسخ أخرى. وفي صب ١٧٤٧/٤:"مشروكاً بالشين المعجمة كما في عبارة التسهيل، أي: مشروكا بغيره من الأوزان، كما بينه الدماميني، ونبه عليه الشارح. ووقع في نسخ "متروكاً" بالفوقية. وهو تحريف منافٍ لقوله: قليلاً".
[٨] - لبب: صار ذا لبٍّ؛ أي: ذا عقل. والفعل بضم العين حكاه سيبويه عن يونس في الكتاب ٢٢٦/٢. وانظر الصحاح واللسان (لبب).
[٩] - شرر: صار شريراً. انظر الخصائص ١٦٠/١، واللسان والقاموس والتاج (شرر).
[١٠] - انظر المقتضب ١٩٩/١، والصحاح واللسان (لبب).
[١١] - انظر الصحاح والقاموس (شرر).
[١٢] - حكاه عن ابن دريد في ليس في كلام العرب ٩٤. وابن خالويه هو الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله النحوي الهمداني الحلبي الدار، إمام في اللغة. من كتبه: (ليس في كلام العرب)، و(شرح مقصورة ابن دريد). توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر البلغة ١٢١، والأعلام ٢٣١/٢.
[١٣] - انظر شرح التسهيل لابن مالك ٤٣٦/٣.
[١٤] - انظر مذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيين في الارتشاف ١٣٤٠/٣، ومر ٤٥٣/٢، وزهر ٣٥٧/٢.
[١٥] - ٢٠١٤/٤. وانظر الكتاب ١٢/١، ١٩، والمنصف ٤٥، ٥٢، وشا ٨/ ٢٧٦-٢٧٧.
[١٦] - انظر مذهب البصريين في الارتشاف ١٣٤٠/٣، ومر ٤٥٤/٢، وشا ٢٧٧/٨، وزهر ٣٥٧/٢.
[١٧] - كأبي حيان في الارتشاف ١٣٤٠/٣.
[١٨] - انظر شرح الجمل لابن عصفور ٥٤٠/١-٥٤١، وشا ٢٧٩/٨.
[١٩] - ٥٧٦/٢. وبذلك خالف ما ذهب إليه في نظم الألفية كما تقدّم.

تنبيهات[1]:

الأوّل: لَمّا لم يتعرَّض لبيان حركة فاء الفعل فُهِمَ أنّها غيرُ مختلفة وأنّها فتحةٌ؛ لأنّ الفتحَ أخفُّ مِنَ الضَّمِّ والكسر؛ فاعتبارُه أقرَب.

الثّاني: ما جاءَ مِنَ الأفعالِ مكسورَ الأوّل أو ساكنَ الثّاني فليس بأصْلٍ، بل هو مُغَيَّرٌ عن الأصْلِ نحو: "شِهِدَ، وشِهْدَ، وشَهْدَ".

الثّالث: مذهب البصريّين أنّ فِعْلَ الأمر أصْلٌ برأسِهِ[2]، وأنَّ قِسمةَ الفِعْلِ ثلاثيّةٌ. وذهب الكوفيُّون إلى أنّ الأمرَ مُقْتَطَعٌ مِنَ المضارِعِ، فالقسمةُ عندهم ثنائيَّةٌ.

فعلى الأوّل الصّحيحِ كانَ[3] حَقُّ المصنّفِ إذ ذكرَ فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أنْ يذكرَ فِعْلَ الأمرِ، أو يتركهما معاً، كما فعل في الكافية[4]، قال في شرحها[5]: "جَرَتْ عادةُ النّحويّين أنْ لا يذكروا في أبنيةِ الفِعْلِ المجرَّدِ فِعْلَ الأمرِ، ولا فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعلُه، معَ أنّ فِعل الأمر أصْلٌ في نفسه، اشْتُقَّ مِنَ المصدرِ ابتداءً كاشتقاق الماضي والمضارع منه. ومذهب سيبويه والمازني أنّ فِعْل ما لم يسم فاعلُه أصْلٌ أيضاً، فكان ينبغي على هذا – إذا عُدَّتْ صِيَغُ الفِعل المجرَّدِ مِنَ الزّيادة – أنْ يذكرَ للرُّباعيّ ثلاثَ صِيَغٍ: صيغة للماضي المصُوغ للفاعِل كـــ"دَحْرَجَ"، وصيغة له/ مصُوغاً للمفعول كـــ"دُحْرِجَ"، وصيغة للأمر كـــ"دَحْرِجْ"، إلاَّ أنّهم استَغْنَوا بالماضي[6] المصُوغ ٣٦٤/أ
للفاعل عن الآخرين لجريانها على سَنَنٍ مُطَّرِدٍ. ولا يلزم مِنْ ذلك انتفاءُ أصَالَتِهما، كما لم يلزم مِنَ الاستدلال على المصادر المطَّرِدَةِ بأفعالها انتفاءُ أصالتها". هذا كلامه.

[وَمُـــنْــتَــهَـــاهُ أَرْبَــعٌ إنْ جُـــرِّدَا وَإنْ يُـــزَدْ فِيْــهِ فَمَـــا سِــــتّاً عَــدَا]

(**وَمُنْتَهَاهُ**) أي: الفِعْل (**أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا**) وله حينئذٍ بناءٌ واحدٌ وهو "فَعْلَلَ"، ويكون مُتَعَدِّياً نحو: "دَحْرَجَ"، ولازماً نحو: "عَرْبَدَ". وقال الشّارح[7]: "له ثلاثةُ أبنية: واحدٌ للماضي المبني للفاعل نحو: "دَحْرَجَ". وواحدٌ للماضي المبني للمفعول نحو: "دُحْرِجَ". وواحدٌ مبنيّ[8] للأمر نحو: "دَحْرِجْ"". وفيه ما تقدّم مِنْ أنّ عادةَ النّحويّين الاقتصارُ على بناءٍ واحدٍ، وهو الماضي المبني للفاعِل كما سبق.

---

[1] - التنبيهات في مر ٤٥٤/٢-٤٥٥.
[2] - في د:"بنفسه".
[3] - في ط، وص زيادة "من".
[4] - أي: ترك ذكر فعل الأمر وفعل ما لم يسم فاعله في الكافية. انظر شرح الكافية ٢٠١٤/٤.
[5] - ٢٠١٤/٤-٢٠١٥.
[6] - في د، وط، وص زيادة "الرباعي". وهي زيادة لم تثبت في مصدر النص.
[7] - نا ٨٢٣.
[8] - ليست "مبني" في د، وط، وص. وليست في الشرح.

(وَإنْ يُزَدْ فِيْهِ فَمَا سِتّاً عَدَا) أي: جاوزَ؛ لأنّ التَّصرُّفَ فيه أكثرُ منَ الاسمِ فلم يَحْتَمِل مِنْ عِدَّةِ الحروف ما احتملَه الاسمُ. فالثّلاثيّ يبلغ بالزّيادة أربعةً نحو: "أَكْرَمَ"، وخمسةً نحو: "اقْتَدَرَ"، وستَّةً نحو: "اسْتَخْرَجَ". والرُّباعيّ يبلغ بالزّيادة خمسةً نحو: "تَدَحْرَجَ"، وستّةً نحو: "احْرَنْجَمَ"[1].

تنبيهان[2]:

الأوّل: قال في التّسهيل[3]: "وإنْ كانَ فِعلاً لم يتجاوز [ستَّةً][4] إلاَّ بحرف التّنفيس أو تاءِ التّأنيث أو نونِ التّأكيد". وسكت هنا عنْ هذا[5] الاستثناءِ، وهو أحسن؛ لأنّ هذه في تقدير الانفصال.

الثّاني: لم يتعرَّض النّاظم لذكرِ أوزان المزيد[6] مِنَ الأسماء و الأفعال؛ لكثرتها، ولأنّه سيذكر ما به يُعْرَفُ الزَّائِدُ.

أمّا الأسماء فقد بلغت بالزّيادة في قول سيبويه ثلاثَمِئَةِ بناءٍ وثمانيةَ أبنيةٍ. وزاد الزَّبيدي عليه نَيِّفاً على الثَّمانين، إلاَّ أنّ منها ما يصحُّ، ومنها ما لا يصحُّ./ ٣٦٤/ب

وأمّا الأفعال فللمزيد فيه مِنْ ثلاثيها خمسةٌ وعشرونَ بناءً مشهورةً، وفي بعضها خِلافٌ، وهي: "أَفْعَلَ" نحو: "أَكْرَمَ"، و"فَعَّلَ" نحو: "فَرَّحَ"، و"تَفعَّلَ"[7] نحو: "تَعَلَّمَ"، و"فَاعَلَ" نحو: "ضَارَبَ"، و"تَفَاعَلَ" نحو: "تَضَارَبَ"، و"افْتَعَلَ" نحو: "اشْتَمَلَ"، و"انْفَعَلَ" نحو: "انْكَسَرَ"، و"اسْتَفَعَلَ" نحو: "اسْتَغْفَرَ"، و"افْعَلَّ" نحو: "احْمَرَّ"، و"افْعَالَّ" نحو: "اشْهَابَّ الفَرَسُ"[8]، و"افْعَوْعَلَ" نحو: "اغْدَوْدَنَ الشَّعْرُ"[9]، و"افْعَوَّلَ" نحو: "اعْلَوَّطَ فَرَسَه" إذا اعْرَوْرَاه[10]، و"افْعَوْلَلَ" نحو: "اخْشَوْشَنَ"[11]، و"افْعَيَّلَ" نحو: "اهْبَيَّخَ"[12]، و"فَوْعَلَ" نحو: "حَوْقَلَ"[13] إذا أدبر عن النِّساء[14]، و"فَعْوَلَ" نحو: "هَرْوَلَ"، و"فَعْلَلَ" نحو: "شَمْلَلَ" إذا أسرع[15]، و"فَيْعَلَ" نحو: "بَيْطَرَ"، و"فَعْيَلَ" نحو: "طَشْيَأَ رَأيَه ورَهْيَأَ" إذا غَلِطَ[16]، و"فَعْلَى" نحو: "سَلْقَاه" إذا ألقاه على قفاه[17]، و"افْعَنْلَى" نحو: "اسْلَنْقَى"[18]،

---

[1] - احرنجم القوم: ازدحموا. واحْرَنْجَمَ الرجلُ: أراد الأمر ثم كَذَّبَ عنه. واحرنجمت الإبل: اجتمعت. انظر الصحاح واللسان (حرجم).
[2] - أغلب التنبيهين في مر ٤٥٥/٢-٤٥٦. وانظر زهر ٣٥٤/٢. وفي ط١، وص:"تنبيهات". وهو تصحيف.
[3] - ٢٩٠.
[4] - زيادة من د، وط، وص.
[5] - سقطت "هذا" من ط١.
[6] - سقطت "المزيد" من ط١.
[7] - في ط١:"مفعل". وهو تحريف.
[8] - أي: غلب بياضه سواده. انظر الصحاح واللسان (شهب).
[9] - أي: طال وتمّ. انظر الصحاح واللسان (غدن).
[10] - أي: تَعَلّقَ بعُنُقِه وعَلاهُ أو رَكِبَه بلا خِطامٍ أو عُرْياً؛ أي: لا سرج عليه. انظر الصحاح واللسان والقاموس (علط)، واللسان (عرو).
[11] - في صب ١٧٥١/٤: "اخشوشن كـ اغدودن، وهو بوزن "افعوعل"، كما مر في كلام الشارح، لا "افعولل"."
[12] - يقال: اهبيّخ الرجل:إذا تبختر في مشيه. انظر أبنية الزبيدي ٣٢٩، والقاموس والتاج (هبخ).
[13] - في ط١ "حومل". وهو تحريف.
[14] - انظر الصحاح (حوقل)، واللسان (حقل).
[15] - انظر الصحاح (شملل)، واللسان (شمل).
[16] - انظر أبنية الزبيدي ٣٣٤. واللسان (رهأ).
[17] - انظر اللسان والتاج (سلق).
[18] - أي: نام على ظهره. انظر اللسان والتاج (سلق). وفي ط١:"استلقى". وهو خطأ.

و"افْعَنْلأَ" نحو: "احْبَنْطَأَ" لغة في "احْبَنْطَى" إذا نام على بطنه[1]، و"افْعَنْلَلَ" نحو: "اخْرَنْطَمَ" إذا غَضِبَ[2]، و"فَنْعَلَ"[3] نحو: "سَنْبَلَ الزَّرْعُ"[4]، و"تَمَفْعَلَ"[5] نحو: "تَمَنْدَلَ" إذا مسح يده بالمنديل[6]، والكثير "تَنَدَّلَ".

ويجيء كلُّ واحد منْ هذه الأوزان لِمَعانٍ مُتعدِّدَةٍ لا يحتمل الحالُ إيرادَها هنا.

وللمزيد مِنْ رباعيها ثلاثةُ أبنية: "تَفَعْلَلَ" نحو: "تَدَحْرَجَ"، و"افْعَنْلَلَ" نحو: "احْرَنْجَمَ"، و"افْعَلَلَّ" نحو: "اقْشَعَرَّ" وهي لازمة. واختلف في هذا الثّالث[7]: فقيل: هو بناءٌ مُقْتَضَبٌ. وقيل: هو مُلْحَقٌ بـ"احْرَنْجَمَ"، زادوا فيه الهمزةَ وأدغموا الأخيرَ، فوزنه الآن "افْعَلَلَّ". ويدلُّ على إلحاقه بـ"احْرَنْجَمَ" مجيءُ مصدرِه كمصدره.

[لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ ... وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ

وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإنْ عَلاَ ... فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ

كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا ... غَايَرَ لِلزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى]

(لاِسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ...وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وفُعْلُلُ...وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ) أي: للرُّباعيّ المجرَّدِ ستَّةُ أبنيةٍ[8]:

الأوّل: "فَعْلَلٌ" بفتح الأوّل والثّالث. ويكون اسماً نحو: "جَعْفَر"؛ وهو النّهر الصّغير[9]، وصفةً ومثَّلُوه بـ"سَلْهَب"[10]، و"شَجْعَم". والسَّلْهَب:/ الطّويل. والشَّجْعَم: الجريء[11]. وقيل[12]: إنّ الهاء في "سَلْهَب"، والميم في "شَجْعَم" زائدتان. وجاء بالتّاء "عَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ وشَهْبَرَةٌ"[13] للكبيرة[14]، و"بَهْكَنَة"[15] للضَّخْمة الحسَنة[16]. ٣٦٥/أ

الثّاني: "فِعْلِلٌ" بكسر الأوّل والثّالث. ويكون اسماً نحو: "زِبْرِج"؛ وهو السَّحاب الرَّقيق، وقيل: السَّحاب الأحمر، وهو مِنْ أسماء الذّهب أيضاً[17]. وصِفةً نحو: "خِرْمِل"، قال الجرميّ: الخِرْمِلُ: المرأةُ الحمقاءُ، مثلُ الخِذْعِل[18]. ونحو: "نَاقَةٌ دِلْقِم"؛ قال الجوهريّ[19]: هي الّتي أُكِلَتْ أسنانُها مِنَ الكِبَر.

---

[1] - المشهور أن معنى احبنطأ واحبنطى: انتفخ جوفه أو بطنه لطعام أو غيره. أو امتلأ غيظاً. انظر اللسان والقاموس والتاج (حبطأ).
[2] - انظر أبنية السجستاني ٢٢٠، والمخصص ١٢٥/١٣.
[3] - في ط١:"فعنل". وهو تحريف.
[4] - أي: خرج سنبله. انظر الصحاح واللسان (سنبل).
[5] - في د:"تمنعل". وهو تحريف.
[6] - انظر اللسان (ندل)، وفيه أن الكسائي أنكر تمندل وتندّل.
[7] - انظر الاختلاف وما قيل فيه في الكتاب ٤٠٢/٢، واللباب ٢١٨/٢، وشرح الشافية للرضي ١١٣/١، والارتشاف ١٨١/١، ومر ٤٥٦/٢.
[8] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٥٧/٢-٤٥٨.
[9] - انظر أبنية الزبيدي ٢٤٩، والصحاح واللسان (جعفر).
[10] - في جميع النسخ: "السهلب". ولم أقف عليه فيما عدت إليه من مصادر. والظاهر أنه تحريف "سلهب" الوارد بالمعنى المذكور نفسه في الكتاب ٣٣٥/٢، ودقائق التصريف ٣٦٠، والتكملة ٢٢٩، وأبنية الزبيدي ٢٤٩، والمنصف ٥٣، والنكت ٦٣٩.
[11] - وقيل: الرجل الطويل. وقيل: الشجاع. انظر أبنية الزبيدي ٢٤٩، واللسان والقاموس (شجعم).
[12] - ممن قال بزيادة الهاء في "سلهب" الزمخشري في المفصل ٥٠٤. وممن قال بزيادة الميم في "شجعم" ابن جني في سر صناعة الإعراب ٤٣١/١.
[13] - في ط١:"شهيرة". وهو تصحيف.
[14] - انظر أبنية الزبيدي ٢٩٥، واللسان والتاج (شهبر).
[15] - في ط١:"بهكتة". وهو تصحيف.
[16] - وقيل: البَهْكَنةُ: الجاريةُ الخفيفةُ الروح الطيِّبة الرائحةِ المليحةُ الحلوة. وقيل: الغضّة. انظر العين والصحاح واللسان (بهكن).
[17] - انظر أبنية السجستاني ٢٢٣، وأبنية الزبيدي ٢٤٩، والصحاح واللسان (زبرج).
[18] - انظر أبنية السجستاني ٢٢٣، وأبنية الزبيدي ٢٤٥-٢٥٠، والصحاح واللسان (خرمل).
[19] - الصحاح (دلق). وصرّح بزيادة الميم فيها. وانظر أبنية السجستاني ١٧٣، وأبنية الزبيدي ٢٢٤.

الثّالث: "فِعْلَلٌ" بكسر الأوّل وفتح الثّالث. ويكون اسماً نحو: "دِرْهَم"، وصفةً نحو: "هِبْلَع" للأكول[١].

الرّابع: "فُعْلُلٌ" بضمِّ الأوّل والثّالث. ويكون اسماً نحو: "بُرْثُن"؛ وهو واحدُ بَراثِنِ السّباع، وهو كالمِخْلَب مِنَ الطَّيرِ[٢]، وصفةً نحو: "جُرْشُع"[٣] للعظيم منَ الجِمال، ويقال: الطّويل[٤].

الخامس: "فِعَلٌّ" بكسر الأوّل وفتح الثّاني. ويكون اسماً نحو: "قِمَطْر"؛ وهو وعاء الكتب[٥]، و"فِطَحْل"؛ وهو الزَّمان الّذي كان قبل خلق النّاس[٦]. قال أبو عبيدة[٧]: "والأعراب تقول: زَمَنٌ كانت الحجارةُ فيه رَطْبَةٌ. قال العجَّاج[٨]:

٣٠٥ –وَقَدْ أتَـــاهُ زَمَـــنَ الفِطَحْـــلِ

وَالْصَّخْـــرُ مُبْتَـــلٌّ كَطِيْـــنِ الْوَحْـــلِ"

وقال آخر[٩]:

٣٠٦– .... زَمَـــنَ الفِطَحْـــلِ إذِ السِّـــــلاَمُ[١٠] رِطَـــابُ

وصفةً نحو: "سِبَطْر"؛ وهو الطّويل الممتدّ[١١]، و"جَمَلٌ قِمَطْرٌ" أي: صُلْبٌ[١٢]، و"يومٌ قِمَطْرٌ" أي: شديد[١٣].

السّادس: "فُعْلَلٌ" بضمِّ الأوّل وفتح الثّالث[١٤]. ويكون اسماً نحو: "جُخْدَب"[١٥] لذكر الجراد[١٦]، وصفةً نحو: "جُرْشَع"؛ بمعنى "جُرْشُع" بالضَّمِّ[١٧].

---

[١] - انظر أبنية السجستاني ٢٢٤، وأبنية الزبيدي ٢٥٠؛ وزاد فيه: وهو أيضاً الذي لا يعرف أبواه، أو لا يعرف أحدهما.
[٢] - انظر أبنية السجستاني ٢٧٦، وأبنية الزبيدي ٢٤٩.
[٣] - في ط١:"خرشع". وهو تصحيف.
[٤] - انظر أبنية الزبيدي ٢٤٩، والصحاح واللسان (جرشع).
[٥] - انظر أبنية الزبيدي ٢٥٢، والصحاح (قمطر).
[٦] - انظر أبنية السجستاني ٢٢٥، وأبنية الزبيدي ٢٥٠.
[٧] - انظر قول أبي عبيدة في الأصول ١٨٣/٣، والصحاح (فطحل)، ومجمع الأمثال ١٤٧/٢-١٤٨.
[٨] - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٢٨ برواية: "أو عمر نوح زمن الفطحل"، وكذا في اللسان (فطحل). وللعجاج في مر، ولرؤية أو للعجاج في الحيوان ٢٠٢/٤. ورد في مر ٤٥٨/٢. وزمنُ الفِطحْل: زمن نوح النبي على نبينا وعليه الصلاة والسلام. وسئل رؤبة عن قوله: "زمن الفِطحْل" فقال: أيام كانت الحجارة فيه رطاباً.
[٩] - البيت من الكامل، مجهول القائل، وهو في العين واللسان والتاج (فطحل). ولم أعثر على تتمته. والسِّلام: جماعة الحجارة، الصغير منها والكبير، ولا واحد لها.
[١٠] - في ط١ زيادة "به". وهو خطأ.
[١١] - انظر أبنية السجستاني ٢٨٣، وأبنية الزبيدي ٢٥١، وزاد فيه: "ويقال: السبطر: الجسيم". وانظر الصحاح واللسان (سبطر)، وزيد في اللسان: جمل سبطر؛ أي: سريع.
[١٢] - انظر أبنية الزبيدي ٢٥١، واللسان (قمطر).
[١٣] - انظر الصحاح واللسان (قمطر).
[١٤] - حكاه الأخفش وحده، كما سيأتي.
[١٥] - في الأصل ود:"جحدب". وهو تصحيف.
[١٦] - انظر اللسان والتاج (جخدب).
[١٧] - انظر هشا ٣٠٨/٤. وسقط "بمعنى جرشع بالضم" من د.

تنبيهات:

الأوّل[١]: مذهبُ البصريّين غيرَ الأخفشِ[٢] أنّ هذا البناءَ السّادسَ[٣] ليس ببناءٍ أصليٍّ، بل هو فَرْعٌ على "فُعْلُل"/ بالضَّمِّ فُتِحَ تخفيفاً؛ لأنّ جميعَ ما سُمِعَ فيه الفتحُ سُمِعَ فيه الضَّمُّ، نحو: "جُخْدُب"، و"طُحْلُب"[٤]، و"بُرْقُع" في الأسماء، و"جُرْشُع" في الصّفات. وقالوا للمِخْلَب: "بُرْثُن"، ولشجر البادية: "عُرْفُط"[٥]، ولكساءٍ مُخطَّطٍ: "بُرْجُد"[٦]، ولم يُسمَعْ فيها "فُعْلَلٌ" بالفتح. وذهب الكوفيّون والأخفشُ إلى أنّه بناءٌ أصليٌّ، واستدلُّوا لذلك بأمرين: ٣٦٥/ب

أحدهما: أنّ الأخفشَ[٧] حكى: "جُؤْذَراً"[٨]، ولم يحكِ فيه الضَّمَّ، فدلّ على أنّه غيرُ مُخَفَّفٍ. وهو مردودٌ؛ فإنَّ الضَّمَّ فيه منقولٌ أيضاً[٩]. وزعم الفرّاءُ[١٠] أنّ الفتحَ في "جُؤْذَر" أكثر. وقال الزّبيديّ[١١]: "إنّ الضَّمَّ في جميع ما ورد منه أفصحُ".

والآخر: أنّهم قد ألحقوا به فقالوا: "عُنْدَد"، يقال: "مَا لِي مِنْ[١٢] ذلك عُنْدَدٌ"؛ أي: بُدٌّ[١٣]. وقالوا: "عَاطَتِ النَّاقَةُ عُوْطَطاً" إذا[١٤] اشتهت الفَحْل[١٥]، وقالوا: "سُوْدَد"[١٦]. فجاؤوا بهذه الأمثلة مفكوكةً، وليست مِنَ الأمثلة الّتي استُثْنِي فيها فكُّ المثلَين لغير الإلحاق، فوجب أنْ يكونَ للإلحاق.

وأجاب الشّارحُ بأنّا[١٧]: "لا نسلّم أنّ فكَّ الإدغام للإلحاق بنحو: "جُخْدَب". وإنّما هو لأنّ "فُعْلَلاً" مِنَ الأبنية المختصَّةِ بالأسماء، فقياسه الفكُّ، كما في "جُدَد"، و"ظُلَل"، و"حُلَل". وإنْ سلَّمنا أنّه للإلحاق فلا نسلّم

---

١ - التنبيه الأول بتمامه في مر ٤٥٨/٢-٤٥٩. وانظر مذهب البصريين والكوفيين والأخفش في التكملة ٢٢٩، والمنصف ٥٥، والنكت ٦٤٠، واللباب ٤٣١/٢، وشرح الكافية ٢٠٢٣/٤، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١، والارتشاف ١٢٣/١، وشرح التسهيل للمرادي ٨٨٩/٢، وهشا ٣٠٨/٤، وزهر ٣٥٦/٢.

٢ - سقط "غير الأخفش" من ط١.

٣ - سقطت "السادس" من ط١.

٤ - الطحلب: خضرة تعلو الماء إذا طال مكثه. انظر أبنية الزبيدي ٢٤٧، والصحاح واللسان (طحلب). وفي ط١"طلحب". وهو تحريف.

٥ - وهو ضرب من العِضاه. انظر الصحاح واللسان (عرفط).

٦ - وقيل: كساء من صوف أحمر. وقيل: كساء غليظ. انظر الصحاح واللسان (برجد).

٧ - انظر حكاية الأخفش في مر ٤٥٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٨٨٩/٢، وشا ٢٨٦/٨.

٨ - الجُؤْذر: ولد البقرة. وقيل: ولد البقرَة الوحشيَّة. انظر أبنية الزبيدي ٢٤٧، والصحاح (جأذر)، واللسان (جذر).

٩ - انظر الاقتضاب ٣١٦/٢، وشرح المفصل ١٣٦/٦، والممتع ٦٧/١. وفي المنصف ٥٦: "إلا أن جؤذراً ذكر أبو علي أنه أعجمي، قال: فلا حجة فيه". وانظر المعرّب للجواليقي ١٥٢.

١٠ - انظر زعْمَ الفراء في مر ٤٥٨/٢-٤٥٩، وشرح التسهيل للمرادي ٨٨٩/٢.

١١ - أبنية الزبيدي ٢٤٧.

١٢ - في ط، وص:"عن".

١٣ - انظر أبنية الزبيدي ٢٣٩، والصحاح واللسان (عند).

١٤ - في د:"أي".

١٥ - يقال: عاطت الناقة إذا لم تحمِل أوَّلَ سنة يُحمَلُ عليها. ولم أقف على المعنى المشار إليه فيما عدت إليه من مصادر. انظر الصحاح واللسان (عوط).

١٦ - يقال: سادَ قومَه يَسودُهُمْ سِيادَةً وسُودَداً وسَيْدودَةً، فهو سَيِّدُهم.انظر الصحاح واللسان (سود).

١٧ - نا ٨٢٥.

أنّه لا يُلحق إلاَّ بالأصول، فإنّه قد أُلْحِق بالمزيد فيه فقالوا: "اقْعَنْسَسَ"[1] فألحقوه بـــ"احْرَنْجَمَ". فكما أُلْحِقَ بالفَرْعِ بالزّيادة فكذا قد[2] يُلْحَقُ بالفَرْعِ بالتَّخْفِيفِ".

الثّاني[3]: ظاهرُ كلام المصنّف[4] هنا موافقةُ الأخفش والكوفيّين على إثبات أصْالَةِ "فُعْلَل". وقـــال في التّسهيل[5]: "وتفريعُ "فُعْلَل" على "فُعْلُل" أظهرُ مِنْ أصالَتِه"./ ٣٦٦/أ

الثّالث[6]: زادَ قومٌ مِنَ النّحويّين[7] في أبنية الرُّباعيّ ثلاثةَ أوزان؛ وهي:

"فِعْلُلٌ" بكسر الأوّل وضمِّ الثّالث. وحكى ابنُ جنّي[8] أنّه يقال لجوز القطن الفاسد: "خِرْفُع"[9]، ويقال أيضاً لزِئْبِر الثَّوب: "زِئْبُر"[10]، وللضِّئْبِلِ - وهو مِنْ أسماء الدَّاهيةِ - "ضِئْبُل"[11].

و"فُعَلٌّ" بضمِّ الأوّل وفتح الثّاني، نحو: "خُبَعْث"[12]، و"دُلَمْز"[13].

و"فَعْلِلٌ" بفتح الأوّل وكسر الثّالث، نحو: "طَحْرِبَة"[14].

ولم يثبت الجمهورُ هذه الأوزانَ، وما صحَّ نقلُه منها فهو عندهم شاذٌّ. وقد ذكر الأوّل مِنْ هذه الثّلاثة في الكافية فقال[15]:

وربَّمَـــا اسْـــتُعْمِلَ أيْضـــاً فِـــعْـــلُلُ

والمشهورُ في الزِّئْبر والضِّئْبل كسرُ الأوّل والثّالث.

الرّابع[16]: قد عُلِمَ بالاستقراء أنّ الرُّباعيّ لا بدَّ مِنْ إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربعُ حركات في كلمة، ومِنْ ثَمَّ لم يثبت "فُعَلِلٌ".

---

[1] - اقعنسس: امتنع أن يضام. واقعنسس: تأخر ورجع إلى الخلف. واقعنسس: أدخل رأسه في عنقه وانقبض. واقعنسس: ثبت. انظر الصحاح واللسان والتاج (قعس).
[2] - سقطت "قد" من ط، وص.
[3] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٤٥٩/٢.
[4] - في د، وط، وص:"الناظم".
[5] - ٢٩١.
[6] - التنبيه الثالث بتمامه في مر ٤٦١/٢.
[7] - كابن القطاع في أبنيتة ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٨. وأبي حيان في الارتشاف ١٢٢/١-١٢٣.
[8] - الخصائص ٦٨/١.
[9] - انظر اللسان والتاج (خرفع). وفي د:"جرفع". وهو تصحيف.
[10] - وهو الزغبر الذي يعلو الثوب الجديد. انظر أبنية الزبيدي ٢٤٤، واللسان والتاج (زأبر).
[11] - انظر أبنية ابن القطاع ٢٩٣، واللسان (ضأبل).
[12] - يقال للأسد: خبعث. انظر أبنية ابن القطاع ٢٩٥
[13] - الدلمز: الماضي القويّ. وقيل: هو الشديد الضخم. انظر الصحاح واللسان (دلمز).
[14] - يقال: ما عليه طحربة؛ أي: قطعة خرقة. انظر أبنية الزبيدي ٢٤٧-٢٤٨، وأبنية ابن القطاع ٢٩٨، واللسان (طحرب).
[15] - شرح الكافية ٢٠٢٢/٤.
[16] - أغلب التنبيه الرابع في مر ٤٦١/٢-٤٦٢.

وأمّا "عُلَبِط" للضَّخْم مِنَ الرِّجال[١]، و"نَاقَةٌ عُلَبِطَةٌ"؛ أي: عظيمة[٢]، فذلك محذوفٌ مِنْ "فُعَالِل"[٣]. وكذلك "دُوَدِم"؛ وهو شيءٌ يشبه الدَّم يخرج مِنْ شجر السَّمُرِ[٤]، ويقال حينئذٍ: "حَاضَتِ السَّمُرَةُ[٥]". وكذلك "لَبَنٌ عُثَلِط، وعُجَلِط، وعُكَلِط" أي: ثخين خاثر[٦].

ولا "فَعَلُل". وأمّا "عَرَتُن"[٧] – لنبتٍ يُدبَغُ به – فأصله: "عَرَنْتُن" مثل "قَرَنْفُل"، ثمَّ حُذِفَت منه النّونُ كما حذفت الألف مِن "عُلاَبِط"[٨]، واستعملوا الأصل والفرعَ. وكذلك "عَرَقُصَان" أصله: "عَرَنْقُصَان" حذفوا النّونَ وبقي على حاله، وهو نبتٌ[٩].

ولا "فَعَلِل". وأمّا "جَنَدِل" فإنّه محذوفٌ مِنْ "جَنَادِل"[١٠]، والجَنَدِل: الموضع فيه حجارة. وجعله الفرّاء وأبو عليّ[١١] فرعاً على "فَعَلِيل"، وأصله: "جَنَدِيل"، واختاره النّاظم[١٢]؛/ لأنّ "جَنَدِلاً" مفردٌ فتفريعه على المفرد أَوْلَى. ٣٦٦/ب

وقد أورد بعضُهم[١٣] هذه الأوزانَ على أنّها مِنَ الأبنية الأصولِ وليست محذوفةً. وليس بصحيحٍ لِما سبق.

(**وَإِنْ عَلاَ**) الاسمُ المجرَّدُ عن أربعةٍ، وهو الخماسيُّ، (**فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلاَ...كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ**).

فالأوّل منْ هذه الأبنيةِ: "فَعَلَّلٌ"، وهو بفتح الأوّل والثّاني والرّابع. يكون اسماً نحو: "سَفَرْجَل". وصفةً نحو: "شَمَرْدَل" للطَّويلِ[١٤].

والثّاني: وهو بفتح الأوّل والثّالث وكسر الرّابع. قالوا[١٥]: لم يَجِئ إلاَّ صفةً، نحو: "جَحْمَرِش"[١٦] للعظيمة مِنَ الأفاعي[١٧]، وقال السّيرافي[١٨]: هي العجوز المُسِنَّة. و"قَهْبَلِس"[١٩] للمرأة[٢٠] العظيمة[٢١]، وقيل[٢٢]: لحَشَفَةِ الذَّكَر، وقيل[٢٣]: لعظيمِ الكَمَرَةِ[٢٤]، فيكون اسماً.

---

١ - انظر أبنية الزبيدي ٢٥٢، والصحاح (علبط).
٢ - انظر أبنية الزبيدي ٢٥٢، واللسان (علبط).
٣ - انظر الكتاب ٣٣٥/٢.
٤ - انظر أبنية السجستاني ٢٢٩-٢٣٠، وأبنية الزبيدي ٢٥٢.
٥ - في الأصل:"الشجرة".
٦ - انظر أبنية السجستاني ٢٢٧-٢٢٨، وأبنية الزبيدي ٢٥٢.
٧ - كذا في جميع النسخ. ولم أقف عليه بهذا اللفظ. والمشهور الذي جاء على المعنى المشار إليه:"عرتن" – بالتاء - كما ورد في الكتاب ٣٣٥/٢، وأبنية السجستاني ٢٣١، وأبنية الزبيدي ٢٤٦، ٢٥٣، والصحاح واللسان (عرتن).
٨ - العلابط: الضخم، والشديد، والغليظ، والعريض المنكبين. ومنه: "علبط" وقد مر. انظر أبنية السجستاني ٢٢٧، وأبنية الزبيدي ٢٨٣.
٩ - انظر الكتاب ٣٣٥/٢، وأبنية السجستاني ٣٤٤، وأبنية الزبيدي ٢٥٣.
١٠ - انظر الكتاب ٣٣٥/٢، وأبنية الزبيدي ٢٤٧، وشرح الشافية للجاربردي القسم الثاني/٤٣.
١١ - انظر مذهب الفراء وأبي علي في التسهيل ٢٩١، والارتشاف ١٢٤/١، ومر ٤٦١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٨٩٠/٢.
١٢ - التسهيل ٢٩١.
١٣ - كابن القطاع في الأبنية ٢٩٥.
١٤ - انظر أبنية السجستاني ٢٤٣، واللسان (شمردل). وفي أبنية الزبيدي ٣١٠، والصحاح (شمردل): الشمردل السريع من الإبل. وقيل: الحسن الخَلق من الإبل. ويقال: الذليل.
١٥ - انظر الكتاب ٣٤١/٢، وأبنية الزبيدي ٣٠٨.
١٦ - في ط١:"حجحرش". وهو تصحيف فتحريف.
١٧ - انظر أبنية الزبيدي ٣١٠.
١٨ - قول السيرافي في مر ٤٦٢/٢. وانظر أبنية السجستاني ٢٤٤، والصحاح (جحمرش).
١٩ - في ط١:"مهبلس". وهو تحريف.
٢٠ - سقطت "للمرأة" من ط١.
٢١ - انظر أبنية الزبيدي ٣١٠، والنكت للأعلم ٦٤٥، واللسان (قهبلس).
٢٢ - ممن قال بذلك الزبيدي في الأبنية ٣١٠، والأعلم في النكت ٦٤٥.
٢٣ - ممن قال بذلك السجستاني في الأبنية ٢٤٣.
٢٤ - في ط١:"الكرة". وهو خطأ.

والثّالث: وهو بضمِّ الأوّل وفتح الثّاني وكسر الرّابع. يكون اسماً نحو: "خُزَعْبِل" للباطل، وللأحاديث المُسْتَظْرَفَة[1]. و"قُذَعْمِل"، يقال: "ما أعطَاني قُذَعْمِلاً"؛ أي: شيئاً[2]. وصفةً يقال: "جَمَلٌ قُذَعْمِلٌ" للضَّخْمِ، والقُذَعْمِلَةُ منَ النِّساء القصيرةُ[3]. و"جَمَلٌ خُبَعْثِنٌ"[4]؛ وهو الضَّخْمُ أيضاً[5]، وقيل[6]: الشَّديدُ الخَلْقِ[7] العظيم، وبه سُمِّيَ الأسدُ.

والرّابع: وهو بكسر الأوّل وفتح الثّالث. يكون اسماً، نحو: "قِرْطَعْب"؛ وهو الشَّيءُ الحقير[8]. وصفةً، نحو: "جِرْدَحْل"؛ وهو الضَّخْمُ مِنَ الإِبِل[9]، و"حِنْزَقْر"[10]؛ وهو القصيرُ[11].

تنبيه[12]:

زادَ ابنُ السّرّاج[13] في أوزان الخماسيّ "فُعْلَلِل" نحو: "هُنْدَلِع" اسم بَقْلَة[14]، ولم يثبته سيبويه. والصّحيح أنّ نونه زائدةٌ وإلاَّ لزم عدمُ النَّظير. وأيضاً فقد حكى كُرَاع[15] في "الهُنْدَلِع" كسر الهاء، فلو كانت النّون أصليّةً لزم كونُ الخماسيّ على ستَّةِ أوزانٍ، فيفوت تفضيل الرُّباعيّ عليه[16]،/ وهو مطلوب[17]. ولأنّه يلزم على قوله أصالةُ نون "كَنَهْبُل"[18]؛ لأنّ زيادتها لم تثبت إلاَّ لأنّ الحُكْمَ بأصالتها مُوقِعٌ في عدم النّظير، مع أنّ نونَ "هُنْدَلِع" ساكنةٌ ثانيةٌ فأشبهت نونَ "عَنْبَر"، و"حَنْظَل" ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظيرُ "كَنَهْبُل" في زيادة [نونٍ][19] ثانية متحرِّكةٍ. فالحُكْمُ على نون "هُنْدَلِع" بالزّيادة أَوْلَى[20]. ٣٦٧/أ

وزاد غيرُه[21] للخماسيّ أوزاناً أُخَر لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزّيادة، فلا نطيل[22] بذكرها.

---

[1] - انظر أبنية السجستاني ٢٤٥، وأبنية الزبيدي ٣١٥، والصحاح واللسان (خزعبل). وفي ط، وص:"المستطرفة".
[2] - انظر أبنية الزبيدي ٣١٠-٣١١، والصحاح واللسان (قذعمل).
[3] - انظر أبنية الزبيدي ٣١٠، والصحاح واللسان (قذعمل).
[4] - في د:"قبعثن". وهو تحريف. وفي صب ١٧٥٦/٤:"خبعثن بخاء معجمة أوّله، لا قاف كما وقع في بعض النسخ".
[5] - انظر الصحاح واللسان (خبعثن).
[6] - ممن قال بذلك الزبيدي في الأبنية ٣١٠.
[7] - في د:"الخلف". وهو تصحيف.
[8] - كذا فسّرها زائدة كما ذكر في مجمع الأمثال ٢٧١/٢. ويقال: ما له قرطعبة؛ أي: ما له شيء. انظر أبنية الزبيدي ٣١١، والصحاح واللسان (قرطعب).
[9] - انظر أبنية السجستاني ٢٨٥، وأبنية الزبيدي ٣١١، وزاد فيه: "وقال المازني: الجردحل: الوادي".
[10] - في الأصل ود:"خنزقر". وهو تصحيف.
[11] - انظر أبنية السجستاني ٢٣٤، وأبنية الزبيدي ٣١١. ويقال: رجل حنزقر وحنزقرة.
[12] - التنبيه في مر ٤٦٢/٢-٤٦٣.
[13] - الأصول ١٨٦/٣، ٢٢٥.
[14] - انظر أبنية الزبيدي ٣١٠، والخصائص ٢٠٣/٣. سقط "اسم بقلة" من ط١.
[15] - انظر حكاية كراع بالكسر في مر ٤٦٣/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٩٢٦/٢، وذكر محققه أن حكاية كراع المذكورة وردت في التذييل والتكميل. غير أن ما نقل عن كراع في المحكم ٤٦٩/٢ (باب الخماسي من العين واللام) "هندلع" بضم الهاء، وكذا في التاج (هدلع). وكراع هو أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي، نحوي لغوي، عرف بكراع النمل لصغره ودمامته. من مصنفاته: (المنتخ)، و(المنجد)، وغيرها. وسنة فاته بعد ٣٠٩ هـ. انظر البلغة ٢٠٧، والأعلام ٢٧٢/٤.
[16] - في صب ١٧٥٦/٤:"لأنه على ستة أوزان كما مر".
[17] - في هامش د ٣٠٧/ب:"لأن ما قلّت حروفه شبيه بالأصلي، وما كثرت حروفه شبيه بالزائد".
[18] - الكنهبل: شجر عظام. انظر أبنية السجستاني ٢٨٣، وأبنية الزبيدي ٢٩٦، والصحاح واللسان (كهبل).
[19] - زيادة من د، وط، وص.
[20] - ليس "ولأنه يلزم...أولى" في د.
[21] - كابن القطاع في الأبنية ٣١٦.
[22] - في د:"نطول".

(**وَمَا...غَايَرَ**) مِنَ الأسماء المتمكّنة ما سبق مِنَ الأمثلةِ (**لِلزَّيْدِ أوِ النَّقْصِ انْتَمَى**)، نحو: "يَد"، و"جَنَدِل"، و"اسْتِخْرَاج".

وكان ينبغي أنْ يقولَ: أو النّدور؛ لأنّ نحو: "طَحْرِبَة" مغايرٌ للأوزان المذكورةِ، ولم ينتمِ للزّيادة[1] ولا النَّقْصِ، ولكنّه نادرٌ كما سبق. ولهذا قال في التّسهيل[2]: "وما خرجَ عنْ هذه المُثُلِ فشاذٌّ، أو مزيدٌ فيه، أو محذوفٌ منه، أو شِبه الحرْفِ، أو مركَّبٌ، أو أعجميٌّ"[3].

**[وَالْحَــرْفُ إنْ يَــلْزَمْ فَأَصْــلٌ وَالَّــذِي		لاَ يَــلْزَمُ الْزَّائِــدُ مِثْــلُ تَا "احْتُــذِيْ"]**

(**وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ**) الكلمةَ في جميع تصاريفها (**فَأَصْلٌ وَالّذي...لاَ يَلْزَمُ**)، بل يُحْذَفُ في بعض التَّصاريف، فهو (**الْزَّائِدُ مِثْلُ تَا احْتُذِي**)؛ لأنّك تقول: "حَذَا حَذْوَهُ"، فتعلمُ بسقوطِ التّاء أنّها زائدةٌ في "احْتَذَى"، يقال: "احْتَذَى بهِ"؛ أي: اقْتَدَى به، ويقال أيضاً: "احْتَذَى"؛ أي: انْتَعَلَ[4]. قال[5]:

٣٠٧- كُلَّ الْحِذَاءِ يَحْتَذِي الحَــافِي الوَقِــعْ

والحذاءُ: النَّعْل.

وأمّا السَّاقط لعلَّةٍ مِنَ الأصول كواو "يَعِدُ" فإنّه مقدَّرُ الوجود، كما أنّ الزَّائدَ اللاَّزم كنون "قَرَنْفُل" وَواوِ "كَوْكَب" في تقدير السُّقوطِ، ولذا يقال: الزَّائدُ ما هو ساقِطٌ في أصل الوضْعِ تحقيقاً أو تقديراً[6].

واعلم أنّ الزّيادةَ/ تكون لأحد سبعة أشياء: ٣٦٧/ب

للدلالة على معنًى، كحرف المضارِعَةِ، وألف المفاعلة.

وللإلحاق كواو "كَوْثَر"، و"جَدْوَل"، وياء "صَيْرَف"[7]، و"عِثْيَر"[8]، وألف "أَرْطَى"، و"مِعْزَى"، ونون "جَحَنْفَل"[9]، و"رَعْشَن"[10].

وللمدِّ كألف "رِسَالَة"، وياء "صَحِيفَة"، وواو "حَلُوبَة"[11].

---

[1] - في د، وط، وص:"إلى الزيادة".
[2] - ٢٩١.
[3] - انظر ما سبق في مر ٤٦٤/٢.
[4] - انظر الصحاح واللسان (حذو).
[5] - الرجز لأبي المقدام في اللسان (وقع). وهو بلا نسبة في البيان والتبيين ١٠٩/٣، والحيوان ٤٤٦/٦، والمخصص ١١٢/٤. ورد في مر ٤٦٤/٢، وشا ٣١٨/٨. والوقع: الذي مشى بالوقع؛ وهي الحجارة، فحفيت رجلاه. ومعناه أنَّ الحاجة تَحْمِلُ صاحبَها على التعلق بكل شيء قَدَرَ عليه.
[6] - انظر مر ٤٦٤/٢-٤٦٥.
[7] - الصيرف والصيرفي: النقاد. ورجل صَيْرَفٌ مُتَصَرِّفٌ في الأمور. انظر الصحاح واللسان (صرف).
[8] - العثير: الغبار. انظر أبنية الزبيدي ١٦١، واللسان (عثر).
[9] - الجحنفل: الغليظ، وهو أيضاً العظيم الشفة. انظر أبنية الزبيدي ٢٩٧، واللسان والقاموس (جحفل). في ط١:"حجنفل". وهو تصحيف.
[10] - الرعشن من الرجال: المرتعش. انظر أبنية السجستاني ٦، وأبنية الزبيدي ٢١٠.
[11] - يقال: ناقة حلوبة للتي تُحلب. انظر اللسان والقاموس (حلب).

وللعِوَضِ كتاء "زَنَادِقَة"[١]، و"إِقَامَة"[٢]، وسين "يُسْطِيعُ"[٣]، وميم "اللَّهُمَّ"[٤].

وللتّكثيرِ كميم "سُتْهُم"، و"زُرْقُم"، و"ابْنُم"؛ زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره[٥]، ومِنْ هذا المعنى ألف "قَبَعْثَرَى"، و"كُمَّثْرَى"[٦].

وللإمكان كألف الوصل، لأنّه لا يمكن أن يُبْتَدأ بساكنٍ، وهاء السّكت في نحو: "عِهْ"، و"قِهْ"؛ لأنّه لا يمكن أنْ يُبْتَدأ بحرفٍ ويُوْقَفُ عليه.

وللبيان كهاء السّكت في نحو: ﴿مَالِيَهْ﴾[سورة الحاقّة٦٩: ٢٨]، و"يَا زَيْدَاهْ" زِيدَتْ لبيانِ الحركةِ وبيانِ الألف.

تنبيهان:

الأوّل[٧]: الزَّائدُ نوعان:

أحدهما: أنْ يكونَ تكريرَ أصْلٍ لإلحاقٍ أو لغيرِه، فلا يختصّ بأحرف الزّيادة. وشَرْطُه أنْ يكونَ تكريرَ عينٍ إمّا مع الاتّصال نحو: "قَتَّلَ"، أو مع الانفصال بزائدٍ نحو: "عَقَنْقَل"[٨]، أو تكريرَ لامٍ كذلك نحو: "جَلْبَبَ"، و"جِلْبَاب"[٩]، أو فاءٍ وعينٍ مع مُبَايَنَةِ اللاَّمِ نحو: "مَرْمَرِيس"[١٠]، وهو قليلٌ، أو عينٍ ولامٍ مع مُبَايَنَةِ الفاء نحو: "صَمَحْمَح"[١١].

أمّا مُكَرَّرُ الفاء وَحْدَها كــ"قَرْقَف"[١٢]، و"سُنْدُس"[١٣]، أو العين المفصولة بأصْليٍّ كـــ"حَدْرَد"[١٤]، فأصْليّ.

والآخر: أنْ لا يكونَ تكريرَ أصلٍ. وهذا لا يكون إلاَّ أحد الحروف[١٥] العشرة المجموعة في "أَمَان وتَسْهِيل"[١٦].

---

[١] - جمع زنديق؛ وهو القائل ببقاء الدهر. وهو فارسي معرب. والتاء في زنادقة عوض من الياء في زناديق. انظر المعرب للجواليقي ٢١٤، واللسان (زندق).
[٢] - التاء في إقامة عوض من الواو الساقطة للإعلال والأصل: إقوام.
[٣] - السين عوض من ذهاب حركة الواو لأن الأصل في أطاعَ: أطْوَعَ. ومن كانت هذه لغته قال في المستقبل: يُسْطِيعُ بضم الياء. وفي ط١، وص:"يستطيع".
[٤] - الميم عوض من "يا" في أوله، والأصل: يا الله.
[٥] - سُتْهُم: العَظِيم الاسْتِ. وزُرْقُم: الأَزْرَق. وابنم: الابن. انظر المقتضب ٥٩/١، والأصول ٢٠٨/٣، واللباب ٢٥٤/٢.
[٦] - الكُمَّثْرَى من الفواكه. انظر الصحاح واللسان (كمثر).
[٧] - التنبيه الأول في مر ٤٦٥/٢.
[٨] - العقنقل: الكثيب العظيم المتداخل من الرمل. وقيل: عقنقل الضبّ: أمعاؤه. انظر أبنية السجستاي ١٦١، وأبنية الزبيدي ٢١١، والصحاح (عقنقل).
[٩] - الجِلْبابُ: ثوب أوسَعُ من الخِمار دون الرِّداءِ تُغَطِّي به المرأةُ رأسَها وصَدْرَها. وقيل: هو ثوب واسِع دون المِلْحَفةِ تَلْبَسه المرأةُ. وقيل: هو المِلْحفةُ.وقيل: الجِلْبابُ: الخِمارُ. وقيل: جِلْبابُ المرأةِ مُلاءَتُها التي تَشْتَمِلُ بها. انظر الصحاح واللسان (جلب).
[١٠] - المَرْمَرِيسُ: الداهيةُ. يقال: داهيةٌ مَرْمَرِيسٌ، أي شديدةٌ. قال محمد بن السَرِيِّ: هو من المَراسَةِ. والمَرْمَرِيسُ: الأملسُ. انظر أبنية السجستاني ١٥٨، وأبنية الزبيدي ٢٠٥، والصحاح (مرس).
[١١] - الصَمَحْمَحُ: الشديد من الرجال. قال الجرميّ: الغليظ القصير. وقال ثعلب: رَأْسٌ صَمَحْمَحٌ: أي أصْلَعُ غليظ شديدٌ. انظر أبنية السجستاني ٢٠٦-٢٠٧، وأبنية الزبيدي ٢٤٣، والصحاح واللسان (صمح).
[١٢] - القَرْقَفُ: الخَمرُ. انظر الصحاح واللسان (قرقف).
[١٣] - السندس: رَقيق الدِّيباج ورَفيعُه. وقيل: السُّنْدُس ضرب من البُرود. وهو معرب. انظر المعرب للجواليقي ٢٢٥، واللسان (سندس).
[١٤] - الحدرد: اسم رجل. وأبو حَدْرَدٍ الأَسْلَمِيُّ صَحابِيٌّ، ولم يَجِئ " فَعْلَعٌ " بِتكْرِير العَيْنِ غيرُه. والحَدْرَدُ: القَصيرُ.انظر القاموس واللسان (حدرد).
[١٥] - في د، وط، وص:"الأحرف".
[١٦] - قال ابن مالك في شرح الكافية ٢٠٢٢/٤-٢٠٢٣: "وقد يسر لي جمعها [يعني: حروف الزيادة] أربع مرات بقولي:
هناء وتسليم تلا يومَ أنسهِ		نهايةُ مسؤولٍ أمانٌ وتسهيلُ

وهذا معنى تسميتها حروفَ الزّيادة. وليس المراد أنّها تكونُ زائدةً أبداً؛ لأنّها قد تكونُ[1] أُصُولاً. وذلك واضِحٌ.

وأسقط المبرِّدُ[2] مِنْ حروف الزّيادة الهاءَ، وسيأتي الرَّدُّ عليه[3].

الثّاني[4]: أدِلَّةُ زيادةِ/ الحرْفِ عَشْرَةٌ: ٣٦٨/أ

أوّلُها: سقوطُه مِنْ أصْلٍ، كسقوط ألف "ضَارِب" في أصْله، أعني: المصدرَ.

ثانيها: سقوطُه مِنْ فَرْعٍ، كسقوط ألف "كِتَاب" في جمعه على "كُتُب".

ثالثها: سقوطُه مِنْ نظيرٍ[5]، كسقوط ياء "أَيْطَل" في "إِطِل"، والأيْطَلُ: الخاصرة.

وشرطُ الاستدلال بسقوط الحرفِ مِنْ أصْلٍ أو فرعٍ أو نظيرٍ على زيادته أنْ يكونَ سقوطُه لغيرِ علَّةٍ. فإنْ كان سقوطُه لِعِلَّةٍ، كسقوط واو "وَعَدَ" في "يَعِدُ" أو في "عِدَة"، لم يكنْ دليلاً على الزّيادة.

رابعها: كونُ الحرْفِ مع عدم الاشتقاق في موضعٍ يلزم فيه زيادتُه مع الاشتقاق، وذلك كالنّون إذا وقعت ثالثةً ساكنةً غيرَ مُدْغَمَةٍ وبعدها حرفان، نحو: "وَرَنْتَل"؛ وهو الشَّرّ[6]، و"شَرَنْبَث"؛ وهو الغليظ الكفَّين والرِّجْلَين[7]، و"عَصَنْصَر"؛ وهو جبلٌ[8]. فالنّون في هذه ونحوِها زائدةٌ؛ لأنّها في موضعٍ لا تكون فيه مع المشتقِّ إلاَّ زائدةً، نحو: "جَحَنْفَل" مِنَ الجَحْفَلَةِ؛ وهي لذي الحافر كالشَّفَةِ للإنسان، والجَحَنْفَلُ: العظيم الشَّفَة، وهو أيضاً الجيش العظيم[9].

خامسها: كونه مع عدم الاشتقاق في موضعٍ يكثر فيه زيادتُه مع الاشتقاق، كالهمزة إذا وقعت أوَّلاً وبعدها ثلاثةُ أحرفٍ فإنّها يُحْكَمُ عليها بالزّيادة، وإنْ لم يُعْلَمِ الاشتقاقُ؛ فإنّها قد كثرت زيادتُها إذا وقعت كذلك فيما عُلِمَ اشتقاقُه، وذلك نحو: "أرْنَب"، و"أَفْكَل"، يُحْكَمُ بزيادة همزته حَمْلاً على ما عُرِفَ اشتقاقُه نحو: "أحْمَر". والأفْكَلُ: الرِّعدة[10].

[1] - في ط١:"قد لا تكون". وهو خطأ.
[2] - هذا هو المشهور عن المبرد كما في سر صناعة الإعراب ٦٢/١، ٥٦٣/٢، وشرح الملوكي ٢٠١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٤٣/٩، والممتع ٢٠٤/١، ٢١٧، وشرح الشافية للرضي ٣٨٢/٢، وزهر ٣٦٢/٢. إلا أن المبرد لم يخرج الهاء من حروف الزيادة. انظر المقتضب ٥٦/١، ٦٠، ١٦٩/٣، واللسان والتاج (أمم).
[3] - صفحة ٤١١.
[4] - انظر الممتع ٣٩/١-٥٩، ٧١/١-٧٢، والارتشاف ٢٥/١-٢٨، ومر ٤٦٦/٢-٤٦٨.
[5] - في ط، وص:"نظيره".
[6] - قيل: والأمر العظيم. انظر اللسان والتاج (ورنتل).
[7] - وقيل: وربَّما وُصف به الأسد. وقيل: الشرنبث: القبيح الشديد. انظر الصحاح واللسان (شربث).
[8] - وقيل: عَصَنْصَر: ماءٌ لِبَعْض العَرَب. وقيل: اسْمُ مَوْضِعٍ. انظر أبنية السجستاني ١٦٢، وأبنية الزبيدي ٢١١، ومعجم البلدان (عصنصر) ١٢٨/٤، واللسان (عصنصر).
[9] - انظر اللسان والقاموس (جحفل)، وفيهما أيضاً: الجحفل: الجيش الكثير. والجحنفل: العظيم الشفة.
[10] - ويقال: أخذه أَفْكَلٌ، إذا ارتعد من بردٍ أو خوفٍ. انظر أبنية الزبيدي ١٠٥، والصحاح (فكل).

سادسها: اختصاصُه بموضعٍ لا يقع فيه إلاَّ حرْفٌ مِنْ حروف الزّيادة، كالنّون مِنْ "كِنْتَأْو"[1]، ونحو: "حِنْطَأْو"، و"سِنْدَأْو"، و"قِنْدَأْو"./ فالكِنْتَأوُ: الوافر اللِّحية[2]. والحِنْطَأْوُ: العظيمُ البطن[3]. والسِّنْدَأْوُ والقِنْدَأْوُ: الرَّجُلُ الخفيفُ[4]. ٣٦٨/ب

سابعها: لزومُ عدم النَّظير بتقدير الأصالةِ في تلك الكلمة، نحو: "تَتْفُل"، بفتح التّاء الأولى وضمِّ الفاء؛ وهو ولد الثَّعْلَبِ[5]، فإنَّ تاءَه زائدةٌ لأنّها لو جُعِلَتْ أصْلاً لكان وزنه "فَعْلُلٌ"، وهو مفقودٌ.

ثامنها: لزومُ عدم النّظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمةِ الّتي ذلك الحرف منها، نحو: "تُتْفُل" على لغة مَنْ ضمَّ التّاء والفاء، فإنَّ تاءَه أيضاً زائدةٌ على هذه اللّغة، وإن لم يلزم منْ تقدير أصالتها عدم النّظير. فإنّها لو جُعِلَتْ أصْلاً كان وزنه "فُعْلُلٌ"، وهو موجودٌ، نحو: "بُرْثُن"، لكن يلزم عدم النّظير في نظيرها، أعني: لغةَ الفتحِ، فلمّا ثبتت زيادةُ التّاء في لغة الفتح حُكِمَ بزيادها في لغة الضَّمِّ[6]، إذ الأصْلُ اتِّحادُ المادَّةِ.

تاسعها: دلالةُ الحرف على معنًى، كحروف المضارِعة، وألفِ اسمِ الفاعِل.

عاشرها: الدُّخولُ في أوسع البابَين عند لزوم الخروج عن النّظير، وذلك في "كَنَهْبُل"، فإنَّ وزنه على تقدير أصالة النّون "فَعَلُّل" كـ"سَفَرْجُل"[7] بضمِّ الجيم، وهو مفقودٌ، وعلى تقدير زيادها "فَعَنْلُل"[8]، وهو مفقودٌ أيضاً، ولكنّ أبنيةَ المزيد فيه أكثرُ، ومِنْ أصُولهم المصيرُ إلى الكثير. ذكر هذا ابنُ إياز[9] وغيرُه[10]. وقال المرادي[11]: "هو مُنْدَرِجٌ في السّابع"[12].

[1] - ترد بالتاء والثاء. انظر أبنية ابن القطاع ٢٠١، والقاموس (كثأ).
[2] - وقيل: الجَمَلُ الشديدُ. انظر أبنية السجستاني ١٥٩، والقاموس والتاج (كثأ).
[3] - والحنْطَأْوُ أيضاً: القصير، وقيل: العظيم. وقيل: الضعيف. انظر أبنية السجستاني ١٥٩، وأبنية الزبيدي٢١١، واللسان والقاموس (حنطأ).
[4] - وهو قول الكسائي كما في أبنية الزبيدي ٢٤٣، واللسان (قند). وفي أبنية السجستاني ١٥٩ السندأو: الجريء الماضي. وفيه ١٦٠ القندأو: الكبير الرأس الصغير الجسم المهزول. وقيل فيهما غير ذلك أيضاً. انظر الصحاح (قند)، واللسان(سندأ)،(قند)،
[5] - وترد بضم التاء الأولى كما سيأتي. انظر أبنية الزبيدي ١٦٥، والصحاح واللسان (تفل).
[6] - في د، وط، وص زيادة: "أيضاً".
[7] - سقطت "كسفرجل" من د.
[8] - كذا في جميع النسخ. وفي صبا ١٧٦١/٤: "قوله: "فعنلل" كذا في جميع النسخ بتقديم العين على النون. والصواب: "فَنَعْلُل" بتقديم النون على العين". وانظر الخصائص ٢٠٣/٣، والممتع ٧١/١-٧٢، وشرح الكافية ٢٠٢٥/٤، والارتشاف ٢٨/١، ١٢٤.
[9] - المحصول في شرح الفصول ١٠٥٤/٢.
[10] - كابن عصفور في الممتع ٧٢/١، والرضي في شرح الشافية ٤٩/١، ٣٥٨/٢-٣٥٩.
[11] - مر ٤٦٨/٢. ثم قال: "لأنه إذا عُدم النظير على تقدير الأصالة حُكم بالزيادة، سواء وُجد النظير على تقدير الزيادة أم لم يوجد".
[12] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".

[بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي وَزْنٍ وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ]

(بِضِمْنِ فِعْلٍ قَابِلِ الأُصُوْلَ فِي...وَزْنٍ) يعني: إذا أردتَ أنْ تَزِنَ كلمةً لتعلمَ الأصْلَ[1] منها والزَّائدَ فَقَابِلْ أصُولَها بأحرفِ "فعل": الأوّل بالفاء والثّاني بالعين والثّالث باللاَّم، مُسَوِّيًا بين الميزان والموزون في الحركة والسُّكون. فتقول في "فَلْس":/ "فَعْل"، وفي "ضَرَبَ": "فَعَلَ"[2]، وكذلك في "قَامَ"، و"شَدَّ" لأنّ أصلهما: "قَوَمَ"، ٣٦٩/أ
و"شَدَدَ"، وفي "عَلِمَ": "فَعِلَ"، وكذلك في "هَابَ"، و"مَلَّ"، وفي "ظَرُفَ": "فَعُلَ"، وكذلك[3] "طَالَ"، و"حَبَّ".

(وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ اكْتُفِيْ) عن تضعيفِ أصْلِه مِنَ الميزان فتقول في "أَكْرَمَ"، و"بَيْطَرَ"، و"جَوْهَرَ"، و"انْقَطَعَ"، و"اجْتَمَعَ"، و"اسْتَخْرَجَ"، و"انْقِطَاع"، و"اجْتِمَاع"، و"اسْتِخْرَاج": "أَفْعَلَ"، و"فَيْعَلَ"، و"فَوْعَلَ"، و"انْفَعَلَ"، و"افْتَعَلَ"، و"اسْتَفْعَلَ"، و"انْفِعَال"، و"افْتِعَال"، و"اسْتِفْعَال"[4].

واستُثْنِيَ[5] مِنَ الزائد نوعان لا يعبَّر عنهما بلفظهما[6]:

أحدهما: المبدل مِنْ تاء الافتعال، فإنّه يعبر عنه بالتّاء الّتي هي أصلُه، فيقال في وزن "اصْطَبَر": "افْتَعَلَ"، وذلك لأنّ المقتضي للإبدال مفقودٌ في الميزان.

والآخر: المكرَّرُ لإلحاقٍ أو غيرِه، فإنّه يُقَابَلُ بِما يُقَابَلُ به الأصْلُ كما يأتي بيانه.

[وَضَاعِفِ اللاَّمَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَرَاءِ "جَعْفَرٍ" وَقَافِ فُسْتُقِ]

(وَضَاعِفِ اللاَّمَ) مِنَ الميزانِ (إذَا أَصْلٌ بَقِي) مِنَ الموزون بأنْ يكونَ رباعيّاً أو خماسيّاً، (كَرَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافِ فُسْتُقِ)، وجيمِ ولامِ "سَفَرْجَل"، وميمِ ولامِ "قُذَعْمِل"؛ فتقول في وزن الأوّل: "فَعْلَل"، و[7]الثّاني: "فُعْلُل"، والثّالث: "فَعَلَّل"، والرّابع: "فُعَلِّل"[8].

---

[1] - سقطت "الأصل" من د.
[2] - في ط، وص زيادة "بفتح الفاء والعين".
[3] - في ط، وص زيادة "في".
[4] - ليس "فتقول في فلس...واستفعال" في د. وفيه بدلاً منه:"وزائد بلفظه اكتفي: فتقول في وزن ضرب "فَعَلَ" بفتح الفاء والعين، وفي وزن شَرِبَ "فَعِلَ" بفتح الفاء وكسر العين، وفي وزن قُفْل "فُعْل" بضم الفاء وسكون العين، وفي وزن أحمر "أفْعَل" لتعبر عن الهمزة بلفظها لأنها زائدة".
[5] - في د :"يستثني".
[6] - انظر مر ٤٦٩/٢.
[7] - في ط، وص زيادة "في".
[8] - ما ذكره في كيفية وزن الثلاثي مُجمَعٌ عليه. وما ذكره في غيره اختُلف فيه على مذهبين: أحدهما ما ذكر، وهو قول البصريين، بناء على أن الجميع أصول. والثاني أن ما زاد على الثلاثة زائد، قاله الكوفيون، بناء على قولهم: إن منتهى الأصول ثلاثة. ثم اختلف الكوفيون على ثلاثة مذاهب: أحدها أنه لا يوزن؛ لأنه لا يُدرى كيفية وزنه. والثاني أنه يوزن ويقابل آخره بلفظه. والثالث أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه. واختلافهم مبني على كون الزائد هو الآخر أو ما قبله. فالفراء على الأول. والكسائي على الثاني. فـ"جعفر" "فعلل" كما يقول البصريون. و"فعلر" على قول الفراء. و"فعفل" على قول الكسائي. أو لا يدرى ما هو. فتلك أقوال أربعة للكوفيين. انظر الإنصاف ٧٩٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٤٧/١، والارتشاف ٢٨/١-٢٩، وشرح التسهيل للمرادي ٨٩٩/٢، وشا ٢٥٢/٨، وزهر ٣٥٨/٢.

[وَإِنْ يَــكُ الزَّائِــدُ ضِــعْــفَ أَصْــلِ فَاجْــعَــلْ لَهُ فِي الْــوَزْنِ مَــا لِلأَصْــلِ]

(**وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِ...فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ**) مِنْ أحرف الميزان (**مَا لِلأَصْلِ**) الّذي هو ضِعفُه منها. فإنْ كان ضِعْفَ الفاء قُوبِلَ بالفاء، وإنْ كان ضِعْفَ العين قُوبِلَ بالعين، وإنْ كان ضِعْفَ اللاَّمِ قُوبِل باللاَّمِ، فتقول في "حِلِتْيت"[١]: "فِعْلِيل"، وفي "سُحْنُون"[٢]: "فُعْلُول"، وفي[٣] "مَرْمَرِيس": "فَعْفَعِيل"، وفي "اغْدَوْدَنَ": "افْعَوْعَلَ"، وفي "جَلْبَبَ": "فَعْلَلَ".

وأجاز بعضهم[٤] مقابلةَ هذا الزائد بمثله، فتقول في "حِلِتيت": "فِعْلِيت"، وفي "سُحْنُون": "فُعْلُون"، وفي[٥] "مَرْمَرِيس":/ "فَعْمَرِيل"، وفي "اغْدَوْدَنَ": "افْعَوْدَلَ"، وفي "جَلْبَبَ": "فَعْلَبَ". ويلزم مِنْ هذا المذهبِ أمران مكروهان: ٣٦٩/ب

أحدهما: تكثيرُ الأوزان مع إمكانِ الاستغناء بواحدٍ في نحو: "صَبَّرَ"، و"قَتَّرَ"[٦]، و"كَثَّرَ"، فإنّ وزنَ هذه وما شاكَلَها على القول المشهور "فَعَّلَ"، ووزنُها على القول المرغوب عنه: "فَعْبَلَ"، و"فَعْتَلَ"، و"فَعْثَلَ".. وكذا إلى آخر الحروف، وكفى بهذا الاستثقال مُنَفِّراً.

والآخرُ: التباسُ ما يُشاكِل مصدرُه "تَفْعِيلاً" بما يُشاكِل مصدرُه "فَعْلَلَة"؛ وذلك أنّ الثّلاثيّ المعتلَّ العينِ قد تُضَعَّفُ عينُه للإلحاقِ ولغيرِ الإلحاقِ، ويَتَّحِدُ اللَّفْظُ به، كـ"بَيَّنَ" مقصوداً به الإلحاقُ، ومقصوداً به التَّعدِيَةُ. فعلى القصد الأوّل مصدرُه "تَبْيِنَة" مُشاكِلُ "دَحْرَجَة". وعلى القصد الثّاني مصدره "تَبْيِيْن". ولا يُعْلَمُ امتيازُ[٧] المصدرين إلاَّ بعدَ العِلْمِ باختلاف وَزْنَي الفِعْلَين، واختلافُ وَزْنَي الفِعْلَين[٨] فيما نحن بِصَدَدِه ليس إلاَّ على المذهب المشهور.

تنبيهات:

الأوّل[٩]: إذا لم يكن الزَّائدُ مِنْ حروف "أمَان وتَسْهِيل" فهو ضِعفُ أصْلٍ، كالباء مِنْ "جَلْبَبَ". وإنْ كان منها فقد يكونُ ضِعفاً [نحو: "سَأَّلَ"][١٠]، وقد يكون غيرَ ضعفٍ، بل صورته صورةُ الضّعف ولكنْ دلَّ دليلٌ على أنّه لم يُقْصَدُ به تضعيفٌ فيُقَابَل في الوزن بلفظه، نحو: "سَمْنَان" – وهو ماءٌ لبني ربيعةَ[١١] – فوزنه

[١] - نبات يستخدم دواء لوجع المفاصل. وقيل: هو العود الذي يجعل في الملح ليطيب. وقيل: هو صمغ الأنجذان. وقيل: هو نبات يخرج من وسطه قصَبَة وفي رأسها عقدة لها رأس كالكعبرة. والحِلتِيتُ أيضاً: صمغ يخرج في أصول ورق تلك القصَبَة. انظر الأصول ٢٠٤/٣، وأبنية السجستاني ١٥٦، والصحاح واللسان (حلت).
[٢] - اسم رجل، ويرد بفتح السين أيضاً. انظر شرح الشافية للرضي ١٦/١. في ط١:"سمنون". وهو تحريف.
[٣] - سقط "حلتيت..وفي" من د. وفيه بدلاً منه: "وزن".
[٤] - كالرضي في شرح الشافية ١٥/١، ٢٠.
[٥] - سقط "حلتيت..وفي" من د.
[٦] - في ط١:"ضبّر، وقتّر". وهو تصحيف.
[٧] - في ط١:"اجتياز". وهو تحريف.
[٨] - سقط:"واختلاف وزني الفعلين" من ط١.
[٩] - أغلب التنبيه الأول في مر ٤٧٠/٢.
[١٠] - زيادة من ط، وص.
[١١] - انظر معجم البلدان (سمنان) ٢٥١/٣.

"فَعْلَان"، لا "فَعْلَال"[1]؛ لأنّ "فَعْلَالاً" بناءٌ نادِرٌ لم يأتِ منه غيرُ المكرَّرِ[2] – نحو: "الزِّلْزَال"– إلاَّ "خَزْعَال"؛ وهي ناقةٌ بها ظَلْع[3]، و"قَهْقَار" للحَجَرِ[4]. وأمّا "بَهْرَام"، و"شَهْرَام" فعجميّان[5].

٣٧٠/أ الثّاني[6]: المعتبَرُ في الوزن ما استحقَّه/ الموزون[7] مِنَ الشَّكْلِ قبلَ التَّغيير؛ فيقال في وزن "رَدَّ"، و"مَرَدّ": "فَعَلَ"، و"مَفْعَل"؛ لأنّ أصلَهما: "رَدَدَ"، و"مَرْدَد".

الثّالث[8]: إذا وقع في الموزون قلْبٌ تُقْلَبُ الزِّنَةُ؛ لأنّ الغَرَضَ مِنَ الوزنِ التّنبيهُ على الأصول والزَّوائد على ترتيبها، فتقول في وزن "آدُر"[9]: "أَعْفُل"[10]؛ لأنّ أصله: "أَدْوُر"[11]؛ قُدِّمَت العين على الفاء. وتقول في "نَاءَ": "فَلَعَ"؛ لأنّه مِنَ النَّأْيِ. وفي "الحَادِي": "عَالِف"؛ لأنّه مِنَ الوَحْدَة. وكذلك إذا كان في الموزون حذْفٌ وُزِنَ باعتبار ما صار إليه بعد الحذفِ، فتقول في وزن "قَاضٍ": "فَاعٍ"، وفي "بِعْ": "فِلْ"، وفي "يَعِدُ": "يَعِلُ"[12]، وفي "عِدَة": "عِلَة"، وفي "عِهْ" أمرٌ مِنَ الوَعْيِ: "عِهْ"، إلاَّ إذا أُرِيدَ بيانُ الأصْلِ في المقلوب والمحذوف فيقال: أصلُه كذا ثمَّ أُعِلَّ.[13]

[وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْـــلِ حُـــرُوفِ "سِـــمْسِـــمِ"   وَنَـــحْـــوِهِ وَالْخُلْـــفُ فِي كَـــ"لَمْلِـــمِ"][14]

(**وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْلِ**) أصول[15] (**حُرُوفِ**) الرُّباعيّ الّتي تكرَّرتْ فاؤه وعينُه، وليس أحدُ المكرَّرَين فيه[16] صالحاً للسُّقوطِ، كحروف (**سِمْسِمِ...وَنَحْوِهِ**)؛ لأنّ أصالةَ أحد المكرَّرين [فيه][17] واجبةٌ تكميلاً لأقلِّ الأصول. وليس أصالةُ أحدهما أَوْلَى مِنْ أصالة الآخر، فَحُكِمَ بأصالتهما معاً.[18]

(**وَالْخُلْفُ فِي**) الرُّباعيّ المذكور الّذي أحدُ المكرَّرَين فيه صالِحٌ للسُّقوطِ، (**كَـ"لَمْلِمِ"**) أمرٌ مِنْ "لَمْلَم"، و"كَفْكِفْ" أمرٌ منْ "كَفْكَفَ"، فاللاَّمُ الثّانية والكافُ الثّانية صالحان للسُّقوط بدليلِ صحَّةِ "كُفَّ" و"لُمَّ"،

[1] -"سمنان" في الأصل بكسر السين، وفيه: "وزنه "فِعلان" لا "فِعلال"." وفي صب ١٧٦٤/٤:"الذي في القاموس أنه مفتوح السين موضع، ومكسورها بلد، ومضمومها جبل. فلعل مراده موضع فيه الماء الذي ذكره".
[2] - في د:"بناء نادر من غير المكرر".
[3] - وبها ظلع؛ أي: عَرَج. انظر أبنية الزبيدي ٢٧٧، واللسان (خزعل). في د:"صلع". وهو تحريف.
[4] - انظر اللسان (قهقر).
[5] - بهرام: اسم للمريخ. واسم رجل. وشهرام: اسم رجل. انظر اللسان (بهرم).
[6] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٤٧١/٢.
[7] - في ط١:"الوزن". وهو خطأ.
[8] - أغلب التنبيه الثالث في مر ٤٧١/٢.
[9] - جمع دار.
[10] - في د:"أفعل". وهو تحريف.
[11] - في صب ١٧٦٥/٤: "على وزن "أفعُل". استثقلت الضمة على الواو، فقدمت العين على الفاء، ثم قلبت الواو ألفاً، فصار وزنه "أعفل". وقيل: أبدلت الواو قبل التقديم همزةً، ثم قدمت فأبدلت ألفاً قياساً".
[12] - سقط "وفي بع...يعل" من د.
[13] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[14] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٧٢/٢-٤٧٣. وانظر شرح الكافية ٢٠٣٥/٤-٢٠٣٦.
[15] - سقطت "أصول" من د.
[16] - سقطت "فيه" من ط١.
[17] - زيادة من ط، وص.
[18] - في مر ٤٧٢/٢: "وظاهر كلام المصنف أن هذا القسم لا خلاف فيه. وفي كلام بعضهم ما يوهمه. وقد حكي عن الخليل وعن بعض الكوفيين أن وزنه "فِعْفِل" تكررت فاؤه. وهو بعيد". وانظر أبنية ابن القطاع ٣٠، والارتشاف ٤٤/١.

فقيل: إنّه كالنَّوع الأوّل، حروفه كلُّها محكومٌ بأصالتها، وإنَّ مادّةَ "لَمْلِمْ"، و"كَفْكِفْ" غيرُ مادَّةِ "لُمَّ"، و"كُفَّ"، فوزنُ هذا النَّوعِ "فَعْلِلْ" كالنَّوع الأوّل. وهذا مذهب البصريّين[1] إلاَّ الزّجّاج. وقيل: إنّ الصَّالِحَ للسُّقوط زائدٌ، فوزن/ "كَفْكِفْ" على هذا "فَعْكِلْ". وهذا مذهب الزّجّاج[2]. وقيل: إنَّ الصَّالِحَ للسُّقوطِ بدلٌ ٣٧٠/ب
مِنْ تضعيف العين، فأصل "لَمْلِمْ": "لَمِّمْ" فاستُثْقِل توالي ثلاثة أمثالٍ، فأُبدِلَ مِنْ أحدها حرْفٌ يُماثِلُ الفاءَ. وهذا مذهب الكوفيّين[3]، واختاره الشّارحُ[4]. ويردُّه أنّهم قالوا في مصدره: "فَعْلَلَة"، ولو كان مُضاعفاً في الأصل لجاء على "التّفعيلِ"[5].

فإنْ تكرَّرَ في الكلمة حرفان وقبلهما حرْفٌ أصليٌّ كـ"صَمَحْمَح"[6]، و"سَمَعْمَع"[7] حُكِمَ فيه بزيادة الضِّعفين الأخيرين؛ لأنّ أقلَّ الأصول مَحفوظٌ بالأوّلين والسَّابق، كذا قاله في شرح الكافية[8]. وقال في التّسهيل[9]: "فإنْ كان في الكلمة أصْلٌ غيرُ الأربعة حُكِمَ بزيادة ثاني المتماثِلاتِ وثالِثِها، نحو: "صَمَحْمَح"، وثالِثِها ورابِعها في نحو: "مَرْمَريس"."[10] فاتّفقَ كلامُه في نحو: "مَرْمَريس"[11]، واختلف في نحو: "صَمَحْمَح". فوزنه في كلامه الأوّل على طريقة مَنْ يُقابِل الزَّائدَ بلفظه: "فَعَلْمَح"، وفي كلامه الثّاني: "فَعَحْمَل". واستدلّ بعضُهم[12] على زيادةِ الحاء الأُولى[13] في نحو: "صَمَحْمَح"، والميم الثّانية في نحو: "مَرْمَريس" بحذفهما في التّصغير، حيث قالوا: "صُمَيْمِح"، و"مُرَيْريس"[14]. ونُقِلَ[15] عن الكوفيّين في "صَمَحْمَح"[16] أنّ وزنه "فَعَلَّل"، وأصله: "صَمَحَّح" أبدلوا الوسطى ميماً.

ولَمّا فرغَ مِنْ بيان ما يُعرَفُ به الزَّائدُ مِنَ الأصليّ شرعَ في بيان ما تَطَّرِدُ زيادتُه مِنَ الحروفِ العشرةِ فقال:

(فَــأَلِــفٌ أَكْــثَــرَ مِــنْ أَصْــلَــيْــنِ   صَــاحَــبَ زَائِــدٌ بِــغَــيْــرِ مَــيْــنِ)

(**أَلِفٌ**) مبتدأ، والجملة بعده صفةٌ له، و(**زائِدٌ**) خبره. والمَيْنُ: الكذب[17]. أي[18]: إذا صَحِبَت الألفُ أكثرَ مِنْ أصلين حُكِمَ بزيادتِها؛ لأنّ أكثرَ ما وقعت الألفُ فيه كذلك دلَّ/ الاشتقاقُ على زيادتِها فيه، فيُحْمَلُ عليه ما ٣٧١/أ

---

[1] - انظر مذهب البصريين في الممتع ٣٠٠/١-٣٠١، والتسهيل ٢٩٦، وشرح الكافية ٢٠٣٥/٤، والارتشاف ٢٢٦/١، ومر ٤٧٢/٢، وهشا ٣١١/٤، وزهر ٣٦٠/٢.
[2] - انظر مذهب الزجاج في شرح الكافية ٢٠٣٦/٤، والتسهيل ٢٩٦، والارتشاف ٢٢٦/١، ومر ٤٧٢/٢، وهشا ٣١١/٤، والمساعد ٦٠/٤، وزهر ٣٦٠/٢.
[3] - انظر مذهب الكوفيين في التسهيل ٢٩٧، وشرح الكافية ٢٠٣٦/٤، والارتشاف ٢٢٦/١، ومر ٤٧٢/٢، وهشا ٣١١/٤، وزهر ٣٦٠/٢.
[4] - نا ٨٢٨.
[5] - في صب ١٧٧٦/٤: "قال أبو حيان: يمكن الجواب عن هذا بأنه إنما كان يلزم ذلك لو بقي على إدغامه، فأما بعد الإبدال والتفكيك فقد أشبه في الصورة ما ألحق بالرباعي، فجاء مصدره على وزن مصدره".
[6] - الصَمَحْمَحُ: الشديد القويّ. وقال الجرميّ: الغليظ القصير. وقال ثعلب: رَأسٌ صَمَحْمَحٌ؛ أي: أصلَعُ غليظ شديدٌ. انظر الصحاح واللسان (صمح)
[7] - السَّمَعْمَعُ: الداهيةُ الصغيرُ الرأس والجُثَّةِ. وقيل: الخبيث الداهيةُ. وقيل: الخفيف السريع. وقيل: الصغير اللحيةِ. انظر اللسان والتاج (سمع).
[8] - ٢٠٣٥/٤.
[9] - ٢٩٧.
[10] - في د، وط٢، وص زيادة "انتهى".
[11] - سقط "فاتفق...مرمريس" من ط١.
[12] - كابن عصفور في الممتع ٣٠٦/١.
[13] - سقطت "الأولى" من ط١.
[14] - في ط١:"مرمريس". وهو خطأ.
[15] - نقله عن الكوفيين الأعلم في النكت ٦٣٧، والأنباري في الإنصاف ٧٨٨/٢، وأبو حيان في الارتشاف ٢٢٧/١.
[16] - في ط١:"صمحح". وهو خطأ.
[17] - انظر الصحاح واللسان (مين).
[18] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٧٣/٢-٤٧٤.

سواه. فإنْ صَحِبتْ أصلَين فقط لم تكن زائدةً، بل بدلاً مِنْ أصلِ ياءٍ أو واوٍ، نحو: "رَمَى"، و"دَعَا"، و"رَحَا"، و"عَصَا"، و"بَاعَ"، و"قَالَ"، و"نَابٍ"، و"بَابٍ".

وما ذكره إنّما هو في الأسماء المتمكّنة والأفعالِ. أمّا المبنيّاتُ والحروفُ فلا وَجْهَ للحُكْمِ بزيادتِها فيها؛ لأنّ ذلك إنّما يُعرَف بالاشتقاق، وهو مفقودٌ، وكذلك الأسماء الأعجميّة كـــ"إبْراهِيم"، و"إِسْحَاق".

واعلم أنّ الألفَ لا تُزَادُ أوَّلاً لامتناع الابتداء بها. وتُزادُ في الاسم ثانيةً نحو: "ضَارِب"، وثالثةً نحو: "كِتَاب"، ورابعةً نحو: "حُبْلَى"، و"سِرْدَاح"[1]، وخامسةً نحو: "انْطِلاق"، و"حِلِبْلاَب[2]"، وسادسةً نحو: "قَبَعْثَرَى"، وسابعةً نحو: "أُرْبُعَاوَى"[3]. وتُزاد في الفعل ثانيةً نحو: "قَاتَل"، وثالثةً نحو: "تَغَافَلَ"، ورابعةً نحو: "سَلْقَى"[4]، وخامسةً نحو: "اجْأَوَى"[5]، وسادسةً نحو: "اغْرَنْدَى"[6].

تنبيهان[7]:

الأوّل: يُستَثْنَى مِنْ كلامه نحو: "عَاعَى"[8]، و"ضَوْضَى"[9] مِنْ مُضاعَف الرُّباعيّ، فإنَّ الألف فيه بدلٌ مِنْ أصْلٍ، وليست زائدةً.

الثّاني: إذا كانت الألفُ مُصَاحِبةً لأصلين ولِثالثٍ[10] يحتملُ الأصالةَ والزّيادة، فإنْ قُدِّرَتْ أصالتُه فالألفُ زائدةٌ، وإن قُدِّرَتْ زيادتُه فالألف غيرُ زائدةٍ. لكن إنْ كان المحتمل همزةً أو ميماً مُصَدَّرَةً أو نوناً ثالثةً ساكنةً في خماسيٍّ كانَ الأرجحُ الحُكْمَ عليه بالزّيادةِ وعلى الألف بأنّها مُنْقلِبَةٌ عنْ أصْلٍ، نحو: "أفْعَى"، و"مُوْسَى"، و"عَقَنْقَى"[11] إنْ وُجْدَ في كلامهم، مَا لَمْ يدلَّ دليلٌ على أصالةِ هذه/ الأحرفِ وزيادةِ الألف، كما في "أَرْطَى" ٣٧١/ب
عندَ مَنْ يقولُ: "أَدِيْمٌ مَأرُوطٌ"[12]؛ أي: مَدبُوغٌ بالأرطى، وكما في "مِعْزَى"؛ لقولهم: "مَعْزٌ ومَعَزٌ"[13]. وإنْ[14] كان المُحْتَمِلُ غيرَ هذه الثّلاثةِ حكمنا بأصالتهِ وزيادةِ الألفِ.[15]

---

[1] - السرداح: الأرض اللينة. والسرداح: الأرض الواسعة. والسرداح: الضخم. والسرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم. وقيل غير ذلك. انظر أبنية السجستاني ٢٦٥، وأبنية الزبيدي ٢٨٤، واللسان والتاج (سردح).
[2] - الحلبلاب: نبت تدوم خضرته بالصيف. انظر أبنية السجستاني ٣، وأبنية الزبيدي ١٨٨. وفي ط١:"جلباب". وهو تحريف.
[3] - الأرْبُعاوَى: عمود من أعْمِدة الخِباء. انظر المخصص ٤/١٦، واللسان (ربع).
[4] - سَلْقَى بناءَه؛ أي: جعله مُسْتَلْقِياً. وسلقاه: ألقاه على قفاه. وقد مر. وانظر اللسان والتاج (سلق).
[5] - من الجَأَى؛ وهو: غُبْرة في حُمْرة، وقيل: كُدْرة في صُدْءَةٍ. انظر المخصص١٥/١٦٤، واللسان (جأى). وفي ط٢:"أَجَأْوَى". وهو خطأ.
[6] - يقال: اغرنداه النعاسُ؛ إذا غلبه. انظر أبنية الزبيدي ٣٣٢. وفي الأصل ود:"اعرندى". وهو تصحيف.
[7] - كلام التنبيهين في مر ٢/٤٧٣-٤٧٤.
[8] - يقال: عاعى؛ إذا دعا ضأنه بقوله (عا). انظر اللسان والقاموس (عوى).
[9] - من الضوضاء؛ وهي الجلبة. يُقالُ: ضَوْضَى الرِّجالُ ضَوْضاةً وضَوْضَاءً : إذا سَمِعْت أصْوَاتَهُمْ المختلطة. انظر المخصص٢/١٣٥، والتاج (ضوض).
[10] - في ط:"والثالث".
[11] - في د:"عفنقى". وفي ط١:"عنقى". ولم أقف عليهما ولا على "عقنقى". وفي صب ٤/١٧٦٨:"عقنقى: لم أجده في القاموس، ولعل ذلك نكتة قول الشارح "إن وجد في كلامهم". ومقتضى الحكم على ألفه بأنها منقلبة عن أصل أن وزنه فعنعل".
[12] - فالألف زائدة، والهمزة أصليه فيه. والعكس عند من يقول: أديم مرطيّ. انظر المنصف ٦٥-٦٦. والممتع ١/٢٣٥.
[13] - انظر التكملة للفارسي ٢٣٧، والممتع ١/٢٥٠.
[14] - في ط١:"معزوان" بدلاً من "معز. وإن ". وهو تحريف.
[15] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".

[وَاليَــا كَـــذَا وَالْـــوَاوُ إنْ لَـــمْ يَقَعَـــا كَمَا هُمَـــا فِي "يُـــؤْيُـــؤٍ" وَ"وَعْوَعَـــا"]

(**وَاليَا كَذَا وَالْوَاوُ**) أي[١]: مثلُ الألفِ في أنّ كُلاًّ منهما إذا صَحِبَ أكثرَ مِنْ أصلين حُكِمَ بزيادته (**إنْ لَمْ يَقَعَا**) مكرَّرَين، (**كَمَا هُمَا فِي يُؤْيُؤٍ**)؛ اسمُ طائرٍ ذي مخلَبٍ يشبه الباشِقَ[٢]، (**وَوَعْوَعَا**) إذا صوّتَ[٣]، فهذا النَّوعُ يُحْكَمُ فيه بأصالةِ حروفه كلِّها كما حُكِمَ بأصالة حروف "سِمْسِم".

والتَّقسيم السَّابق في الألف يأتي هنا أيضاً، فتقول: كُلٌّ مِنَ الياء والواو له ثلاثةُ أحوالٍ:

فإنْ صَحِبَ أصلين فقط فهو أصْلٌ، كـ"بَيْتٍ"، و"سُوْقٍ"[٤].

وإنْ صَحِبَ ثلاثةً فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائدٌ إلاَّ في الثُّنائيّ المكرَّرِ كما تقدّم[٥].

وإنْ صَحِبَ أصْلَين وثالثاً مُحْتَمِلاً، فإنْ كانَ المُحْتَمِلُ همزةً أو ميماً مُصَدَّرَةً حُكِمَ بزيادة المُصَدَّرِ منهما[٦] وأصالةِ الياء والواو نحو: "أيْدَع"[٧]، و"مِزْوَد"[٨]، إلاَّ أنْ يدلَّ دليلٌ على أصالة المُصَدَّرِ وزيادتِهما كما في: "أَوْلَق"[٩] عند مَنْ يقولُ: "أُلِقَ فهو مَأْلُوق"؛ أي: جُنَّ فهو مجنونٌ[١٠]، وكما في "أَيْطَل"؛ لِمَا تقدّم مِنْ قولهم فيه: "إطِْل". أو أصالة الجميع كما في "مَرْيَم"، و"مَدْيَن"، فإنَّ وزنَهما "فَعْلَلٌ"، لا "فَعْيَل" لأنّه ليس في الكلام، ولا[١١] "مَفْعَل"، وإلاَّ وجبَ الإعلالُ.

وإنْ كان المحتمِلُ غيرَهما حُكِمَ بأصالته وزيادةِ الياء والواو مَا لَم يدلَّ دليلٌ على خلاف ذلك، كما في نحو: "يَهْيَرّ"؛ وهو الحَجَر الصّلب[١٢]. وقال ابن السّرّاج[١٣]: "اليَهْيَرُّ اسمٌ مِنْ أسماءِ الباطِل"، قال[١٤]: "وربّما زادوه ألفاً فقالوا: "يَهْيَرَّى"." وقيل[١٥]: هو السَّرابُ، يقال[١٦]: أكْذَبُ مِنَ اليَهْيَرِّ؛ أي: مِنَ السَّرَابِ. فإنّه قُضِيَ/ فيه بزيادة ٣٧٢/أ
الياء الأولى دون الثّانية؛ لأنّه ليس في الكلام "فَعْيَلّ". ولا خفاءَ في زيادتها في نحو: "يَحْمَرّ".

---

[١] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٧٥/٢-٤٧٦.
[٢] - انظر الصحاح واللسان (يأيأ).
[٣] - يقال: وَعْوَع الكلبُ والذئبُ وَعْوَعة ووَعْواعاً عَوَى وصَوَّتَ. وقد يُقالُ ذلكَ في غَيْرِ الكَلبِ والذّئبِ. وكلُّ صوتٍ مختلطٍ: وَعْوَاعٌ. انظر اللسان والتاج (وعع).
[٤] - في د، وط، وص:"سَوط".
[٥] - في د، وط، ص زيادة "في المتن".
[٦] - في د:"فيهما".
[٧] - الأيْدَعُ: الزعفرانُ. والأيدع: صِبْغٌ أحمر. وقيل: هو خَشَبُ البَقَّم. وقيل غير ذلك. وأيْدَعَ الحجَّ على نفسه، أي أوجبه، وكذلك إذا تطيَّبَ لإحرامه. انظر أبنية الزبيدي ١٠٥، والصحاح واللسان (يدع).
[٨] - المزود: وعاء يُجعل فيه الزاد؛ وهو طعام المسافر. انظر الصحاح واللسان (زود).
[٩] - في الأصل ود:"أُولق" بضم الهمزة. وهو خطأ.
[١٠] - انظر الصحاح واللسان والتاج (ألق).
[١١] - في د:"إلا". وهو تحريف.
[١٢] - انظر أبنية الزبيدي ١٩٩، والصحاح واللسان (هير).
[١٣] - الأصول ٢٠١/٣. وانظر أبنية السجستاني ١٣٤، وأبنية الزبيدي ١٩٠.
[١٤] - الأصول ٢٠١/٣.
[١٥] - ممن قال بذلك الجوهري في الصحاح (هير).
[١٦] - القول في مجمع الأمثال ٣٨٢/١.

وكما في "عِزْوِيْت"[١]؛ وهو اسم موضع[٢]. وقيل[٣]: هو القصير أيضاً. فإنّه قُضِيَ فيه بأصالة الواو وزيادةِ الياء والتّاء؛ لأنّه لا يمكن أنْ يكونَ وزنه "فِعْوِيْلاً" لأنّه ليس في الكلام، ولا "فِعْلِيْلاً" لأنّ الواوَ لا تكون أصْلاً في بنات الأربعة[٤]، ولا "فِعْوِيْتاً"[٥] لأنّ الكلمةَ تصير بغير لامٍ، فتَعَيَّنَ أنْ يكونَ وزنه "فِعْلِيتاً" مثل "عِفْرِيت".

واعلم أنّ الياء تُزادُ في الاسم أولى[٦] نحو: "يَلْمَع"[٧]، وثانيةً نحو: "ضَيْغَم"[٨]، وثالثةً نحو: "قَضِيب"، ورابعةً نحو" "حِذْرِية"[٩]، وخامسةً نحو: "سُلَحْفِية"[١٠]. قيل: وسادسةً نحو: "مِغْنَاطِيس"، وسابعةً نحو: "خُنْزُوَانِيَة"[١١]. وتزاد في الفعل أولى نحو: "يَضْرِبُ"، وثانيةً نحو: "بَيْطَرَ"، وثالثةً عند مَنْ أثبت "فَعْيَلَ" في أبنية الأفعال نحو: "رَهْيَأَ"، ورابعةً نحو: "قَلْسَيْتُ"[١٢]، وخامسةً نحو: "تَقَلْسَيْتُ"[١٣]، وسادسةً نحو: "اسْلَنْقَيْتُ"[١٤].

والواو تزاد في الاسم ثانيةً نحو: "كَوْثَر"، وثالثةً نحو: "عَجُوز"، ورابعةً نحو: "عَرْقُوَة"[١٥]، وخامسةً نحو: "قَلَنْسُوَة"، وسادسةً نحو: "أُرْبُعَاوَى". وتزاد في الفعل: ثانيةً نحو: "حَوْقَلَ"[١٦]، وثالثةً نحو: "جَهْوَرَ"[١٧]، ورابعةً نحو: "اغْدَوْدَنَ".

تنبيهان[١٨]:

الأوّل[١٩]: مذهبُ الجمهورِ[٢٠] أنّ الواوَ لا تُزادُ أوّلاً. قيل[٢١]: لِثِقَلِها. وقيل[٢٢]: لأنّها إنْ زِيدَت مضمومةً اطَّرَدَ همزُها، أو مكسورةً فكذلك، وإنْ كان همزُ المكسورة أقلَّ، أو مفتوحةً فيتطرَّق إليها الهمزُ؛ لأنّ الاسمَ يُضَمُّ أوَّلُه في التّصغير والفعل يُضَمُّ أوَّلُه عند بنائه للمفعول، فلمّا كانت/ زيادتُها أوّلاً تؤدي إلى قَلْبِها همزةً رفضوه؛ ٣٧٢/ب
لأنّ قَلْبَها همزةً قد يُوقِعُ في اللَّبْسِ.

---

[١] - في ط١:"عزويث". وهو تصحيف.
[٢] - انظر جمهرة اللغة ١٢٤٤/٣ (ما ألحق بالخماسي: باب فعليت)، واللسان (عزا).
[٣] - هو قول ثعلب كما في أبنية الزبيدي ٢٠٤، واللسان (عزا).
[٤] - سقط "ولا فعليلاً ...الأربعة" من ط١، وص.
[٥] - في ط١:"فِعْوَنَّيا". وهو خطأ.
[٦] - في د:"أوّلاً".
[٧] - يقال للسَّرابِ: يَلْمَعٌ. وقيل: واليَلْمَعُ ما لَمَعَ من السِّلاحِ كالبيضةِ والدِّرْعِ. انظر الصحاح واللسان (لمع).
[٨] - الضَّغْمُ: العضُّ الشديد، ومنه سمي الأسدُ: ضَيْغماً. انظر أبنية الزبيدي ٢٠١، والصحاح واللسان (ضغم).
[٩] - الحِذْرِيَةُ: الأرض الغليظة الخَشِنَةُ. وقيل: أعلى الجبل إذا كان صُلْباً غليظاً مستوياً فهو حِذْرِيةٌ. انظر أبنية السجستاني ٥، وأبنية الزبيدي ٢٠٣، والصحاح واللسان (حذر). وفي ط١:"جذرية". وهو تصحيف.
[١٠] - في الأصل بضم اللام. وهو خطأ. وفي ط١:"سلجفية". وهو تصحيف.
[١١] - الخُنْزوانِيَّة: الكِبْرُ. انظر اللسان والقاموس (خنز). وفي صب ١٧٧٠/٤ صرّح الصبّان بتخفيف الياء فيها. وذلك خلاف ما ذكر في المعاجم.
[١٢] - قلْسَيْتُه: ألبسته القَلَنْسوة. انظر الصحاح واللسان (قلس).وفي د:"فلسيت". وهو تصحيف.
[١٣] - أي لبستُ القلنسوة. انظر الصحاح واللسان (قلس).
[١٤] - اسْلَنْقَى: نام على ظهره. انظر اللسان والقاموس (سلق).
[١٥] - العَرْقُوَةُ: خشبة معروضة على الدلو. انظر الصحاح واللسان (عرق).
[١٦] - في ط١:"حومل". وهو تحريف.
[١٧] - يقال: جَهَرَ بالقول وجَهْوَرَ به؛ أي: رفعَ به صوتَه وأعلن به. انظر الصحاح واللسان (جهر).
[١٨] - في ط١:"تنبيهات". وهو تصحيف.
[١٩] - أغلب كلام التنبيه الأول في مر ٤٧٦/٢-٤٧٧.
[٢٠] - انظر مذهب الجمهور في التكملة للفارسي ٢٣٦، والخصائص ٢١٣/١، والمنصف ١٢٥، والارتشاف ٢١٠/١، ومر ٤٧٦/٢.
[٢١] - انظر المنصف ١٢٦.
[٢٢] - ممن قال بذلك أبو علي كما ذكر في المنصف ١٢٥.

وزعمَ قومٌ[١] أنّ واوَ "وَرَنْتَل" زائدةٌ على سبيل النُّدور؛ لأنّ الواوَ لا تكون أصْلاً في بنات الأربعةِ. وهو ضعيفٌ؛ لأنّه يؤدي إلى بناء "وَفَنْعَل"، وهو مفقودٌ. والصّحيحُ أنّ الواوَ أصليَّةٌ، وأنّ اللاّمَ زائدةٌ مثلها في "فَحْجَل"[٢] بمعنى "فَحَجٍ"[٣]، و"هِدْمِل"[٤] بمعنى "هِدْمٍ"[٥]. فإنَّ لزيادة اللاّم آخِراً نظائرَ بخلافِ زيادةِ الواوِ أوَّلاً[٦].

الثّاني[٧]: إذا تصدَّرت الياءُ وبعدها ثلاثةُ أصولٍ فهي زائدةٌ كما سبق في "يَلْمَعٍ". وإذا تصدَّرت الياءُ[٨] وبعدها أربعةُ أصولٍ في غير المضارعِ فهي أصْلٌ كالياء في "يَسْتَعُور"[٩] – وهو اسمُ مكانٍ بالحجاز، وهو أيضاً اسمُ شجَرٍ يُسْتَاكُ به[١٠] – لأنّ الاشتقاقَ لم يدلَّ على الزّيادة في مثلِه[١١] إلاَّ في المضارع.[١٢]

(وَهكَـــذَا هَـــمْـــزٌ وَمِـــيــــمٌ سَــــبَقَـــا   ثَـــلاَثَـــةً تَـــأْصِـــيْـــلُهَـــا تَحَـــقَّـــقَـــا)

أي: الهمزةُ والميمُ متساويتان[١٣] في أنّ كلاًّ منهما إذا تصدَّرَ وبعده ثلاثةُ أحرْفٍ[١٤] مقطوعٍ بأصالتِها فهو زائدٌ، نحو: "أَحْمَد"، و"مَسْجِد"؛ لدلالةِ الاشتقاق في أكثر الصُّوَرِ على الزّيادة، فحُمِلَ عليه ما سواه.

فخرج بقيد التَّصَدُّرِ الواقعُ منهما حشواً أو آخراً، فإنّه لا يُقْضَى بزيادته إلاَّ بدليلٍ كما سيأتي بيانُه.

وبقيد الثّلاثة نحوُ: "أَكْل"، و"مَهْد"[١٥]، ونحو: "إِصْطَبْل"، و"مَرْزَجُوش"[١٦].

وبقيد الأصالة نحوُ: "أَمَان"، و"مِعْزًى".

وبقيد التَّحقُّقِ[١٧] نحوُ: "أرطَى"، فإنّه سُمِعَ في المدبوغ به[١٨]: "مَأْرُوط، ومَرْطِيّ"؛ فمَنْ قال[١٩]: "مَأرُوط" جعل الهمزةَ أصليّةً والألفَ زائدةً، ومَنْ قال[٢٠]: "مَرْطِيّ" جعل الهمزةَ زائدةً والألف بدلاً مِنْ ياءٍ أصليّةٍ. فوزنه على الأوّل "فَعْلَى" وألفه زائدةٌ للإلحاق، فلو سُمِّي به لم ينصرف للعلميّة/ وشِبه التّأنيث. ووزنه على الثّاني ٣٧٣/أ

---

[١] - منهم أبو الحسن الأخفش كما ذكر في سر صناعة الإعراب ٧٥٢/٢.
[٢] - في ط١:"فجحل". وهو تصحيف.
[٣] - في اللسان (فحج): الفَحَجُ: تَبَاعُدُ ما بين أوْسَاطِ السَّاقَيْنِ في الإِنْسَانِ والدَّابَّة . وقيلَ : تَبَاعُدُ ما بين الفَخِذَين . وقيل : تباعُدُ ما بين الرِّجْلَيْن . والنَّعْتُ أَفْحَجُ . والأُنثى فَحْجَاءُ . وفي القاموس (فحجل): الفَحْجَلُ، ذَكَرَهُ النُّحاةُ وفَسَّروهُ بالأَفْحَجِ. وعندي أنه وَهَمٌ، لكنهم لمَّا ذكروهُ أورَدْتُه. وفي بعض التعليقات على القاموس: هذه دعوى لا دليل عليها، ومن حفظ حجة. ولا بدع أن يسمى الأفحج فحجلاً كما يسمى فنجلاً.
[٤] - الهِدْمِلُ: الثوبُ الخَلَقُ. انظر الصحاح واللسان (هدمل).
[٥] - الهِدْمُ: الثوبُ البالي. انظر الصحاح واللسان (هدم).
[٦] - انظر الكتاب ٣٤٩/٢، والخصائص ٢١٢/١-٢١٣، والممتع ٢٩٢/١، والارتشاف ٢١١/١.
[٧] - التنبيه الثاني في مر ٤٧٧/٢.
[٨] - ليست "الياء" في د، وط، وص.
[٩] - انظر الكتاب ٣٤٩/٢.
[١٠] - انظر أبنية السجستاني ٢٤٨، وأبنية الزبيدي ٣١٧، واللسان والتاج (يستعر). وزاد الزبيدي: "ويقال: هي الداهية".
[١١] - سقطت "في مثله" من ط١.
[١٢] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[١٣] - سقطت "متساويتان" من د.
[١٤] - في د زيادة "فقط".
[١٥] - المَهْد: مَهْدُ الصبيّ؛ ومَهْدُ الصبي موضعه الذي يُهَيّأُ له ويُوَطَّأُ لينام فيه. انظر الصحاح واللسان (مهد).
[١٦] - المَرْزَجُوشُ: نَبْتٌ. انظر اللسان والقاموس والتاج (مرزجش).
[١٧] - في ط١:"التحقيق".
[١٨] - انظر المنصف ٦٥-٦٦، والممتع ٢٣٥/١.
[١٩] - كسيبويه في الكتاب ٣٤٤/٢.
[٢٠] - كالأخفش كما ذكر في المنصف ٦٦.

"أفْعَل"، فلو سُمِّي به لم ينصرف للعلميّة ووزن الفعل. والقول الأوّل أظهرُ؛ لأنّ تصاريفَه أكثرُ، فإنّهم قالوا: "أَرَطْتُ الأدِيمَ" إذا دبغْتُه بالأرْطَى، و"أرْطَتِ الإبلُ" إذا أكلتْهُ، و"آرَطَتِ الأرْضُ" إذا أنْبَتَتْهُ، وقيل أيضاً: "أَرْطَتِ الأرْضُ" إذا أنبتتِ الأرْطَى[1].

وكذا "الأَوْلَق"؛ لأنّه قيل[2]: هو مِن "أُلِقَ فهو مَألوقٌ" إذا جُنَّ، فالهمزة أصْلٌ والواو زائدةٌ. وقيل[3]: هو مِنْ "وَلِقَ" إذا أسرعَ، فالهمزةُ زائدةٌ والواو أصْلٌ، ووزنه "أفْعَل". والأوّل أرجَح[4].

وكذا[5] "الأَوْتَكَى"[6] – لنوعٍ مِنَ التَّمرِ رَدِيءٍ[7] – دائرٌ بين أنْ يكونَ وزنُه "أفْعَلَى" كـ"أجْفَلَى"[8]، و"فَوْعَلَى" كـ"خَوْزَلَى"[9].

ويخرج به أيضاً نحو: "مُوسَى"، فإنّ ميمَه مُحْتَمِلَةُ الأصالةِ والزّيادة[10]، ولكنَّ الأرجَحَ الزّيادةُ كما مرَّ.

تنبيهات:

الأوّل[11]: محلُّ الحُكْمِ بزيادة مَا استَكْمَلَ القيودَ المذكورةَ مِنَ الحرفَين المذكورَين مَا لَمْ يعارِضْه دليلٌ على الأصالةِ مِنَ اشتقاقٍ ونحوِه. فإنْ عارضَه دليلٌ على الأصالة عُمِلَ بمُقْتَضَى الدَّليلِ، كما في ميم "مِرْجَل"[12]، و"مُغْفُور"[13]، و"مِرْعِزَّى"[14]، حُكِمَ بأصالتها على أنّ بعدها ثلاثةَ أصول.

أمّا "مِرْجَل" فمذهبُ سيبويه[15] وأكثرِ النّحويّين[16] أنّ ميمَه أصْلٌ؛ لقولهم: "مَرْجَلَ الحَائِكُ الثَّوْبَ" إذا نَسَجَهُ مُوَشًّى بِوَشِيٍ يُقال له المَراجِل. قال ابن خروف[17]: المُمَرْجَلُ[18]: ثَوْبٌ يعمل بداراتٍ كالمراجِلِ، وهي

---

[1] - انظر اللسان والتاج (أرط)، وفيهما:"قال أبو الهيثم: أرْطَتْ لحن. وإنما هو آرَطَتْ بألفين؛ لأن ألف أرْطى أصلية".
[2] - ممن قال بذلك سيويه في الكتاب ٣٤٤/٢، وابن جني في الخصائص ٩/١-١٠، وابن عصفور في الممتع ٢٣٥/١.
[3] - ممن قال بذلك الزجاج كما ذكر في الخصائص ٩/١، والكسائي كما ذكر في الارتشاف ١٩٤/١.
[4] - وأجاز الفارسي الوجهين في التكملة ٢٣٢.
[5] - في ط١:"كذلك".
[6] - في د:"الأونكى". وهو تصحيف.
[7] - وقيل: تمر الشهريز. انظر المقصور والممدود لابن ولاد ٥٣، واللسان والقاموس (وتك).
[8] - يقال: دعوتهم الأجْفَلى؛ وهو أن تدعوَ الناس إلى طعامكَ عامَّةً. انظر أبنية السجستاني ٣٨، والمقصور والممدود لابن ولاد ٥٣، وأبنية الزبيدي ١١٥، والصحاح واللسان (جفل).
[9] - انظر الكتاب ٣٤٤/٢، والتكملة ٢٣١، والممتع ٢٩١/١، والارتشاف ٢١١/١.
[10] - في الشيرازيات للفارسي ٣٣/١-٣٤ أن "موسى" الذي هو اسم أعجمي وزنه "مُفْعَل" وليس "فُعْلى"؛ لأنه لو كان "فُعْلى" لم يُصْرَف في حدِّ النَّكرة ففي اجتماعهم على صرف النكرةِ دِلالةٌ على أنه "مُفْعَل" وليس "فُعْلى". وموسى الحديد وزنه أيضاً "مُفْعَل"، والألف في موسى الحديدِ منقلبةٌ عن ياءٍ كما أنَّ "أفْعَى" "أفْعَلُ"، وليست بمنقلبة عن واو كالتي في أغْزَيْت؛ لأنه ليس في الكلام مثل وَعَوْتُ. ولم يصرفوا موسى الحديد لانضمام التأنيث له، فالتأنيث فيه كالتأنيث في عقرب. وفي المخصص ١٩٥/١٥: "مُوسَى الحديدِ فُعْلى من أَوْسَيْت: أي حَلَقت بالمُوسَى". وفي اللسان (موس): الموسى من الحديد فيمن جعلها "فُعلى". ومن جعلها من أوسيت أي حلقت فهو من باب "وَسى" ووزنها "مُفْعَل". وانظر الممتع ٢٤٨/١، والارتشاف ٦٧/١.
[11] - انظر مر ٤٧٧/٢-٤٧٨.
[12] - المِرْجَل: هو الإناء الذي يُغْلى فيه الماء. وهو المشط. انظر اللسان والقاموس (رجل).
[13] - المغفور: ضَرْبٌ من الصَّمْغ الذي يقع على الشجر وفيه حَلاوةٌ. انظر المخصص ١٩٩/١٤، واللسان (غفر).
[14] - وهو الزَّغَبُ الذي تحت شعر العنز. انظر اللسان (رعز).
[15] - الكتاب ٣٤٥/٢-٣٤٦.
[16] - انظر الممتع ٢٤٨/١، والارتشاف ١٩٧/١.
[17] - انظر قول ابن خروف في مر ٤٧٨/٢.
[18] - المُمَرْجَلُ: ضربٌ من ثياب الوَشْي. انظر الصحاح واللسان والقاموس (مرجل). وفي ط:"المرجل". وهو خطأ.

قُدورُ النُّحاس. وقد ذهب أبو العلاء المعريّ[١] إلى زيادة ميم "مِرْجَل" اعتماداً على الأصْلِ المذكورِ، وجعل ثبوتَها في التّصريف كثبوت ميم "تَمَسْكَنَ" منَ المَسْكَنَةِ، و"تَمَنْدَلَ" مِنَ المنديل، و"تَمَدْرَعَ" إذا لبس المِدْرَعةَ، والميم فيها زائدة. ولا حُجّةَ له في ذلك؛ لأنّ الأكثرَ في هذا "تَسَكَّنَ"، و"تَنَدَّلَ"، و"تَدَرَّعَ"، قال أبو عثمان[٢]: هو الأكثرُ في كلام العربِ.

وأمّا/ "مُغْفُور" فعن سيبويه[٣] فيه قولان: أحدهما أنّ الميمَ زائدةٌ. والآخر أنّها أصْلٌ؛ لقولهم: "ذَهَبُوا يَتَمَغْفَرُونَ" أي: يجمعون المُغْفُورَ، وهو ضرْبٌ مِنَ الكمأة[٤]. ٣٧٣/ب

وأمّا "مِرْعِزَّى" فذهبَ سيبويه[٥] إلى أنّ ميمَه زائدةٌ. وذهبَ قومٌ منهم النّاظمُ[٦] إلى أنّها أصْلٌ؛ لقولهم: "كِساءٌ مُمَرْعَزٌ" دون "مُرَعَّز"[٧].

وكما في همزة "إِمَّعَة" – وهو الّذي يكونُ تَبَعاً لغيرِه لضَعْفِ رأيه، والّذي [يجعل][٨] دينَه تابعاً[٩] لدينِ غيرِه ويقلِّدُه مِنْ غيرِ بُرْهَانٍ[١٠] – حُكِمَ بأصالة همزته على أنّ بعدها ثلاثةَ أصولٍ فوزنُه "فِعَّلَة" لا "إِفْعَلَة"؛ لأنّه صفةٌ، وليس في الصفات "إِفْعَلَة"[١١].

و"إِمَّرَة"[١٢] مثل "إِمَّعَة" وزناً ومعنًى وحُكْماً، وهو الّذي يأتمر لكلِّ مَنْ يأمُرُه لضَعْفِ رأيه، ويقال أيضاً: "إِمَّعٌ"، و"إِمَّرٌ"[١٣].

<u>الثّاني</u>[١٤]: أفهم قولُه: (**سَبَقَا**) أنّهما لا يُحْكَم بزيادتِهما متوسطَتَين ولا متأخِّرَتَين إلاَّ بدليلٍ. ويُسْتَثْنَى مِنْ ذلك الهمزةُ المتأخِّرَةُ بعد الألف وقبلها أكثرُ مِنْ أصلين، كما سيأتي في كلامه.

---

[١] - انظر مذهب أبي العلاء في الارتشاف ١٩٧/١، ومر ٤٧٨/٢. وأبو العلاء المعري هو أحمد بن عبد الله بن سليمان، التنوخي المعري: ولد ومات في معرة النعمان. أصيب بالجدري صغيرا فعمي في السنة الرابعة من عمره. كان متضلعاً من فنون الأدب، قرأ النحو واللغة على أبيه بالمعرة، ونظم الشعر، وله التصانيف الكثيرة المشهورة والرسائل المأثورة، ومنها: (رسالة الملائكة)، و(شرح ديوان المتنبي). وغيرها. توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر وفيات الأعيان ١١٣/١، والأعلام ١٥٧/١.

[٢] - انظر قول أبي عثمان المازني في المنصف ١٣٨. وانظر الكتاب ٣٤٤/٢، وسر صناعة الإعراب ٤٣٢/١-٤٣٣، والممتع ٢٤١/١-٢٤٢، والارتشاف ١٩٩/١.

[٣] - كذا ذكر في الارتشاف ١٩٧/١، ومر ٤٧٨/٢. ولم يصرّح سيبويه بالمثال في كتابه. وانظر أدب الكاتب ٥٨٨-٥٨٩ فقد ذكر كلام سيبويه من الكتاب ٣٢٨/٢-٣٢٩ ومثّل بأمثلة منها "مغفور".

[٤] - كذا ورد في مر ٤٧٧/٢. وليس المغفور بضرب من الكمأة، والصواب أنه المُغرود. قال ابن قتيبة في غريب الحديث ٩٩/١: "وليس في الكلام "مُفعول" بضم الميم إلا مُغفور ومُغرود؛ وهو ضرب من الكمأة". وانظر أدب الكاتب ٥٨٩، واللسان (غرد). وانظر ما تقدم في تفسير معنى "مغفور" في الصفحة السابقة.

[٥] - الكتاب ٣٢٤/٢- ٣٢٥، ٣٤٤/٢.

[٦] - شرح الكافية ٢٠٥٨/٤-٢٠٥٩.

[٧] - في صب ١٧٧٣/٤ صرّح الصبّان بتشديد الزاي في ممرعز ومرعز.

[٨] - زيادة من د، وط، وص.

[٩] - في د، وط، وص:"تبعاً".

[١٠] - انظر أبنية الزبيدي ٢٣٧، والصحاح واللسان (أمع).

[١١] - انظر التكملة ٢٣٢.

[١٢] - في ط١:"إمرأة". وهو خطأ.

[١٣] - انظر الصحاح واللسان (أمر). والإِمَّرُ أيضاً: الصغيرُ من وَلَدِ الضأن؛ والأنثى إِمَّرَةٌ. يقال: ما له إِمَّرٌ ولا إِمَّرَةٌ، أي شيءٌ. انظر أبنية السجستاني ١٩٢، وأبنية الزبيدي ٢٣٧.

[١٤] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٤٧٨/٢-٤٧٩.

فمثالُ ما حُكِمَ فيه بزيادةِ الهمزةِ وهي غيرُ مُصَدَّرَةٍ: "شَمْأَلٌ"[١]، و"احْبَنْطَأَ".

ومثالُ ما حُكِمَ فيه بزيادةِ الميمِ وهي غيرُ مُصَدَّرَةٍ: "دُلاَمِص"[٢]، و"زُرْقُم" وبابُه.

أمّا الشَّمْألُ فالدَّليلُ على زيادة همزتِها سقوطُها في بعض لغاتِها، وفيها عشرُ لغات[٣]: "شَمْأل"، و"شَأْمَل" بتقديم الهمزة على الميم، و"شَمَال" على وزن "قَذَال"، و"شَمُول" بفتح الشِّين، و"شَمَل" بفتح الميم، و"شَمْل" بسكون[٤] الميم، و"شَيْمَل" على وزن "صَيْقَل"[٥]، و"شِمَال" على وزن "كِتَاب"، و"شَمِيل" على وزن "طَوِيل"، و"شَمْأَلّ" بتشديد اللاَّم. واستدلَّ ابنُ عصفور[٦] وغيرُه[٧] على زيادة همزةِ "شَمْأل" بقولهم: "شَمَلَتِ الرِّيحُ" إذا/ ٣٧٤/أ هَبَّتْ شَمَالاً. واعْتُرِضَ بأنّه يحتمل أنْ يكونَ أصلُه: "شَمْألَت" فَنُقِلَت[٨]، فلا يصحُّ الاستدلال به.

وأمّا "احْبَنْطَأَ" فالدَّليلُ على زيادة همزته سقوطُها في "الحَبَطِ"، يقال: "حَبِطَ بَطْنُهُ" إذا انتفخَ[٩].

وأمّا "دُلامِص" – ويقال فيه[١٠]: "دُمَالِص، [ودُمَلِص][١١]، و"دُمَيْلِص"؛ وهو البرَّاقُ – فَلِقولهم: "دِرْعٌ دِلاصٌ، ودَلِيْصٌ"، و"دَلَصْتُه أنا"[١٢]. وذهب أبو عثمان[١٣] إلى أنّ الميمَ في "دُلامِص" أصْلٌ، وإن وافقَ "دِلاصاً" في المعنى، فهو عنده مِنْ باب "سَبِط، وسِبَطْر".

وأمّا "زُرْقُم" وبابُه[١٤]، نحو: "سُتْهُم"، و"دِلْقِم"[١٥]، و"ضِرْزِم"، و"فُسْحُم"[١٦]، و"دِرْدِم"[١٧]؛ فلأنّها مِنَ "الزُّرْقَة"، و"السَّتَه"، و"الانْدِلاق"؛ وهو الخروجُ، و"الضِرزّ"؛ وهو البخيل[١٨]، يقال: "ناقةٌ ضِرْزِم"[١٩]؛ أي: قليلةُ اللَّبَنِ[٢٠]، و"الانْفِسَاح"، و"الدَّرَد"؛ وهو عدم الأسنان[٢١]، والوصفُ منه: "أَدْرَد، ودَرِد".

---

[١] - وهي الشَمالُ: الريحُ التي تهُبُّ من ناحية القطب. انظر الصحاح واللسان (شمل).
[٢] - الدلامص: اللّماع البَرّاقُ. انظر أبنية السجستاني ١٧٣، وأبنية الزبيدي ٢٢٤، واللسان (دلمص).
[٣] - انظر أبنية الزبيدي ١٢٠، والصحاح (شمل)، وأبنية ابن القطاع ٢٢٣، واللباب ٢٤٢/٢، ومر ٤٧٩/٢.
[٤] - في د، وط، وص:"بإسكان".
[٥] - الصيقل: الذي يصقل السيف. والجمع الصَياقِلةُ. انظر الصحاح واللسان (صقل).
[٦] - الممتع ٢٢٧/١.
[٧] - كالمبرد في المقتضب ٥٨/١، والفارسي في التكملة ٢٣٣، والمازني وابن جني في المنصف ١٥٤-١٥٥.
[٨] - في صب ١٧٧٥/٤: "أي: نقلت حركة الهمزة إلى الميم ثم حذفت الهمزة". وفي د، وط، وص:"فنقل".
[٩] - انظر المقتضب ٣٣٨/٣، واللسان (حبط).
[١٠] - ويقال أيضاً: دُلمِصٌ. انظر اللسان والتاج (دلص).
[١١] - زيادة من د، وط، وص.
[١٢] - انظر المقتضب ٥٩/١، والأصول ٢٠٨/٣، والتكملة للفارسي ٢٣٨، والمنصف ١٥٦، واللباب ٢٥٣/٢.
[١٣] - انظر قول أبي عثمان في المنصف ١٥٦.
[١٤] - انظر الكلام عن زرقم وبابه في الكنز اللغوي ٦١.
[١٥] - يقال: ناقة دلقم؛ وهي المسنة التي تكسرت أسنانها من الكبر، ولأنها لا أسنان لها فلسانها يخرج من فيها ويسيل لعابها. انظر أبنية السجستاني ١٧٣، وأبنية الزبيدي ٢٢٤، واللسان (دلق).
[١٦] - رجل فسحمٌ: واسع الصدر. انظر الصحاح واللسان (فسحم).
[١٧] - الدِّرْدِمُ: الناقة المسنة التي ذهبت أسنانها. انظر الصحاح واللسان (دردم).
[١٨] - انظر الصحاح واللسان (ضرز).
[١٩] - في الأصل وط، وص:"ناقة ضرزة". والمثبت ما في د، وهو الصواب.
[٢٠] - وقيل أيضاً: ناقة ضِرْزِم هي المُسِنَّةُ وفيها بَقِيّة شَبابٍ. انظر الصحاح (ضرزم)، واللسان (ضرز).
[٢١] - انظر الصحاح واللسان (درد).

الثّالث[1]: أفهم[2] قولُه: (**تَأْصِيلُهَا تَحَقَّقَا**) أنّهما إذا سبقا ثلاثةً لم يتحقَّقْ تأصيلُ جميعِها، بل كان في أحدها احتمالٌ، أنّه لا يُقَدَمُ على الحُكْمِ بزيادتِهما إلاَّ بدليلٍ، وهو خلاف[3] ما صرّح[4] به في التّسهيل[5]، وهو المعروفُ، مِنْ أنّ الهمزةَ والميمَ إذا سبقا ثلاثةَ أحرفٍ أحدُها يحتمل الأصالةَ والزّيادةَ أنّه يُحْكَمُ بزيادةِ الهمزةِ والميمِ وأصالةِ ذلك المُحْتَمِلِ إلاَّ أنْ يقومَ دليلٌ بخلاف ذلك. ولذلك حُكِمَ بزيادة همزةِ "أَفْعَى"، و"أَيْدَع"، وميم "مُوسَى"، و"مِزْوَد"[6]. وجاء في ميم "مِجَنٍّ" عن سيبويه[7] قولان؛ أصحُّهُما أنّها زائدةٌ.

فإنْ دلَّ الدَّليلُ على أصالة الهمزة والميم وزيادةِ ذلك المُحْتَمِلِ حُكِمَ بمُقتضاه كما حُكِم بأصالة همزةِ "أرْطَى" فيمن قال: "أدِيم مَأرُوط"، وهمزةِ "أَوْلَق" فيمن قال[8]: "أُلِقَ فهو مَألوق" كما سبق، وبأصالةِ ميم "مَهْدَد"[9]، و"مَأْجَج"[10]، وزيادةِ أحد المثلَين؛ إذ لو كانت ميمُه زائدةً لكان "مَفْعَلاً" فكان/ يجب إدغامه. وأجاز السّيرافي[11] في "مَهْدَد"، و"مَأجَج" أنْ تكونَ الميمُ زائدةً، ويكونَ فَكُّهُما شَاذّاً، كما فكَّ "الأجَلَّ" في قوله[12]: ٣٧٤/ب

٣٠٨- الحَمْـــدُ للهِ العَـــلِيِّ الأجْـــلَـــلِ

الرّابع[13]: تُزادُ الهمزةُ في الاسمِ أُوْلَى كـــ"أَحْمَر"، وثانيةً كـــ"شَأْمَل"، وثالثةً كـــ"شَمْأَل"، ورابعةً كـــ"حُطَائِط"؛ وهو القصير[14]، وخامسةً كـــ"حَمْرَاء"، وسادسةً كـــ"عَقْرَبَاء"؛ وهي بلدٌ، وسابعةً كـــ"بَرْنَاسَاء"[15]؛ والبَرْنَاسَاء: النّاس.

والميمُ تُزاد أُوْلَى كـــ"مَرْحَب"[16]، وثانيةً كـــ"دُمَالِص"[17]، وثالثةً كـــ"دُلَمِص"[18]، ورابعةً كـــ"زُرْقُم"، وخامسةً كـــ"ضُبَارِم"[19]؛ لأنّه من الضَّبْرِ، وهو شِدَّةُ الخَلْق[20]. وذهب ابنُ عصفور[21] إلى أنّها في "ضُبَارِم" أصليّةٌ. قال في الصِّحَاح[22]: الضُّبَارِم بالضَّمِّ الشَّديدُ الخَلْقِ مِنَ الأُسْدِ. انتهى.

---

[1] - أغلب التنبيه الثالث في مر ٤٨٠/٢-٤٨١.
[2] - في ط١:"أنهم". وهو تحريف.
[3] - سقطت "خلاف" من ط١، وص.
[4] - في د، وط، وص:"جزم".
[5] - ٢٩٥.
[6] - في د:"مرود".
[7] - صرّح سبويه بأصالة الميم في مجنّ في الكتاب ٣٣٠/٢. وفي ٣٤٩/٢ قال: "الميم زائدة لازمة لكل فعْل في مَفعول ومفعَل ونحوهما". وانظر الارتشاف ١٩٦/١، ومر ٢٨٠/٢-٢٨١.
[8] - سقط "أديم..قال" من د.
[9] - مَهْدَد: اسم امرأة. انظر أبنية السجستاني ١٩٨، وأبنية الزبيدي ٢٣٨، واللسان (مهد).
[10] - مأجج: اسم موضع. انظر القاموس والتاج (مأج). وفي د:"مأحج". وفي ط١:"مأجج". وهو تصحيف.
[11] - انظر رأي السيرافي في الارتشاف ١٩٦/١، ومر ٤٨١/٢.
[12] - الرجز لأبي النجم في مجموعة الطرائف الأدبية ١/ ٥٧ برواية: "الحمد لله الوهوب المجزل"، والأغاني ٧٣/٩، وشا، والمقاصد ٥٩٥/٤، وزهر، والخزانة ٢/ ٣٩٤، والدرر ٢٣٨/٦. وهو بلا نسبة في نوادر أبي زيد ٢٣٠، والمقتضب ١٤٢/١، والأصول ٤٤٢/٣، والخصائص ٩٣/٣. ورد في هشا ٣٥١/٤، وشا ٤٤٥/٩، وزهر ٤٠٣/٢، وسيو ٥١٣. والأجلّ: الأعظم.
[13] - أغلب التنبيه الرابع في مر ٤٨١/٢.
[14] - انظر أبنية السجستاني ٤١، وأبنية الزبيدي ١٢٠، والصحاح (حطط).
[15] - وردت في الأصل بضم الباء. وهو خطأ. وفي د:"براساء". وهو خطأ؛ ليس لاختلاف المعنى ولكن المثال يقتضي زيادة الهمزة سابعة.
[16] - مَرْحَب: اسم رجل. وأبو مرحب: كُنية الظلّ. انظر الصحاح واللسان (رحب).
[17] - في د، وط، وص:"دُمَلِص".
[18] - دُلَمِصٌ كدُلامِص؛ وهو البرّاق. ورأسٌ دُلَمِصٌ أصلَعُ. انظر اللسان والقاموس والتاج (دلص).
[19] - في ط١:"ضيارم". وهو تصحيف.
[20] - انظر اللسان والقاموس (ضبر).
[21] - الممتع ٢٤٢/١-٢٤٤.
[22] - الصحاح (ضبرم).

(كَـــذَاكَ هَـــمْـــزٌ آخِـــرٌ بَعْـــدَ أَلِـــفْ   أَكْثَـــرَ مِـــنْ حَـــرْفَيْـــنِ لَفْظُهَـــا رَدِفْ)

أي[1]: يُحْكَمُ بزيادة الهمزةِ أيضاً باطّرادٍ إذا وقعتْ آخِراً بعد ألفٍ قبلَ تلك الألفِ أكثرُ مِنْ حَرْفَين، نحو: "حَمْرَاء"، و"عِلْبَاء"، و"قُرْفُصَاء". فخرج بقيد (**آخِرٌ**)[2] الهمزةُ الواقعةُ في الحشْوِ. وبقيد "قبلها ألف" الواقعةُ آخِراً وليست بعدَ ألف، فإنّه لا يُقضى بزيادة هاتَين إلاَّ بدليلٍ كما سبق في "حُطَائِط"، و"احْبَنْطَأَ". وبقيد (**أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ**) نحو: "مَاء"، و"شَاء"، و"كِسَاء"، و"رِدَاء". فالهمزة في ذلك ونحوِه أصْلٌ أو بدَلٌ مِنْ أصْلٍ، لا زائدة.

تنبيه[3]:

مقتضى قوله: (**أَكْثَرَ مِنْ حَرْفَيْنِ**) أنّ الهمزةَ يُحْكَمُ بزيادتِها في ذلك، سواء قُطِعَ بأصالةِ الحروفِ الّتي قبل الألفِ كُلِّها، أمْ قُطِعَ بأصالة حَرْفَين واحتمَل الثّالث. وليس كذلك؛ لأنّ ما آخِرُه همزةٌ بعدَ ألفٍ بينها وبين الفاء حرفٌ مُشَدَّدٌ نحو: "سُلاَّء"[4]، و"حَوَّاء"[5]، أو حرفان أحدهما لِينٌ نحو: "زِيْزَاء"[6]، و"قُوبَاء"، فإنّه مُحْتَمِلٌ لأصالة الهمزةِ/ وزيادةِ أحدِ المثلَين أو اللِّين، وللعكس. ١/٣٧٥

فإنْ جُعِلَت الهمزةُ أصليَّةً كان "سُلاَّء" "فُعَّالاً"، و"حَوَّاء" "فَعَّالاً" مِنَ الحَوَايَة[7]. وإنْ جُعِلَت زائدةً كان "سُلاَّء" "فُعْلاَء"، و"حَوَّاء" "فَعْلاَء" مِنَ الحُوَّةِ. فإنْ تأَيَّدَ[8] أحدُ الاحتمالين بدليلٍ حُكِمَ به وأُلْغِيَ الآخَرُ. ولذلك حُكِمَ على "حَوَّاء" بأنَّ همزتَه زائدةٌ إذا لم يُصْرَفْ، وبأنّها أصْلٌ إذا صُرِفَ، نحو: "حَوَّاء" للَّذِي يعاني الحيَّات. والأَوْلَى في "سُلاَّء" أنْ تكونَ همزتُه أصْلاً؛ لأنّ "فُعَّالاً" في النَّباتِ أكثرُ مِنْ "فُعْلاَء". فلو قال النّاظم: "أَكْثَرَ مِنْ أَصْلَيْنِ" لكان أجود.[9]

[1] - انظر مر ٤٨٢/٢، وعق ٢/ ٥٤١-٥٤٢.
[2] - في د، وط، وص:"بقيد الآخر".
[3] - التنبيه بتمامه في مر ٤٨٢/٢-٤٨٣.
[4] - السُلاَّءُ: شَوْكُ النَّخْل، الواحِدَةُ سُلاَّءةٌ. انظر اللسان والقاموس (سلل).
[5] - الحُوَّة: سُمْرة الشفة، يقال: رجل أَحْوَى وامرأة حَوَّاءُ. ورجلٌ حَوَّاءٌ وحاوٍ: يجمع الحَيَّات. انظر الصحاح واللسان (حوا).
[6] - الزِّيْزاءُ: الأرضُ الغليظةُ، واحدته زِيْزاءةٌ. والزِّيزاءُ: أطراف الريش. والزِّيزاءُ الأَكَمَةُ الصغيرة. وقال أبو علي: الزِّيزاءُ قد تكون مصدراً لـ"زَوْزيت"؛ أي أسرعْت. انظر المخصص ٦٥/١٥-٦٦، واللسان (زيز).
[7] - حَواهُ يَحْويهِ حَيًّا وحَوايَةً، واحْتَواهُ واحْتَوَى عليه جَمَعَهُ، وأَحْرَزَهُ، قيل: ومنه الحَيَّةُ، لِتَحَوِّيها؛ أي: انقباضها، أو لِطُول حَيَاتِها. انظر اللسان والقاموس (حوا).
[8] - في د :"تأكد".
[9] - في صب ١٧٧٨/٤:"قوله "لو قال الناظم...أجود" أي: ليخرج ما ردفت فيه الألف ثلاثة أحدها محتمل. واعترضه الحفني بأن هذا أيضاً لا يفيد اشتراط تحقق أصالة الثلاثة؛ لأن قوله أكثر من أصلين صادق لكون الثالث غير محقق الأصالة. ويُدفع بأن المعنى أصولاً أكثر من أصلين بقرينة قوله (من أصلين) فيستفاد منه الاشتراط المذكور. فتأمل". وفي د، وط، وص زيادة "انتهى".

[وَالــنُّــونُ فِــي الآخِــرِ كالهَمْــزِ فِــي نَحْــوِ "غَضَنْفَــرٍ[1]" أصَــالَــةً كُــفِــي]

(وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كالهَمْزِ) أي[2]: فَيُقْضَى بزيادتِها بالشَّرطَين المذكورَين في الهمزةِ؛ وهما أنْ يسبقَها[3] ألفٌ، وأنْ يسبقَ تلك الألفَ أكثرُ مِنْ أصلَين، نحو: "عُثْمَان"، و"غَضْبَان"[4]، بخلاف نحو: "أَمَان"[5]، و"زَمَان"[6].

ويُشْتَرَطُ لزيادة النّون مع ما ذُكِر أنْ تكونَ زيادةُ ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيفِ أصْلٍ، فالنّون في نحو: "جِنْجَان"[7] أصْلٌ، لا زائدة. وهذا الشَّرطُ مُستَفادٌ مِنْ قوله سابقاً: (وَاحْكُمْ بِتَأْصِيْــلِ حُــرُوفِ "سِــمْسِــمِ). وقد اقتضى إطلاقُه أنّه يُقْضَى بزيادة النّون عيناً فيما يتوسَّط فيه بين الألف والفاء حرْفٌ مُشدَّدٌ نحو: "حَسَّان"، و"رُمَّان"، أو حرْفُ لِينٍ نحو: "عِقْيَان"[8]، و"عُنْوَان". وهذا الإطلاقُ على وَفْق ما ذهب إليه الجمهور[9]؛ فإنّهم يحكمون بزيادة النّون في مثل "حَسَّان"، و"عِقْيَان"، إلاَّ أنْ يدلَّ دليلٌ على أصالتِها، لدلالة[10] مَنْعِ صَرْفِ "حَسَّان" على زيادة نونه في قول الشّاعر[11]:

٣٠٩ –ألاَ مَــنْ مُبْــلِــغٌ حَسَّــانَ عَنِّــي مُــغَــلْغَــلَــةً تَــدِبُّ إلَــى عُــكَــاظِ

لكنّه ذهب في التّسهيل[12] والكافية[13] إلى أنّ النّونَ في ذلك/ كالهمزةِ في تساوي الاحتمالَين، فلا يُلْغَى ٣٧٥/ب
أحدُهما إلاَّ بدليلٍ، فكان ينبغي له أنْ يقيِّدَ إطلاقَه بذلك[14]. وهذا مذهبٌ لبعض المتقدِّمين.

وزاد بعضُهم[15] لزيادتِها آخِراً شرطاً آخرَ[16]؛ وهو أنْ لا تكونَ في اسمٍ مضمومِ الأوّلِ مُضَعَّفِ الثّاني اسماً لنباتٍ نحو: "رُمَّان"، فجعلها في ذلك أصْلاً؛ لأنّ "فُعَّالاً" في أسماء النَّبات أكثرُ مِنْ "فُعْلان"[17]، وإلى هذا ذهب[18] في الكافية حيث قال[19]:

فَمِــلْ عَــنِ الــفُــعْــلاَنِ والــفُعْــلاَءِ فِــي النَّبْــتِ لِلْــفُــعَّــالِ كَالسُّــــلاَّءِ

[1] - الغَضَنْفَرُ: الأسد. ورجل غَضَنْفَرٌ: جافٍ غليظ الجُثّة. انظر الصحاح واللسان (غضفر).
[2] - معظم الشرح الآتي في مر ٤٨٣/٢-٤٨٦.
[3] - في ط١ زيادة "أي".
[4] - ليست "غضبان" في د.
[5] - ليست "أمان" في د.
[6] - في د، وط، وص زيادة: "ومكان".
[7] - في ط٢:"جنحان". وهو تصحيف. وفي صب ١٧٧٨/٤: "جنجان بكسر الجيم الأولى، وأصله جنجن كسِمسِم، قال في القاموس: الجَناجِن عظام الصدر، الواحد جنجن وجنجنة بكسرهما، ويفتحان، وجُنجُون بالضم". وقال المحقق في حاشية مر ٤٨٤/٢:" قلت: وعندي أنه لفظ مصنوع لا معنى له. انظر الكتاب ١١/٢، والممتع ٢٥٨/١".
[8] - العِقْيانُ: الذَّهَبُ الخالص. قِيل: هو ما يَنْبُت نَباتاً وليس مما يُحَصَّلُ من الحجارة. انظر اللسان (عقى).
[9] - ذهبوا إلى أن زيادة النون يحكم بها وفق الشرطين السابقين المذكورين. وانظر مر ٤٨٤/٢.
[10] - في د:"كدلالة". وفي ط١:"بدليل". وفي ط٢، وص: "بدلالة".
[11] - البيت من الوافر، لأمية بن خلف الخزاعي في المقاصد ٥٦٣/٤، والتاج (عكظ). ورد في مر ٤٨٣/٢. والمغلغلة: الرسالة، لأنها تغلغل إلى الإنسان حتى تصل إليه من بعد، من قولهم: تغلغل الماء، إذا دخل بين الأشجار. وأصل الغلغلة دخول الشيء في الشيء. وعكاظ: اسم مكان. والبيت من قصيدة يهجو بها حسان بن ثابت.
[12] - ٢٩٧.
[13] - شرح الكافية ٢٠٤٤/٤.
[14] - في صب ١٧٧٩/٤: "قوله: "فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه"؛ أي: على ما ذهب إليه في التسهيل والكافية، وقوله: "بذلك"؛ أي: بأن لا يتوسط بين الألف والفاء حرف مشدّد أو لين".
[15] - كالأخفش كما ذكر في اللباب ٥١٨/١. وابن الحاجب في الشافية ٨٠-٨١، وانظر شرح الشافية للرضي ٣٩٥/٢.
[16] - أي: زاد بعضهم شرطاً ثالثاً على الشرطين المذكورين أول الشرح. انظر مر ٤٨٤/٢.
[17] - في ص:"فعلال".
[18] - في د:"وإليه ذهب".
[19] - شرح الكافية ٢٠٤٦/٤.

ورُدَّ[1] بأنَّ زيادةَ الألف والنّون آخِراً أكثرُ مِنْ مَجِيء النَّباتِ على "فُعَّال". ومذهب الخليل وسيبويه أنَّ نونَ "رُمَّان" زائدةٌ؛ قال سيبويه[2]: "وسألته – يعني: الخليل – عن الرُّمَّان إذا سُمِّيَ به فقال: لا أصْرِفُه في المعرفة، وأحمله على الأكثرِ، إذ لم يكن له معنًى يُعْرَفُ بهِ[3]". وقال الأخفش[4]: نونه أصليَّةٌ مثل "قُرَّاص"[5]، و"حُمّاض"[6]؛ لأنّ "فُعَّالاً" أكثرُ مِنْ "فُعْلان"[7]؛ يعني: في النَّباتِ. والصّحيحُ ما ذهب إليه، لا لِمَا ذكره، بل لثبوتِها في الاشتقاقِ قالوا: "أرضٌ مَرْمَنَةٌ[8]" للكثيرة[9] الرُّمَّانِ، ولو كانت النّونُ زائدةً لقالوا: "مَرَمَّة"[10].

(**وَ**) النّونُ (**فِي**...**نَحْوِ "غَضَنْفَرٍ"**) و"عَقَنْقَلٍ"، و"قَرَنْفُلٍ"، و"حَبَنْطَأ"، و"وَرَنْتَل" مِمّا هو فيه متوسِّطٌ، وتوسُّطه بين أربعة أحرفٍ بالسَّويّة، وهو ساكنٌ وغيرُ مُدْغَمٍ، (**أصَالَةً كُفِي**)؛ (**كُفِي**) مجهول، فيه ضميرُ النّون هو المفعولُ الأوّل عن الفاعلِ نابَ، و(**أصَالةً**) نصب بالمفعولِ الثّاني. أي: اطَّرَدَتْ زيادةُ النّونِ فيما تضمَّنَ القيودَ المذكورةَ لثلاثة أمور:

أوَّلُها: أنّ النّونَ في ذلك[11] واقعةٌ موقعَ ما تُيُقِّنَتْ زيادتُه كياء "سَمَيْذَع"[12]، وواو "فَدَوْكَس"[13]، وألف "عُذَافِر"[14]/ و"جُخَادِب"[15]. ٣٧٦/أ

ثانيها: أنّها تُعَاقِبُ حرفَ اللِّين غالباً، كقولهم[16] للغليظ الكفَّيْن: "شَرَنْبَث"، و"شُرَابِث"[17]، وللضَّخم: "جَرَنْفَش"، و"جُرَافِش"[18]، ولِنَبْتٍ: "عَرَنْقُصَان"، و"عُرَيْقِصَان"[19].

ثالثها: أنّ كلَّ ما عُرِفَ له اشتقاقٌ أو تصريفٌ وُجِدَتْ فيه زائدةً فيُحْمَلُ[20] غيرُه عليه.

---

[1] - الردّ لابن عصفور في الممتع ٢٥٩-٢٦٠.
[2] - الكتاب ١١/٢.
[3] - في صب ١٧٧٩/٤: "قوله:"إذا لم يكن له معنى يعرف به" كذا بخط الشارح على أنه تعليل للحمل على الأكثر؛ أي: ليس له علامة يعرف بها حالُ نونه". وقال المحقق في مر ٤٨٥/٢ نقلاً عن إحدى نسخ المرادي: "يعني: من اشتقاق وغيره".
[4] - انظر قول الأخفش في اللباب ٥١٨/١، ومر ٤٨٥/٢.
[5] - القُرَّاصُ: البابُونَجُ، وعُشْبٌ رِبْعِيٌّ، والوَرْسُ. انظر اللسان والقاموس (قرص).
[6] - الحُمَّاض نَبْتٌ جَبَلِيٌّ، وهو من عُشْب الربيع، وورَقُه عِظامٌ، إلا أنه شديدُ الحَمْض، يأكله الناس، وزهره أحمر، وورقه أخضر، وثمره مثلُ حَبِّ الرُّمان، يأكله الناس شيئاً قليلاً، واحدته حُمّاضة. انظر الصحاح واللسان (حمض).
[7] - في ط١، وص:"فعلال".
[8] - في الأصل:"مُرْمَنة" بضم الميم الأولى وسكون الراء وفتح الميم الثانية. وهو خطأ. انظر اللسان (رمن).
[9] - في ط١، وص:"الكثرة". وهو خطأ. وفي ط٢:"الكثيرة".
[10] - وبذلك علل الناظم مذهبه في شرح الكافية ٢٠٤٥/٤. وفي الأصل:"مُرِمَّة" بضم الميم الأولى وكسر الراء وفتح الميم المشددة. وهو خطأ.
[11] - ليست "في ذلك" في ط١.
[12] - في د، وط٢:"سميدع". والسميذع: السَّيِّدُ الكريمُ الشريفُ السَّخِيُّ المُوَطَّأُ الأكنافِ، والشُّجاعُ، والذئبُ، والرجُلُ الخفيفُ في حَوائِجِهِ، والسَّيْفُ، واسمُ رجُلٍ، وبنتُ قَيْسٍ الصحابيَّةُ، وفَرَسُ البراءِ بنِ قَيْسِ بنِ عَتَّاب. انظر القاموس والتاج (سمذع).
[13] - الفَدَوْكَسُ: الشديد. وقيل: الغليظ الجافي. والفَدَوْكَسُ: الأسد. وهو اسم رجل أيضاً. انظر أبنية السجستاني ٢٣٢، وأبنية الزبيدي ٢٦١، والصحاح واللسان (فدكس).
[14] - يقال: جمل عُذافِرٌ، وهو العظيم الشديد. ويسمَّى الأسد عُذافِراً. انظر أبنية السجستاني ٢٦٣، وأبنية الزبيدي ٢٨٤، والصحاح (عذفر).
[15] - الجخادب كالجخدب؛ وهو ضَرْبٌ مِن الجَنَادِبِ ومنَ الجَرادِ ومنَ الخُنْفَساءِ ضَخْمٌ. وقيل: دابة نحو العظاءة. انظر أبنية الزبيدي ٢٨٣، واللسان والقاموس (جخدب). وفي د:"جحادب". وهو تصحيف.
[16] - في ط١، وص:"القولهم".
[17] - انظر الصحاح واللسان (شربث). وفي الأصل:"شُرَنبث، وشَرابث". وهو خطأ.
[18] - انظر الصحاح واللسان (جرنفش).
[19] - انظر اللسان (عرقص).
[20] - في الأصل:"فحمل". وفي د:"يحمل".

وقد خرج بالقيد الأوّل النّونُ الواقعةُ أوّلاً، فإنّها أصْلٌ نحو: "نَهْشَل" إلاَّ أنْ يَقْضِيَ بزيادتِها دليلٌ كما في نحو: "نَرْجِس"؛ لأنّها لو كانت أصْلاً لكان وزنه "فَعْلِل"، وهو مفقودٌ.

وبالقيد الثّاني نحو: "قِنْطَار"، و"قِنْدِيل"، و"عُنْقُود"، و"خَنْدَرِيس"، و"عَنْدَلِيب"[1]، فإنّها أصْلٌ إلاَّ أنْ يَقْضِيَ دليلٌ بالزّيادة كما في نحو: "عَنْبَس"؛ لأنّه من العُبُوس[2]، و"حَنْظَل"؛ لقولهم: "حَظِلَتِ الإبلُ"[3]، و"عَنْسَل"[4]؛ لأنّه مِنَ "العَسَلان"[5]، و"عُرُنْد"[6]؛ لأنّه مِنْ قولهم: "شَيءٌ عُرُدٌّ"؛ أي: صُلبٌ[7]، و"كَنَهْبَل"؛ لقولهم فيه: "كَهْبَل"[8]، ولعدم النّظير على تقدير الأصالة.

وبالقيد الثّالث نحو: "غُرْنَيق"؛ وهو السَّيدُ الرَّفيعُ[9]، و"خُرْنُوب"[10]، و"كُنَأْبِيل"[11]، فالنّون أصليَّةٌ إذ ليس في الكلام "فُعْنَيل"، ولا "فُعْنُول"، ولا "فُنَعْلِيل".

وبالرّابع نحو: "عَجَنَّس"[12] فإنّه تعارضتْ فيه زيادةُ النّون مع زيادة التّضعيفِ فغلبَ التَّضعيفُ؛ لأنّه أكثر. وجُعِلَ وزنه "فَعَلَّل"[13] كـ"عَدَبَّس"[14]. قال أبو حيّان[15]: "والّذي أذهب إليه أنّ النّونَين زائدتان، ووزنه "فَعَنَّل"، والدَّليلُ على ذلك أنّا وجدنا النّونَين مزيدتين فيما عُرِفَ له اشتقاقٌ نحو: "ضَفَنَّط"[16]، و"زَوَنَّك"[17]، ألا ترى أنّه منَ "الضَّفَاطَة"، و"الزَّوْك"؟ فَيُحْمَلُ[18] ما لا يُعْرَفُ له اشتقاقٌ على ذلك".

---

[1] - في د:"عندليس". وهو تحريف.
[2] - انظر أبنية السجستاني ٦٠، وأبنية الزبيدي ٢١٠، والصحاح (عنبس).
[3] - الحَنْظل: الشجر المُرُّ. وحظلت الإبل: رَعَت الحَنْظل فتأذت ومرضت. انظر اللسان (حنظل).
[4] - في د:"علنسل". وهو خطأ.
[5] - العَنْسَل الناقة القوية السريعة. والعَسَلان: عَدْوُ الذّئبِ. انظر الصحاح (عنسل)، واللسان (عسل).
[6] - كذا ضبط في الأصل، موافقاً القاموس. وفي د، وط١:"عَرَنْد" بفتحتين فسكون. وفي ط٢: "عَرْنَد" بفتح فسكون ففتح، وكذا ضبطها الصبان ١٧٨١/٤. وفي اللسان والتاج (عرد): "عُرُنْد" بضمتين متتاليتين، وهو الصواب والله أعلم.
[7] - يقال: وترٌ عُرُندٌ، أي: غليظ شديد. وصرح الصبان في صب ١٧٨١/٤ بسكون الراء وفتح العين والنون فيها. والصواب ما أثبت. ويجوز في "عُرُدّ" فتح العين وسكون الراء مع تخفيف الدال كما صرّح به الصبان أيضاً. وانظر أبنية السجستاني ١٦٣، والصحاح (عرند)، واللباب ٢٦٥/٢، واللسان (عرد).
[8] - رجل كَهْبَلٌ: قصير. انظر القاموس والتاج (كهبل).
[9] - كذا فسره ابن السراج في الأصول٢١٦/٣. وفي الصحاح واللسان (غرنق): الشاب الناعم. واسم طائر.
[10] - الخرنوب: نبت يقال له: الخرُّوب أيضاً. انظر الصحاح (خرنب)، واللسان (خرب).
[11] - كذا ذكرت بالهمز في الشافية ٧٤، وهشا٣١١/٤، وزهر ٣٦١/٢. وقال الرضي في شرح الشافية: "وما يوجد في النسخ (وأما كنأبيل فمثل خزعبيل) الظن أنه وهمٌ: إما من المصنف، أو من الناسخ؛ لأن "كنابيل" بالألف لا بالهمزة، والألف في الوسط عنده لا يكون للإلحاق". وكنابيل بالألف: اسم موضع. انظر أبنية السجستاني ٢٦١، وأبنية الزبيدي ٢٧٣، ومعجم البلدان ٤٨٠/٤. وفي زهر ٣٦١/٢: "كنأبيل بالهمز اسم موضع باليمن".
[12] - العَجَنَّسُ: الجملُ الشديدُ الضَّخْمُ. انظر أبنية السجستاني ٢٣٧، وأبنية الزبيدي ٣٠٤، واللسان (عجنس).
[13] - انظر الممتع ٥٥/١، ٢٦٣/١، وشرح الشافية للرضي ٢٦٣/١. وفي الارتشاف ٢٦/١: "وقال ابن سيده: هو من مزيد الرباعي ووزنه فعنلل".
[14] - العَدَبَّسُ من الإبل وغيرها: الشديد المُوَثَّقُ الخَلْق. وقيل: هو السَّيءُ الخُلُقِ. ورجلٌ عَدَبَّسٌ: طويل. انظر أبنية السجستاني ٢٣٧، وأبنية الزبيدي ٣٠٤، والصحاح واللسان (عدبس).
[15] - انظر نظير قول أبي حيان في الارتشاف ٢٦/١، ٢٠٧/١. وتابع ابن منظور أبا حيان في المسألة. انظر اللسان (عجنس).
[16] - الضَّفَنَّط: الرّجلُ الضَّخْم الرِّخْو البَطنُ. انظر الخصائص ٢١٧/٣، واللسان والتاج (ضفط).
[17] - الزَوَنَّكُ: القصيرُ الدميمُ. انظر أبنية السجستاني ٢٩٦، وأبنية الزبيدي ٣٠٤. وفي المخصص ٧٢/٢ صرّح بكونه من "زوك". وفي الصحاح جعله من (زنك). وفي اللسان(زوك): الزَّوَنَّكُ والزَّوْكُ مِشْيَةٌ في تقارب وفَحَجٍ؛ أي: عرج.
[18] - في ص:"فيه عمل".

تنبيهات:

الأوّل[١]: بقي مِمَّا تُزاد فيه النّون باطّراد ثلاثةُ مواضع: المضارع كـ"نَضْرِبُ"، و"الانْفِعَال" وفروعه كـ"الانْطِلاَق"،/ و"الافْعِنْلال" كـ"الاحْرِنْجَام"[٢]. وإنّما سكت عنها لوضوحها. ٣٧٦/ب

الثّاني[٣]: إنّما لم يذكر التّنوين، ونونَ التّثنية والجمع، وعلامةَ الرفع في الأمثلة الخمسةِ، ونونَ الوقاية، ونونَ[٤] التوكيد؛ لأنّ هذه زيادةٌ متميِّزَةٌ ومقصودُ الباب تمييزُ الزّيادةِ المُحْتَاجَةِ إلى تمييزٍ لاختلاطها بأصولِ الكلمة حتَّى صارت جزءاً منها.

الثّالث[٥]: اعلمْ أنّ النّون تُزاد أُوْلَى نحو: "نَضْرِب"، وثانيةً نحو: "حَنْظَل"، وثالثةً نحو: "غَضَنْفَر"، ورابعةً نحو: "رَعْشَن"[٦]، وخامسةً نحو: "عُثْمَان"، وسادسةً نحو: "زَعْفَرَان"، وسابعةً نحو: "عَبَوْثَرَان"[٧].

**[وَالتَّـاءُ فِي التَّـأنِيْـثِ وَ المُضَـارَعَـهْ		وَنَحْـوِ الاِسْـتِفْعَـالِ وَالمُطَـاوَعَـهْ]**

(وَالتَّاءُ) تُزاد في أربعةِ مواضع[٨]: **(فِي التَّأنيثِ)** كـ"ضَرَبَتْ"، و"ضَارِبَة"، و"ضَرْبَة"، و"أنتِ" وفروعه على المشهور[٩]، **(وَ)** في **(المُضَارَعَهْ)** كـ"تَضْرِبُ"، **(وَ)** في **(نَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ)** مِنَ المصادر، وذلك "الافْتِعَال" كـ"الاسْتِخْرَاج"، و"الاقْتِدَار" وفروعهما[١٠]، و"التَّفْعِيل"، و"التَّفْعَال" كـ"التَّرْدِيد"، و"التَّرْدَاد" دون فروعهما[١١]، **(وَ)** في نحو **(المُطَاوَعَهْ)** كـ"تَعَلَّمَ تَعَلُّماً"، و"تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً"، و"تَغَافَلَ تَغَافُلاً". ولا يُقْضَى بزيادتِها في غير ما ذُكِرَ إلاَّ بدليلٍ.

واعلم أنّه قد زِيْدَت التّاءُ أوَّلاً وآخِراً وحَشْواً: فأمّا زيادتُها أوَّلاً فمنه مُطَّرِدٌ، وقد تقدَّم، ومنه مقصورٌ على السَّماع كزيادتِها في "تَنْضُب"[١٢]، و"تَتْفُل"، و"تُدْرَأ"[١٣]، و"تِحْلِئ"[١٤].

---

[١] - انظر مر ٤٨٧/٢. وسقطت "الأول" من ط١.
[٢] - في ط١:"والانفعلال كالاجرنجام". وهو تحريف فتصحيف.
[٣] - انظر مر ٤٨٧/٢.
[٤] - سقط "التثنية...ونون" من ط١.
[٥] - التنبيه الثالث في مر ٤٨٧/٢.
[٦] - في ط١:"رعسن". وهو تصحيف.
[٧] - العبوثران: نبتٌ طَيِّب للأكل، له قُضْبان دِقاق، طيب الريح. ويقال فيه أيضاً: العَبَيثران. وتضم الثاء فيهما وتفتح، فتلك أربع لغات. انظر أبنية الزبيدي ٢٣٦١، والصحاح واللسان (عبثر). وفي د زيادة "انتهى".
[٨] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٨٨/٢-٤٨٩.
[٩] - في صب ١٧٨٢/٤: "قوله: "على المشهور" مقابله قولان: الأول أن التاء هي الاسم وأن الضمير حرف عماد، وكون التاء على هذا ليست حرفاً زائداً ظاهر. الثاني أن المجموع هو الضمير فتكون التاء جزءه، وقد يقال كونها جزء الاسم لا ينافي زيادتها كما لا يخفى فتأمل".
[١٠] - في صب ١٧٨٢/٤: "وفروعهما من الفعل والوصف".
[١١] - في صب ١٧٨٢/٤: "لأن فروعهما كـ"ردد، ومردد" بدون تاء".
[١٢] - التَّنْضُبُ: شجر، والواحدة: تنْضُبَة. انظر أبنية السجستاني ٩، واللسان والتاج (نضب).
[١٣] - يقال: جيش ذو تُدرأ؛ أي: ذو عُدَّةٍ وقوةٍ على دفع أعدائه. وهو اسم موضوع من الدرء؛ وهو الدفع. انظر أبنية الزبيدي ٢١٦، والصحاح واللسان (درأ).
[١٤] - التِّحْلِئُ: القشرة التي يقشرها الدبّاغ مما يلي اللحم. وقيل: القِشْر الذي فيه الشَّعَر فوق الجلد. وقيل: شعر وَجْه الأدِيم ووَسَخُه وسَواده. انظر أبنية السجستاني ١٦٦-١٦٧، وأبنية الزبيدي ٢١٧، واللسان (حلأ).

وأمّا زيادتُها آخِراً فكذلك منه مُطَّرِدٌ وقد تقدّم، ومنه مقصورٌ على السَّماع كالتّاء في "رَغَبُوت"، و"رَحَمُوت"، و"مَلَكُوت"، و"جَبَرُوت"[١]. وفي "تَرْنَمُوت"[٢]؛ وهو صوتُ القوسِ عند الرَّمي لأنّه مِنَ التَّرَنُّمِ[٣]، ووزنه "تَفْعَلُوت". وفي "عَنْكَبُوت". ومذهب سيبويه[٤] أنّ نون "عَنْكَبُوت" أصْلٌ؛ لقولهم في معناه: "العَنْكَب"، فهو عنده رباعيٌّ. وذهب بعضُ[٥] النُّحاة إلى أنّه ثلاثيٌّ ونونه زائدةٌ.

٣٧٧/أ وأمّا زيادتُها/ حَشْواً فلا تطّرد إلاَّ في "الاسْتِفْعَال"، و"الافْتِعَال" وفروعهما، وقد زيدت حَشْواً في ألفاظٍ قليلةٍ، ولقلَّةِ زيادتِها حشواً ذهب الأكثرُ[٦] إلى أصالتِها في "يَسْتَعُور"، وإلى كونها بدلاً مِنَ الواو في "كِلْتَا".

[وَالهَـاءُ وَقْفـاً كَـ"لِـمَـهْ" وَ"لَمْ تَـرَهْ" وَاللاَّمُ فِـي الإشَـارَةِ الْمُشْـتَهِـرَه]

(**وَالهَاءُ وَقْفاً كَـ"لِمَهْ" وَ"لَمْ تَرَهْ"**) أي[٧]: الهاءُ مِنْ حروفِ الزّيادةِ كما سبق، إلاَّ أنّ زيادتَها قليلةٌ في غير الوقْفِ، ولم تطّرد إلاَّ في الوقف على "مَا" الاستفهاميّة مجرورةً نحو: "لِمَه"، وعلى الفعل المحذوف اللاَّم جَزْماً أو وَقْفاً[٨]، وعلى كلِّ مبنيٍّ على حركةٍ لازمة إلاَّ ما تقدّم استثناؤه في باب الوقف[٩]؛ وهي واجبةٌ في بعض ذلك، وجائزة في بعضه على ما تقدّم في بابه[١٠].

وأنكر المبرّد زيادتَها وقال[١١]: "إنّها إنّما تلحق في الوقْفِ بعد تمام الكلمةِ للبيانِ كما في نحو: ﴿مَالِيَه﴾[سورة الحاقة٦٩: ٢٨]، و"يَا"[١٢] زَيْدَاه"، وللإمكانِ[١٣] كما في نحو: "عِهْ"، و"قِهْ" كما قدَّمتُه، فهي كالتّنوين وباءِ الجرِّ". والصّحيح أنّها مِنْ حروف الزّيادة، وإنْ كانت زيادتُها قليلةً، والدّليلُ على ذلك قولُهم في "أُمَّات": "أُمَّهَات"، ووزنه "فُعْلَهَات"؛ لأنّه جمع "أُمّ"، وقد قالوا: "أُمَّات"، والهاءُ في الغالب فيمَنْ يعقِلُ وإسقاطُها فيما لا يعقل. وقالوا في "أُمٍّ": "أُمَّهَة"، ووزنها "فُعْلَهَة". وأجاز ابنُ السّرّاج[١٤] أنْ تكونَ أصليَّةً، وتكون "فُعَّلَة" مثل "قُبَّرَة"[١٥]، و"أُبَّهَة"[١٦]. ويقوِّي قولَه ما حكاه صاحبُ كتابِ العين[١٧] مِنْ قولهم: "تَأَمَّهَتُ[١٨] أُمًّا" بمعنى اتّخَذْتُ، ثمَّ حُذِفَتْ الهاءُ فبقي "أُمٌّ" ووزنه "فُعٌّ"[١٩]. فإن ثبت هذا فـ"أُمٌّ"، و"أُمَّهَة" أصلان مختلفان كَـ"سَبِط، وسِبَطْر"، و"دَمِث،

[١] - من الرغبة، والرحمة، والمُلك، والجَبرية.
[٢] - في ط١:"برغوت". وهو خطأ. وفي ط٢:"ترتموت". وهو تصحيف.
[٣] - انظر أبنية السجستاني ١٦٧، وأبنية الزبيدي ٢١٦، واللسان (رنم).
[٤] - الكتاب ٣٤٨/٢.
[٥] - انظر الارتشاف ٢٠٦/١.
[٦] - انظر المنصف ١٥١-١٥٢، ٣٦٩، والممتع ٢٨٨/١، ٣٨٥/١، وشرح الشافية للرضي ٣٧٥/٢، والارتشاف ٢١٦/١.
[٧] - أغلب الشرح الآتي في مر ٤٨٩/٢-٤٩٠.
[٨] - في صب ١٧٨٣/٤: "أراد بالوقف البناء، لا مقابل الوصل". وذلك كفعل الأمر للمفرد المخاطب، نحو: "ع".
[٩] - ٣٤٨-٣٥٠.
[١٠] - باب الوقف ٣٥٠-٣٥٢.
[١١] - قول المبرد مجموع من مواضع في المقتضب ٦٠/١-٦١، ٢٤٨/٤. وتقدم التحقيق في المسألة صفحة ٣٩٢ حاشية رقم ٢.
[١٢] - سقطت "يا" من ط١.
[١٣] - في صب ١٧٨٤/٤: "أي: إمكان الوقف الذي لا يكون إلا على ساكن".
[١٤] - الأصول ٣٣٦/٣.
[١٥] - القُبَّرَة: طائر يقال له أيضاً: الحُمَّرة. انظر أبنية الزبيدي ٢١٠، واللسان (قبر). وفي د:"قبزة". وهو تصحيف.
[١٦] - الأُبَّهَة: العظمة والكبر. انظر اللسان (أبه).
[١٧] - حرف الميم/ باب اللفيف من الميم: (أمه).
[١٨] - في د:"تأبهت". وهو تحريف.
[١٩] - سقط "ثم حذفت...فع" من د.

ودِمَثْر"[١]، فتكون "أُمَّهَات" على هذا جمع "أُمَّهَة"، و"أُمَّات"[٢] جمع "أمّ". ومَا ذهبَ إليه ابنُ السّرّاج ضعيفٌ؛ لأنّه خلافُ الظّاهر./ وأمّا حكايةُ صاحب العين فلا يُحْتَجُّ بها؛ لِما فيه مِنْ الخطأ والاضْطِراب. قال أبو الفتح[٣]: ٣٧٧/ب
"ذاكرتُ بكتاب العين[٤] شيخنا أبا عليّ فأعرضَ عنه و لم يرضَه؛ لِما فيه مِنَ القول المردودِ والتّصريف[٥] الفاسدِ".

وزِيدَت الهاءُ في قولهم: "أهْرَقْتُ الماءَ فأنا أُهْرِيقُهُ إِهْرَاقَةً"، والأصْلُ: "أرَاقَ يُرِيقُ إرَاقَةً"، وألفُ "أرَاقَ" منقلِبةٌ عن الياء. وأصْلُ "يُرِيقُ": "يُؤْرِيْقُ"، ثمّ أبدلوا مِنَ الهمزةِ هاءً. وإنّما قالوا: "يُهْرِيقُهُ" وهم لا يقولون: "أُؤْرِيقُهُ"؛ لاستثقالهم الهمزتين. وقالوا أيضاً: "أَهْرَقَ الماءَ يُهْرِقُهُ إهْرَاقاً"[٦]. ولا جوابَ للمبرّد عن زيادتِها في "إهْرَاق" إلاّ دعوى الغَلَط مِنْ قائله؛ لأنّه لَمَّا أبدل الهمزة هاءً تَوَهَّمَ أنّها فاءُ الكلمة فأدخل الهمزةَ عليها وأسكنَها.

وادَّعى الخليلُ[٧] زيادةَ الهاءِ في "هِرْكَوْلَة"، وأنّها "هِفْعَوْلَة"[٨]؛ وهي العظيمة الوركين لأنّها تركل في مشيها[٩]، والأكثرونَ على أصالة الهاء[١٠] وأنّها "فِعْلَوْلَة"[١١].

وقال أبو الحسن[١٢]: إنّها زائدةٌ في "هِبْلَع"[١٣]؛ وهو الأكول، و"هِجْرَع"؛ وهو الطّويل[١٤]، فهما عنده "هِفْعَل"[١٥]؛ لأنّ الأوّل مِنَ البَلْعِ، والثّاني مِنَ الجَرَعِ؛ وهو المكان السّهل[١٦]. وحُجّة الجماعةِ أنّ العربَ تقول في الهِجْرَعَين: "هَذا أَهْجَرُ مِنْ هذا"؛ أي: أطول[١٧]. وكذلك تقول في "هِلْقَامَة"[١٨]؛ وهو الأسدُ، والضَّخم الطّويل أيضاً[١٩].

ويجوز أنْ تكونَ زائدةً في "سَهْلَب"[٢٠]؛ وهو الطّويل؛ لأنّ "السَّلِبَ" أيضاً الطَّويل، يقال: "قَرْنٌ سَهْلَبٌ وسَلِبٌ"؛ أي: طويل[٢١]. ويجوز أنْ يكونَ من بابِ "سِبَطْر، وسَبِط".

---

١ - الدمث والدمثر: المكان اللين ذو الرمل. والدمثر يأتي كسِبَطْر وعُلَبِط وجَعْفَر. وقيل غير ذلك. انظر شرح الشافية للرضي ٣٨٤/٢، واللسان والتاج (دمثر)، وصب ١٧٨٥/٤. وفي ط١:"ردميثر". وهو خطأ.
٢ - في د:"أمهات". وهو خطأ.
٣ - سر صناعة الإعراب ٥٦٨/٢.
٤ - في د، وط، وص زيادة: "يوماً". وهي زيادة توافق كلام ابن جني.
٥ - في ط١:"التعريف". وهو تحريف.
٦ - انظر تفصيل ما سبق في الكتاب ٣٣٣/٢، والكنز اللغوي ٢٥، وإيضاح ابن الحاجب ٣٩٣/٢-٣٩٤، وشرح الشافية للرضي ٤٣٨/٤، واللسان (هرق).
٧ - انظر ما ذهب إليه الخليل في سر صناعة الإعراب ٥٦٩/٢، وشرح الملوكي ١٩٨، ٢٠٤، وشرح الشافية للرضي ٣٨٣/٢، والارتشاف ٢١٩/١، ومر ٤٩٠/٢.
٨ - وردت في الأصل "هِرْكُولة" بضم الكاف. و"هِفعُولة" بضم العين. وهو خطأ.
٩ - انظر الصحاح واللسان (هركل).
١٠ - في د، وط، وص:"على أصالتها".
١١ - وردت في الأصل "فِعلُولة" بضم اللام. وهو خطأ.
١٢ - انظر قول أبي الحسن في سر صناعة الإعراب ٥٦٩/٢، والممتع ٢١٩/١، والارتشاف ٢١٩/١، ومر ٤٩٠/٢.
١٣ - في د:"هَبلع" بفتح الهاء. وهو خطأ.
١٤ - وقيل: الجبان. وقيل: الأحمق. وهجرع: فيها لغتان: إحداهما كدرهم، والثانية كجعفر. انظر أبنية السجستاني ٢٠٨، ٢٢٤، وأبنية الزبيدي ٢٥٠، واللسان (هجرع).
١٥ - في الأصل، وط، وص:"هفلع".وهو خطأ. والمثبت ما في د. وفي صب ١٧٨٦/٤:"هفلع صوابه هفعل كما في بعض النسخ".
١٦ - انظر الصحاح واللسان (جرع).
١٧ - انظر قول العرب في مجالس ثعلب ٤٥٧/٢، وسر صناعة الإعراب ٥٧٠/٢، والممتع ٢١٩/١، ومر ٤٩٠/٢.
١٨ - في د:"هَلقامة" بفتح الهاء. وهو خطأ.
١٩ - انظر الصحاح واللسان (هلقم).
٢٠ - في الأصل:"سَهْلِب" بكسر اللام. وفي صب ١٧٨٦/٤:"سهلب على وزن جعفر. وأما ضبط البعض سهلب بكسر اللام فخطأ". وتقدم التحقيق في الكلمة. انظر صفحة ٣٨٤.
٢١ - انظر الصحاح واللسان (سلب).

تنبيه[1]:

التّحقيقُ أنْ لا تُذْكَرَ هاءُ السّكتِ مع حروف الزّيادة لِمَا تقدّم.[2]

(**وَاللاَّمُ فِي الإِشَارَةِ الْمُشْتَهِرَه**)؛ أي: مِنْ حروف الزّيادة اللاَّم. والقياسُ يقتضي أنْ لا تُزادَ لِبُعْدِها مِنْ حروف/ المدِّ، فلهذا كانت أقلَّ الحروفِ زيادةً. و لم تطّردْ زيادتُها إلاَّ في الإشارةِ نحو: "ذَلِك، وتِلْكَ، وهُنَالِكَ، وأُولاَلِكَ"، وما سواها فبابُه السَّماعُ. ٣٧٨/أ

وقد سُمِعَ مِنْ كلامهم قولُهم في "عَبْد": "عَبْدَل"[3]، وفي "الأفْحَج"[4] - وهو المتباعدُ الفخذَين – "فَحْجَل"[5]، وفي "الهَيْق" - وهو الظَّليم – "هَيْقَل"[6]، وفي "الفَيْشَة" - وهي الكَمَرة – "فَيْشَلَة"[7]، وفي "الطَّيْس" - وهو الكثيرُ – "طَيْسَل"[8].

ونُقِلَ عن أبي الحسن[9] أنّ لام "عَبْدَل"[10] أصْلٌ، وهو مركَّبٌ مِنْ "عَبْدِ الله"، كما قالوا: "عَبْشَمِيّ". ويبعدُه قولُهم في "زَيْد": "زَيْدَل"[11]. على أنّه قال في الأوسط[12]: "اللاَّمُ تُزادُ في "عَبْدَل" وحدَه، وجمعه: "عَبَادِلَة"." فيكون له قولان. نعم، البواقي يُحْتَمَلُ أنْ تكونَ مِنْ مادَّتَين كـــ"سَبِط، وسِبَطْر".

تنبيهان:

الأوّل[13]: حَقُّ لام الإشارة أنْ لا تُذْكَرَ مع أحرفِ الزّيادة لِمَا قلناه في هاء السّكت مِنْ أنّها كلمةٌ برأسها.

الثّاني[14]: ذكرَ في النّظم من أحرف الزّيادة تسعةً، وسكت عن السّين، وهي تزاد باطّراد مع التّاء في "الاسْتِفْعَال" وفروعِه. وقيل[15]: وبعد كاف المؤنّثة وَقْفاً، نحو: "أَكْرَمْتُكِس"[16]، وهي الكسكسة[17]. ويلزم هذا

---

[1] - انظر مر ٤٩٠/٢.
[2] - في د زيادة "انتهى".
[3] - انظر المقتضب ٦٠/١، والأصول ٢٤٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٢٢/١، واللباب ٢٧٩/٢. وفي الأصل وردت عبدِل بكسر الدال. وهو خطأ.
[4] - في الأصل، ود، وط:"الأفجح". وهو تصحيف. والمثبت ما في ص. وفي صب ١٧٨٧/٤:"الأفحج بتقديم الحاء المهملة على الجيم".
[5] - انظر الصحاح واللسان (فحج). وفي الأصل، ود:"فجحل". وهو تصحيف.
[6] - انظر اللسان (هيق). ووردت "الهيف، و"هيفل" في د. وهو تصحيف.
[7] - انظر اللسان (فيش).
[8] - انظر اللسان (طيس).
[9] - ذكره عن أبي الحسن ابن الحاجب في الإيضاح ٣٩٤/٢، وابن عصفور في الممتع ٢١٣/١، وأبو حيان في الارتشاف ٢٢١/١.
[10] - وردت في الأصل بكسر الدال. وهو خطأ.
[11] - وردت في الأصل بكسر الدال. وهو خطأ.
[12] - انظر القول في الارتشاف ٢٢٢/١، ومر ٤٩١/٢. وبذلك يكون للأخفش في "عبدل" قولان.
[13] - انظر مر ٤٩١/٢.
[14] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٤٩١/٢. وانظر الارتشاف ٢١٧/١-٢١٨.
[15] - ممن قال بذلك الزمخشري في المفصل ٥٠٤.
[16] - في ط١:"أكرمنكس". وهو تصحيف.
[17] - ذكر الزمخشري في المفصل ٤٦٣، والرضي في شرح الكافية ٥٠٢/٤ أن الكسكسة لبكر بن وائل. وفي القاموس (كسس): والكَسْكَسَةُ، لِتَمِيمٍ لا لِبَكْرٍ.

القائل أنْ يعدَّ شينَ الكشكشةِ[1]، نحو: "أكْرَمْتُكِشْ". والغرضُ مِنَ الإتيان بهما بيانُ كسرة الكافِ، فحكْمُهما حُكْمُ هاء السّكت في الاستقلال[2].

ولا تطّرد زيادتُها في غير ذلك، بل تُحْفَظُ كسين "قُدْمُوس" بمعنى قديم، و"أَسْطَاعَ يُسْطِيع" بقطع الهمزة وضمِّ أوَّلِ المضارع، فإنَّ أصْلَه عند سيبويه[3]: "أطَاعَ يُطِيعُ"، وزيدت السّين عوضاً عن حركة عين الفعلِ؛ لأنّ أصْلَ "أطَاعَ": "أطْوَعَ".

والعذر للناظم أنّ السّينَ لا تطّرد زيادتُها إلاّ في موضعٍ واحدٍ، وقد مثّل به في زيادة التّاء إذ قال: (**وَنَحْوِ الاسْتِفْعَالِ**)، فكأنّه اكتفى بذلك، ولهذا قال في الكافية[4] في ذكره زيادةَ/ التّاء: ٣٧٨/ب

وَمَعَ سِينٍ زِيْدَ فِي اسْتِفْعَالِ وفَرْعِهِ كَاسْتَقْصِ ذَا اسْتِكْمَالِ

انتهى.

[وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَـ"حَظِلَتْ"]

(**وَامْنَعْ زِيَادَةً بلاَ قَيْدٍ ثَبَتْ**) أي[5]: متى وقعَ شيءٌ مِنْ هذه الحروفِ العشرةِ خالياً عمَّا قُيِّدَتْ به زيادتُه فهو أصْلٌ (**إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً**) على زيادته (**كَـ"حَظِلَتْ"**) الإبلُ: إذا تَأذَّتْ مِنْ أكْلِ الحَنْظَلِ، فسقوط النّون في الفعل حجّة على زيادتها في الحَنْظَلِ، مع أنّها خَلَتْ مِنْ قيد الزّيادة، وهو كونُها آخِراً بعد ألفٍ مسبوقٍ بأكثرَ مِنْ أصلَين أو واقعةً كما هي في نحو: "غَضَنْفَر" كما سبق بيانه[6]. وقد تقدّمت أمثلةٌ كثيرةٌ مِمّا حُكِمَ فيه بالزّيادة لِحُجّةٍ، مع خُلُوِّهِ مِنْ قيد الزّيادة، فَلْيُرَاجَع. والله أعلم[7].

---

[1] ـ كذا ردّ ابن الحاجب على الزمخشري في الإيضاح ٣٩٥/٢، والشافية ٧٧. وذكر الزمخشري في المفصل ٤٦٣ أن الكشكشة في تميم. وفي القاموس (كشش): الكشكشة في بَني أسَدٍ أو رَبيعَة.
[2] ـ في د:"الاستفعال". وهو خطأ.
[3] ـ الكتاب ٨/١.
[4] ـ شرح الكافية ٢٠٥٤/٤.
[5] ـ الشرح الآتي في مر ٤٩٢/٢.
[6] ـ صفحة ٤٠٧.
[7] ـ ليست "والله أعلم" في د، وط، وص.

فَصْلٌ فِي زِيَادَةِ هَمْزَةِ الوَصْلِ

هو مِنْ تتمَّةِ الكلامِ على زيادة الهمزةِ، وإنّما أفردَه لاختصاصه بأحكامٍ. وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله:

(لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لاَ يَثْبُتُ إلاَّ إذَا ابْتُدِي بِهِ كَـ"اسْتَثْبِتُوا")

أي: همزُ الوصْلِ كلُّ هَمْزٍ ثبتَ في الابتداء وسقطَ في الدَّرْج، وما يثبتُ فيهما فهو همزُ قَطْعٍ.

وقد اشتمل كلامُه على فوائدَ[1]:

الأولى: أنّ همزةَ الوصلِ وُضِعَتْ همزةً لقوله: **(للوَصْلِ هَمْزٌ)**. وهذا هو الصَّحيح. وقيل[2]: يحتمل أنْ يكونَ أصلُها الألفَ، ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو: "آلرَّجل؟"[3] في الاستفهام لَمَّا لم يُضْطَرَّ إلى الحركة.

الثّانية: أنّ همزةَ الوصلِ لا تكون إلاَّ سابقةً؛ لأنّه إنّما جيء بها وُصْلَةً إلى الابتداء بالسَّاكن، إذ الابتداء به مُتَعَذِّرٌ.

الثّالثة: أنّها لا تختصُّ بقبيلٍ، فقد[4] تدخل على الاسم والفعل والحرف، أُخِذَ ذلك مِنْ إطلاقه، والمثالُ لا يُخَصِّصُ.

الرّابعة: امتناعُ إثباتِها في الدَّرْج إلاَّ لضرورة، كقوله[5]:

٣١٠ - ألاَ لاَ أَرَى إثْنَيْنِ أحْسَنَ شِيْمَةً/ عَلَى حَدَثَانِ الْدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ ٣٧٩/أ

[1] - أغلب الكلام الآتي في مر ٤٩٣/٢-٤٩٤.
[2] ، انظر الارتشاف ٥٤٤/٢، ومر ٤٩٣/٢.
[3] - في ص:"آالرجل".
[4] - في د، وط، وص:"بل".
[5] - البيت من الطويل، لجميل في ديوانه ١٨٢، ونوادر أبي زيد ٥٢٥، وضرائر ابن عصفور ٥٤-٥٥، وشرح الشافية للرضي ٢٦٦/٢، وشا. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٤١/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٩/٩، والمقاصد ٥٦٩/٤، والخزانة٢٠٢/٧. ورد في هشا ٣١٣/٤، وشا ٤٩٣/٨، وزهر ٣٦٦/٢. والشيمة: الخُلُق والطبيعة. وحدثان الدهر: مصائبه ونوائبه.
موضع الشاهد: إثنين، ووجه الاستشهاد إثبات همزة الوصل في الدرج للضرورة.

واختُلِفَ في سبب تسميَتِها بهمزة الوصلِ مع أنّها تسقط في الوصل؛ فقيل[١]: اتِّساعاً. وقيل[٢]: لأنّها تسقط فيتَّصِلُ ما قبلها بِما بعدها. وهذا قول الكوفيّين. وقيل[٣]: لوصول المتكلِّمِ بها إلى النُّطْقِ بالسَّاكن. وهذا قول البصريّين. وكان الخليل[٤] يُسَمِّيها سُلَّمَ اللِّسان.

[وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ نَحْوُ "انْجَلَى"
وَالأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ مِنْهُ وَكَذَا أَمْرُ الثُّلاثِيّ كَـ"اخْشَ" وَ"امْضِ" وَ"انْفُذَا"
وَفِي "اسْمٍ" "اسْتٍ" "ابْنٍ" "ابْنِمٍ" سُمِعْ وَ"اثْنَيْنِ" وَ"امْرِئٍ" وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ
و"ايْمُنُ" هَمْزُ "الْ" كَذا وَيُبْدَلُ مَدّاً فِي الاِسْتِفْهَامِ أوْ يُسَهَّلُ]

ثُمَّ أشار إلى مواضِعِها مُبْتَدِئاً بالفِعلِ؛ لأنّه الأصْلُ في استحقاقها، لِمَا سأذكره بعدُ، فقال:

(**وَهْوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ احْتَوَى...عَلَى أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ**)؛ إمّا بِها (**نحو "انْجَلَى"**) و"انْطَلَقَ"، أو سواها نحو: "اسْتَخْرَجَ".

(**وَالأَمْر وَالْمَصْدَر مِنْهُ**)؛ أي: مِنَ المُحْتَوِي على أكثرَ مِنْ أربعة نحو: "انْجَلِ انْجِلاءً"، و"انْطَلِقْ انْطِلاقاً"، و"اسْتَخْرِجْ اسْتِخْرَاجاً".

(**وَكَذَا...أَمْرُ الثُّلاثيّ**) الّذي يسكن ثاني مُضَارِعه لفظاً، سواء في ذلك مفتوحُ العين ومكسورُها ومضمومُها، (**كَـ"اخْشَ" وَ"امْضِ" وَ"انْفُذَا"**). فإنْ تحرَّكَ ثاني مضارعه لم يَحْتَجْ إلى همزة الوصل، ولو سكن تقديراً كقولك في الأمر مِنْ "يقومُ": "قُمْ"، ومِنْ "يَعِدُ": "عِدْ"، ومِنْ "يَرُدُّ": "رُدَّ". ويُسْتَثْنَى: "خُذْ"، و"كُلْ"[٦]، و"مُرْ"، فإنّها يسكن ثاني مضارعها لفظاً، والأكثرُ في الأمر منها حذفُ الفاء والاستغناءُ عَنْ همزة الوصل[٧].

(**وَفِي "اسْمٍ" "اسْتٍ" "ابْنٍ" "ابْنِمٍ" سُمِعْ...وَ"اثْنَيْنِ" وَ"امْرِئٍ" وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ...و"ايْمُنُ"**) فهذه عشرةُ أسماءٍ؛ لأنّ قوله: (**وَتَأْنِيْثٍ تَبِعْ**) عنى[٨] به: "ابْنَة"، و"اثْنَتَيْنِ"، و"امْرَأَة".

---

[١] - ممن قال بذلك أبو حيان في الارتشاف ٥٤٤/٢.
[٢] - ممن قال بذلك المؤدب في دقائق التصريف ١٠٩، والأنباري في أسرار العربية ٣٤٢، وابن الضائع كما ذكر في شا ٤٧٨/٨، وزهر ٣٦٤/٢.
[٣] - بهذا القول فسّر الشلوبين كلام سيبويه في الكتاب ٢٧١/١ كما ذكر في شا ٤٧٧/٨، وزهر ٣٦٤/٢.
[٤] - انظر قول الخليل في شرح المقدمة الجزرية لزكريا الأنصاري ١٥٢.
[٥] - في ط١، وص:"انجلى". وهو خطأ.
[٦] - ليست "كل" في د.
[٧] - الكلام السابق مستفاد من مر ٤٩٤/٢-٤٩٥. وفي صب ١٧٩١/٤: "ذكر أمر مازاد على أربعة، وأمر الثلاثي. وسكت عن أمر الرباعي؛ لأن ثاني مضارعه لا يكون إلا متحركاً كـ"قاتل يقاتل"، و"دحرج يدحرج"، فلا حاجة إلى همزة الوصل".
[٨] - في د:"عبّر". وهو تحريف.

ونبّه بقوله: (**سُمِعْ**) على أنّ افتتاح هذه الأسماءِ العشرةِ بهمز الوصل غيرُ مَقيسٍ، وإنّما طريقه السَّماعُ، وذلك أنّ[1] الفعل لأصالته في التّصريف استأثرَ بأمورٍ منها: بناءُ أوائل بعض أمثلته على السُّكون، فإذا اتّفق الابتداء بِها صُدِّرَتْ بهمزة الوصل للإمكان، ثُمّ حُمِلَت مصادرُ تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها/ ٣٧٩/ب واجتلاب الهمز. وهذه الأسماء العشرة ليست مِنْ ذلك، فكان مقتضى القياس أن تُبْنَى أوائلُها على الحركةِ ويُسْتَغْنَى عن همزة الوصل[2]. وإنّما شذت عن القياس لِمَا سأذكره.

أمّا "اسْمٌ" فأصلُه عندَ سيبويه[3]: "سِمْوٌ" كـ"قِنْو". وقيل[4]: "سُمْوٌ"، كـ"قُفْل" فحُذِفَتْ لامه تخفيفاً وسُكِّنَ أوَّلُه. وقيل: نقلَ سكونُ الميمِ إلى السِّين، وأُتِي بالهمزة تَوَصُّلاً وتعويضاً. ولهذا لم يجمعوا بينهما، بل أثبتوا أحدَهما فقالوا في النّسبة إليه: "اسْمِيّ"، أو "سِمَوِيّ" كما عرف في موضعه[5]. واشتقاقه عند البصريّين[6] مِنَ "السُّمُوّ". وعند الكوفيّين مِنَ "الوَسْم"، ولكنّه قُلِبَ، فأُخِّرَتْ فاؤه فجُعِلَتْ بعد اللاَّمِ، وجاءت تصاريفه على ذلك. والخلاف في هذه المسألة شهيرٌ فلا نطيل بذكره[7].

وأمّا "اسْتٌ" فأصله: "سَتَهٌ" لقولهم: "سُتَيْهَة"، و"أَسْتَاه". و"زَيْدٌ أَسْتَهُ مِنْ[8] عَمْرٍو"، حُذِفَت اللاّمُ – وهي الهاء – تشبيهاً بحروف العلّة، وسُكِّنَ أوَّلُه وجيء بالهمزة لِمَا ذُكِرَ. وفيه لغتان أخريان: "سَهٌ" بحذف العين، فوزنه "فَلٌ". و"سَتٌ" بحذف اللاَّمِ، فوزنه "فَعٌ". والدّليلُ على كون الأصلِ: "سَتَه" بفتح الفاء فَتْحُها في هاتين اللّغتين. والدّليل على التّحريك والفتح في العين ما يُذْكَرُ في "ابْنٍ"[9].

وأمّا "ابْنٌ" فأصله: "بَنَوٌ" كـ"قَلَم"[10]، فُعِلَ به ما سبق في "اسْمٍ"، و"اسْتٍ". ودليلُ فتح فائِه قولُهم في جمعه: "بَنُونَ"، وفي النَّسَبِ: "بَنَوِيّ" بفتحها. ودليلُ تحريك العين قولُهم في جمعهم: "أَبْنَاء"، و"أَفْعَال" إنّما هو جمعُ "فَعَلٍ" بتحريك العين. ودليل كونها فتحةً كونُ "أَفْعَال" في مفتوح العين أكثرَ منه في مضمومها كـ"عَضُد، وأَعْضَاد"، ومكسورها كـ"كَبِد، وأَكْبَاد"، والحملُ على الأكثر. ودليلُ كون لامه واواً لا ياءً ثلاثةُ أمور: أحدها: أنّ الغالبَ على ما حُذِفَ/ لامُه الواو لا الياء. والثّاني: أنّهم قالوا في مؤنّثه: "بِنْت" فأبدلوا ٣٨٠/أ التّاء مِنَ اللاَّمِ، وإبدال التّاء مِنَ الواو أكثرُ مِنْ إبدالها مِنَ الياء كما سَيُعْرَفُ في موضعه[11]. والثّالث: قولهم: "البُنُوَّة".

---

[1] - في ط١:"لأن".
[2] - الكلام السابق في مر ٤٩٦/٢.
[3] - الكتاب ٨١/٢، ١٢٤/٢.
[4] - انظر تفصيل الأقوال في أمالي ابن الشجري ٢٨١/٢، وشرح الملوكي ٤٠٣-٤٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١-٢٤، وشرح الشافية للرضي ٢٥٨/٢-٢٥٩.
[5] - باب النسب ٣٢٨.
[6] - انظر مذهب البصريين والكوفيين في الإنصاف ٦/١، وشرح الملوكي ٤٠٤-٤٠٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٣/١-٢٤، ومر ٤٩٦/٢، وزهر ٣٦٤/٢.
[7] - الكلام السابق في مر ٤٩٦/٢.
[8] - في ط١:"عن". وهو تحريف.
[9] - كلامه عن "است" مستفاد من مر ٤٩٦/٢. وانظر تفصيل الكلام في الكتاب ٨١/٢، والمقتضب ٤٦٩/٢، والأصول ٣٢٤/٣، واللباب ٣٧٩/٢، وشرح الشافية للرضي ٧١/٢، وزهر ٣٦٤/٢.
[10] - في ط١:"علم".
[11] - باب الإبدال ٤٩٢. وفي ط، وص:"ستعرفه في موضعه".

ونقل ابن الشَّجَرِيّ في أماليه[1] أنّ بعضَهم ذهب إلى أنّ المحذوفَ ياءٌ، واشتقّه[2] مِنْ "بَنَى بامْرَأَتِه يَبْنِي بها[3]". ولا دليلَ في "البُنُوَّة" لأنّها كـــ"الفُتُوَّة" وهي مِن الياء. ولو بَنَيْتَ مِنْ "حَمَيْتَ" "فُعُولَة" لقلْتَ: "حُمُوَّة". وأجاز الزَّجَّاجُ[4] الوجهين[5].

وأمّا "ابْنُم" فهو "ابْنٌ" زِيدَت فيه الميمُ للمبالغة، كما زِيدت في "زُرْقُم". قال الشَّاعر[6]:

٣١١ - وَهَلْ لِيَ أُمٌّ غَيْـــرُهَـــا إنْ ذَكَرْتُهَـــا أَبَـــى اللَّهُ إلاَّ أنْ أكُـــوْنَ لَـــهَـــا ابْنَمَـــا

وليستْ عوضاً منَ المحذوف، وإلاّ لكان المحذوفُ في حُكْمِ الثَّابتِ و لم يُحْتَجْ إلى همزة[7] الوصْلِ.

وأمّا "اثْنَان" فأصله: "ثَنَيَان" بفتح الفاء والعين؛ لأنّه مِنْ "ثَنَيْتُ"، ولقولهم في النّسبة إليه: "ثَنَوِيّ"، فحُذِفَت لامُه وسُكِّنَ أوَّلُه فجِيء[8] بالهمزِ.

وأمّا "امْرُؤٌ" فأصله: "مَرْءٌ" فخُفِّفَ[9] بنقْلِ حركةِ الهمزةِ إلى الرَّاءِ، ثمَّ حُذِفَت الهمزةُ وعُوِّضَ منها[10] همزةُ الوصْلِ، ثمَّ ثبتت عند عود الهمزةِ؛ لأنّ تخفيفَها سائغٌ[11] أبداً، فجعل المُتَوَقَّع كالوَاقِعِ[12].

وأمّا تأنيث "ابْنٍ"، و"اثْنَيْنِ"، و"امْرِئٍ" فالكلامُ عليها كالكلام على مُذَكَّرَاتِها. والتّاءُ في "ابْنَة"، و"اثْنَتَيْنِ" للتَّأنيثِ كالتّاء في "امْرَأَة" كما أفهمه كلامه، بخلاف التّاء في "بِنْت"، و"ثِنْتَيْن"[13] فإنّها فيهما بدلٌ مِنْ لام الكلمةِ، إذ لو كانت للتَّأنيث لم يُسْكَّنْ ما قبلها. ويؤيِّد ذلك قولُ سيبويه[14]: "لو سَمّيتَ بهما رَجُلاً لصرفْتَهما"؛ يعني: "بِنْتاً"، و"أُخْتاً". وإفهامُ التّأنيث مُسْتَفادٌ مِنْ أصلِ الصِّيغَةِ لا مِنَ التّاء[15].

---

[1] - ٢٨٤/٢.
[2] - في ط١:"واشتقاقه".
[3] - سقطت "بها" من ط١، وص.
[4] - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣١/١.
[5] - الكلام عن "ابن" مستفاد من مر ٤٩٧/٢. وانظر إعراب القرآن للنحاس ٢١٧/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٠/١-١٥١، واللباب ٣٧٢/٢.
[6] - البيت من الطويل، للمتلمس في ديوانه ٣٠، والأصمعيات ٢٤٤ برواية: "إن تركتها"، والمقتضب ٩٣/٢، والمقاصد ٥٦٨/٤، والخزانة ٥٨/١٠، ٥٩. وهو بلا نسبة في الخصائص ١٨٢/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٣/٩. ورد في مر ٤٩٧/٢، وشا ٤٩٣/٨. والبيت من قصيدة قالها المتلمس بعد سؤال عمرو بن هند ملك الحيرة خال المتلمس عن نسب المتلمس فأجابه الحارث بما يشكك في نسبه، وكان لذلك أثره في نفس المتلمس فقال هذه القصيدة التي ضمنها عتابا لخاله وفخرا بأمه.
موضع الشاهد: ابنما، ووجه الاستشهاد زيادة الميم في ابنم للمبالغة، والأصل: ابن.
[7] - في ط، وص:"لهمزة".
[8] - في د، وط، وص:"وجيء".
[9] - في ط١:"مخفف". وهو تحريف.
[10] - في ط، وص:"عنها".
[11] - في د:"شائع".
[12] - الكلام السابق مستفاد من مر ٤٩٧/٢.
[13] - في د:"بنتين". وهو تصحيف.
[14] - الكتاب ١٣/٢.
[15] - انظر سر صناعة الإعراب ١٤٩/١-١٥٠، وشرح الملوكي ٤٠١-٤٠٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٦.

٣٨٠/ب وأمّا "ايْمُن" المخصوصُ بالقسَمِ فألفُه لِلوصْلِ عند البصريّين[١]/ والقَطْعِ عند الكوفيّين؛ لأنّه عندهم جمعُ "يَمِين". وعند سيبويه[٢] اسمٌ مفرَدٌ مِنَ "اليُمْنِ"، وهو البركة، فلمّا حُذِفَت نونُه فقيل: "ايمُ اللهِ" أعَاضُوه[٣] الهمزةَ في أوَّلِه، و لم يحذِفوها لَمّا أعادوا النُّونَ؛ لأنّها بصَدَدِ الحذف كما قلنا في "امْرِئ". وفيه اثنتا عَشْرَةَ لغةً، جمعها النّاظمُ في هذين البيتين[٤]:

هَمْزَ "ايْمُ" و"ايْمُنُ" فافْتَحْ واكْسِرَ اَو "إِمُ" قُلْ أوْ قُـلْ: "مُ" أو "مُنُ" بالتَّثْلِيْثِ قَدْ شُـكِلاَ

و"إِيْمَنُ"[٥] اخْتِـمْ بِهِ وَ "اللهُ" كُـلاًّ أَضِـفْ إِلَيْـهِ فِي قَسَـمٍ تَسْـتَوْفِ مَـا نُقِـلاَ

ثمّ أشارَ إلى ما بقي مِمَّا يدخل عليه همزةُ الوصل بقوله: **(هَمْزُ "الْ" كَذا)** أي: همز وصْلٍ، مُعَرَّفَةً كانت أو موصولةً أو زائدةً. ومذهب الخليل[٦] أنّ همزةَ "ال" قطعٌ وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال، واختاره النّاظم في غير هذا الكتاب[٧]. ومثل "ال" "امْ" في لغة أهل اليمن[٨].

تنبيهان[٩]:

[الأوّل][١٠]: عُلِمَ مِنْ كلامه أنّ همزةَ الوصلِ لا تكونُ في مضارعٍ مُطْلَقاً، ولا في حرْفٍ غير "ال"، ولا في ماضٍ ثُلاثيٍّ ولا رُباعيٍّ، ولا في اسمٍ إلاَّ مصدر الخماسيّ والسّداسيّ، والأسماء[١١] المذكورة.

الثّاني: كان ينبغي أنْ يزيدَ "أَيْمُ" لغةً في "أَيْمُنُ"، فتكون الأسماءُ غير المصادرِ اثنَي عَشَرَ[١٢]. فإنْ قيل: هي "أَيْمُنُ" حُذِفَت اللاَّمُ، يقال: و"ابْنُم" هو "ابْنٌ" وزيدت الميم[١٣]. انتهى.

(وَيُبْدَلُ)[١٤] همزُ الوصل المفتوح **(مَدّاً فِي الاِسْتِفْهَامِ)** وهو الأرجحُ، **(أوْ يُسَهَّلُ)** بين الهمزة والألف مع القَصْرِ، ولا يُحْذَفُ كما يحذف المضمومُ مِنْ نحو قولك: "أَضْطُرَّ[١٥] الرَّجُلُ؟"، وكما يُحذفُ المكسورُ في نحو:

---

[١] - انظر مذهب البصريين والكوفيين في الإنصاف ٤٠٤/١، وشرح الكافية ٢٠٧٣/٤، ومر ٤٩٨/٢، وشا ٤٩٤/٨-٤٩٥.
[٢] - انظر مذهب سيبويه في الجنى الداني ٥٣٨. وما ذكر عن سيبويه ذكره المبرد في المقتضب ٣٣٠/٢. وذكر عن البصريين في الإنصاف ٤٠٤/١، والمغني ١٣٦.
[٣] - في د:"عوضوه".
[٤] - شرح الكافية ٢٠٧٤/٤.
[٥] - وردت في شرح الكافية ٢٠٧٤/٤:"أَيْمُنُ". والصحيح ما أثبت. انظر شا ٤٩٤/٨-٤٩٥، وصب ١٧٩٤/٤.
[٦] - انظر مذهب الخليل في الكتاب ٦٣/٢، ٢٧٣/٢. وانظر تحقيق الدكتور نبيل أبو عمشة في هذه المسألة في شرح الشافية للجاربردي القسم الثاني/٢٥٣.
[٧] - شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١-٢٥٥.
[٨] - ومنه الحديث المرفوع: "ليس من امبر امصيام في امسفر"؛ يريد: ليس من البر الصيام في السفر. ونقلت هذه اللغة عن أهل اليمن، وعن طيئ، وعن حمير. وحكم ابن جني عليها بالشذوذ. انظر غريب الحديث لأبي عبيد ١٩٤/٤، وسر صناعة الإعراب ٤٢٣/١، والمفصل ٤٤٩، وشرح الرضي على الكافية ٢٤١/٣، والجنى الداني ٢٠٧. وفي المغني ٧١: "لعل ذلك لغة لبعض أهل اليمن، لا لجميعهم".
[٩] - كلام التنبيهين في هشا ٣١٣/٤.
[١٠] - زيادة من ط٢. وهي مزيدة في ص.
[١١] - في د، وط، وص زيادة: "العشرة".
[١٢] - ليس"فتكون...عشر" في د.
[١٣] - في زهر ٣٦٥/٢: "وحيث نظر إلى لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول: و"ام" لغة في "ال" عند طيئ".
[١٤] - أغلب الشرح الآتي في هشا ٣١٣/٤-٣١٤.
[١٥] - في د:"المضطر". وهو خطأ. وفي ط:"اضطر". وهو خطأ. في صب ١٧٩٥/٤:"أضطر: بالاقتصار على همزة الاستفهام المفتوحة وحذف همزة الوصل المضمومة بعدها".

﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾[سورة ص٣٨: ٦٣]، ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[سورة المنافقون٦٣: ٦]، لِئلاَّ يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر[١]. ولا يُحَقَّقُ[٢]؛ لأنّ همز الوصلِ لا يثبت في الدَّرْج/ إلاَّ لضرورة كما مرَّ، فتقول: "آلْحَسَنُ عِنْدَكَ؟"، و"آيْمُنُ اللهِ يَمِيْنك؟"، بالمدِّ راجحاً[٣]، وبالتّسهيل مرجوحاً[٤]، ومنه[٥] قوله[٦]: ٣٨١/أ

٣١٢ —أَلْحَـــقُّ إنْ دَارُ الرَّبَـــابِ تَبَاعَدَتْ أوِ انْبَـــتَّ حَبْـــلٌ أَنَّ قَـــلْبَـــكَ طَـــائِـــرُ

وقد قُرِئ بالوجهين[٧] في مواضعَ مِنَ القرآن نحو: ﴿آلذَّكَرَيْنِ﴾[سورة الأنعام٦: ١٤٣]، ﴿آلآنَ﴾[سورة يونس١٠: ٩١].

خاتمة في مسائل:

الأولى[٨]: اعلمْ أنّ لهمزة الوصل بالنّسبة إلى حركتها سبعَ حالات:

وجوب الفتح، وذلك في المبدوء بها "ال".

ووجوب الضّمّ، وذلك في نحو: "انْطُلِقَ"، و"اسْتُخْرِجَ" مبنيّين للمفعول، وفي أمر الثُّلاثيّ المضموم العين في الأصل نحو: "اقْتُل"، و"اكْتُبْ"، بخلاف "امْشُوا"، و"امْضُوا".

ورجحان الضّمّ على الكسر، وذلك فيما عُرِضَ جَعْلُ ضَمَّةِ عينه كسرةً نحو: "اغْزِي"، قاله ابن النّاظم[٩]. وفي تكملة[١٠] أبي عليّ أنّه يجب إشمام[١١] ما قبل ياء المخاطبة وإخلاصُ ضمِّ[١٢] الهمزة. وفي التّسهيل[١٣] أنّ همزةَ الوصل تُشَمُّ قبل الضّمّ المُشَمِّ[١٤].

---

[١] - انظر الكتاب ٢٧٣/٢.
[٢] - في صب ١٧٩٦/٤:"يحقق: عطف على قوله (يبدل)".
[٣] - ذكر الفارسي في التكملة ١٨ أنها لا تسقط ولكنها تبدل ألفاً. وفي الارتشاف ٥٤٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٢٨٧/١: زعم أبو عمرو بن عظيمة أن إثبات ألف الوصل في ذلك خطأ، وإنما هذه المدة ألف زائدة، ليست بدلاً من همزة، وإنما زيدت للفرق بين الاستفهام والخبر". وفي ط١:"أرجحا". وهو خطأ.
[٤] - في شا ٥١٢/٨: "وذلك صحيح في النقل والقياس. أما في النقل فلأن الأشهر عند القراء الإبدال، وبه يقرأ هؤلاء المتأخرون، وبه أخذ علينا شيوخنا للقراء السبعة. وأما في القياس فإن الأولى حين أرادوا أن يهربوا من قبح اللفظ بالهمزة أن يبلغوا بها أقصى ما يمكن من التغيير حتى تصير كأنها غيرها، ولا يكون ذلك إلا مع الإبدال؛ ولذلك انقلبت إلى السكون بعد التحريك، بخلاف التسهيل، فإن الهمزة معه باقية على قوتها وعلى زنة أصلها، ومعامَلة معاملة المحققة، فلم يزل قبح اللفظ بذلك كل الزوال، مع أن التسهيل أيضاً وجهه ظاهر".
[٥] - أي: من التسهيل.
[٦] - البيت من الطويل، لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩ برواية: "أحقٌّ لئن دار الرباب.."، وهو على هذه الرواية لا شاهد فيه. والشاهد لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب ٤٦٨/١، والأغاني ٥٢/١، ومنتهى الطلب ٢٢٤/٤، وشا، والخزانة ٢٧٧/١٠. وهو لجميل في ملحق ديوانه ٢٣٧. ورد في نا ٨٣٥، ومر ٥٠١/٢، وهشا ٣١٤/٤، وعق ٥٤٧/٢، وشا ٥١١/٨، وجز ٤٠٤، وزهر ٣٦٦/٢، وسيو ٥٠٦. وانبت : انقطع؛ يريد: انقطع ما بينك وبينها. وقلبك طائر: فزعٌ مضطرب.
موضع الشاهد: آلحق، ووجه الاستشهاد تسهيل الهمزة أو مدّها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر.
[٧] - القراءة بالتسهيل والمد. انظر الإقناع ٣٥٩/١-٣٦٠، والنشر ٣٧٧/١.
[٨] - المسألة الأولى بتمامها في هشا ٣١٣/٤. وانظر مر ٤٩٩/٢.
[٩] - نا ٨٣٤. تبعاً لأبيه في شرح الكافية ٢٠٧٦/٤.
[١٠] - ١٧. وهو مخالف لما قاله ابن الناظم في حكم الهمزة.
[١١] - في صب ١٧٩٧/٤: "المراد بالإشمام هنا ما يسمى عند القراء روماً؛ وهو أن ينحى بالضمة نحو الكسرة".
[١٢] - في د، وط، وص "ضمة".
[١٣] - ٢٠٣.
[١٤] - في زهر ٣٦٦/٢، وصب ١٧٩٧/٤: يعني إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة، وإلا فلا. وفيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين: الإشمام، وإخلاص ضم الهمزة".

ورجحان الفتح على الكسر، وذلك في "ايْمُنُ"، و"ايْمُ".

ورجحان الكسر على الضمّ، وذلك في كلمة "اسْمٍ".

وجواز الضّمّ والكسر والإشمام، وذلك في نحو: "اخْتَارَ"، و"انْقَادَ" مبنيَّين للمفعول.

ووجوبُ الكسر، وذلك فيما بقي، وهو الأصل[1].

الثّانية[2]: قد عُلِمَ أنّ همزة الوصل إنّما جيء بها للتَّوَصُّلِ إلى الابتداء بالسَّاكن، فإذا تحرّك[3] ذلك السَّاكن استُغْنِي عنها نحو: "اسْتَتَرَ" إذا قُصِدَ إدغامُ تاء الافتعال فيما بعدها نُقِلَت حركتُها إلى الفاء فقيل: "سَتَّرَ"، إلاَّ لام التّعريف إذا نُقِلَت حركةُ الهمزة إليها في نحو "الأحْمَر"، فالأرجح إثباتُ الهمزة، فتقول: "اَلَحْمَرُ قَائِمٌ[4]"، ويَضْعف "لَحْمَرُ قَائِمٌ". والفرق أنّ النَّقْلَ للإدغام أكثرُ مِنَ النَّقْلِ لغير الإدغام.

الثّالثة[5]: إذا اتَّصل بالمضمومة ساكنٌ صحيحٌ أو جارٍ مجراه[6] جاز كسرُه وضمُّه/ نحو: ﴿أَنِ اقْتُلُوا﴾[سورة ٣٨١/ب
النّساء٤: ٦٦]، ﴿أَوِ انْقُصْ﴾[سورة المزّمّل٧٣: ٣].

الرّابعة[7]: مذهب البصريّين أنّ أصل همزةِ الوصل الكسرُ وإنّما فُتِحَت في بعض المواضع تخفيفاً، وضُمَّتْ في بعضها إتباعاً. وذهب الكوفيّون إلى أنّ كسرَها في "اِضْرِبْ" وضَمَّها في "اُسْكُنْ" إتباعاً للثَّالِثِ. وأُورِدَ[8] عدم الفتح في "اعْلَم"، وأُجِيبَ بأنّها لو فُتِحَتْ في مثله لالتبسَ الأمرُ بالخبرِ. والله أعلم.

---

[1] ـ ليست المسألة الأولى في د. وفيها بدلاً منها:"اعلم أن همزة الوصل تفتح في موضعين؛ في "ال"، و"ايمن". وقد ورد كسرها في "اِيمن". وتضم في غيرهما قبل ضمة أصلية موجودة أو مقدرة نحو: "اسكن"، و"اغزي يا هند"، فإن أصله: "اغزُوي". وفي الثاني وجه بجواز الكسر، وكذا في الأول في لغة رديئة. وشمّ الضم قبل الضمة المشمّة في نحو:"اختير"، و"انقيد" على لغة الإشمام. وتكسر فيما سوى ذلك".

[2] ـ أغلب المسألة الثانية في مر ٥٠٠/٢.

[3] ـ في د:"تحول".

[4] ـ في ط١:"الحمر قاتم".

[5] ـ المسألة الثالثة دون استشهاد في التسهيل ٢٠٣.

[6] ـ في صب ١٧٩٧/٤: "أي: أو ساكن معتلّ جارٍ مجرى الصحيح؛ بأن تكون حركة ما قبله غير مجانسة له".

[7] ـ أغلب المسألة الرابعة في مر ٥٠٠/٢. وانظر تفصيل المسألة ومذهب البصريين والكوفيين فيها في الكتاب ٢٧١/٢-٢٧٢، والمقتضب ٨١/١، واللباب ١٩١/٢، والإنصاف ٧٣٧/٢، والتسهيل ٢٠٣، وشرح الكافية ٢٠٧٥/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٦٥/٣.

[8] ـ في صب ١٧٩٨/٤: "أي: على قول الكوفيين".

الإِبْـــدَالُ

[أَحْــرُفُ الإِبْــدَالِ "هَــدَأْتَ مُــوْطِيَــا" فَــأَبْــدِلِ الْهَــمْــزَةَ مِــنْ وَاوٍ وَيَــا
آخِــراً ٱثْــرَ أَلِــفٍ زِيْــدَ وَفِــي فَــاعِلِ مَــا أُعِــلَّ عَيْنــاً ذَا اقْتُفِــي]

الغرضُ مِنْ هذا الباب بيانُ الحروف الّتي تُبْدَلُ مِنْ غيرها إبدالاً شائعاً لغيرِ إدغامٍ، فإنّ إبدال الإدغام لا يُنْظَرُ إليه في هذا الباب؛ لأنّه يكون في جميع حروف المعجم إلاَّ الألف، كما أنّ الزائدَ للتّضعيف لا يُنْظَرُ إليه في حروف الزِّيادَة لذلك.

وأرادَ بالإبدال ما يشملُ القلْبَ، إذْ كلٌّ منهما تغيير في الموضع، إلاّ أنّ الإبدالَ[1] إزالةٌ والقلبَ إحالةٌ. ومِنْ ثَمَّ اخْتصَّ بحروف العِلَّةِ، والهمزةِ لأنّها تقارب حروفَ العلَّةِ بكثرة التّغيير، وذلك كما في: "قَامَ"؛ أصله: "قَوَمَ"، فألفه منقلِبَةٌ عن واوٍ في الأصلِ، و"مُوْسَى" ألفه[2] عن الياء، و"رَاس" ألفه عن الهمزة، وإنّما لُيِّنَتْ لِثُبوتِها فاستحالت ألفاً، والبدل لا يختصُّ كما ستراه.

ويخالفهما التَّعْوِيضُ، فإنّ العِوَضَ يكون في غير موضعِ المعوَّضِ منه، كتاء "عِدَة"، وهمزة "ابْنٍ"، وياء "سُفَيْرِيْج". ويكون عنْ حرفٍ كما ذُكِرَ، وعن حركةٍ كسين "أسْطَاع" كما تقدّم[3].

وقد ضَمَّن النّاظم هذا البابَ أربعةَ أحكامٍ منَ التّصريف[4]: الإبدال والقلب والنّقل والحذْف.

وأشار إلى حصْرِ حروف البدل الشَّائع في التّصريف بقوله: (**أَحْرُفُ الإِبْدَالِ "هَدَأْتَ مُوْطِيَا"**).

[1] - في الأصل زيادة "عن". وهي زيادة خاطئة.
[2] - في ط١ زيادة "منقلبة".
[3] - باب التصريف ٤١٤. وأغلب ما سبق في مر ٥٠٢/٢.
[4] - في ط١:"التعريف". وهو تحريف.

٣٨٢/أ وخرج بالشَّائع/ البدلُ الشَّاذُّ نحو إبدال اللاّمِ مِنْ نون "أُصَيْلاَن" تصغير "أَصِيل" على غير قياسٍ، كما في "مَغْرِب، ومُغَيْرِبَان"[1]، في قوله[2]:

٣١٣ – وَقَفْتُ فِيْهَا أُصَيْلاَلاً أُسَـــائِلُهَـــا أَعْيَـــتْ جَــوَاباً وَمَـــا بِالرَّبْــعِ مِنْ أَحَدِ

ومن ضاد "اضْطَجَعَ" في قوله[3]:

٣١٤ – مَـــالَ إِلَى أَرْطَـــاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَعْ

والقليلُ، نحو إبدال الجيم مِنَ الياء المشدَّدَة في الوقْفِ، كقوله[4]:

٣١٥ – خَـــالِي عُـــوَيْفٌ وَأَبُـــو عَـــلِجِّ
المُطْعِمَـــانِ اللَّـــحْـــمَ بالْعَشِـــــــجِّ
وَبِـــالْـــغَـــدَاةِ كُـــتَـــلَ الْـــبَـــرْنـــجِّ
يُـــقْـــلَـــعُ بالْـــوَدِّ وبِـــالصِّـــيْصِـــجِّ

وربّما أُبْدِلَتْ دون وقْفٍ، كقولهم في "الأُيَّل"[5]: "أُجَّل"[6]، ودون تشديد كقوله[7]:

٣١٦ – لاَهُـــمَّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِـــجْ
فَلاَ يَـــزَالُ شَـــــاحِجٌ يَأتِيْـــكَ بِـــجْ
أَقْمَـــرُ نَـــهَّـــاتٌ يُنَـــزِّي وَفْـــرَتِـــجْ

وتُسَمَّى هذه عَجْعَجَةَ قُضَاعَةَ[8].

---

[1] - أي: جاء المصغّر "مغيربان" على غير بناء مكبّره "مغرب"، مخالفاً القياس. انظر الكتاب ١٣٧/٢، والأصول ٦٢/٣، واللمع ٢١٩. وفي ط١:"مغيرب، ومغيربان". وهو خطأ.

[2] - البيت من البسيط، للنابغة الذبياني في ديوانه ١٤، والكتاب ٣٦٤/١، والمقتضب ٤١٤/٤، والأصول ٢٧٥/٣، واللمع ٦٧، والإنصاف ٢٦٩/١، وشا، والمقاصد ٥٧٨/٤، وزهر، والخزانة ١٢٥/٤، ١٢٦، وروي أيضاً: "أصيلاناً". ورد في هشا ٣١٥/٤، وشا ٣٦١/٣، وزهر ٣٦٧/٢. والأصيل: العشي. وأعيت: عجزت. والربع: محلّة القوم ومنزلهم أينما كان.

[3] - الرجز لمنظور بن حية الأسدي في المقاصد ٥٨٤/٤، ولمنظور بن أمية الأسدي في زهر. وهو بلا نسبة في الخصائص ١٦٣/٣، والمفصل ٥١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/٩، وشرح الشافية للرضي ٢٧٥/٤. ورد في مر ٥٧٦/٢، وهشا ٣١٦/٤، وزهر ٣٦٧/٢. والأرطاة: شجرة تنبت في الرمل. والحقف: الرمل المعوج. والرجز في وصف ذئب جائع تعب.

[4] - الرجز لأعرابي من البادية في الكنز اللغوي ٢٨، وزهر. وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٨٨/٢، والأصول ٢٧٤/٣، وسر صناعة الإعراب ١٧٥/١، والمفصل ٥١٧، والمقرب ٢٩/٢. ورد في نا ٨٣٧، وهشا ٣١٧/٤، وزهر ٣٦٧/٢. وكتل جمع كتلة، ويروى في مكانه فلق: جمع فلقة وهي القطعة. والبرنج: يريد به البرني؛ وهو نوع من أجود التمر. والود: الوتد، قلبت تاؤه دالاً ثم أدغمت. والصيصج: يريد به الصيصي؛ وهو واحد الصياصي وهى قرون البقر.
موضع الشاهد: علج، بالعشج، البرنج، بالصيصج، ووجه الاستشهاد إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف، وهو قليل.

[5] - الأيل: بضم الهمزة وكسرها مع فتح التحتية المشددة. وبفتح الهمزة مع كسر التحتية المشددة الوعل. انظر المخصص ٣٢/٨، واللسان (أول).

[6] - انظر الكنز اللغوي ٢٩، وسر صناعة الإعراب ١٧٦/١، والمفصل ٥١٨، وشرح الملوكي ٣٢٨، وشرح الشافية للرضي ٤٨٥/٤.

[7] - الرجز لرجل من أهل اليمن في نوادر أبي زيد ٤٥٦، والمقاصد ٥٧٠/٤، والدرر ٤٠/٣. وهو بلا نسبة في الكنز اللغوي ٢٩، والأصول ٢٧٤/٣، وسر صناعة الإعراب ١٧٧/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٩/٣. ورد في نا ٨٣٧، وزهر ٣٦٧/٢. والشاحج: المراد به البغل أو الحمار، والشحيج: الصوت؛ تقول: شحج البغل والحمار والغراب يشحج شحيجا وشحاجا: أي صوت، ويروى في مكانه شامخ. والأقمر: الأبيض. والنهات: النهاق، والنهيت والنهيق واحد. وينزى: يحرك. وفرتج: يريد به وفرتي؛ والوَفْرة - بفتح فسكون -: الشعر إلى شحمة الأذن.

[8] - انظر اللسان (عجج)، وهشا ٣١٨/٤، وزهر ٣٦٧/٢.

ومعنى (**هَدَأْتَ**): سَكَنْتَ. و(**مُوطِيا**): مِنْ أَوْطَأْتُه جعلتُه وَطِيئاً، فالياء فيه بدلٌ مِنَ الهمزة[1].

وذِكْرُه الهاءَ زيادةٌ على ما في التّسهيل[2] إذ جمعها فيه في: "طُوِيَتْ دائِما"[3]. ثُمّ إنّه لم يتكلّم عليها هنا مع عَدِّهِ إيّاها. ووَجْهُه أنّ إبدالَها مِنَ التّاء إنّما يطَّرِدُ في الوقْفِ، [على نحو: "رَحْمَة"، و"نعْمَة"، وذلك مذكورٌ في باب الوقْفِ[4]].[5] وأمّا إبدالُها مِنْ غير التّاءِ[6] فمسموعٌ كقولهم[7]: "هِيَّاكَ"، و"لَهِنَّكَ قَائِمٌ"، و"هَرَقْتُ الماءَ"، و"هَرَدْتُ الشَّيْءَ"، و"هَرَحْتُ[8] الدَّابَّةَ"[9].

تنبيهات:

الأوّل[10]: ذكر في التّسهيل[11] أنّ حروفَ البدل الشَّائع، يعني[12]: في كلام العرب، اثنانِ وعشرونَ حرفاً. وهذه التِّسعةُ[13] المذكورةُ هنا حروفُ الإبدال الضَّروريّ في التّصريف. فقال[14]: "يجمع حروفَ البدل الشّائع في غير إدغام[15] قولك: "لِجَدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ آمِنٍ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ". والضَّروريّ في[16] التّصريف هِجَاءُ:"طُوِيَتْ/ ٣٨٢/ب
دائما"." هذا كلامه.

فأفهمَ أنّ باقي حروف المعجم، وهي: الحاء، والخاء، والذّال[17]، والظَّاء، والضَّاد، والغين[18]، والقاف قد تُبْدَل على وجه الشُّذوذ. وقد قال ابن جنّي[19] في قراءة الأعمش: ﴿فَشَرِّذْ بِهِمْ﴾[سورة الأنفال٨: ٥٧] بالذّال المعجمة: "إنّ الذّالَ بدلٌ مِنَ الدّال، كما قالوا: "لَحْمٌ خَرَاذِل وخَرَادِل"[20]. والمعنى الجامعُ لهما أنّهما مجهورانِ ومتقاربان. وخرّجها الزَّمخشريّ[21] على القلْبِ بتقديم اللاَّمِ على العين مِنْ قولهم[22]: "شَذَرَ مَذَرَ".

---

[1] - كذا قال ابن الناظم في نا ٨٣٦. وانظر مر ٥٠٥/٢، وشا ٤/٩.
[2] - ٣٠٠.
[3] - في ط٢، وص:"دائماً" بالتنوين. وقال المحقق في حاشية مر ٥٠٥/٢:"ضبط "دائماً" بالتنوين في التسهيل. فتكون تسعة أحرف لا ثمانية. والصواب ما أثبتُّ"؛ يعني: دون تنوين.
[4] - ٣٤٦.
[5] - زيادة من د، وط، وص.
[6] - في ط١:"الياء". وهو تصحيف.
[7] - نسب ابن جني إبدال الهاء من همزة إن الشرطية إلى طيئ في سر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢. وانظر المسموع من إبدال الهمزة هاءً في الأصول ٢٧٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٥٢/٢-٥٥٥، والممتع ٣٩٧/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٣/٣-٢٢٤، وشا ٨/٩-٩.
[8] - في د:"هرجت". وهو تصحيف.
[9] - الكلام السابق بتمامه في هشا ٣١٨/٤.
[10] - أغلب التنبيه الأول في مر ٥٠٣/٢-٥٠٥.
[11] - ٣٠٠.
[12] - ليست "يعني" في د.
[13] - في صب ١٨٠١/٤:" ليس المعنى: وذكر في التسهيل أن هذه التسعة..إلخ؛ لأنه لم يذكر فيه التسعة بل ثمانية وأسقط الهاء، بل هي جملة معترضة بين المعطوف عليه وهو قوله:ذكر في التسهيل والمعطوف وهو قوله: فقال. ولو حذفها لكان أحسن".
[14] - التسهيل ٣٠٠.
[15] - في د:"ادغم". وهو خطأ.
[16] - في الأصل:"و". وهو خطأ.
[17] - في د:"الدال". وهو تصحيف.
[18] - في د:"العين". وهو تصحيف.
[19] - المحتسب ٢٨٠/١.
[20] - وردت في الأصل بضم الخاء. وهو خطأ. والخَراذل: جمع خردلة. وهي القطعة. يقال: "خردلت اللحم" إذا قطعته قطعاً. انظر الصحاح واللسان والقاموس (خردل)، وصب ١٨٠٢/٤.
[21] - الكشاف ٢٣٠/٢.
[22] - يقال: ذهبوا شذر مذر؛ أي: في كل وجه. انظر الكنز اللغوي ١٣، ومجمع الأمثال ٢٧٩/١.

وأفهم أيضاً أنّ مِن الشّائع ما تقدَّم مِنْ إبدال اللاَّم منَ النّون ومنَ الضّاد، ومِنْ إبدال الجيم مِنَ الياء. وكذا إبدال النّون مِنَ اللاَّم كقولهم في "الرِّفَلّ" – وهو الفرس الذّيّال[1] – "رِفَنّ"، ومِنَ الميم كقولهم في "أمْغَرَتِ[2] الشَّاةُ" إذا خرج لبنها أحمرَ كالمَغْرَة: "أنْغَرَت"[3].

وينبغي أنْ لا يُسمَّى ذلك شائعاً، بل الشَّائع في ذلك ما اطَّرد أو كثرَ في بعض اللُّغات كالعَجْعَجَةِ في لغة قُضاعة، والعَنْعَنَةِ[4] كقولهم: "ظَنَنْتُ عَنَّكَ ذاهِبٌ"؛ أي: أنَّكَ، والكَشْكَشَةِ[5] في لغة تميم، كقولهم في خطاب المؤنّث: "مَا الّذي جَاءَ بِش؟"؛ يريدون: بكِ، وقراءةِ بعضِهم[6]: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا﴾[سورة مريم١٩: ٢٤]. والكَسْكَسَةِ[7] في لغة بكرٍ، كقولهم في خطاب المؤنّث: "أَبُوسِ وأُمُّسِ"؛ يريدون: أَبُوكِ وأُمُّكِ[8].

قال في شرح الكافية[9]: "وهذا النّوع منَ الإبدال جديرٌ بأنْ يُذْكَرَ في كتب اللُّغَةِ لا في كتب التّصريف، وإلاّ لزم أنْ تُذْكَرَ العَيْنُ؛ لأنّ إبدالَها منَ الهمزة المتحرِّكةِ مُطَّرِدٌ في لغة بني تميم، ويُسْمَّى ذلك عَنْعَنَةً.

وكان يلزم أيضاً أنْ تُذْكَرَ الكافُ؛ لأنّ إبدالَها من تاء الضّمير مُطَّرِدٌ كقول الرّاجز[10]:

٣١٧ – يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا

وَطَالَمَا عَنَّيْتَنَا إِلَيكَا

أراد: عَصَيتَ.

٣٨٣/أ وأمثال هذا مِنَ الحروفِ المبدلة مِنْ غيرها كثيرةٌ./ وإنّما ينبغي أنْ يُعَدَّ في الإبدال التّصريفيّ ما لو لم يُبْدَل أوقعَ في الخطأ أو مُخالَفةِ الأكثر.

فالمُوقِعُ في الخطأ كقولك في "مَالَ": "مَوَلَ"[11]. والمُوقِعُ في مُخالَفَةِ الأكثرِ كقولك في "سَقَّاءَة": "سَقَّايَة[12]". " هذا كلامه.

[1] - والذيّال: الطَّويلُ الذَّيْل، المُتَبَخْتِرُ في مَشْيِهِ. انظر الكنز اللغوي ٥، والصحاح واللسان (ذيل)، و(رفل)، و(رفن). وفي د:"الديال". وهو تصحيف.
[2] - في ط١:"أحضرت". وهو تحريف.
[3] - انظر الكنز اللغوي ٨٥، وشرح الشافية للرضي ٤٥٧/٤، واللسان (مغر)، و(نغر). وفي ط١:"أنفرت". وهو تحريف.
[4] - وهي لغة تميم، وسيأتي ذكرها. وانظر عنعنة تميم في الخصائص ١١/٢، والمفصل ٤٣٦، والمقرب ١٨١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٩٧٦/٢.
[5] - وتقدم ذكرها في باب التصريف ٤١٤.
[6] - لم أقف على هذه القراءة فيما عدت إليه من كتب القراءات. وذكرت القراءة في فقه اللغة للثعالبي ١١١، وتفسير القرطبي ٤٥/١، وتذكرة النحاة ٤٤٣.
[7] - وتقدم ذكرها في باب التصريف ٤١٣.
[8] - انظر ما سبق في فقه اللغة للثعالبي ١١١.
[9] - ٢٠٧٩/٤-٢٠٨٠.
[10] - الرجز لرجل من حِمْيَر في نوادر أبي زيد ٣٤٧، والمقاصد ٥٩١/٤، والخزانة ٤٢٨/٤، ٤٣٠. وهو بلا نسبة في العسكريات للفارسي ٨٤، وسر صناعة الإعراب ٢٨٠/١، والمغني ٢٠٤.ورد في مر ٥٨٠/٢، وشا ٣٠١/٢. وابن الزبير: أراد به عبد الله بن الزبير بن العوام ﷺ. وعنيتنا: من العناء؛ وهو الجهد والمشقة. وقال أبو علي في العسكريات ٨٥ : "قال أبو الحسن الأخفش: إن شئت قلت: أبدل من التاء الكاف؛ لاجتماعها معها في الهمس، وإن شئت قلت: أوقع الكاف موقعها، وإن كان في أكثر الاستعمال للمفعول لا للفاعل، لإقامة القافية، ألا تراهم يقولون: رأيتك أنت، ومررت به هو، فيجعل علامات الضمير المختصّ بها بعض الأنواع في أكثر الأمر، موقع الآخر. ومن ثمّ جاء: لولاك. وإنّما ذلك لأنّ الاسم لا يصاغ معرباً، وإنّما يستحق الإعراب بالعامل".وفي المغني ٢٠٤: "الكاف بدل من التاء بدلاً تصريفياً، لا من إنابة ضمير عن ضمير" .
[11] - في ط١:"قال:قول".
[12] - السقاءة والسقاية: التي تسقي القوم. وانظر الكنز اللغوي ٥٦، والمقتضب ١٩٠/١، واللسان (سقي).

الثّاني[1]: عَدَّ كثيرٌ مِنْ أهل التّصريف حروفَ الإبدال اثنَي عَشَرَ حرفاً، وجمعوها في تراكيبَ كثيرةٍ منها: "طَالَ يَوْمُ أنْجَدْتُهُ"[2]. وأسقط بعضهم[3] اللاّمَ وعدَّها أحدَ عَشَرَ، وجمعها في قوله: "أُجُدٌ طُوِيَتْ منها"[4]. وزاد بعضُهم[5] الصَّادَ والزّايَ وعدَّها أربعةَ عَشَرَ[6]، وجمعها في قوله: "أنْصَتَ يَوْمَ زَلَّ طَاهٍ جَدٌّ". وعدَّها الزَّمخشريّ[7] ثلاثةَ عَشَرَ، وجمعها في: "اسْتَنْجَدَهُ[8] يَوْمَ طَالَ". قال ابن الحاجب[9]: "هو وهمٌ؛ لأنّه أسقط الصَّاد والزّاي وهما مِنْ حروف الإبدال، كقولهم: "زِرَاط"، و"زَقَر" في "صِرَاط"، و"سَقَر"[10]. وزاد السّين وليست مِنْ حروف الإبدال. فإن أوردَ "اسَّمَعَ" ورد "اذَّكَرَ"، و"اظَّلَمَ"؛ لأنّه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرَّدِ". هذا كلامه. قلت: قد أجاز النُّحاةُ[11] في "اسْتَخَذَ" أنْ يكونَ أصله: "اتَّخَذَ" فأبدلوا من التّاء الأولى السّين، كما أبدلوا التّاء من السين في "سِتٍّ" إذ أصله: "سِدْس"[12]، فلعلَّه نظر إلى ذلك. والّذي ذكره سيبويه[13] أحدَ عَشَرَ حرفاً: ثمانية مِنْ حروف الزِّيادة، وهي[14] ما سوى اللاَّمِ والسّين، وثلاثة مِنْ غيرها وهي الدّال والطّاء والجيم.

الثّالث[15]: يُعْرَفُ الإبدالُ بالرُّجوع في بعض التَّصاريف إلى المبدَل منه لُزوماً أو غَلَبَةً.

فالأوَّل نحو: "جَدَف"، فإنّ فاءه بدلٌ مِنْ ثَاء "جَدَث"؛ لأنّهم قالوا في الجمع: "أَجْدَاث" بالثّاء[16] فقط[17].

والثّاني نحو "أَفْلَطَ"؛ أي: أَفْلَتَ، فإنّ طاءَه بدلٌ مِنَ التّاء؛ لأنّ التّاءَ أغلبُ/ فيه[18] في الاستعمال[19]. وكذا ٣٨٣/ب
قولهم في "لِصّ": "لَصْت"؛ التّاء بدلٌ منَ الصَّادِ؛ لأنّ جمعه على "لُصُوص" أكثر من[20] "لُصُوْت"[21].

---

[1] - أغلب التبيه الثاني في مر ٥٠٤/٢.
[2] - انظر شرح الملوكي ٢١٦، والارتشاف ٢٥٥/١.
[3] - كالمبرد في المقتضب ٦١/١، وابن جني في سر صناعة الإعراب ٦٢/١. وقال ابن يعيش في شرح الملوكي: "فأما حصر الحروف في العدة التي ذكرها [ابن جني] فالمراد الحروف التي كثر إبدالها واشتهرت بذلك. ولم يرد أنه لم يقع البدل في شيء من الحروف سوى ما ذكر".
[4] - الأُجُد - بضم الهمزة والجيم - الناقة القوية الموثقة الخَلق. وطويت: هزلت وضمرت. وصرّح في صب ١٨٠٣/٤ بأن "أجد" فعل أمر من الإجادة. وانظر الممتع ٣١٩/١.
[5] - كابن الحاجب في الشافية ١٠٩.
[6] - سقط "وعدها أربعة عشر" من ط١.
[7] - كذا ذكر ابن الحاجب في الإيضاح ٣٩٧/٢، والرضي في شرح الشافية ١٩٩/٣. والصحيح أن الزمخشري في المفصل ٥٠٥ عدّها خمسة عشر حرفاً وجمعها في: "استنجده يوم صال زط".
[8] - في الأصل:"استنجذه". وهو تصحيف.
[9] - الشافية ١٠٩. وانظر أيضاً إيضاح ابن الحاجب ٣٩٧/٢. والنقل فيه تصرف. والزمخشري عدّ الصاد والزاي من حروف البدل كما ذُكر لا كما قال ابن الحاجب.
[10] - انظر سر صناعة الإعراب ١٩٦/١. وفي د، وط:"زَقْر" بفتح الزاي وسكون القاف، و"صَقْر" بفتح الصاد وسكون القاف.
[11] - انظر الكتاب ٤٢٨/٢-٤٢٩، والأصول ٤٣٣/٣، وسر صناعة الإعراب ١٩٧/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣.
[12] - وردت في الأصل "سُتّ"، و"سُدُس". وهو خطأ.
[13] - الكتاب ٣١٣/٢. غير أن سيبويه ذكر في الكتاب ٣١٤/٢ أن اللام من حروف الإبدال أيضاً، فحروف الإبدال عنده اثنا عشر حرفاً. وانظر الممتع ٤١٠/١.
[14] - في ط١:"وهما".
[15] - التنبيه الثالث في مر ٥٠٥/٢-٥٠٧. وانظر الارتشاف ٢٥٥/١.
[16] - سقطت "بالثاء" من ط١.
[17] - الجدف والجدث: القبر. انظر الصحاح واللسان (جدف).
[18] - سقطت "فيه" من ط١.
[19] - انظر الصحاح واللسان (فلط).
[20] - سقط "لصت...من" من د.
[21] - وهي لغة طيّئ. انظر الصحاح واللسان (لصت).

فإنْ لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو مِنْ أصلين نحو: "أرَّخَ، وورَّخَ"، و"وَكَّدَ، وأَكَّدَ"؛ لأنّ جميع التّصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلاً مِنَ الآخر.

وقال ابن الحاجب[1]: "يُعْرَفُ البدل بكثرة اشتقاقه كـــ"تُرَاث"، فإنّ أمثلة اشتقاقه: "وَرِثَ، ووَارِث، ومَوْرُوث"، وبقِلَّةِ استعماله كقولهم: "الثَّعالي" في "الثَّعالِب"، و"الأرَاني" في "الأرَانِب".

وأنشد سيبويه[2]:

٣١٨ - لَهَا أَشَارِيْرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمِّرُهُ   مِنَ الثَّعَالِي وَوَخْزٌ مِنْ أرَانِيْهَا

قال ابن جنّي[3]: "ويحتمل أنْ يكونَ "الثَّعالِي" جمع "ثُعَالَة" ثمَّ قُلِبَ، فيكون كقولهم: "شَرَاعِي" في "شَرَائِع"[4]."

والّذي قاله سيبويه أولى؛ لِيكونَ كـــ"أرانيها". وأيضاً فإنّ "ثُعَالَة" اسمُ جنسٍ، وجمعُ أسماء الأجناس ضعيفٌ. يعني بقوله: "اسمُ جنسٍ": عَلَمَ جنسٍ".

وبكونه فَرْعاً والحرفُ زائدٌ، كـــ"ضُوَيْرِب" تصغير "ضَارِب"؛ لأنّه لَمّا عُلِمَ الأصْلُ عُلِمَ أنّ هذه الواوَ مبدَلَةٌ مِنَ الألف.

وبكونه فَرْعاً وهو أصْلٌ، كـــ"مُوَيه"، فإنّه تصغير "مَاء"، فلمّا صُغِّرَ على "مُوَيه" عُلِمَ أنّ الهمزةَ مُبْدَلَةٌ مِنْ هاءٍ.

وبلُزوم بناءٍ مجهولٍ، نحو: "هَرَاقَ" يُحْكَمُ بأنَّ أصلَه: "أرَاقَ"؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لوَجَبَ أنْ يكونَ وزنه "هَفْعَلَ"، وهو بناءٌ مجهولٌ".

---

[1] - الشافية ١٠٩، والإيضاح ٣٩٧/٢. وفي النقل تصرف وزيادات، وهو موافق لنقل المرادي في مر ٥٠٦/٢. وأغلب الزيادات من شرح الشافية للرضي ١٩٧/٣-١٩٩، وشرح الشافية للجاربردي القسم الثاني/٤٨٦-٤٨٩.

[2] - الكتاب ٣٤٤/١. والبيت من البسيط، لرجل من بني يشكر في الكتاب ٣٤٤/١. وللنمر بن تولب اليشكري في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٤٥٦/١، والمقاصد ٥٨٣/٤، والدرر ٤٧/٣. وهو بلا نسبة في الشعر والشعراء ١٠١/١، والمقتضب ٤٧/١، والأصول ٤٦٧/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤٢/٢. ورد في مر ٥٠٦/٢، وشا ١٠٦/٩. الأشارير: جمع إشرارة؛ وهى اللحم القديد، وتتمره: تجففه. والوخز: قطع اللحم، واحدتها وخزة.

موضع الشاهد: الثعالي، وأرانيها، ووجه الاستشهاد إبدال الباء ياء للضرورة. قال الأعلم في حاشيته على الكتاب ٣٤٤/١: "ووجه الإبدال أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن، وهما مما لا يسكن في الوصل، أبدل مكان الباء والعين الياء، لأنها تسكن في حالة الرفع والخفض، وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يتوهم أنه من باب الترخيم، وأن الياء زيدت كالعوض، لأن المطرد في الترخيم أن لا يعوض من الحرف المحذوف شيء، لأن التمام منوي فيه، ولأن الترخيم تخفيف، فلو عوض منه لرجع فيه إلى التثقيل".

[3] - سر صناعة الإعراب ٧٤٣/٢.

[4] - كذا في جميع النسخ. والصواب: "شواعي" في "شوائع" بالواو وليس بالراء. والخيل شواعي وشوائع؛ أي: متفرقة. انظر سر صناعة الإعراب ٧٤٣/٢، والصحاح واللسان (شعو).

(فَأَبْدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا...آخِراً أَثْرَ أَلِفٍ زِيدَ)؛ أي[1]: تُبْدَلُ الهمزةُ مِنَ الواو والياء وجوباً في أربع مسائلَ: الأولى هذه: وهي إذا تطرَّفَتْ إحداهما بعد أَلِفٍ زائدةٍ نحو: "كِسَاء"، و"سَمَاء"، و"دُعَاء"، ونحو: "بِنَاء"، و"ظِبَاء"، و"قَضَاء". بخلاف نحو: "قَاوَلَ"، و"بَايَعَ"، و"تَعَاوُن"، و"تَبَايُنَ"[2]؛ لعدم التَّطَرُّفِ، ونحو: "غَزْو"، و"ظَبْي"؛ لعدم الألفِ، ونحو: "وَاوٍ"، و"آي"؛ لعدم زيادة الألفِ/ لأنّها أصليَّةٌ فيهما فلا إبدال، وإلاّ تَوَالَى[3] إعلالانِ، وهو ممنوعٌ. ٣٨٤/أ

تنبيهات[4]:

الأوّل[5]: تُشَارِكُهُما في ذلك الألفُ في نحو: "حَمْرَاء"، فإنَّ أصلها: "حَمْرَى" كـ"سَكْرَى"، فزيدت الألفُ قبل الآخر للمدِّ كألف "كِتَاب"، و"غُلاَم"، فأبدلت الثّانية همزةً.

فكان الأحسن أنْ يقول كما قال في الكافية[6]:

مَـــزِيـــدٍ ٱبْـــدِل هَـــمْـــزَةً [وَذَا أَلِـــفْ]   مِنْ حَـــرْفِ لِـــيْـــنٍ آخِـــرٍ بَعْـــدَ أَلِـــفْ[7]

الثّاني[8]: هذا الإبدالُ مُسْتَصْحَبٌ مع هاء التّأنيث العارِضَةِ، نحو: "بَنَّاء، وبَنَّاءَة". فإنْ كانت هاءُ التّأنيث غيرَ عارضةٍ امتنع الإبدالُ، نحو: "هِدَايَة"، و"سِقَايَة"، و"إِدَاوَة"[9]، و"عَدَاوَة"؛ لأنّ الكلمة بُنِيَتْ على التّاء، أي أنّها لم تُبْنَ على مُذَكَّر. قال في التّسهيل[10]: "وربّما صحَ مع العارِضَةِ وأُبْدِلَ مع اللاَّزمةِ". فالأوَّل كقولهم في المَثَل[11]: "اسْقِ رَقَاشِ فإنّها سَقَّايَةٌ"؛ لأنّه لَمّا كان مَثَلاً – والأمثالُ لا تُغَيَّرُ – أشْبَهَ ما بُنِيَ على هاء التّأنيث. ومنهم مَنْ يقول[12]: "فإنّها سَقَّاءَةٌ" بالهمزِ كحاله في غير المَثَلِ. والثّاني كقولهم: "صَلاَءَة" في "صَلاَيَة"[13].

وحُكْمُ زيادتَي التَّثنية حُكْمُ هاء التّأنيث في استصحاب هذا الإبدالِ، نحو: "كِسَاءَين"، و"رِدَاءَين". فإنْ بُنْيَت الكلمةُ على التّثنية امتنعَ الإبدالُ، وذلك كقولهم: "عَقَلْتُهُ بِثِنَايَيْنِ"[14]؛ وهما طَرَفَا العِقال[15].

---

[1] - الشرح الآتي مستفاد من هشا ٣١٨/٤-٣١٩.
[2] - في ط٢:"تعاوَن، وتبايَن".
[3] - في د، وط، وص:"التوالى".
[4] - في الأصل، ود، وط١، وص:"تنبيهان". وهو تصحيف. والمثبت ما في ط٢.
[5] - أغلب التنبيه الأول في هشا ٣١٩/٤. وانظر مر ٥٠٩/٢.
[6] - شرح الكافية ٢٠٨٠/٤.
[7] - زيادة من ط، وص.
[8] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٥٠٨/٢. وانظر الارتشاف ٢٥٥/١.
[9] - الإداوةُ: إناء صغير من جلد يُتَّخَذُ للماء. انظر الصحاح واللسان (أدو).
[10] - ٣٠٠.
[11] - المثل يضرب في الإحسان إلى المحسن. ورقاش: اسم امرأة، مبني كحذام. انظر الأمثال لأبي عبيد ١٣٨، ومجمع الأمثال ٣٣٣/١.
[12] - انظر المحكم حرف القاف (سقي) ٦/ ٤٨٨-٤٨٩، واللسان (سقي).
[13] - الصَّلاَيَةُ والصَّلاءَةُ: كلُّ حَجَرٍ عَرِيضٍ يُدَقُّ عليه الطِّيبِ. انظر الصحاح واللسان (صلي).
[14] - في د:"بثنائين". وهو خطأ.
[15] - انظر باب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما صفحة ٢٢٨.

الثّالث[1]: قد أوردَ على الضّابط المذكور مثل "غَاوِيّ" في النّسب إذا رخّمْته على لغة مَنْ لا ينوي، فإنّك تقول: "يَا غَاوُ" بضمِّ الواوِ مِنْ غير إبدالٍ مع اندراجه في الضّابط المذكور.

وإنّما لم يُبدَل لأنّه قد أُعِلّ بحذْفِ لامِه، فلم يُجْمَعْ فيه بين إعلالَين. فلو أتى موضعَ قوله: **(آخِراً)** بِـ"لاَماً" فقال: "لاماً بإِثْرِ أَلِفٍ زِيدَ" لاستقام.

الرّابع[2]: اختُلِفَ في كيفية هذا الإبدال؛ فقيل[3]: أُبْدِلَت الياءُ والواو/ همزةً. وهو ظاهر كلام المصنِّفِ[4]. ٣٨٤/ب
وقال حُذَّاقُ أهل التّصريف[5]: أُبْدِلَ مِنَ الواوِ والياءِ ألفٌ، ثمّ أُبْدِلَتِ الألِفُ همزةً. وذلك أنّه لَمَّا قيل: "كِسَاوٌ"، و"رِدَايٌ" تحرَّكتِ الواوُ والياءُ بعد فتحةٍ ولا حاجزَ بينهما إلاّ الألف الزّائدة، وليست بحاجزٍ حصينٍ لسكونها وزيادتِها، وانضمَّ إلى ذلك أنّهما في محلِّ التّغيير، وهو الطَّرَفُ، فَقُلِبَا أَلِفاً حَمْلاً على باب "عَصًا"، و"رَحًا"، فالتقى ساكنان فقُلِبَتِ الألفُ الثّانية همزةً لأنّها مِنْ مخرجِ الألف.[6]

ثمَّ أشارَ إلى الثّانية بقوله: **(وَفِي...فَاعِلِ مَا أُعِلَّ عَيْناً ذَا اقْتُفِي)** أي: اتُّبِعَ. **(ذَا)** إشارةٌ إلى إبدال الواو والياء همزةً. أي[7]: يجب إبدال كُلٍّ مِنَ الواو والياء همزةً إذا وقعت عيناً لاسمِ فَاعِلٍ أُعِلَّتْ عينُ فِعْلِه، نحو: "قَائِل"، و"بَائِع"، الأصْلُ: "قَاوِل"، و"بَايِع"[8]، فحُمِلا على الفِعْلِ في الإعْلال، بخلاف نحو: "عَوِرَ فهو عَاوِرٌ"، و"عَيِنَ فهو عَايِنٌ"[9].

تنبيهات:

الأوّل[10]: هذا الإبدالُ جارٍ[11] فيما كان على "فَاعِلٍ" أو "فَاعِلَةٍ" ولم يكن اسمَ فاعِلٍ، كقولهم: "جَائِز"؛ وهو البستان[12]، قال[13]:

١٥١ – صَــعْــدَةٌ نَــابِتَــةٌ فِي جَــائِــزٍ أَيْنَمَــا الــرِّيْــحُ تُمَيِّــلْــهَــا تَــمِــلْ

[1] - أغلب التنبيه الثالث في مر ٥٠٨/٢-٥٠٩.
[2] - التنبيه الرابع بتمامه في مر ٥٠٩/٢.
[3] - انظر الشافية ١٠٦.
[4] - شرح الكافية ٢٠٨٢/٤-٢٠٨٣. وفي شا ٢٢/٩-٢٣ ذهب الشاطبي إلى أن الناظم لم ينفرد بذلك القول، بل هو تابع لغيره، وساق كلام سيبويه من الكتاب ٣٦٣/٢، ثم قال: "فظاهر منه أن الهمزة مبدلة من الياء والواو، لا من الألف، لكنهم حملوا المسألة على ما قرره ابن جني [سر صناعة الإعراب ٩٣-٩٤]، وبه فسر السيرافي كلامه في الكتاب. فلا اعتراض على الناظم في مساق المسألة على ما رأيت... مع أن ما قال ليس بمنافر للصناعة، إذ يمكن أن تكون الهمزة على حقيقة ما قال من إبدالها من الياء والواو. وما نصّ عليه هو الظاهر، والحمل عليه أولى حتى يدعو داع إلى غيره، وقد جعل ابن جني في الخصائص [٢٥١/١] الحمل على الظاهر أصلاً وإن أمكن أن يكون على غير ذلك.. والله أعلم".
[5] - انظر سر صناعة الإعراب ٩٣/١، وشرح الملوكي ٢٧٦-٢٧٨، والممتع ٣٢٦/١، وشرح الشافية للرضي ١٧٣/٣.
[6] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[7] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥١٠/٢، وهشا ٣١٩/٤.
[8] - سقط: "الأصل: قاول وبايع" من د.
[9] - يقال: عَينَ الرجلُ يَعْيَنُ عَيَناً و عِينةً وهو أَعْيَنُ. ورجل أَعْيَنُ: واسع العَين بَيِّنُ العَيَن. انظر اللسان (عين).
[10] - التنبيه الأول بتمامه في مر ٥١٠/٢-٥١١.
[11] - في الأصل ود:"جائز". وأشير في هامش الأصل ٣٨٤/ب إلى ورودها "جار" في نسخة أخرى. وأشير في صب ١٨١٠/٤ إلى ورودها كذلك في بعض النسخ.
[12] - انظر التاج (جوز).
[13] - تقدم تخريج البيت. وموضع الشاهد: جائز، ووجه الاستشهاد إبدال الواو همزة في "جائز" لأنه على وزن "فاعل".

وكقولهم: "جَائِزَة"؛ وهي خشبةٌ تُجْعَلُ في وَسَطِ السَّقْفِ[١]. وكلام النّاظم هنا وفي الكافية[٢] لا يشمل ذلك. وقد نبَّه عليه في التّسهيل[٣].

الثّاني: اختُلِفَ في هذا الإبدال أيضاً؛ فقيل: أُبدِلَت الواو والياء همزةً كما قال المصنِّف. وقال الأكثرون[٤]: بل قُلِبَتَا ألِفاً ثُمَّ أبدلت الألفُ همزةً، كما تقدَّم في "كِسَاء"، و"رِدَاء"، وكسرت الهمزةُ على أصْلِ التقاء السَّاكنين. وقال المبرِّد[٥]: "أُدْخِلَتْ ألفُ "فَاعِل" قبل الألف المنقلِبَةِ في "قَالَ"، و"بَاعَ" وأشباهِهما، فالتقى ألفانِ، وهما ساكنان، فحُرِّكَت العينُ لأنّ أصلَها/ الحرَكَةُ، والألف إذا تحرَّكَتْ صارت همزةً". ٣٨٥/أ

الثّالث[٦]: يُكْتَبُ نحو: "قَائِل"، و"بَائِع" بالياء على حُكْمِ التَّخْفِيف؛ لأنّ قياسَ الهمزة في ذلك أنْ تُسَهَّلَ بين الهمزةِ والياء؛ فلذلك كُتِبَت ياءً. وأمّا إبدالُ الهمزةِ في ذلك ياءً مَحْضَةً فَنَصُّوا[٧] على أنّه لَحْنٌ. وكذلك تصحيحُ الياء في "بَائِع". ولو جاز تصحيحُ الياء في "بَائِع" لجاز تصحيحُ الواوِ في "قَائِل". ومَنْ ثَمَّ امْتُنِعَ نَقْطُ[٨] الياءِ مِنْ "قَائِل"، و"بَائِع". قال المُطَرِّزيّ[٩]: نقطُ الياء مِنْ "قَائِل"، و"بَائِع" عَامِّيٌّ، وقال: ومرّ بي في بعض تصانيف[١٠] أبي الفتح ابن جنّي أنّ أبا عليٍّ الفارسيّ دخلَ على واحدٍ مِنَ المُتَسَمِّيْنَ بالعِلْمِ فإذا بين يديه جزءٌ مكتوبٌ فيه: "قايل" – بنقطتين مِنْ تَحْت – فقال أبو عليّ لذلك الشَّيخ: هذا خَطُّ مَنْ؟ فقال: خَطِّي. فالتفتَ إلى صاحبه وقال: قد أضَعْنَا خطواتِنا في زيارة مثلِه. وخرجَ مِنْ ساعته. انتهى.

ثمّ أشار إلى الثّالثة بقوله:

(وَالْمَـــدُّ زِيْـــدَ ثَـــالِثـــاً فِي الـــوَاحِـــدِ هَمْـــزًا يُـــرَى فِي مِثْـــلِ كَـــ"الْقَـــلائِدِ")

أي: يجب إبدال حرف[١١] المدِّ الزّائد الثّالث همزةً إذا جُمِعَ على مثال "مَفَاعِل"، نحو: "رَعُوفَة، ورَعَائِف"[١٢]، و"قِلادَة"[١٣]، وقَلائِد"، و"صَحِيفَة، وصَحَائِف"، و"عَجُوز، وعَجَائِز"، و"سَلِيق، وسَلائِق"[١٤]، و"شِمَال، وشَمَائِل"[١٥]، بخلاف نحو: "قَسْوَرَة، وقَسَاوِر"[١٦]؛ لعدم المدّ، وبخلاف نحو: "مَفَازَة، ومَفَاوِز"، و"مَعِيشَة،

---

[١] - انظر الصحاح واللسان (جوز).
[٢] - شرح الكافية ٢٠٨٣/٤.
[٣] - ٣٠٠.
[٤] - انظر سر صناعة الإعراب ٩٣/١-٩٤، والارتشاف ٢٥٦/١، ومر ٥١١/٢، وهشا ٣١٩/٤، وشا ٢٩/٩.
[٥] - المقتضب ٩٩/١. وفي النقل تصرف.
[٦] - أغلب التنبيه في مر ٥١١/٢-٥١٢. وفي د:"الثاني". وهو تحريف.
[٧] - في مر ٥١١/٢: "قال ابن الخباز: وقد أولعت بذلك العامة واللحان من القراء".
[٨] - في ط١:"فقط". وهو تحريف.
[٩] - انظر قول المطرزي في مر ٥١٢/٢.
[١٠] - لم أقف على القول فيما عدت إليه من مصادر. وفي ط١:"تصاريف". وهو تحريف.
[١١] - سقطت "حرف" من ط١.
[١٢] - في صب ١٨١١/٤: "رعوفة من رعف إذا خرج من أنفه الدم". وانظر الصحاح واللسان (رعف).
[١٣] - سقط "رعوفة..قلادة" من د.
[١٤] - السَّليقُ: ما تَحَاتَّ من الشجر. وعن الأصمعي: السَّلِيق: الشجرُ الذي أحرقه حَرٌّ أو برد. وعن ابن الأعرابي: السَّلِيق الواسع من الطرقات. وقيل غير ذلك. انظر الصحاح واللسان (سلق).
[١٥] - الشِّمال: الخُلُق والطَّبْع. انظر الصحاح واللسان (شمل). وسقط "سليق...شمائل" من د.
[١٦] - القَسْوَرَةُ العزيز يَقْتَسِر غيرَه؛ أي: يَقْهَرُه. انظر المحكم حرف القاف (قسر) ٢٢٨/٦، واللسان (قسر).

ومَعَايِش"، و"مَثُوبَة، ومَثَاوِب"؛ لعدم الزِّيادة. وشذّ: "مَصَائِب"، و"مَنَائِر"، والأصْلُ: مَصَاوِب، ومَنَاوِر، وقد نُطِقَ فيهما بهذا الأصل[1]. وبخلاف نحو: "صَيْرَف"، و"عَوْسَج"[2]، و"حَائِض"[3]، و"مِفْتَاح"، و"قِنْدِيل"، و"مَكُّوك"[4]؛ لعدم كونه ثَالِثاً.

ثمّ أشار إلى الرّابعة بقوله:

(كَـــذَاكَ ثَـــانِـــي لَـــيِّـــنَـــيْـــنِ اكْتَنَفَـــا مَـــدَّ مَفَـــاعِـــلَ كَجَمْـــعِ "نَـــيِّـــفَـــا")

(نَيِّفاً)[5] نصب على المفعول به بالمصدر المنوَّنِ، وهو (جمع)،/ وأضافه في الكافية للفاعل فقال[6]: ٣٨٥/ب

...جَمْـــعِ[7] شَـــــخْصٍ نَيِّفـــاً

أي[8]: يجب أيضاً إبدالُ كُلٍّ مِنَ الواو والياء همزةً إذا وقعَ ثاني حرفين لَيِّنَين بينهما ألفُ "مَفَاعِل"، سواء كان اللَّيِّنان ياءَين كـ"نَيَائِف" جمع "نَيِّف"، أو واوَين كـ"أوَائِل" جمع "أوَّل"، أو مختلفَين كـ"سَيَائِد" جمع "سَيِّد" وأصله: "سَيْوِد"، و"صَوَائِد" جمع "صَائِد"، والأصل: "سَيَاوِد"، و"صَوَايِد".

واعلم أنّ ما اقتضاه إطلاقُ[9] النّاظم هو مذهب الخليل وسيبويه[10] ومَنْ وافَقَهما[11]. وذهب الأخفش[12] إلى أنّ الهمزةَ في الواوين فقط[13]، ولا يَهْمِزُ في الياءين ولا في الواو مع الياء، فيقول: "نَيَايِف"، و"سَيَاوِد"، و"صَوَايِد" على الأصل. وشبهته أنّ الإبدالَ في الواوين إنّما كان لثقلهما[14]، ولأنّ لذلك نظيراً؛ وهو اجتماع[15] الواوين أوَّلَ كلمة. وأمّا إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدالَ؛ لأنّه إذا التقت الياءانِ أو الياءُ والواو أوَّلَ كلمةٍ فلا هَمْزَ، نحو: "يَيْن"[16]، و"يَوم"[17]، اسم موضع[18]. واحتجَّ أيضاً بقول العرب في جمع "ضَيْوَن"؛ وهو ذكر السَّنَانير: "ضَيَاوِن" مِنْ غير همزٍ[19].

---

[1] - غلط النحاة مَن همز "مصائب" وأمثاله، واعتبروه من الشواذ. وخالفهم الزجاج فأجاز أن تكون الهمزة بدلاً من الواو، وتبعه ابن عصفور. انظر الكتاب ٣٦٧/٢، والمقتضب ١٢٣/١، والأصول ٢٨٧/٣، والخصائص ١٤٤/٣-١٤٥، والمنصف ٢١١، واللباب ٤١١/٢، والممتع ٣٤٠/١.
[2] - العَوْسَجُ: شجر من شجر الشَّوْك وله ثمر أحمر مُدَوَّرٌ كأنه خرز العقيق. انظر اللسان والتاج (عسج).
[3] - في ط، وص:"حائط".
[4] - المكوك: مكيال معروف لأهل العراق. انظر المحكم حرف الكاف (مكك) ٦٧٤/٦، واللسان (مكك).
[5] - انظر معنى "نيف" فيما تقدم من باب العدد ١٧٧ حاشية رقم ٦.
[6] - شرح الكافية ٢٠٨٤/٤.
[7] - في الأصل، وط، وص:"كجمع". والمثبت ما في د، وهو موافق لنص الكافية.
[8] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥١٣/٢-٥١٤، وشا ٤٣/٩-٤٥.
[9] - في د:"كلام".
[10] - انظر مذهب سيبويه والخليل في الكتاب ٣٧٤/٢.
[11] - انظر المقتضب ١٢٢/١، والممتع ٣٣٧/١-٣٣٨، والارتشاف ٢٦٠/١، وزهر ٣٧٠/٢.
[12] - انظر مذهب الأخفش في الممتع ٣٣٨/١، والتسهيل ٣٠١، والارتشاف ٢٦٠/١، ومر ٥١٤/٢، وشا ٤٣/٩.
[13] - سقطت "فقط" من د.
[14] - في ص:"لثقلها".
[15] - في د زيادة "غير". وهي زيادة خاطئة.
[16] - في النسخ خلافاً للأصل "يَيَن" بفتحتين. وما في الأصل موافق للضبط في أبنية ابن القطاع ١١٧، ومعجم البلدان (يين) ٤٥٤/٥، واللسان (يين).
[17] - يقال: يومٌ يَومٌ؛ أي: طويلٌ شديدٌ هائلٌ. انظر اللسان (يوم). وفي الأصل "يوْم" بسكون الواو.
[18] - في صب ١٨١٢/٤: "كان الأولى أن يقدّم الشارح قوله: "اسم موضع" على قوله: "ويَوم"".
[19] - انظر الصحاح واللسان (ضون).

والصَّحيحُ ما ذهب إليه الأوَّلان للقياس والسّماع. أمّا القياس فلأنّ الإبدالَ في نحو "أوَائِل" إنّما هو بالحمْلِ على "كِسَاء"، و"رِدَاء"؛ لشِبْهِه به مِنْ جهة قُرْبه مِنَ الطَّرَفِ، وهو في "كِساء"، و"رِدَاء"[1]، لا فرقَ بين الياء والواو، فكذلك هنا. وأمّا السّماع فحكى أبو زيد[2] في "سَيِّقَة": "سَيَائِق" بالهمز، وهو "فَعِيْلَة" مِنْ "سَاقَ يَسُوقُ"[3]. وحكى الجوهريّ في تاج اللُّغة[4]: "جَيِّد، وجَيَائِد" وهو مِنْ "جَادَ يَجُودُ[5]". وحكى أبو عثمان[6] عن الأصمعيّ في جمع "عَيِّل"[7]: "عَيَائِل". وأمّا "ضَيَاوِن" فشاذٌّ مع أنّه لَمَّا صحَّ في واحده صحَّ في الجمع فقالوا: "ضَيَاوِن" كما قالوا: "ضَيْوَن"، وكان قياسُه: "ضَيِّن". والصَّحيح أنّه لا يُقاس عليه.

تنبيهات:/ ٣٨٦/أ

الأوّل[8]: فُهِمَ مِنْ قوله: (**مَدّ مَفَاعِلَ**) اشتراطُ اتِّصال المدِّ بالطَّرَف. فلو فُصِلَ بِمَدَّةٍ شائعةٍ ظاهرةٍ أو مُقَدَّرَةٍ فلا إبدالَ، فالأُولى نحو: "طَوَاوِيس"، والثّانية نحو قوله[9]:

٣١٩ – وَكَحَّــلَ الْعَيْنَيْــنِ بِالْـعَــوَاوِرِ

أراد: بالعَواوِير؛ لأنّه جمع "عُوَّار"؛ وهو الرَّمَدُ[10]، فحُذِفَتِ الياءُ ضرورةً فهي في تقدير الموجودةِ.

أمّا الفَصْلُ بِمَدَّةٍ غيرِ شائعةٍ فلا أثرَ له، ويجب الإبدالُ[11] كقوله[12]:

٣٢٠ – فِيْهَا عَيَــائِيْــلُ أُسُــوْدٍ وَنُمُــرْ

الأصل: "عَيَائِل"، لكنّه[13] أشبع الهمزة [اضطراراً][14] فنشأت الياءُ.

---

[1] - سقط "لشبهه...رداء" من د.
[2] - ذكر أبو زيد في كتاب الهمز ١٧ "سيّقة" ضمن شاهد أورده في سياق حديثه عن "جبأ"، ولم أقف في الكتاب على"سيائق". وانظر حكاية أبي زيد في المسائل الشيرازيات ٧/١، والمنصف ٣٢٠، وشرح الشافية للرضي ١٣٠/٣، وشا ٤٤/٩، ومر ٥١٤/٢.
[3] - أي: هي التي تُساق سوقاً. انظر الصحاح واللسان (سوق).
[4] - الصحاح (جود).
[5] - سقطت "يجود" من ط، وص.
[6] - انظر حكاية أبي عثمان في المنصف ٣١٩.
[7] - وهو واحد العيال. انظر الصحاح واللسان (عيل).
[8] - أغلب التنبيه الأول في مر ٥١٥/٢.
[9] - الرجز لجندل بن المثنى الطهوي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٠/٢-٢٨١، وشرح الشافية للرضي ٣٧٤/٤، والمقاصد ٥٧١/٤، وزهر. وللعجاج في الخصائص ٣٢٦/٣. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٧٤/٢، والأصول ٣٩٧/٣، والمنصف ٣٢٢، والإنصاف ٧٨٥/٢. ورد في نا ٨٤٠، ومر ٥١٥/٢، وهشا ٣١٩/٤، وجا ٣٣٤/٤، وشا ٢٣٥/٧، ٤٩/٩، وجز ٤٠٦، وزهر ٣٦٩/٢. وكَحَلَت عينه: أي جعلت فيها الكحل. والضمير الغائب في "كحل" عائد على الدهر ونوائبه في كلام سابق. والشاعر يخاطب امرأته، يصف عجزه وضعف بصره. وجعل الشاعر العواور كحلاً للعين على الاستعارة.
[10] - انظر الصحاح واللسان (عور).
[11] - سقطت "الإبدال" من د.
[12] - الرجز لحكيم بن مُعَيَّة الربعي في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٦٠/٢، والمقاصد ٥٨٦/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧٩/٢، والمقتضب ٢٠٣/٢، والأصول ٤٣١/٢، والمفصل ٥٣٢. ورد في مر ٥١٥/٢، وهشا ٣٢٠/٤، وشا ٥٠/٩، وزهر ٣٧٠/٢. ويروى: "عياييلُ أسودٌ ونمر". والعياييل جمع عَيَّال من عال يعيل إذا تبختر. والمراد الأسود المتبخترات. ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والشاعر يصف فلاة واسعة كثيرة السباع.
[13] - في د:"لكونه".
[14] - زيادة من ط٢، وص.

كقوله[1]:

٣٢١- [تَنْفِي يَدَاهَا الحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْـيَ الدَّرَاهِمِ] تَنْقَادُ الصَّيَارِيْفِ

لأنّه جمعُ "عَيِّل" واحد العِيَال. قال الصَّغَّاني[2]: "واحِدُ العِيَالِ: "عَيِّل"، والجمعُ: "عَيَائِل"، مثل "جَيِّد، وجِياد، وجَيَائِد"."

الثّاني[3]: لا يختصُّ هذا الإبدال بتالي ألفِ الجمعِ كما أوهمه كلامُه، بل لو بَنَيْتَ مِنَ "القَوْلِ" مثل "عُوَارِض"[4] قلتَ: "قُوَائِل" بالهمز. هذا مذهب سيبويه[5] والجمهورِ[6]، وعليه مشى في التّسهيل[7]. وخالَفَ الأخفشُ والزَّجَّاجُ[8] فذهَبَا إلى منْعِ الإبدال في المفرد لِخِفَّتِهِ.

الثّالث: حُكْمُ هذه الهمزة في كتابتها ياءً ومنْعِ النَّقْطِ ما[9] سبق في "قَائِل"، و"بَائِع".[10]

[وَرُدَّ الْـهَـمْـزَ يَـا فِـيْـمَـا أُعِـلّ لاَمـاً وَفِـي مِـثْـلِ "هِرَاوَةٍ" جُعِـلْ

وَاواً وَهَـمْـزاً أَوَّلَ الْـوَاوَيْـنِ رُدّْ فِي بَـدْءِ غَيْـرِ شِـبْهِ "وُوْفِيَ الأَشُدّْ"]

ثمّ أشار إلى تقييد ما أطلقَهُ مِنَ الحُكْمِ في الهمز المُبْدَلِ مِمّا بعد ألف "مَفَاعِل" في النّوعين المذكورين، أعني ما استحقَّ الهمزَ لكونه مَدّاً مَزِيداً في الواحِدِ، وما استحقَّ الهمزَ لكونه ثاني لَيِّنَين اكتَنَفَا مَدَّ "مَفَاعِل" بقوله: (**وَافْتَحْ وَرُدَّ الْهَمْزَ يَا فِيْمَا أُعِلّ...لاَماً**) فالألفُ واللاّم في (**الهمز**) لِلعَهْدِ. أي[11]: يجب في هذين النَّوعين إذا اعْتُلَّتْ لامهما أنْ يُخَفَّفَا بإبدال كسرةِ الهمزةِ فتحةً، ثمّ بإبدالِها ياءً، فيما لامُه همزةٌ أو ياءٌ أو واوٌ و لم تسلَمْ في الواحد.

فالنّوع الأوّل: مثالُ ما لامُه همزةٌ منه: "خَطِيئَة، وخَطَايَا". ومثالُ ما لامُه ياءٌ منه: "هَدِيَّة، وهَدَايَا". ومثال ما لامُه واوٌ منه،/ لم تَسْلَمْ في الواحد: "مَطِيَّة، ومَطَايَا". ٣٨٦/ب

[1] - البيت من البسيط، للفرزدق في الكتاب ١٠/١ برواية: "نفي الدنانير". والشاهد للفرزدق في الكامل للمبرد ١٤٨/١، وشا، والمقاصد ٥٢١/٣، ٥٨٦/٤، وزهر، والخزانة ٤٢٦/٤. وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٨/٢، والأصول ٤٥٠/٣، والإنصاف ٢٧/١. ورد في نا ٤١٩، وهشا ٣٢١/٤، وعق ١٠٢/٢، وجا ١٣٦/٣، وشا ٢٣٩/١، ٤٢٣/٦، وزهر ٣٧٠/٢. والهاجرة: وقت اشتداد الحر عند الظهيرة. والشاعر يصف ناقته، فهي بسرعة سيرها في الهاجرة تضرب الحصى فيتناثر، فيقرع بعضه بعضاً، فيشبه صوت الدراهم حين ينقدها الصيرفي فينفي منها الزائف.
موضع الشاهد: الصياريف، ووجه الاستشهاد إشباع كسرة الراء للضرورة، والأصل: الصيارف.

[2] - قول الصغاني من كتابه العباب كما ذكر في شرح الشافية للرضي ٣٧٧/٤.

[3] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٥١٥/٢.

[4] - عُوارِض: اسم جبل في بلاد طيئ. وهو مفرد لا جمع. انظر معجم البلدان (عوارض) ١٦٤/٤، ومر ٥١٥/٢، والمساعد ٩٤/٤.

[5] - الكتاب ٣٧٤/٢. وقال محقق مر ٥١٥/٢: "وضبط هناك [في الكتاب] بفتح أوله سهواً".

[6] - انظر الارتشاف ٢٦٠/١، ومر ٥١٥/٢، والمساعد ٩٤/٤.

[7] - ٣٠١.

[8] - انظر مذهب الأخفش والزجاج في التسهيل ٣٠١، وشرح الشافية للرضي ١٣٤/٣، والارتشاف ٢٦٠/١، ومر ٥١٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٩٦٩/٢، والمساعد ٩٥/٤.

[9] - في ط، وص:"كما". وفي د: "كما في قائل وبائع".

[10] - في د زيادة "انتهى".

[11] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥١٦/٢-٥١٧. وانظر الارتشاف ٢٦٣/١-٢٦٤، وهشا ٣٢٣/٤-٣٢٥.

فأصْلُ "خَطَايَا": "خَطَايِئ" بياء مكسورةٍ، وهي ياء "خَطِيئَة"، وهمزةٍ بعدَها هي لامُها، ثمّ أُبْدِلَت الياءُ همزةً على حدِّ الإبدال في "صَحَائِف" فصار: "خَطَائِئ"[1] بِهَمزتَين، ثمّ أُبْدِلَت الثّانيةُ ياءً لِمَا سيأتي مِنْ أنّ الهمزةَ المُتطَرِّفَةَ بعد همزةٍ تُبْدَلُ ياءً، وإنْ لم تكنْ بعد[2] مكسورةٍ، فما ظَنُّكَ بها بعد المكسورة، ثمّ فُتِحَت الأولى تخفيفاً، ثمّ قُلِبَت الياءُ[3] ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصار "خَطَاءَا" بألِفَين بينهما همزةٌ، والهمزةُ تشبه الألفُ، فاجتمعَ شِبْهُ ثلاثِ ألفات، فأُبْدِلَت الهمزةُ ياءً فصار "خَطَايَا" بعد خمسة أعمالٍ.

وأصْلُ "هَدَايَا": "هَدَايِي" بياءَين، الأُولى ياءُ "فَعِيلَة"، والثّانية لام "هَدِيَّة"، ثمّ أُبْدِلَت الأُولى همزةً كما في "صَحَائِف"، ثمّ قُلِبَتْ كسرةُ الهمزةِ فتحةً، ثمّ قُلِبَت الياءُ ألفاً، ثمّ قُلِبَت الهمزةُ ياءً، فصار "هَدَايَا" بعد أربعةِ أعمالٍ.

وأصلُ "مَطَايَا": "مَطَايِوٌ"؛ لأنّ أصلَ مفرَدِه وهو "مَطِيَّةٌ": "مَطِيْوَة"، "فَعِيْلَة" مِنَ "المَطَا"؛ وهو الظَّهْرُ[4]، أُبْدِلَت الواوُ ياءً، وأُدْغِمَت الياءُ فيها على حدِّ ما فُعِلَ بـــ"سَيِّد"، و"مَيِّت"، فقُلِبَت الواوُ ياءً لِتَطَرُّفِها بعد كسرةٍ كما في "الغَازِي"، و"الدَّاعِي"[5]، ثمّ قُلِبَت[6] الياءُ الأُولى همزةً كما في "صَحَائِف"، ثمّ أُبْدِلَت الكسرةُ فتحةً، ثمّ الياءُ ألفاً، ثمّ الهمزةُ ياءً، فصار "مَطَايَا" بعد خمسة أعمالٍ.

وإنْ كانت الهمزةُ أصليَّةً سَلِمَتْ نحو: "المِرْآة، والمَرَائِي"؛ لأنّ[7] الهمزةَ موجودةٌ في المفرَد، فإنّ "المِرْآة" "مِفْعَلَةٌ" مِنَ الرُّؤْيَة فلا تُغَيَّرُ في الجمع. وشذَّ: "مَرَايَا" كـــ"هَدَايَا"، سُلوكاً بالأصليِّ مسلكَ العارِض، كما شذَّ عكسُه، وهو السُّلوك بالعارِض مسلكَ الأصليّ في قوله[8]:

٣٢٢ - فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلاَثَتِنَا حَتَّى أُزِيْرُوا الْمَنَائِيَا

وقولِ بعضِ العرَبِ[9]: "اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَائِئِي" بِهَمْزَتَين.[10] / ٣٨٧/أ

[1] - في ط١:"خطائي". وهو تحريف.
[2] - سقطت "بعد" من ط١.
[3] - سقطت "الياء" من ط١.
[4] - والمطية: كل ما يُمتطى ويركب من الإبل. انظر الصحاح واللسان (مطو).
[5] - ليس "كما في الغازي والداعي" في د.
[6] - في د:"أبدلت".
[7] - في ط، وص:"فإن".
[8] - البيت من الطويل، لعبيدة بن الحارث بن المطلب في سيرة ابن هشام ٢٣/٢-٢٤، وشرح الكافية ١٢٨٢/٣، والمقاصد ١٨٨/٤، ٥٧٢. ورد في نا ٨٤١، ومر ٥١٨/٢، وزهر ٣٧٢/٢. والبيت من قصيدة قالها الشاعر يَوْم بَدْرٍ فِي قَطْعِ رِجْلِهِ حَيْنَ أُصِيبَتْ فِي مُبَارَزَتِهِ هُوَ وَحَمْزَةُ وَعَلِيّ حِينَ بَارَزُوا عَدُوّهُمْ. وما برحت: ثبتت وبقيت. أزيروا: من الزيارة، والضمير للمشركين الثلاثة الذين قتلوا في المبارزة. والمنائيا: المنايا جمع منية؛ وهي الموت.
موضع الشاهد: المنائيا، ووجه الاستشهاد إجراء المعتل اللام مجرى الصحيح وسلامة الهمزة في المنائي. وهو شاذ، والقياس: المنايا.
[9] - انظر قول العرب في معاني القرآن للكسائي ٧١، والمنصف ٣٢٩، والمفصل ٤٩٢، والارتشاف ٢٦٨/١، ومر ٥١٧/٢، وزهر ٣٧٢/٢.
[10] - ورد "وإن كانت الهمزة أصلية...بهمزتين" في د بعد التنبيه الأول من التنبيهات الآتية.

والنَّوعُ الثّاني: مثالُه "زَاوِيَة، وزَوَايَا"، أصلُه: "زَوَائِي" بإبدال الواو همزةً؛ لكونها ثاني لَيِّنين اكْتَنَفَا مَدَّ "مَفَاعِل"، ثمّ خُفِّفَ بالفتح فصار "زَوَاءَي"، ثمّ قُلِبَت الياءُ ألفاً فصارَ "زَوَاءَا"، ثمّ قُلِبَت الهمزةُ ياءً على نحو ما تقدَّم في "هَدَايَا".

تنبيه[1]:

أدرجَ النَّاظمُ هنا الهمزةَ في حروف العِلَّةِ حسبما حملَ الشَّارحُ[2] كلامَه على ذلك، ولكنّه غايَرَ بينهما في التّسهيل[3]. وفي الهمزة ثلاثةُ أقوالٍ[4]: أحدُها حرْفٌ صحيحٌ. والثّاني حرْفُ عِلَّةٍ، وإليه ذهبَ الفارسيّ[5]. والثّالث أنّها شبيهةٌ بحَرْفِ العِلَّةِ.[6] انتهى.

وأشارَ بقوله: (**وَفِي مِثْلِ "هِرَاوَةٍ" جُعِلْ...وَاواً**) إلى أنّ المجموعَ على مثالِ "مَفَاعِل" إذا كانت لامُه واواً لم تُعَلَّ في الواحدِ، بل سَلِمَتْ فيه كواو "هِرَاوَة"[7]، جُعِلَ موضعُ الهمزة في جمعه واواً، فيقال: "هَرَاوَى"، والأصلُ: "هَرَائِوُ"، بقلب ألف "هِرَاوَة" همزةً، ثمّ "هَرَائِي" بقلب الواو ياءً لِتَطَرُّفِها بعد الكسرة[8]، ثمّ خُفِّفَتْ بالفتحِ فصار "هَرَاءَيَ"، ثمّ قُلِبَت الياء ألفاً لِتحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصار "هَرَاءَا"، فكرهوا أَلِفَين بينهما همزةٌ لِمَا سبقَ فأبدلوا الهمزةَ واواً طَلَباً للتَّشَاكُلِ؛ لأنّ الواوَ ظهرت في واحِده رابعةً بعد ألفٍ فَقُصِدَ تَشَاكُلُ الجمع لواحدِه فصار "هَرَاوَى" بعد خمسة أعمالٍ.[9]

تنبيهات:

الأوّل: إنّما تُرَدُّ الهمزةُ ياءً فيما أُعِلَّ لاماً مِنَ الجمعِ المذكورِ إذا كانتْ عارِضَةً كما رأيت. فإنْ كانت أصليَّةً سَلِمَتْ.

الثّاني[10]: شذَّ جَعْلُ الهمزةِ واواً فيما لامُه ياءٌ، وذلك قولهم في "هَدَايَا": "هَدَاوَى"[11]. وفيما لامُه واوٌ أُعِلَّتْ في الواحِدِ، وذلك قولهم في "مَطَايَا": "مَطَاوَى"[12]. وقاس الأخفش[13] على "هَدَاوَى"[14]. وهو ضعيفٌ، إذ لم يُنْقَل منه إلاّ هذه اللَّفْظَةُ.

---

[1] - أغلب التنبيه في مر ٥١٨/٢.
[2] - نا ٨٤٠.
[3] - ٣٠١. وفيه ٣٢٠: "والمعتلة: هنّ [يريد الحروف اللينة] والهمزة". وفي صب ١٨١٦/٤: "العطف يقتضي المغايرة". وفي شا ٥٤/٩: "الهمزة في باب التصريف معدودة في حرف الاعتلال؛ لأنها لا تكاد تستقر على حال واحدة؛ لدخول التسهيل عليها بالحذف والإبدال والتخفيف بين بين، فصارت كالواو والياء والألف. وإنما تعد الهمزة كالحروف الصحاح في باب الإعراب، لظهوره فيها وجريانها بوجوهه، فلذلك عدها [الناظم هنا] في حروف الاعتلال. والله أعلم".
[4] - انظر الأقوال في الارتشاف ١٩/١، ومر ٥١٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٠٢/٢-١١٠٣، والمساعد ٢٤٧/٤.
[5] - التكملة ٢١، ٣٩.
[6] - في شا ٥٤/٩: "الهمزة في باب التصريف معدودة في حروف الاعتلال؛ لأنها لا تكاد تستقر على حال واحدة؛ لدخول التسهيل عليها بالحذف والإبدال والتخفيف بين بين، فصارت كالواو والياء والألف. وإنما تعد الهمزة كالحروف الصحاح في باب الإعراب؛ لظهوره فيها وجريانها بوجوهه، فلذلك عدها [الناظم هنا] في حروف الاعتلال. والله أعلم".
[7] - الهراوة: العصا العظيمة. انظر الصحاح واللسان (هرو).
[8] - سقط "ثم هرائي..الكسرة" من د.
[9] - الكلام السابق في مر ٥١٨/٢.
[10] - التنبيه الثاني في مر ٥١٨/٢-٥١٩.
[11] - انظر المخصص ٢٣٣/١٢، واللسان (هدي).
[12] - انظر المقتضب ١٤٠/١.
[13] - انظر مذهب الأخفش في التسهيل ٣٠١، والارتشاف ٢٦٣/١، ومر ٥١٩/٢. وفي صب ١٨١٧/٤: "ولا يبعد عندي أن يقيس على "مطاوى" أيضاً، فإنه أولى بأن يقاس عليه من "هداوى"؛ لأن الإتيان بالواو في "مطاوى" له وجه؛ وهو الرجوع إلى الأصل".
[14] - في د:"هراوى". وفي صب ١٨١٧/٤:"هداوى بالدال. ورسمه في بعض النسخ بالراء تحريف".

٣٨٧/ب الثّالث[١]: مذهبُ الكوفيّين أنّ هذه الجموعَ كُلَّها على وزن/ "فَعَالَى" صحَّتِ الواوُ في "هَرَاوَى" كما صحَّتْ في المفرَدِ، وأُعِلَّتْ في "مَطَايَا" كما أُعِلَّتْ في المفردِ. و"هَدَايَا" على وزن الأصْلِ. وأمّا "خَطَايَا" فجاء على "خَطِيَّة" بالإبدال والإدغام على وزن "هَدِيَّة". وذهب البصريّون إلى أنّها "فَعَائِل" حملاً للمُعْتَلِّ على الصَّحِيحِ. ويدلُّ على صِحَّةِ مذهب البصريّين قولُه[٢]:

٣٢٢ – [فَمَا بَرِحَتْ أَقْدَامُنَا فِي مَكَانِنَا ثَلاَثَتِنَا] حَتَّى أُزِيْرُوا الْمَنَائِيَا

وأمّا ما نُقِلَ عن الخليل[٣] مِنْ أنّ "خَطَايَا" وزنُها "فَعَالَى" فليس كقول الكوفيّين؛ لأنّ الألف عندهم للتّأنيث، وعنده بدلٌ مِنَ المدَّةِ[٤] المؤخَّرَةِ، وذلك لأنّه يقول: إنّ مدَّةَ الواحِدِ لا تُبْدَلُ في هذا همزةً؛ لئلاَّ يلزمَ اجتماعُ همزتين، بل تُقْلَبُ بتقديم الهمزةِ على الياء، فيصير "خَطَائِي"، ثمّ يُعَلُّ كما تقدَّم.[٥]

(**وهَمْزاً أوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدْ...فِي بَدْءِ غَيْرِ شِبْهِ "وُوْفِيَ الأَشُدّْ"**)؛ أي[٦]: هذه مسألةٌ خامسةٌ اختصَّتْ بها الواوُ؛ يعني: أنّ كُلَّ كلمةٍ اجتمعَ في أوَّلِها واوانِ فإنَّ أُولاهُما يجب إبدالُها همزةً بشرط أنْ لا تكونَ الثّانيةُ منهما مَدَّةً غيرَ أصليَّةٍ.

فخرج أربعُ صُوَرٍ:

الأولى: أنْ تكونَ الثّانيةُ مَدَّةً بدلاً مِنْ ألفِ "فَاعَلَ"، نحو: (**وُوْفِيَ الأَشُدّ**)[٧]، و﴿وُوْرِيَ[٨] عَنْهُمَا﴾[سورة الأعراف٧: ٢٠].

والثّانية: أنْ تكونَ مدَّةً بدلاً مِنْ همزةٍ كـ"الوُوْلَى"[٩]؛ مُخَفَّفِ "الوُؤْلَى"، بواوٍ مضمومةٍ فهمزة، وهي أنثى "الأَوْأَل"، "أَفْعَل" تفضيلٍ مِنْ "وَأَلَ" إذا لَجَأَ[١٠].

والثّالثة: أنْ تكونَ عارِضةً[١١]، كأنْ تَبْنِي مِنَ "الوَعْدِ" مثالَ "فَوْعَل" ثمّ تردَّه إلى ما لم يُسَمَّ فاعِلُه.

---

[١] - التنبيه الثالث في مر ٥١٩/٢. وانظر تفصيل مذهب الكوفيين والبصريين في الإنصاف ٨٠٥/٢، وشرح الشافية للرضي ١٨١/٣، والارتشاف ٢٦٣/١.
[٢] - موضع الشاهد: المنائيا، ووجه الاستشهاد الاستدلال على صحة مذهب البصريين من إجراء المعتل اللام مجرى الصحيح في "المنائيا"، وقد سبق ذكره.
[٣] - انظر مذهب الخليل وما نُقل عنه في المنصف ٣٢٨-٣٢٩، وشا ٥٧/٩-٥٨، وزهر ٣٧١/٢.
[٤] - في ط١:"الهمزة".
[٥] - سقط "فيصير..تقدم" من د. وفي ط زيادة "انتهى". وفي ص زيادة "انتهى طائي".
[٦] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥١٩/٢-٥٢١، وهشا ٣٢٢/٤.
[٧] - وُوفي: فعل مبني للمفعول من وافى؛ أي: أتى. والأشدُّ: مبلغ الرجل القوة والمعرفة. انظر الصحاح واللسان (شدد)، و(وفي).
[٨] - وُوري: فعل مبني للمفعول من وارى؛ أي: أخفى. انظر الصحاح واللسان (وري).
[٩] - في ط١:"الؤولى". وهو تحريف.
[١٠] - انظر الصحاح واللسان (وأل)، وهشا ٣٢٢/٤.
[١١] - في د:"زائدة". وهو خطأ.

والرّابعة: أنْ تكونَ زائدةً، كأنْ تَبْنِي مِنَ "الوَعْد" مثالَ[1] "طُومَار"[2]، فتقول: "وُوْعَاد".

فهذه الصُّوَرُ الأربعُ لا يجب فيها الإبدالُ، بل يجوزُ.

وخالَفَ[3] قومٌ في الرّابعة فأوجبوا الإبدالَ لاجتماعِ واوَين وكونِ الثّانية غيرَ مُبْدَلَةٍ مِنْ زائدٍ، فإنّ الضّمَّةَ/ ٣٨٨/أ
الّتي قبلها غيرُ عارضةٍ، وإلى هذا ذهب ابنُ عصفورٍ[4]. واختارَ المصنِّفُ[5] القولَ بجَوَازِ الوجهين؛ لأنّ الثّانية وإنْ كانَ مَدُّها غيرَ مُتَجَدِّدٍ[6] لكنَّها مَدَّةٌ زائدةٌ، فلم تَخْلُ عَن الشَّبَهِ بالألف المنقلِبَةِ[7].

ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال:

الأولى[8]: أنْ تكونَ الثّانيةُ غيرَ مَدَّةٍ، نحو قولك في جمع "الأُوْلَى" أنثى "الأوَّل": "أُوَل"، الأصْل: "وُوَل".

وقولك في جمع "وَاصِلَة"، و"وَاقِيَة": "أَوَاصِل"، و"أَوَاقٍ" ، والأصْلُ: "وَوَاصِل"، و"وَوَاقٍ" بواوين، أولاهما فاء الكلمة، والثّانية بدلٌ مِنْ ألف "فَاعِلَة" كما تُبْدَل في التّصغير نحو: "أُوَيْصِل"، و"أُوَيْق".

وكذا لو بنيتَ[9] مِنَ "الوَعْد" مثالَ "كَوْكَب" قلتَ: "أَوْعَد"، والأصْلُ: "وَوْعَد".

والثّانية[10]: أنْ تكونَ مَدَّةً أصليَّةً نحو "الأُوْلَى" أنثى "الأَوَّل"، أصلها: "وُوْلَى" بواوين، أولاهما فاءٌ مضمومةٌ، والثّانية عينٌ ساكنة.

وإنّما وجبَ الإبدال حينئذٍ كراهةَ[11] ما لا يكونُ في أوَّلِ الكلمة مِنَ التَّضْعِيفِ إلاّ نادراً كـــ"دَدَن".

وخرج بتقييده بالبدء نحو: "هَوَوِيّ"، و"نَوَوِيّ"، في المنسوب إلى "هوًى"، و"نوًى"[12].

---

[1] - في ط١:"على مثال".
[2] - الطُّومارُ: الصحيفة. انظر المخصص ٨/١٣، واللسان (طمر).
[3] - في ط١:"خلف". وهو خطأ.
[4] - الممتع ٧٥١/٢.
[5] - شرح الكافية ٢٠٨٩/٤.
[6] - في صب ١٨١٩/٤: "أي: لبناء الكلمة ووضعها عليه".
[7] - في صب ١٨١٩/٤: "أي: الصائرة واواً ثانية، في نحو: "وُوْرِيَ". ولو قال: "بالواو المنقلبة عن الألف" لكان واضحاً".
[8] - انظر المقتضب ٩٥/١، والتكملة ٢٤٩، وسر صناعة الإعراب ٨٠٠/٢، والمفصل ٥٠٥، وشرح الملوكي ٤٨٢-٤٨٤.
[9] - في ص:"بنيب". وهو تصحيف.
[10] - انظر المسائل الشيرازيات ٨/١، وشرح الملوكي ٤٨٤-٤٨٥.
[11] - في ط١:"كراهية".
[12] - مُسمًّى بهما. انظر الخصائص ٧/٣، واللباب ٣٠٥/٢، ٣٠٦. وسقط "في المنسوب... نوى" من ط، وص.

تنبيهات:

الأوّل: ظهر أنّ في كلام المصنِّف أموراً:

أحدها: أنّه يُوهِمُ قصْرَ المستثْنَى على نحو: "وُوْفِيَ" مِمّا مدَّتُه زائدةٌ بدلٌ مِنْ ألفِ "فَاعَلَ"، وأنَّ[1] ما سواه مِمَّا مَدَّتُه زائدةٌ يجب فيه الإبدالُ. وليس كذلك كما عرفت.

ثانيها: أنّه يُوهِمُ أيضاً أنّ المُسْتَثْنَى مُمْتَنِعُ الإبدالِ. وليس كذلك لِمَا عرفتَ أنّ الصُّوَرَ الأربعَ المُخْرَجَةَ يجوز فيها الإبدالُ.

ثالثها: أنّ كلامَه ليس صريحاً في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مِمّا سبق. فلو قال:

واواً وهَمْزاً بَدْءُ وَاوَيْ مَبْدَا ... حَتْماً سِوَى مَا الثَّانِ طَارٍ[2] مَدَّا

لَخَلَصَ مِنْ ذلك[3] لِمَا عرفت.

٣٨٨/ب الثّاني[4]: زادَ في التّسهيل[5] لوجوب/ الإبدال شرطاً آخرَ، وهو أنْ لا يكونَ اتِّصَالُ الواوين عارضاً بحذفِ همزةٍ فاصلةٍ، مثالُ ذلك أن تَبْنِيَ "افْعَوْعَلَ" مِنَ "الوَأي" فتقول: "اِيْئَوْأَى"، والأصْلُ: "اِوْأَوْأَيَ"، فقُلِبَت الواوُ الأُولَى ياءً لِسكونها بعد كسرةٍ، وقُلِبَت الياءُ الأخيرةُ ألِفاً لِتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها. فإذا نُقِلَت حركةُ الهمزة الأولى إلى الياء السَّاكنة قبلها حُذِفَت همزةُ الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياءُ إلى أصلها وهو الواوُ؛ لزوال موجبِ قلبها، فتصير الكلمة إلى "وَوْأَى"، فقد اجتمعَ واوان أوَّلَ الكلمة، ولا يجب الإبدالُ، ولكن يجوزُ الوجهان. وكذلك لو نُقِلَتْ حركةُ الهمزة الثّانية إلى الواو فصارت "وَوًى". جاز الوجهان[6] وِفَاقاً للفارسيّ[7]. قيل[8]: وذهب غيرُه[9] إلى وجوب الإبدال في ذلك، سواء نُقِلَتِ الثّانيةُ أمْ لا.

الثّالث: بَقِي مِمّا تُبْدَلُ منه الهمزةُ خمسةُ أشياء:

أحدها: الواوُ المضمومةُ ضمَّةً لازمةً غيرَ مُشَدَّدَةٍ، ولا موصوفَةً[10] بموجِبِ الإبدالِ السَّابقِ.

ثانيها: الياءُ المكسورةُ بين ألفٍ وياءٍ مُشدَّدَةٍ.

---

[1] - في د:"وإنما". وهو خطأ.
[2] - في ط١:"صار". وهو تحريف.
[3] - في ط٢، وص زيادة "كله".
[4] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٥٢١/٢.
[5] - ٣٠٠.
[6] - أي: جاز أن يقال: ووى، وأن يقال: ووأى.
[7] - المسائل الشيرازيات ٨/١-٩. وانظر مذهب الفارسي في المنصف ٤٨٥.
[8] - القول لأبي حيان في الارتشاف ٢٥٧/١. وعبارة أبي حيان تقضي بأن الفارسي وحده يجيز الوجهين، وغير الفارسي يوجب الإبدال.
[9] - كالمازني في التصريف (انظر المنصف ٤٨٤)، وابن عصفور في الممتع ٧٦٦/٢.
[10] - في ط١:"موصولة". وهو تحريف.

ثالثها: الواوُ المكسورةُ المُصَدَّرَةُ.

رابعها وخامسها: الهاءُ والعينُ وقد ذكرَ تَيْنِ[1] في التّسهيل[2]. وإنّما لم يذكر هذه الخمسةَ هنا[3] لأنّ إبدالَ الهمزةِ منها جائزٌ لا واجبٌ. وإنّما تعرَّضَ هنا للواجب، وإنْ تعرَّضَ لغيرِه فعلى سبيل الاستِطْرَاد.

فأمّا إبدالها[4] مِنَ الواو المضمومة المذكورة فحَسَنٌ مُطَّرِدٌ، نحو: "أُجُوه"[5] جمع "وَجْه"، و"أَدْؤُر"[6] جمع "دَار"، و"أَنْؤُر" جمع "نَار"[7]، الأصْلُ: "وُجُوْه"، و"أَدْوُر"، و"أَنْوُر". ونحو: "سُؤُوق" جمع "سَاق"[8]، و"غُؤُور" مصدرُ غارَ الماءُ يغورُ غَوْراً وغُؤُوراً[9]. وليس القلبُ في هذا لاجتماعِ الواوين؛ لأنّ الثّانيةَ مَدَّةٌ/ زائدةٌ[10]. ٣٨٩/أ

والاحترازُ بالمضمومةِ عن المكسورةِ والمفتوحةِ، وسيأتي الكلام عليهما. وبكونِ الضَّمَّةِ لازمةً مِنْ ضَمَّةِ الإعرابِ نحو: "هَذِه دَلْوٌ"، وضَمَّةِ التقاءِ السَّاكِنَين نحو: ﴿اِشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ﴾[سورة البقرة٢: ١٦]، ﴿وَلاَ تَنْسَوُا الفَضْلَ﴾[سورة البقرة٢: ٢٣٧].

والاحترازُ بغيرِ مُشَدَّدَةٍ مِنْ نحو: "التَّعَوُّذ"، و"التَّحَوُّل"، فإنّه لا يُبْدَلُ فيه.

والاحترازُ بالقيد الأخيرِ مِنْ نحو: "أَوَاصِل"، و"أَوَاقٍ"، فإنّ ذلك واجبٌ كما مرَّ.

وأمّا إبدالُها مِنَ الياء المذكورةِ فنحو: "رَائِيّ"، و"غَائِيّ" في النَسب إلى "رَايَة"، و"غَايَة"، الأصْلُ: "رَايِيٌّ"، و"غَايِيٌّ" بثلاث ياءات، فخُفِّفَ بقلْبِ الأُولَى همزةً[11].

وأمّا إبدالُها مِنَ الواو المكسورة المُصَدَّرَةِ فنحو: "إِشَاح"، و"إِفَادَة"، و"إِسَادَة" في "وِشَاح"، و"وِفَادَة"، و"وِسَادَة". وقرأ أُبَيّ وابنُ جُبَير والثَّقَفيّ[12]: ﴿مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾[سورة يوسف١٢: ٧٦]. ورأى أبو عثمان[13] ذلك مُطَّرِداً مَقِيساً. وقَصَرَهُ غيرُه[14] على السّماعِ.

والاحترازُ بالمُصَدَّرَةِ عنْ نحو واو "طَوِيل"، فلا تُقْلَبُ؛ لأنّ المكسورةَ أخفُّ مِنَ المضمومةِ فلم تُقْلَبْ في كُلِّ موضعٍ، والوَسَطُ أبْعَدُ مِنَ التّغيير.

---

[1] - في ط١:"ذكرتا". وفي ط٢:"ذكرهن". وفي صب ١٨٢١/٤:"في بعض النسخ "ذكرهن". وهي الأولى؛ لذكر الخمسة في التسهيل[٣٠٠-٣٠١]".
[2] - ٣٠٠-٣٠١.
[3] - سقطت "هنا" من ط١.
[4] - في ط١:"فأما إبدال الهاء".
[5] - في الأصل"أجْؤُه". وهو تحريف.
[6] - في ط٢:"أدُؤُر" بضم الدال. وهو خطأ.
[7] - في الأصل:"نور". وهو تحريف. وانظر الكتاب ١٨٧/٢، والمذكر والمؤنث للفراء ٧٥، والكنز اللغوي ٥٨.
[8] - انظر المخصص ٥٢/٢، واللسان (سوق).
[9] - يقال: غارَ الماء غَوْراً وغُؤوراً؛ أي: سفل في الأرض. انظر الصحاح واللسان (غور).
[10] - انظر الكتاب ١٨٧/٢،
[11] - انظر الكتاب ٧٦/٢، وانظر ما في الهامش عن السيرافي.
[12] - نسبت القراءة إلى ابن جبير والثقفي في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٦٩، وإلى ابن جبير في المحتسب ٣٤٨/١. ولم أقف على نسبتها إلى أبيّ فيما عدت إليه من كتب القراءات.
[13] - انظر رأي أبي عثمان في المنصف ٢٠٩.
[14] - كابن جني في المنصف ٢١٠، وابن يعيش في شرح الملوكي ٢٧٤-٢٧٥.

وأمّا الواوُ المفتوحةُ فلا تقلب لِخِفَّةِ الفتحة إلاّ ما شذَّ مِنْ قولهم: "امْرَأَةٌ أَنَاةٌ"، والأصْلُ: "وَنَاةٌ"؛ لأنّه مِنَ "الوَنْيَة" وهو البطْءُ[1]. قال ابنُ السَّرَّاجِ[2]: "و"أَسْمَاء" اسمُ امرأةٍ؛ لأنّه في الأصل "وَسْمَاء" مِنَ "الوَسَامَةِ" وهو الحُسْنُ". و"أَحَد" المُسْتَعمَلُ في العَدَد، أصْلُه: "وَحَد" مِنَ "الوَحْدَة"[3]، بخلافِ "أَحَد" في "مَا جَاءَنِي أَحَدٌ"، فقيل[4]: همزتُه أصليَّةٌ؛ لأنّه ليس بمعنى "الوَحْدَة".

وأمّا إبدالُ الهمزةِ مِنَ الهاء والعين فقليلٌ.

فَمِنْ إبدالِها مِنَ الهاءِ قولُهم: "مَاء" والأصْلُ: "مَاه"، وأصْلُ "مَاه": "مَوَهٌ"[5] بدليلِ "أمْوَاه"، و"مُوَيْه"، فتحرَّكَتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلها فقُلِبَتْ ألفاً، وإعلالُ حرفَين مُتَلاصِقَين مِنَ الشَّاذِّ[6]. ومِنْ ذلك[7] قولُهم[8]: "ألْ فَعَلْتَ؟" و"ألاّ فَعَلْتَ" بمعنى:/ "هَلْ فَعَلْتَ؟" و"هَلاَّ فَعَلْتَ". ٣٨٩/ب

ومِنْ إبدالِها مِنَ العَين قوله[9]:

٣٢٣ – وَمَاجَ سَـــاعَاتِ صِلاَ الْوَدِيْـــقِ

أُبَـــابُ بَـــحْـــرٍ ضَـــاحِـــكٍ هَـــرُوقِ

فأصلُ "أُبَاب": "عُبَاب". وقال بعضُهم[10]: "ليست الهمزةُ فيه بدلاً مِنَ العين، وإنّما هو "فُعَالٌ" مِنْ "أَبَّ" إذا تَهَيَّأ؛ لأنّ البحرَ يتهيّأُ للارتجاج، فالهمز على هذا أصْلٌ"[11].

ومِمَّا شذَّ إبدالُها مِنَ الألف في قول بعضهم[12]: "دَأَبَّة"، و"شَأَبَّة"، و"ابْيَأَضَّ". وما رُوِي عن العجَّاج[13] مِنْ همزِ "العَأْلَم"، و"الخَأْتَم".

[1] - انظر الصحاح واللسان (وني).
[2] - الأصول ٨٥/٢. وفي النقل تصرف. وانظر سر صناعة الإعراب ٩٢/١، واللباب ٢٩٣/٢، وشرح الملوكي ٢٧٥-٢٧٦، واللسان (وسم).
[3] - انظر الأصول ٣٠٧/٣، والمنصف ٢١١، وسر صناعة الإعراب ٥٧٤/٢، وشرح الملوكي ٢٧٥.
[4] - ذكر في المنصف ٢١٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٨٤/٣-٢٨٥ أن القول محكي عن أبي علي، وفي المنصف ٢١٢: "فليس معناه: ما جاءني من واحد، إنما هذا لنفي الجنس أجمع، وأحد هنا واقع على الجماعة". وقال ابن جني : "وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة. وقد يجوز أن تكون الهمزة في قولهم: "ما قام أحد" بدلاً من الواو، لأن معناه: ما قام واحد من ذوي العلم فما فوقه". وانظر شرح الملوكي ٢٧٥، واللسان (وحد).
[5] - سقط "وأصل ماه: موه" من ط١.
[6] - انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠/١، والصحاح (موه)، واللباب ٢٩٨/٢، وشرح الملوكي ٢٨٣، واللسان (موه).
[7] - في د، وط، وص زيادة "أيضاً".
[8] - انظر سر صناعة الإعراب ١٠٦/١، والمفصل ٥٠٧، وشرح الشافية للرضي ٢٠٨/٣.
[9] - الرجز قائله مجهول، وهو في سر صناعة الإعراب ١٠٦/١، والمفصل ٥٠٨، والشافية ١١٠، والمقرب ١٦٤/٢. وماج: اضطرب. والصِلا تخفيف الصِلاء: وهو الشّواء. وفي د، وط، وص: "ملا الوديق".وفي صب ١٨٢٢/٤: "في القاموس: المَلاَة: فلاة ذات حرٍّ وسراب، والجمع ملا. والوديقة: شدة الحر". وضحك البحر كناية عن امتلائه. وهروق هنا: متدفق. ويروى هزوق؛ أي: المستغرق في الضحك. ويروى زهوق؛ أي: مرتفع.
[10] - ممن قال بذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ١٠٦/١.
[11] - في ط١:"فالهمز على الأصل".
[12] - انظر القول في المسائل الشيرازيات ٥٧٤/٢، والمفصل ٥٠٦، والشافية ١١٠، والممتع ٣٢٠/١، وشا ٢١/٩. وفي ط، وص:"في قولهم".
[13] - ديوانه ٦٠. وانظر ما روي عن العجاج في سر صناعة الإعراب ٩٠/١، والمحكم حرف العين (علم) ١٧٧/٢.

وإبدالُها مِنَ الياءِ[١] في قولهم[٢]: "قطعَ اللهُ أَدَيْه"؛ أي: يَدَيْه، يريد: يَدَه، فَرُدَّتِ اللاَّمُ، وأُبْدِلَتِ الياءُ همزةً. وقالوا[٣]: "فِي أَسْنَانه أَلَلٌ"؛ أي: يَلَل، واليَلَلُ: قِصَرُ الأسنان[٤]، وقيل[٥]: "احْدِيْدَابُها إلى داخل الفَم، يقال: رَجُلٌ أَيَلُّ، وامرأةٌ يَلاَّءُ[٦]". وهَمَزَ بعضُهم "الشِّئْمَة"[٧]؛ وهي الخِلْقَة[٨]. وكذلك "رِئْبَال"[٩]؛ وهو الأسد[١٠].

(وَمَــدّاً ٱبْــدِلْ ثَــانِيَ الْهَمْــزَيْــنِ مِــنْ كِــلْمَةٍ ٱنْ يَسْــــكُنْ كَــ"آثِرْ" وَ"ائْتَمِنْ")

أي[١١]: إذا اجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ كانَ لهما ثلاثةُ أحوالٍ: أنْ تتحرَّكَ الأُوْلَى وتُسَكَّنَ الثّانية. وعكسه. وأنْ يتحرَّكَا مَعاً. وأمّا الرّابع وهو أنْ يُسَكَّنَا مَعاً فمُتَعَذِّرٌ.

فإنْ تحرَّكَتِ الأُولَى وسكنت الثّانية وجبَ في غير ندورٍ إبدالُ الثّانيةِ حرْفَ مَدٍّ يُجَانِسُ حركةَ ما قبلها، نحو: "آثَرْتُ أُوْثِرُ إِيْثاراً"، الأصْلُ: "أَأْثَرْتُ أُؤْثِرُ إِئْثَاراً". ومِنَ الإبدالِ ألفاً بعدَ الفتحة قولُ عائشةَ رضي الله عنها[١٢]: "وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ آتزِرَ" بهمزةٍ فألف، وعَوامُّ المحدِّثين يحرِّفونَه فيقرؤونه بألفٍ وتاءٍ مُشَدَّدَةٍ، وبعضُهم يرويه بتحقيق الهمزتين. ولا وجهَ لواحدٍ منهما[١٣]. وإنّما وجب الإبدالُ لعسرِ النُّطْقِ بهما. وخُصَّ بالثّانية لأنّ إفراطَ الثّقل حصَلَ بها. وشذَّتْ قراءةُ بعضِهم[١٤]: ﴿إِئْلاَفِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ﴾[سورة قريش١٠٦: ٢] بتحقيق الهمزتَين.

والاحترازُ بكونهما/ مِنْ كلمةٍ عن نحو: "أَأْتُمِنَ زَيْدٌ أمْ لاَ؟ و﴿أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا﴾[سورة الأنبياء٢١: ٦٢]، ٣٩٠/أ
و"أَأْتَمَرَ[١٥] بَكْرٌ أمْ لاَ؟"، فإنّه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوزُ التّحقيق، كما رأيت، والإبدالُ، فتقول: "أُوْتُمِنَ زيدٌ

---

[١] - في ط١، وص:"الفاء". وهو تحريف.
[٢] - انظر القول في الكنز اللغوي ٥٦، وسر صناعة الإعراب ٩٢/١، والمفصل ٥٠٧، والممتع ٣٤٦/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٥/٣.
[٣] - انظر القول في الكنز اللغوي ٥٥، وسر صناعة الإعراب ٩٢/١، والمفصل ٥٠٧، والممتع ٣٤٦/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٦/٣.
[٤] - انظر الصحاح واللسان (يلل).
[٥] - ممن قال بذلك الأصمعي في الكنز اللغوي ١٩٣.
[٦] - في ط:"أيلاء". وهو خطأ.
[٧] - في د، وط، وص:"الشيمة". وهو المناسب.
[٨] - أي: الطبيعة. انظر سر صناعة الإعراب ٩٣/١، والمفصل ٥٠٧، والممتع ٣٤٧/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣، واللسان (شأم).
[٩] - في ط١:"رئال". وهو خطأ.
[١٠] - انظر سر صناعة الإعراب ٩٣/١، والصحاح (رئبل)، والممتع ٣٤٦/١-٣٤٧، واللسان (رأبل). وفي ط، وص زيادة "انتهى".
[١١] - أغلب الشرح الآتي في هشا ٣٢٦/٤-٣٢٧، وهو مستفاد من مر ٥٢٢/٢-٥٢٣.
[١٢] - ورد حديث السيدة عائشة رضي الله عنها بالإدغام في السنن الكبرى للنسائي ٣٥٢/٥، برقم ٩١٢٨. وسنن الترمذي برقم ١٣٢، كتاب الطهارة، ومسند الإمام أحمد برقم ٢٥٧٩١ من حديث السيدة عائشة رضي الله عنها. ولم أقف عليه بهمزة فألف أو بهمزتين فيما عدت إليه من كتب الحديث.
[١٣] - الكلام السابق في هشا ٣٢٦/٤-٣٢٧، وهو منسوب إلى المطرزي في زهر ٣٧٣/٢، وفيه: "أجاز البغداديون "اتَّزر" بقلب الهمزة الثانية تاء وإدغامها في التاء. وحكى الزمخشري "اتّزر" بالإدغام [وخطّأه في المفصل ٥٢٤]، وقال ابن مالك [شواهد التوضيح والتصحيح ١٨٢]: إنه مقصور على السماع". وقال العليمي في حاشيته معقباً: "وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول: "قولهم: اتّزر خطأ"، فإن تخطئة الصرفيين من أكبر الخطأ. وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما في الحديث شاذاً، وكم من موضع شاذ وقع في الكلام الفصيح بالإجماع". وسقط "ومن الإبدال ألفاً... لواحد منهما" من د.
[١٤] - في السبعة ٦٩٨: "قرأ عاصم في رواية أبي بكر: ﴿لإئلاف قريش* إئلافهم﴾ بهمزتين.. ثم رجع عنه فقرأ مثل حمزة بهمزة واحدة". وعدّ ابن خالويه هذه القراءة في الشواذ عن عاصم في إعراب القراءات السبع وعللها ٥٣٣/٢، ومختصر في شواذ القرآن ١٨٠-١٨١.
[١٥] - في الأصل، ود :"إئتمر". وفي ط١:"ايتمر". وهو خطأ.

أمْ لا؟" و"آنْتَ فَعَلْتَ؟" و"أيتَمَرَ بكرٌ أمْ لا؟"[١] لأنّ همزةَ الاستفهام كلمةٌ، والهمزةُ الّتي بعدَها أوَّل كلمةٍ أخرى. وأمّا قول القُرَّاءِ[٢] في همزةِ الاستفهامِ وما يليها: همزتانِ في كلمةٍ، فتَقْرِيبٌ على المُتَعَلِّمينَ[٣].

وإنْ سكنت الأُولَى وتحرَّكَتْ الثّانية فإنْ كانتا في موضع العَين أُدْغِمَتِ الأُوْلَى [في الثّانية][٤]، نحو: "سَأَّال"، و"لأَّال"، و"رَأَّاس"[٥]، و لم يُذْكَرْ هذا القسمُ لأنّه لا[٦] إبدالَ فيه. وإنْ كانتا في موضع اللاَّمِ فسيأتي الكلام عليهما عند قوله: (**مَا لَمْ يَكُنْ لَفظاً أَتَمّْ**).

وإنْ تحرَّكتَا معاً فإمّا أنْ يكونَ ثانيهما[٧] في موضع اللاَّم، أو لا، فهذان ضربان: فأمّا الأوّلُ فسيأتي بيانه. وأمّا الثّاني فله تِسعةُ أنواعٍ؛ لأنّ الثّانيةَ إمّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وعلى كل حالٍ مِنْ هذه الثّلاثة فالأُوْلَى أيضاً إمّا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، فثلاثةٌ في ثلاثةٍ بتسعةٍ. وقد أخَذَ في بيان ذلك بقوله:

[إنْ يُفْتَحِ اثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ وَاواً وَيَاءً إثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ

ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا وَمَا يُضَمّْ وَاواً أَصِرْ مَا لَمْ يَكُنْ لَفظاً أَتَمّْ

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا وَ"أَؤُمّْ" وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيْهِ أُمّْ]

(**إنْ يُفْتَحِ**) أي: ثاني الهمزتين (**اَثْرَ ضَمٍّ اَوْ فَتْحٍ قُلِبْ...وَاواً**) فهذان اثنانِ مِنَ التِّسْعةِ[٨]:

الأوّلُ نحو: "أُوَيْدِم" تصغير "آدَم". والثّاني نحو: "أَوَادِم" جمعه. والأصلُ: "أُؤَيْدِم"، و"أَأْدَم"[٩] بهمزتين، فالواو بدلٌ مِنَ الهمزةِ، وليست بدلاً منْ ألفِه كما في "ضَارِب، وضُوَيْرِب، وضَوَارِب[١٠]"؛ لأنّ المُقْتَضِي لإبدال همزته ألفاً زالَ في التّصغير والجمع.

---

[١] - سقط "فإنه لا يجب...أم لا" من د. وفي صب ١٨٢٤/٤:"كذا في النسخ برسم أوتمن بألف فواو، ورسم إيتمر بألف فياء. وفيه توقف؛ لأن همزة الاستفهام مفتوحة وإبدال الهمزة الثانية إنما يكون من جنس حركة الأولى ، فما وجه قلب الثانية في أوتمن واواً وفي إيتمر ياء؟ واعتذر المدابغي والحفني بأن الإبدال واواً وياء فيما ذكر مبني على فرض ضم همزة الاستفهام أو كسرها، فيقرأ أوتمن بضم همزة الاستفهام، وإيتمر بكسرها، والمثال لا يشترط صحته. وأنا أقول: هذا فرار من خطأ إلى خطأ، وإزالة لضرر بضرر. والذي ينبغي قراءة أوتمن وإيتمر بهمزة استفهام مفتوحة فألف لينة وإنما رسم الشارح هنا الألف في الأول واواً وفي الثانية ياء باعتبار لما يرسم في بعض أحوال الكلمتين قبل دخول الاستفهام، وهو حال قراءة أؤتمن بالبناء للمجهول، وائتمر بصيغة الأمر. ولا يخفى بُعدُه، فتأمل".

[٢] - ذكر ابن الباذش ذلك عن القراء في الإقناع ٣٥٨/١، وقال: "وتحقيقه أنه في كلمتين". وفي ط١:"الفراء". وهو تصحيف.

[٣] - وكذا علّل ابن مالك في شرح الكافية ٢٠٩٣/٤.

[٤] - زيادة من د، وط، وص.

[٥] - في ط١، وص:"سآل، ولآل، ورآس" بالمد.

[٦] - سقطت "لا" من د.

[٧] - في ط١، وص زيادة "هذا".

[٨] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٢٤/٢-٥٢٥.

[٩] - في ط١، وص:"أويدم، وأآدم". وهو خطأ.

[١٠] - سقطت "ضوارب" من ط١.

وذهب المازنيّ[1] إلى إبدال المفتوحةِ إثرَ فتحِ ياءٍ، فيقول في "أَفْعَل" التّفضيل مِنْ "أنّ"[2]: "زَيْدٌ أَيَنُّ مِنْ عَمْرٍو"، ويقول[3]: الواو في "أَوَادِم" بدلٌ مِنَ الألف المبدلةِ مِنَ الهمزةِ؛ لأنّه/ صار مثل "خَاتَم". والجمهور يقولون[4]: "هو أَوَنُّ مِنْ عَمْرٍو". ٣٩٠/ب

(**وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبْ**) ثاني الهمزتين المفتوح، وثانيهما (**ذُو الكَسْرِ مُطْلَقاً كَذَا**)؛ أي[5]: ينقلب ياءً سواء كان إثرَ فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍّ. فهذه أربعة أنواع.

مثال الأوّل أنْ تَبْنِيَ مِنْ "أمَّ"[6] مثلَ "إِصْبَع" – بكسر الهمزة وفتح الباء – فتقول: "إِئْمَم" بهمزتين مكسورة فساكنة، ثمّ تُنْقَلُ حركةُ الميمِ الأُولَى إلى الهمزةِ قبلها لِتَتَمكّن مِنْ إدغامها في الميم الثّانية [فيصير "إِئَمّ"][7]، ثمّ تُبْدَلُ الهمزةُ الثّانية ياءً فتصير الكلمةُ "إِيَمّ".

ومثالُ الثّاني والثّالث والرّابع أنْ تَبْنِيَ مِنْ "أَمَّ" مثل "أَصْبِع" – بفتح الهمز أو كسرها أو ضمِّها والباءُ فيهن مكسورةٌ – وتفعلُ ما سبقَ، فتصير الكلمة "أَيِمّ[8]، وأُيِمّ[9]، وإِيِمّ".

وأمّا قراءةُ ابنِ[10] عامرٍ والكوفيّين[11]: ﴿أَئِمَّةَ﴾[سورة التّوبة٩: ١٢] بالتّحقيقِ[12] فَمِمّا يُوْقَفُ عندَه ولا يُتَجَاوَزُ.[13]

(**وَمَا يُضَمّْ**) من ثاني الهمزين المذكورين (**وَاواً أَصِرْ**)، سواء كان الأوّلُ مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً. فهذه ثلاثةُ أنواعٍ بقيةِ التِّسعةِ المذكورة. أمثلةُ ذلك: "أَوُبٌّ" جمعُ "أَبٍّ"؛ وهو المَرْعَى[14]. وأنْ تَبْنِيَ مِنْ "أَمَّ" مثلَ "إِصْبُع" بكسر الهمزة وضمِّ الباءِ، أو مثلَ "أُبْلُم"، فتقول: "إِوُمّ" بهمزةٍ مكسورةٍ وواوٍ مضمومةٍ، و"أُوُمّ" بهمزةٍ وواوٍ مضمومتين. وأصل الأوّل: "أَأْبُب" على وزن "أَفْلُس". وأصْلُ الثّاني والثّالث: "إِئْمُم"، و"أُؤْمُم" فنقلوا فيهنَّ، ثمّ أبدلوا الهمزةَ واواً، وأدغموا أحدَ المثلين في الآخرِ.

[1] - انظر مذهب المازني في المنصف ٥٣٦.
[2] - يقال: أنَّ الرجل يَئِنُّ من الوجع أنيناً. انظر الصحاح واللسان (أنن).
[3] - انظر قول المازني في المنصف ٥٣٣.
[4] - انظر مذهب الجمهور في المنصف ٥٣٧، والممتع ٣٦٦/١-٣٦٧، والارتشاف ٢٦٨/١.
[5] - الشرح الآتي مستفاد من شرح الكافية ٢٠٩٦/٤-٢٠٩٧، وهشا ٣٢٧/٤.
[6] - يقال: أمّ يؤمّ؛ إذا قصد. وأمّ القومَ: صار إمامهم وقدوتهم. انظر الصحاح واللسان (أمم).
[7] - زيادة من ط، وص.
[8] - سقطت "أيِمّ" من ط١. وفي الأصل، وط٢:"أَيَمّ" بفتح الهمزة والياء. وهو خطأ.
[9] - في ط٢:""أُيُمّ". بفتح الهمزة وضم الياء. وهو خطأ.
[10] - سقطت "ابن" من د.
[11] - قراءة ابن عامر والكوفيين: (حمزة وعاصم والكسائي) في السبعة ٣١٢، وإعراب القراءات السبع وعللها ٢٣٥/١.
[12] - في د:"بالتخفيف". وهو تصحيف.
[13] - في شرح الكافية ٢٠٩٦/٤: "قالوا: "أيمّة" [في جمع إمام]، فنقلوا ثم أبدلوا، [أي: نقلوا حركة الميم الأولى إلى الهمزة توصلاً للإدغام، ثم أبدلت الهمزة ياء]. وربما لم يبدلوا، فعُلِمَ أن عنايتهم بالإدغام مُقَدَّمَة".
[14] - انظر الصحاح واللسان (أبب).

تنبيه[1]:

خالفَ الأخفشُ[2] في نوعين مِنْ هذه التِّسعةِ. وهما: المكسورةُ بعد ضمٍّ، فأبدلَها واواً. والمضمومةُ بعدَ كسرٍ، فأبدلَها ياءً. والصَّحيحُ ما تقدَّم.[3]

ثمّ أشارَ إلى الضَّرْبِ الأوّل مِنْ ضَرْبَي اجتماعِ الهمزتَين المتحرِّكَتين، وهو أنْ يكونَ ثانيهما في موضع اللاَّمِ بقوله: (**مَا لَمْ يَكُنْ**)؛ أي: ثاني/ الهمزتَين (**لَفْظاً أَتَمّ**). (**أَتَمّ**) فِعْلٌ مَاضٍ، و(**لَفْظاً**) إمّا مفعولٌ به مُقَدَّمٌ والجملةُ خبرُ (**يَكُنْ**)، أو خبرُ (**يَكُنْ**) ومفعولُ (**أَتَمّ**) محذوفٌ؛ أي: أَتَمَّ الكلمةَ؛ أي: كانَ آخرَها، والجملةُ نَعْتٌ لِــ(**لَفْظاً**). (**فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا**)؛ أي: سواء كان إِثْرَ فتحٍ أو كسرٍ أو ضمٍّ أو سكونٍ. أمثلةُ ذلك: أنْ تَبْنِيَ مِنْ "قَرَأَ" مثلَ "جَعْفَر"، و"زِبْرِج"، و"بُرْثُن"، و"قِمَطْر". فتقول في الأوّل: "قَرْأَى" على وزن "سَلْمَى"، والأصْلُ: "قَرْأَأَ" فأُبْدِلَتِ الهمزةُ الأخيرةُ ياءً، ثمّ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لِتَحَرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها. وتقول في الثّاني: "قِرْءٍ" على وزن "هِنْد"، والأصْلُ: "قِرْئِئ" أُبْدِلَتِ الهمزةُ الأخيرةُ ياءً، ثمّ أُعِلَّ إعلالَ "قَاضٍ". وتقول في الثّالث: "قُرْءٍ" على وزن "جُمْل"، والأصْلُ: "قُرْؤُؤ" أُبْدِلَتِ الهمزةُ الأخيرةُ ياءً، ثمّ أُعِلَّ إعلالَ "أَيْدٍ"؛ أي: سكنت الياءُ وأُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ قبلها كسرةً. فهذا والّذي قبله منقوصانِ، كُلٌّ منهما على هذا الوزن رَفْعاً وجَرّاً، وتعودُ له الياءُ في النَّصْبِ، فيقال: "رَأَيْتُ قِرْئِياً وقُرْئِياً[4]". وتقول في الرّابع: "قِرَأْيٌ"، والأصْلُ: "قِرَأْأٌ"، بهمزتين ساكنة فمتحرِّكة[5]، أُبْدِلَتِ المُتَحَرِّكَةُ ياءً، وسَلِمَتْ لسكونِ ما قبلها. وإنّما أُبْدِلَتِ[6] الأخيرةُ ياءً ولم تُبْدَلْ واواً، قالَ في شرح الكافية[7]: "لأنّ الواوَ الأخيرةَ لوْ كانتْ أصليَّةً ووَلِيَتْ كسرةً أو ضمَّةً لَقُلِبَتْ ياءً ثالثةً فصاعداً، وكذلك تُقْلَبُ رابعةً فصاعداً بعدَ الفتحةِ، فلو أُبْدِلَتِ الهمزةُ الأخيرةُ واواً فيما نحن بِصَدَدِهِ لأُبْدِلَتْ بعد ذلك ياءً، فَتَعَيَّنَتِ الياءُ".

٣٩١/أ

(**وَأَؤُمّْ...وَنَحْوُهُ**) مِمّا أُوْلَى[8] همزتيه للمُضَارَعة (**وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيْهِ أُمّْ**) أي: اقْصِدْ. وهما الإبدالُ والتَّحْقِيقُ. فتقول في مضارع/ "أَمَّ"، و"أَنَّ": "أَوُمُّ"، و"أَيِنُّ" بالإبدالِ، و"أَؤُمُّ"، و"أَئِنُّ" بالتّحقيق[9]، تشبيهاً لهمزةِ المُتَكَلِّمِ بهمزة الاستفهامِ، نحو: ﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾[سورة البقرة٢: ٦]، لِمُعَاقَبَتِها النُّونَ والتّاءَ والياءَ. ٣٩١/ب

[1] - التنبيه في مر ٥٢٦/٢.
[2] - انظر المنصف ٥٣٤-٥٣٥، والارتشاف ٢٦٨/١-٢٦٩.
[3] - في ط٢، وص زيادة "انتهى".
[4] - في الأصل:"قرؤياً". وهو خطأ.
[5] - سقط "بهمزتين ساكنة فمتحركة" من د.
[6] - في ط٢، وص زيادة: "الهمزة".
[7] - ٢٠٩٨/٤-٢٠٩٩.
[8] - في د:"أوّل".
[9] - في الأصل:"بالتخفيف". وهو تصحيف.

تنبيهات:

الأوّل[1]: قد فُهِمَ مِنْ هذا أنّ الإبدالَ فيما أُوْلَى همزتيه لغير الُمضَارَعَةِ واجبٌ في غيرِ ندورٍ كما سبق.

الثّاني[2]: لو تَوَالَى أكثرُ مِنْ همزتين حُقِّقَتِ الأُوْلَى والثّالثةُ والخامسةُ، وأُبْدِلَتِ الثّانيةُ والرّابعةُ، مثاله لو بَنَيْتَ مِنَ الهمزةِ مثلَ "أُتْرُجَّة" قلتَ: "أُوْؤُوْءَة"، والأصْلُ: "أُؤْؤُؤْأَة".

الثّالث: لا تأثيرَ لاجتماع همزتين بفصْلٍ، نحو:"آء"، و"آءَة".[3]

[وَيَــاءً اقْــلِبْ أَلِــفــاً كَسْـــــرًا تَــلاَ أَوْ يَــاءَ تَصْغِــيْــرٍ بِــوَاوٍ ذَا افْــعَــلاَ

فِــي آخِــرٍ أَوْ قَبْــلَ تَــا التَّأنِــيثِ أَوْ زِيَــادَتَــي فَــعْــلاَنَ ذَا أيْضــاً رَأوْا

فِــي مَصْــدَرِ الُمعْتَــلِّ عَيْنــاً وَالْفِعَــلْ مِنْهُ صَحِيْــحٌ غَــالِبــاً نَحْــوُ "الحِوَلْ"]

(**وَيَاءً اقْلِبْ أَلِفاً كَسْرًا تَلاَ**...**أَوْ يَاءَ تَصْغِيْرٍ**). (**أَلِفاً**) مفعولٌ أوَّلٌ بـــ(**اقْلِبْ**)، و(**ياءً**) مفعولٌ ثانٍ قُدِّمَ، و(**كَسْراً**) مفعولٌ بـــ(**تَلاَ**)، و(**يَاءَ تَصْغِيرٍ**) عطف عليه، و(**تَلا**) ومعمولُه في موضعِ نصبِ نَعْتٍ لألف[4]، والتَّقْديرُ: اقْلِبْ ألفاً تَلاَ كَسْراً أو تلاَ ياءَ تصغيرٍ ياءً[5].

أي[6]: يجبُ قَلْبُ الألفِ ياءً في موضعين:

الأوّل أنْ يَعْرِضَ كَسْرُ ما قبلها، كقولك في جمع "مِصْبَاح"، و"دِيْنَار": "مَصَابِيح"، و"دَنَانِير"، وفي تصغيرهما "مُصَيْبِيْح"، و"دُنَيْنِيْر".

والثّاني أنْ يقعَ قبلها ياءُ التّصغيرِ، كقولك في تصغير "غَزَال": "غُزَيِّل".

(**بِوَاوٍ ذَا**) القَلْبُ (**افْعَلاَ**... **فِي آخِرٍ**)؛ أي[7]: تفعلُ بالواو الواقعةِ آخِراً ما تفعلُ بالألفِ مِنْ قَلْبِها[8] ياءً إذا عَرَض قبلها كسرةٌ أو ياءُ التّصغير.

[1] - التنبيه الأول في مر ٥٢٨/٢.
[2] - انظر الارتشاف ٢٦٩/١-٢٧٠.
[3] - آء: شجر، واحدتها: آءة. انظر الصحاح واللسان (آء). وفي د، وط، وص زيادة "انتهى".
[4] - سقطت "الألف" من د.
[5] - سقطت "ياءً" من ط.
[6] - الشرح الاتي في مر ٥٢٨/٢-٥٢٩.
[7] - الشرح الآتي في مر ٥٢٩/٢-٥٣٠.
[8] - في ط١:"قبلها". وهو تحريف.

فالأوّلُ نحو: "رَضِيَ"، و"غُزِيَ"، و"قَوِيَ"، و"غَازٍ"، أصْلُهُنَّ: "رَضِوَ"، و"غُزِوَ"، و"قَوِوَ"[1]، و"غَـــازِوٌ"؛ لأنّهنَّ مِنَ الرِّضوان، والغَزْوِ، والقُوَّةِ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً لكسرِ ما قبلها وكونها آخِراً؛ لأنّها بالتَّأخيرِ تتعرَّضُ لسكونِ الوقْفِ، وإذا سكنت تعذرَّتْ سلامَتُها، فَعُوْمِلَتْ بما يقتضيه السُّكونُ مِنْ وجوبِ إبدالِها ياءً تَوَصُّلاً إلى الخِفَّةِ وتَنَاسُبِ اللَّفْظِ، ومِنْ ثَمَّ لم تتأثَّرِ الواوُ بالكسرةِ، وهي غيرُ[2]/ مُتَطَرِّفَةٍ كـــ"عِوَض"، و"عِوَج"، إلاّ إذا ٣٩٢/أ كانَ مع الكسرةِ ما يعضُدُها كـــ"حِيَاض"، و"سِيَاط" كما سيأتي بيانه.

والثّاني: كقولك في تصغيرِ "جَرْو": "جُرَيّ"، والأصْلُ: "جُرَيْوٌ" فاجتمعتِ الياءُ والواوُ، وسُبِقَتْ إحداهما بالسُّكونِ، وفُقِدَ المانعُ مِنَ الإعلالِ، فَقُلِبَتِ الواوُ ياءً، وأُدْغِمَتْ في الياء.[3]

تنبيه[4]:

هذا الثّاني ليس بمقصودٍ مِنْ قوله: (**بِوَاوٍ ذَا افْعَلاَ... فِي آخِرٍ**)، إنّما المقصودُ التّنبيه على الأوّلِ؛ لأنّ قَلْبَ الواوِ ياءً لاجتماعها مع الياء وسَبْقِ إحداهما بالسُّكُونِ لا يختصُّ بالواو المتطرِّفَةِ ولا بما سبقها ياءُ التّصغير على ما سيأتي بيانُه في موضعه. ولذلك قال في التّسهيل[5]: "تُبْدَلُ الألِفُ ياءً لوقوعها إثْرَ كسرةٍ[6] أو ياءِ تصغيرٍ، وكذلك الواوُ[7] الواقِعَةُ إثْرَ كسرةٍ مُتَطَرِّفَة". فاقْتَصَرَ في الواوِ على ذِكْرِ الكسرةِ، فلو قال:

تُقْــلَبُ يَــا والــواوُ إنْ كَسْـــــراً رَدِفْ بِـــإِثْــرِ يَــا التَّصْغِيْـــرِ أوْ كَسْــرٍ أَلِــفْ

فِي آخِـــرٍ..

لطابقَ كَلامَه في التّسهيل.[8]

(**أَوْ قَبْلَ تَا التّأنيث أوْ...زِيَادَتَي فَعْلاَنَ**) أي[9]: نحو: "شَجِيَة"، و"أَكْسِيَة"، و"غَازِيَة"، و"عُرَيْقِيَة" تصغير "عَرْقُوَة"، الأصْلُ: "شَجِوَة"، و"أَكْسِوَة"، و"غَازِوَة"، و"عُرَيْقِوَة". ونحو: "غَزِيَان"، و"شَجِيَان"، مِنَ "الغَزْوِ"، و"الشَّجْوِ"، والأصْلُ: "غَزِوَان"، و"شَجِوَان"، فَعِلَّةُ القَلْبِ ياءً هو تَطَرُّفُ الواو بعد كسرةٍ؛ لأنّ كُلاًّ مِنْ تاء التّأنيث وزيادتَي "فَعْلاَن" كلمةٌ تامَّةٌ، فالواقع قبلها آخِرٌ في التّقدير، فعُوْمِلَ معاملةَ الآخِرِ حقيقةً.

[1] - في ط١:"قوَة".
[2] - سقطت "غير" من ط١.
[3] - في د:"وأدغمت الياء في الياء".
[4] - التنبيه في مر ٥٣٠/٢.
[5] - ٣٠٤.
[6] - في د زيادة "زائدة".
[7] - سقطت "الواو" من ط١.
[8] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[9] - انظر مر ٥٣٠/٢.

وشذَّ تصحيحاً[١] مِنَ الأوّل: "مَقَاتِوَة" بمعنى خُدَّام[٢]، و"سَوَاسِوَة" جمع سَواء[٣]. ومِنَ الثّاني إعلالاً قولُهم: "رَجُلٌ عَلْيَان" مثل "عَطْشَان" مِنْ "عَلَوْتُ"، و"نَاقَةٌ عِلْيَان"[٤]، وقولُهم: "صُبْيَان" بِضَمِّ الصَّاد[٥]. وأمّا "صِبْيَةٌ، وصِبْيَانٌ" بكسْرِ الصَّادِ فَسَهَّلَ أمرَه وجودُ الكسرةِ والفاصلُ بينه وبين الواو ساكِنٌ، وهو/ حاجزٌ غيرُ حصينٍ. ٣٩٢/ب

ثمّ أشار إلى موضعٍ ثانٍ تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً بقوله: (**ذَا**) أي[٦]: الإعلالُ المذكورُ في الواوِ بعدَ الكسرةِ (**أيْضاً رَأَوْا...فِي مَصْدَرِ**) الفِعْلِ (**المُعْتَلِّ عَيْناً**) إذا كان بعدها ألِفٌ كـ"صِيَام"، و"قِيَام"، و"انْقِيَاد"، و"اعْتِيَاد"، بخلاف "سِوَاك"، و"سِوَار"؛ لانتفاء المصدريَّةِ. ونحو: "لاوَذَ لِوَاذاً"[٧]، و"جَاوَرَ جِوَاراً"؛ لِصِحَّةِ عينِ[٨] الفعلِ[٩]، و"حَالَ حِوَلاً"[١٠]، و"عَادَ المريضَ عِوَداً"؛ لعدم الألف. والأصْلُ: "صِوَام"، و"قِوَام"، و"انْقِوَاد"، و"اعْتِوَاد"، لكن لَمَّا أُعِلَّتْ عينُه في الفِعْلِ استُثْقِلَ بقاؤها في المصدرِ، فَعَلُّوهَا[١١] في المصدرِ[١٢] بعد كسرةٍ وقبل حرفٍ يشبهُ الياءَ، فَأُعِلَّتْ بقلْبِها ياءً حَمْلاً للمصدرِ على فِعْلِه، فقلبها ياءً ليصيرَ العملُ في اللَّفْظِ مِنْ وَجْهٍ واحدٍ[١٣].

وشذَّ تصحيحاً مع استيفاءِ الشُّروطِ قولُهم: "نَارَ نِوَاراً"[١٤]؛ أي: نَفَرَ[١٥]. ولا نظيرَ له.

وكان الأحسنُ أنْ يقولَ: المُعَلِّ عَيْناً؛ لأنّ "لاوَذَ"[١٦] يُطْلَقُ عليه مُعْتَلَّ العينِ، إذ كُلّ ما عينُه حرفُ عِلَّةٍ فهو مُعْتَلٌّ، وإنْ لَمْ يُعَلَّ.

وقد أشارَ إلى الشَّرْطِ الأخير بقوله: (**وَالْفِعَلْ...مِنْهُ صَحِيْحٌ غَالِباً نَحْوُ "الحِوَلْ"**)؛ يعني[١٧]: أنّ كُلَّ ما كان على "فِعَلٍ" مِنْ مَصْدَرِ الفِعْلِ المُعَلِّ العَينِ فالغَالِبُ فيه التَّصْحِيحُ، نحو: "الحِوَل"، و"العِوَد". قال في شرح الكافية[١٨]: "ونبَّهَ بتصحيحِ ما وزنُه "فِعَل" على أنّ إعلالَ المصدرِ المذكورِ مَشْروطٌ بوجودِ الألفِ فيه حتَّى يكونَ على "فِعَال". انتهى.

---

١ - في ط١:"تصحيحها".
٢ - انظر المخصص ١٤١/٣، واللسان (قتو). وسقط "بمعنى خدام" من د. وفيه:"مقافوة". وهو تحريف.
٣ - انظر المخصص ١٤١/٣، واللسان (سوو).
٤ - يقال: رجل عَليان، وامرأة عليان. يستوي فيه المذكر والمؤنث. وناقة عِليان: جسيمة طويلة مرتفعة صلبة. انظر الصحاح واللسان (علو).
٥ - انظر المخصص ٨٣/١٧، واللسان (صبو).
٦ - انظر مر ٥٣١/٢.
٧ - لاوَذَ القومُ مُلاوَذةً و لِواذاً؛ أي: لاذ - بمعنى لجأ - بَعْضُهُم ببعض. انظر الصحاح واللسان (لوذ). وفي ط١:"لاوذا". وهو خطأ.
٨ - سقطت "عين" من د.
٩ - في صب ١٨٣١/٤: "أي: عدم إعلالها".
١٠ - يقال: قد حال من مكانه حِوَلاً؛ وذلك من التنقل والتحوّل من مكان إلى آخر. انظر الصحاح واللسان (حول).
١١ - في ط٢:"فأعلوها". وفي استعمال "علّ الكلمة" بمعنى: أعلّها نظر.
١٢ - سقط "فعلوها في المصدر" من د.
١٣ - سقط "فقلبها ياء...واحد" من د.
١٤ - في د:"ثار ثواراً". وهو تصحيف.
١٥ - انظر الصحاح واللسان (نور).
١٦ - في ط١:"لاوء". وهو تحريف.
١٧ - الشرح الآتي في مر ٥٣١/٢-٥٣٢.
١٨ - ٢١١٣/٤.

وفي تَخْصِيصِه بـــ"فِعَال" نَظَرٌ؛ فإنَّ الإعلالَ المذكورَ لا يختصُّ به؛ لِما عرفتَ مِنْ مَجيئه في[1] "الانْفِعَالِ"، و"الافْتِعَالِ" كما سبق.

واحترز بقوله: **(مِنْهُ)** – أي: مِنَ المصدرِ – عن "فِعَل" مِنَ الجمعِ، فإنَّ الغَالِبَ فيه الإعلالُ كما سيأتي. لكنْ قال في التّسهيل[2]: "وقَدْ يصحّ[3] ما حَقُّه الإعلالُ مِنْ "فِعَل" مصدراً أو جمعاً، و"فِعَال" مصدراً". فسوَّى بين هذه/ الثّلاثة في أنّ حَقَّها الإعلالُ، وهو يخالف ما هنا مِنْ أنّ الغَالِبَ على "فِعَل" مصدراً التَّصحيحُ. ٣٩٣/أ

ثمّ أشار إلى موضعٍ ثالثٍ تُقْلَبُ[4] فيه الواوُ ياءً بقوله:

[وَجَمْــعُ ذِي عَــيْــنٍ أُعِــلَّ أَوْ سَــكَنْ   فَاحْكُــمْ بِذَا الإعْــلاَلِ فِيْهِ حَيْثُ عَــنّْ]

(وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أُعِلَّ أَوْ سَكَنْ...فَاحْكُمْ بِذَا الإعْلاَلِ) أي: المذكور، وهو قلْبُ الواو ياءً[5] لكسر ما قبلها[6] **(فِيْهِ حَيْثُ عَنّْ)**؛ أي[7]: إذا وقعتِ الواوُ عيناً لجمعٍ صحيحِ اللاَّم وقبلها كسرة، وهي في الواحد إمّا مُعَلَّةٌ، وإمَّا شبيهةٌ بالمُعَلِّ وهي السَّاكنة، وجب قلبها ياءً.

فالأُولَى: نحو: "دَار، ودِيَار"، و"حِيْلَة، وحِيَل"، و"قِيمَة، وقِيَم"، الأصْلُ: "دِوَار"، و"حِوَل"، و"قِوَم"؛ لأنّه لَمّا انكسرَ ما قبل الواوِ في الجمعِ في نحو: "دِيَار"[8]، وكانت في الإفرادِ مُعَلَّةً بقلبها أَلِفاً، ضَعُفَتْ فَسُلِّطَتِ الكسرةُ عليها، وقوَّى تَسَلُّطَهَا وجودُ الألفِ. وإعلالُ الباقي لإعلالِ واحدِه، ولوقوع الكسرةِ قبلَ الواو. وشذَّ مِنْ ذلك: "حَاجَةٌ، وحِوَج".

والثّانية: وشرْطُها أنْ يكونَ بعدها في الجمعِ ألفٌ، نحو: "سَوْط، وسِيَاط[9]"، و"حَوْض، وحِيَاض"، و"رَوْض، ورِيَاض"، الأصْلُ: "سِوَاط"، و"حِوَاض"، و"رِوَاض"؛ لأنّه لَمّا انكسر ما قبلها في الجمعِ وكانت في الإفرادِ شبيهةً بالمُعَلِّ لسكونها ضَعُفَتْ فَسُلِّطَتِ الكسرةُ عليها، وقوَّى تَسَلُّطَهَا وجودُ الألفِ لقربها مِنَ الياءِ وصِحَّةِ اللاَّمِ؛ لأنّه إذا صحَّتِ اللاَّمُ قَوِيَ إعلالُ العين.

فتلخّصَ أنّ لقلبِ الواو ياءً في هذا ونحوه خمسةَ شـــروطٍ: أنْ يكونَ جَمْعاً، وأنْ تكونَ الواوُ في واحدِه مَيِّتَةً[10] بالسُّكونِ، وأنْ يكونَ قبلها في الجمع كسرة، وأنْ يكونَ بعدها فيه أَلِف، وأنْ يكونَ صحيحَ اللاَّمِ. فالثّلاثةُ الأُوَلُ[11] مَأخوذةٌ مِنَ البيتِ، والرّابعُ يأتي في البيت بعدَه، والخامسُ لم يذكرْهُ هنا، وذكره في التّسهيل[12].

---

[1] - في د "على".
[2] - ٣٠٤.
[3] - في د، وط، وص:"يُصحّح".
[4] - سقطت "تقلب" من ط١.
[5] - في د: "وهو القلب". وفي ط، وص: "وهو القلب ياءً".
[6] - سقط "لكسر ما قبلها" من د.
[7] - أغلب الشرح الآتي في هشا ٣٢٩/٤-٣٣٠، وهو مستفاد من مر ٥٣٢/٢-٥٣٤.
[8] - سقط "في نحو ديار" من د.
[9] - في د "أسياط".
[10] - في هامش الأصل ٣٩٣/أ: "من الموت وعدم الحركة". ووردت في د:"مبنيّة". وفي ط١:"مبيّنة". وهو تصحيف.
[11] - في ط١:"الأولى".
[12] - ٣٠٤.

فخرجَ بالأَوَّلِ المفرَدُ فإنّه لا يُعَلُّ، نحو: "خِوَان"[1]، و"سِوَار"، إلاّ المصدْر، وقدْ تقدَّمَ. وشذَّ قولُهم في "الصِّوَانِ"، و"الصِّوَارِ"[2]:/ "صِيَان"، و"صِيار". ٣٩٣/ب

وبالثّاني نحو: "طَوِيل، وطِوَال". وشذَّ قولُه[3]:

٣٢٤ – تَبَـيَّـنَ لِـي أنَّ القَمَـاءَةَ ذِلَّـةٌ وَأَنَّ أَعِـزَّاءَ الـرِّجَـالِ طِـيَـالُـهَـا

قيل[4]: ومنهُ ﴿الصَّافِنَاتُ الجِيَادُ﴾[سورة ص٣٨: ٣١]. وقيل[5]: إنّه جمعُ "جَيِّد" لا "جَوَاد".

وبالثّالث نحو: "أَسْوَاط"، و"أَحْوَاض".

[وَصَحَّحُوا فِعَلَةً وَفِي فِعَلْ وَجْهَانِ وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَـ"الْحِيَلْ"]

وبالرّابع ما أشار إليه بقوله: (**وَصَحَّحُوا فِعَلَةً**)؛ أي[6]: جَمْعاً؛ لعدم الألف، فقالوا: "كُوْز، وكِوَزَة"[7]، و"عُوْد، وعِوَدَة". وشذَّ الإعلالُ في قولهم[8]: "ثَوْر، وثِيَرَة". قال المبرّد[9]: أرادوا أنْ يفرّقوا بين "الثّور" الّذي هو الحيوان و"الثّور" الّذي هو القطعة مِنَ الأقِط[10]، فقالوا في الحيوان: "ثِيَرَة"، وفي الأقِط: "ثِوَرَة". وذهب ابنُ السَّرَّاجِ والمبرّدُ فيما حكاه عنه النّاظم[11] أنّ "ثِيَرَة" مقصورٌ مِنْ "فِعَالَة"، وأصله: "ثِيَارَة" كـ"حِجَارَة"، حُذِفَتِ الألفُ وبقيتِ الفتحةُ دليلاً عليها. وقيل[12]: جمعوه على "فِعْلَة" بسكون العين، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً لسكونها، ثمّ حُرِّكَتْ وبقيتِ الياءُ. وقيل[13]: حَمْلاً على "ثِيْرَان"؛ لِيَجْرِيَ الجمعُ على سَنَنٍ واحدٍ.

---

[1] - الخِوانُ بكسر الخاء وضمها: الذي يؤكل عليه. وهو معرَّبٌ. انظر الصحاح (خون)، والمعرب للجواليقي ١٧٧، واللسان (خون).

[2] - الصِوَانُ والصُوانُ والصِيانُ: الشّيْءُ الذي تَصونُ به أو فيه ثَوْباً أو شَيْئاً. انظر الصحاح واللسان (صون). والصِّوار والصُّوار والصِّيار: القطيع من البقر. انظر الصحاح واللسان (صور).

[3] - البيت من الطويل، لتوبة بن مضرس من بني سعد في الكامل ٥٤/١-٥٥، ولأنيف بن زبان النهشليّ في الحماسة البصرية ٣٥/١ برواية: "طوالها" ولا شاهد فيه على هذه الرواية. ولأثال بن عبدة بن الطبيب في الخزانة ٤٨٨/٩. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١٠، والمقاصد ٥٨٨/٤. ورد في مر ٥٣٤/٢، وهشا ٣٢٩/٤، وشا ١٢٨/٩، وزهر ٣٧٩/٢. قمؤ الرجل قماءة، إذا صغر. والعرب تمدح بالطول، وتضع من القِصَر.

موضع الشاهد: طيالها، ووجه الاستشهاد قلب الواو ياء في "طيال" شذوذاً. والقياس تصحيحها لتحركها.

[4] - ممن قال بذلك العكبري في إملاء ما من به الرحمن ٢١٠/٢.

[5] - ممن قال بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٢١١٥/٤.

[6] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٣٤/٢-٥٣٥.

[7] - الكُوز من الأواني كالكوب، إلا أن الكوب لا عروة له. انظر الصحاح واللسان (كوب)، و(كوز).

[8] - انظر الكتاب ١٨٥/٢، والصحاح واللسان (ثور).

[9] - انظر قول المبرد في الأصول ٢٦٤/٣-٢٦٥، والخصائص ١١٢/١، والمنصف ٢٨٦، والممتع ٤٧٢/٢، والارتشاف ٢٧٨/١، ومر ٥٣٥/٢.

[10] - الأقِط والإِقْطُ والأَقْطُ: شيء يتخذ من اللبن المخيض يُطبخ ثم يُترك حتى يَمْصُل. انظر اللسان (أقط). وفي ط١، وص:"الإِقط" بهمزة مكسورة.

[11] - ٣٠٤. وحكاه عنهما أيضاً أبو حيان في الارتشاف ٢٧٨/١. وحكاه عن ابن السراج ابنُ جني في الخصائص ١١٢/١. وانظر مر ٥٣٥/٢، والمساعد ١٢٥/٤.

[12] - نُسِب القول إلى المبرد في الأصول ٢٦٥/٣، والمنصف ٢٨٦، وشا ١٣٠/٩.

[13] - انظر القول في الممتع ٤٧٢/٢، والارتشاف ٢٧٨/١، ومر ٥٣٥/٢.

وبالخامس نحو: "رِوَاء" في جمع "رَيَّان"[1]، وأصْلُه: "رِوْيَان"؛ لأنّه لَمّا أُعِلَّتِ اللاّمُ في الجمعِ سَلِمَتِ[2] العينُ لِئلاَّ يجتمعَ إعلالانِ. ومثله "جِوَاء"[3] جمع "جَوّ" بالتَّشديد[4]، أصْلُه: "جِوَاو"، فلمّا أُعِلَّتِ[5] اللاَّمُ سَلِمَتِ العينُ.

(**وَفِي فِعَلْ**) جمعاً (**وَجْهَانِ**) الإعلالُ والتّصحيحُ، (**وَالإِعْلاَلُ أَوْلَى كَــ"الْحِيَلْ"**) جمعُ "حِيْلَة"، و"القِيَم" جمعُ "قِيْمَة"، و"الدِّيَم" جمع "دِيْمَة"[6]. وجاء التّصحيح أيضاً نحو: "حَاجَة، وحِوَج".

تنبيهان:

الأوّل: اقتضَى تعبيرُه بــ(**أَوْلَى**) أنّ التَّصحيحَ مُطَّرِدٌ. وليس كذلك، بل هو[7] شاذٌّ كما تقدَّمَ. فكان اللاَّئقُ أنْ يقولَ:

وصَــحَّــحُــوا فِــعَــلَــةً وفِي فِــعَــلْ قَــدْ شَــذَّ تَصْحِيْــحٌ فَحَتْــمٌ أنْ يُعَــلّ

وقد تقدَّمَ[8] نقلُ كلامِه في التّسهيل.

٣٩٤/أ الثّاني: إنّما خالفَ "فِعَلٌ" "فِعَلَةً" لأنّ "فِعَلَةً" لَمَّا عدمتِ الألفَ وخفَّ النُّطْقُ بالواو بعد/ الكسرة على اللِّسَانِ[9] انْضَمَّ إلى ذلك تحصينُ الواوِ بِبُعْدِهَا عَنِ الطَّرَفِ بسبب هاء التّأنيثِ، فوجبَ تصحيحُها بِخلاف "فِعَل".

[وَالْــوَاوُ لاَمــاً بَعْدَ فَتْــحٍ يَــا انقَلَبْ كَــ"الْمُعْطَيَــانِ يُــرْضَيَــانِ" وَوَجَــبْ

إبْــدَالُ وَاوٍ بَعْــدَ ضَــمٍّ مِــنْ أَلِــفْ وَيَــا كَــ"مُوْقِــنٍ" بِذَا لَهَــا اعْتُــرِفْ]

ثمّ أشار إلى موضعٍ رابعٍ تُقْلَبُ فيه الواو ياءً[10] بقوله: (**وَالْوَاوُ لاَماً بَعْدَ فَتْحٍ يَا انقَلَبْ...كَــ"الْمُعْطَيَانِ يُرْضَيَانِ"**)؛ أي[11]: إذا وقعتِ الواوُ طرَفَ أربعة[12] فصاعِداً بعد فتحٍ قُلِبَتْ ياءً وجوباً؛ لأنّ ما هي فيه حينئذٍ لا يعدم نظيراً يستحقُّ الإعلالَ فيُحْمَلُ هو[13] عليه، وذلك نحو: "أَعْطَيْتُ"، أصْلُه: "أَعْطَوْتُ"؛ لأنّه مِنْ "عَطَا يَعْطُو" بمعنى أخَذَ، فلمّا دخلتْ همزةُ النّقل صارتِ الواوُ رابعةً فقُلِبَتْ ياءً حَمْلاً للماضي على مضارعِه. وقد

[1] - الريان ضد عطشان. انظر اللسان والقاموس (روي).
[2] - في د زيادة "في". وهي زيادة خاطئة.
[3] - في ط١:"جواد". وهو تحريف.
[4] - الجَوُّ: الهواء. والمنخفض من الأرض. انظر الصحاح واللسان والقاموس (جوو).
[5] - في ط، وص:"اعتلت".
[6] - الديمَةُ: المطر الذي ليسَ فيه رعدٌ ولا برقٌ. انظر الصحاح واللسان (ديم).
[7] - ليست "هو" في ط١.
[8] - صفحة ٤٤٨.
[9] - في د، وط، وص:"وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان".
[10] - سقطت "ياء" من د.
[11] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٣٥/٢.
[12] - في د، وط، وص:"طرفاً رابعة".
[13] - ليست "هو" في ط١.

أفهم بالتّمثيل أنّ هذا الحُكْمَ ثابتٌ لها، سواء كانت في اسمٍ كقولك: "المُعْطَيَان"، وأصْلُه: "المُعْطَوَان" فقُلِبَتِ الواوُ ياءً حَمْلاً لاسمِ المفعولِ على اسمِ الفاعِلِ، أم في فِعْلٍ كقولك: "يُرْضَيَان"، أصْلُه: "يُرْضَوَان"؛ لأنّه مِنَ "الرِّضْوَان" فقُلِبَتِ الواوُ ياءً حَمْلاً لبناءِ المفعولِ على بناءِ الفاعلِ. وأمّا "يَرْضَيَان" المبنيّ للفاعلِ مِنَ الثُّلاثيِّ المجرَّدِ فلِقَولك في ماضيه: "رَضِيَ".

تنبيهان:

الأوّل[1]: يُسْتَصْحَبُ هذا الإعلالُ مع هاء التّأنيث نحو: "المُعْطَاة"، ومع تاء التَّفَاعُلِ نحو: "تَغَازَيْنَا"، و"تَدَاعَيْنَا" مع أنّ المضارعَ لا كسرَ قبلَ آخره. قال سيبويه[2]: "سألتُ الخليلَ عن ذلك فأجابَ بأنَّ الإعلالَ ثبتَ قبلَ مَجيءِ التّاء في أوّله، وهو "غَازَيْنَا"، و"دَاعَيْنَا"، حَمْلاً على "نُغَازِي"، و"نُدَاعِي"[3]، ثمّ استُصْحِبَ معها".

التّاني: شذَّ قولُهم في مضارع "شَأَوَ"[4] بمعنى سبقَ[5]: "يَشْأَيَانِ"، والقياس "يَشْأَوَان"؛ لأنّه مِنَ "الشَّأْوِ" ولا كسرةَ قبل الواو فتُقْلَبُ لأجلها ياءً، ولم تُقْلَبْ في الماضي فيُحْمَلُ مضارعُه عليه. نعم، إنْ دخلتْ عليه/ همزةُ ٣٩٤/ب
النّقل قلتَ: "يُشْئِيَانِ"[6]. وكان قياساً أنْ تقولَ في المبني للمفعول[7]: "يُشْأَيَانِ" بالقلب أيضاً حَمْلاً على المبني للفاعل.[8]

وأشار بقوله: (**وَوَجَبْ...إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلِفْ...وَيَا كـ"مُوْقِنٍ" بِذَا لَهَا اعْتُرِفْ**) إلى إبدالِ الواوِ مِنْ أُخْتَيْها الألِف والياء.[9]

أمّا إبدالُها مِنَ الألِفِ ففي مسألةٍ واحدةٍ، وهي أنْ ينضَمَّ ما قبلها نحو: "بُوْيِعَ"، و"ضُوْرِبَ"، وفي التّنزيل: ﴿مَا وُوْرِيَ عَنْهُمَا﴾[سورة الأعراف٧: ٢٠].

وأمّا إبدالُها مِنَ الياءِ لِضَمٍّ ما قبلها ففي أربع مسائلَ:

الأولى: أنْ تكونَ ساكنةً مُفْرَدَةً، أي غيرَ مُكَرَّرَةٍ، في غيرِ جمعٍ نحو: "مُوْقِن"، و"مُوْسِر"، أصْلُهما: "مُيْقِن"، و"مُيْسِر"؛ لأنّهما مِنْ "أَيْقَنَ"، و"أَيْسَرَ"، فقُلِبَتِ الياءُ واواً لانضمامِ ما قبلها. وخرج بالسّاكِنَةِ المتحرِّكَةُ نحو: "هُيَام" فإنّها تحصَّنَتْ بحرَكَتِها فلا تُقْلَبُ إلاّ فيما سيأتي بيانه. وبالمُفْرَدَةِ المُدْغَمَةُ نحو: "حُيَّض" فإنّها لا تُقْلَبُ

[1] - انظر مر ٥٣٦/٢، وهشا ٣٣٠/٤.
[2] - الكتاب ٣٨٦/٢. والنقل فيه تصرف. وهو موافق لنقل هشا ٣٣٠/٤.
[3] - في د:"تغازى، وتداعى". وهو تصحيف.
[4] - في ط٢:"شأوا".
[5] - انظر الصحاح واللسان (شأي).
[6] - في د: "يَشأيان". وهو خطأ.
[7] - سقط: "يُشئيان ...للمفعول" من ط، وص.
[8] - في د زيادة "انتهى".
[9] - أغلب الشرح الآتي في هشا ٣٣٤/٤، وهو مستفاد من شرح الكافية ٢١١٨/٤.

لِتَحَصُّنِها بالإدغامِ[١]. وبغيرِ الجمعِ مِنْ أنْ تكونَ في جمعٍ فإنّها لا تُقْلَبُ واواً، بل تُبْدَلُ الضَّمَّةُ قبلها[٢] كسرةً فتصحّ[٣] الياء، وإلى هذا أشار بقوله:

(وَيُكْسَرُ المَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ "هِيْمٌ" عِنْدَ جَمْعِ "أَهْيَمَا")

أو "هَيْمَاء"[٤]، فأصْلُ "هِيْم": "هُيْم" بِضَمِّ الهاءِ؛ لأنّه[٥] نظير "حُمْر" جمع "أحْمَر" أو "حَمْرَاء"، فخُفِّفَ بإبدال ضَمَّةِ فائه كسرةً لِتَصحَّ الياءُ. وإنّما لم تُبْدَلْ ياؤه واواً[٦] كما فعلَ في المُفْرَدِ لأنّ الجمعَ أثقلُ مِنَ المُفْرَدِ والواوُ أثْقَلُ مِنَ الياءِ فكان يجتمع ثِقَلان. ومثلُ "هِيْمٍ" "بِيْضٌ" جمعُ "أبْيَض" أو "بَيْضَاء".

تنبيهات[٧]:

الأوّل: سُمِعَ في جمع "عَائِط": "عُوْط"[٨] بإقرار الضَّمَّةِ وقَلْبِ الياءِ واواً. وهو شاذٌّ. وسُمِع "عِيط"[٩] على القياس.

الثّاني: سيأتي في كلامِهِ أنّ "فُعْلَى" وَصْفاً كـ"الكُوْسَى" أنثى "الأكْيَس"[١٠] يجوزُ فيها الوجهانِ عندَه، فكانَ ينبغي أنْ يَضُمَّهَا إلى ما تقدَّم/ في الاستثناء مِنَ الأصْلِ المذكور. ٣٩٥/أ

الثّالث: حاصلُ ما ذكره[١١] أنّ الياءَ السَّاكنةَ المفردَةَ المضمومَ ما قبلها إذا كانت في اسمٍ مُفْرَدٍ غيرِ "فُعْلَى" الوصْفِ تُقْلَبُ واواً. تحت ذلك نوعان:

أحدهما: ما الياءُ فيه فاءُ الكلمةِ نحو: "مُوْقِن". وقد مرَّ.

والآخرُ: ما الياءُ فيه عينُ الكلمة كما إذا بَنَيْتَ مِنَ "البَيَاضِ" مثلَ "بُرْد"[١٢]. وفي هذا خلافٌ: فمذهب سيبويه والخليل[١٣] إبدالُ الضَّمَّةِ فيه كسرةً كما فعل في الجمع. ومذهب الأخفش[١٤] إقرارُ الضَّمَّةِ وقلب الياءِ واواً، وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ مُوَافَقَتُه[١٥]. فتقول على مذهبهما: "بِيْض"، وعلى مذهبه: "بُوْض". ولذلك[١٦] كان

[١] - في ط١:"الإدغام".
[٢] - سقطت "قبلها" من د.
[٣] - في ط١:"فتصبح". وهو خطأ.
[٤] - سقط "أو هيماء" من د.
[٥] - في د زيادة "جمع أهيم فهو".
[٦] - سقطت "واواً" من ط١.
[٧] - أغلب التنبيهات في مر ٥٣٧/٢-٥٣٩.
[٨] - إذا لم تحمل الناقةُ أوّلَ سنة يُحمَلُ عليها فهي عائطٌ. انظر الصحاح واللسان (عوط). وفي د:"غائط: غوط". وهو تصحيف.
[٩] - في د "غيط". وهو تصحيف.
[١٠] - من الكَيْس؛ وهو خلاف الحُمْق. ويقال لأنثى الأكيس: كوسى وكيسى. انظر الصحاح واللسان (كيس). وفي د "الأكوس".
[١١] - في د زيادة "مِنْ".
[١٢] - في ط، وص زيادة: "فتقول: بُيْض".
[١٣] - الكتاب ٣٧١/٢.
[١٤] - انظر مذهب الأخفش في الممتع ٤٦٩/٢، والارتشاف ٢٨٠/١، ومر ٥٣٧/٢.
[١٥] - انظر ما قاله الشاطبي في موافقة الناظمِ الأخفشَ في شا ١٥٦/٩-١٦٠.
[١٦] - في د:"ذلك". وهو خطأ.

"دِيْك" عندهما مُحْتملاً لأنْ يكونَ "فُعْلاً"، وأنْ يكونَ "فِعْلاً"[1]. ويتعيَّنُ عنده أنْ يكونَ "فِعْلاً" بالكسر. وإذا بَنَيْتَ "مَفْعُلَة" مِنَ "العَيْش" قلتَ على مذهبهما: "مَعِيْشَة"، وعلى مذهبه: "مَعُوْشَة". ولذلك كانت "مَعِيْشَة" عندهما مُحْتملةً أنْ تكونَ "مَفْعِلَة"، وأنْ تكونَ "مَفْعُلَة". ويتعيَّنُ عنده أنْ تكونَ "مَفْعِلَة" بالكسرِ.

واستُدِلّ لهما بأوجه[2]: أحدها: قولُ العرب[3]: "أَعْيَسُ بَيِّنُ العِيْسَةِ"، ولم يقولوا: "العُوْسَة"، وهو على حدِّ "أحْمَرُ بَيِّنُ الحُمْرَةِ". ثانيها: قولُهم: "مَبِيْع"، والأصْلُ: "مَبْيُوع"، نُقِلَتِ الضَّمَّةُ إلى الباءِ[4]، ثمّ كُسِرَتْ لتصحَّ الياءُ وسيأتي بيانُه. ثالثها: أنّ العينَ حُكِمَ لها بحُكْمِ اللاّمِ فأُبْدِلَتِ الضَّمَّةُ لأجلها كما أُبْدِلَتْ لأجلِ اللاّمِ.

واستدلَّ الأخفشُ بأوجه[5]: أحدُها قولُ العرب: "مَضُوْفَة" لِمَا يُحْذَرُ منه، وهي مِنْ "ضَافَ يَضِيفُ"[6] إذا أشفقَ وحَذِرَ[7]. قال الشّاعر[8]:

٣٢٥ - وَكُنْتُ إذَا جَــارِي دَعَــا لِمَضُوْفَةٍ[9] أُشَـــمِّرْ حَتَّى يَبْـلُغَ السَّـــاقَ مِئْزَرِي

٣٩٥/ب ثانيها: أنّ المفرَدَ لا يُقاسُ على الجمعِ؛ لأنّا وجدْنا الجمعَ يُقْلَبُ فيه ما لا يُقْلَبُ/ في المفرَدِ، ألا ترى أنّ الواوَين المُتطرِّفَتَين يُقْلَبَانِ يَاءَين في الجمعِ نحو: "عُتِيّ" جمع "عَاتٍ"، ولا يُقْلَبَانِ في المفرَدِ نحو: "عُتُوّ" مصدر "عَتَا".[10]

ثالثها: أنّ الجمعَ أثقلُ مِنَ المفردِ فهو أدْعَى إلى التّخفيفِ[11].

وصحَّحَ أكثرُهم[12] مذهبَ الخليلِ وسيبويه، وأجابوا عن الأوّل مِنْ أدِلَّةِ الأخفشِ[13] بوجهين: أحدُهما: أنّ "مَضُوفَة"[14] شاذٌّ فلا تُبْنَى عليه القواعدُ. والآخرُ: أنّ أبا بكر الزّبيديّ ذكره في مُخْتَصَرِ العَين[15] مِنْ ذواتِ

---

[1] - في د:"وأن لا يكون". وهو خطأ. وسقط "فُعْلا، وأن يكون" من ط١.
[2] - انظر الممتع ٤٦٩/٢، ومر ٥٣٨/٢، والمساعد ١٣٢/٤.
[3] - انظر القول في الكنز اللغوي ١٢٨، والصحاح واللسان (عيس). والعِيسُ: الإبل البيضُ يخالط بياضها شيء من الشقرة.
[4] - في ط١"الياء". وهو تصحيف.
[5] - انظر الممتع ٤٦٩/٢-٤٧٠، ومر ٥٣٨/٢، والمساعد ١٣٢/٤، وشا ١٥٤/٩-١٥٥.
[6] - ورد في الأصل "مضوقة" و"من ضاق يضيق" بالقاف. وهو تصحيف.
[7] - انظر الصحاح واللسان (ضيف). وفي ط١:"حدر". وهو تصحيف.
[8] - البيت من الطويل، لأبي جندب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣٥٨/١ برواية: "وكنت إذا جارٌ دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزري". والبيت لأبي جندب الهذلي في الصحاح (ضيف)، وشرح الشافية للرضي ٢٨٤/٤، والمقاصد ٥٨٨/٤. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٢٤١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/١٠، والخزانة ٤١٧/٧. ورد في مر ٥٣٨/٢، وشا ١٥٢/٩. ومضوفة: همّ نزل به وأمر شديد شق عليه. وأشمر حتى يبلغ الساق مئزري كناية عن الجد والاجتهاد في إغاثته وعونه وتفريج همه.
[9] - في الأصل "المضوقة". وهو تصحيف.
[10] - عتا: استَكْبَرَ وجاوَزَ الحَدَّ. انظر الصحاح واللسان (عتو).
[11] - في د:"التحقيق".وهو تصحيف.
[12] - منهم ابن عصفور في الممتع ٤٦٩/٢.
[13] - سقط "من أدلة الأخفش" من د.
[14] - في الأصل "مضوقة". وهو تصحيف.
[15] - حرف الضاد/ باب الثلاثي المعتل: (ضوف) ٩٦/أ.

الواو، وذكرَ "أضَافَ إذا أشفَقَ" رُبَاعيّاً[1]. ومَنْ رَوَى "ضَافَ يَضِيفُ" فهو قليلٌ. وعن الثّاني والثّالث بأنّهما قياسٌ مُعَارِضٌ للنّصِّ فلا يُلْتَفَتُ إليه.[2]

ثمّ[3] أشار إلى ثلاث مسائلَ أخرى ثانيةٍ وثالثةٍ ورابعةٍ تُبْدَلُ فيها الياءُ واواً لانضمامِ ما قبلها بقوله:

(وَ وَاواً اْثْـرَ الضَـمِّ رُدَّ اليَـا مَـتَـى أُلْـفِـيَ لاَمَ فِعْـلٍ اْوْ مِـنْ قَبْـلِ تَـا

كَتَـاءِ بَـانٍ مِـنْ "رَمَى" كَـ"مَقْـدُرَهْ" كَـذَا إذا كَـ"سَـبُعَانَ" صَـيَّـرَهْ)

فالأُولَى مِنْ هذه الثّلاثة: أنْ تكونَ الياءُ لامَ فِعْلٍ، نحو: "قَضُوَ الرَّجُلُ![4] ورَمُوَا!". وهذا مُخْتَصٌّ[5] بفعلِ التَّعَجُّبِ، فالمعنى: ما أقْضَاهُ! وما أرْمَاه! ولم يَجِئ مثلُ هذا في فِعلٍ مُتَصَرِّفٍ إلاّ ما ندرَ مِنْ قولِهم: "نَهُوَ الرَّجُلُ، فهوَ نَهِيٌّ" إذا كان كاملَ النُّهْيَةِ؛ وهو العقْلُ[6].

والثّانية: أنْ تكونَ لامَ اسمٍ مَخْتومٍ[7] بتاءٍ[8] بنيت الكلمة عليها، كأنْ تَبْنِيَ مِنَ "الرَّمْي"[9] مثلَ "مَقْدُرَة" فإنّك تقول: "مَرْمُوَة"، بخلاف نحو: "تَوَانَى تَوَانِيَةً"، فإنّ أصلَهُ قبل دخول التّاء: "تَوَانُياً" بالضّمِّ كـ"تَكَاسَلَ تَكَاسُلاً"، فأُبْدِلَتِ ضَمَّتُهُ كسرةً لِتَسْلَمَ الياءُ مِنَ القَلْبِ؛ لأنّه ليس في الأسماءِ المتمكِّنَةِ ما آخِرُه واوٌ قبلها ضَمَّةٌ لازِمَةٌ، ثمّ طرأتِ التّاءُ لإفادة الوَحْدَة، وبقي الإعلالُ بحاله؛ لأنّها عارِضَةٌ لا اعتدادَ بها.

والثّالثةُ: أنْ تكونَ لامَ اسمٍ مختومٍ بالألفِ والنُّونِ،/ كأنْ تَبْنِيَ مِنَ "الرَّمْي" مثلَ "سَبُعَان" اسم الموضعِ[10] ٣٩٦/أ
الّذي يقول فيه ابنُ أحمر[11]:

٣٢٦ - أَلاَ يَـا دِيَـارَ الحَيِّ بِالسَّـبُعَانِ أَمَـلَّ عَلَـيْهَـا بِالبِـلَـى الـمَـلَـوَانِ

فإنّك تقول: "رَمُوَان"، والأصْلُ: "رَمُيَان"، فقُلِبَتِ الياءُ واواً، وسَلِمَتِ الضَّمَّةُ؛ لأنّ الألِفَ والنُّونَ لا يكونانِ أضعفَ حالاً مِنَ التّاءِ اللاَّزِمَةِ في التَّحْصِينِ مِنَ الطَّرَفِ.

---

[1] - قال المحقق في حاشية مر ٥٣٩/٢: "أراد ثلاثياً مزيداً فيه حرف.. وعن التواتي: يعني: بعكس النقل، لكون الأخفش جعله من الثلاثي المجرد".
[2] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[3] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٣٩/٢-٥٤٠. وانظر شرح الكافية ٢١١٨/٤-٢١٢٠.
[4] - في ط١:"نضو الرحل". وهو تحريف فتصحيف.
[5] - في د "يختصّ".
[6] - انظر الصحاح واللسان (نهي).
[7] - في ط٢:"محتوم". وهو تصحيف.
[8] - في د زيادة "تأنيث".
[9] - في ط٢:"الرمّي" بتشديد الميم. وهو خطأ.
[10] - هو موضع معروف في ديار قيس. وقيل: جبل قبل فلج. وقيل: واد شمالي سَلَم. انظر معجم البلدان (سبعان) ١٨٥/٣.
[11] - البيت من الطويل لابن أحمر في ديوانه ١٨٨، وهشا. ولتميم بن مقبل في الكتاب ٣٢٢/٢، والأصول ١٩٧/٣-١٩٨، وأمالي القالي ٢٣٣/١، وزهر، والخزانة ٣٠٢،٣٠٣/٧. ولأحدهما في المقاصد ٥٤٢/٤. ورد في هشا ٣٣٥/٤، وزهر ٣٢٩/٢، ٣٨٤/٢. وأمل: دأب ولازم وتمادى. ويقال ثوب بال؛ أي: خلق ممزق. والملوان: الليل والنهار.

[وَإنْ تَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفا فَذَاكَ بالوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُلْفَى]

(**وَإنْ تَكُنْ**) الياءُ الواقعةُ إثْرَ ضَمٍّ (**عَيْناً لِفُعْلَى وَصْفا...فَذَاكَ بالوَجْهَيْن عَنْهُمْ**) أي: عنِ العربِ (**يُلْفَى**)؛ أي: يُوجَدُ. كقولهم في أنثى "الأكْيَس"، و"الأضْيَق"[1]: "الكِيْسَى"، و"الضِّيْقَى"، و"الكُوْسَى"، و"الضُّوْقَى" بترديدٍ[2] بينَ حَمْلِه على مُذَكَّرِهِ تارةً وبين رعايةِ الزِّنَةِ أُخْرَى.

واحترزَ بقوله: (**وَصْفاً**) عمّا إذا كانت عَيناً لـ"فُعْلَى" اسماً كـ"طُوبَى" مصدراً لـ"طَابَ"، أو اسماً لشَجَرةٍ في الجنَّةِ تُظِلُّها[3]، فإنّه يتعيَّنُ قَلْبُها واواً. وأمّا قراءةُ[4]: ﴿طِيْبَى لَهُمْ﴾[سورة الرّعد١٣: ٢٩] فَشَاذَّةٌ[5].

تنبيه[6]:

"فُعْلَى" الواقِعَةُ صِفَةً على ضربين:

أحدهما: الصِّفَةُ المَحْضَةُ، وهذه يتعيَّنُ فيها قَلْبُ الضَّمَّةِ كسرةً لِسلامةِ الياءِ، ولم يُسْمَعْ منها إلاّ ﴿قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾[سورة النّجم٥٣: ٢٢]؛ أي: جَائِرَةٌ، يقال: "ضَازَهُ حَقَّهُ يَضِيزُهُ[7]" إذا بَخَسَهُ وجارَ عليه[8]. و"مِشْيَةٌ حِيْكَى[9]"؛ أي: يتحرَّكُ فيها المَنْكِبَانِ، يُقَال: "حَاكَ[10] في مِشْيَتِه[11] يَحِيكُ" إذا حرَّكَ مَنْكِبَيْهِ.[12]

والآخرُ: غيرُ المَحْضَةِ، وهي الجاريةُ مجرى الأسماءِ، وهي "فُعْلَى" "أفْعَل" كـ"الطُّوْبَى"، و"الكُوْسَى"، و"الضُّوْقَى"، و"الخُوْرَى"، مُؤَنَّثَاتُ: "الأَطْيَب"، و"الأَكْيَس"، و"الأَضْيَق"، و"الأخْيَر"[13]. وهذا الضَّرْبُ هو مرادُ المصنِّفِ[14]، وهو فيما ذكره فيه مُخَالِفٌ لِمَا عليه سيبويه والنَّحْوِيُّونَ، فإنّهم ذكروا هذا الضَّرْبَ في باب الأسماء، فحكموا له بِحُكْمِ الأسماء، أعني مِنْ إقرارِ الضَّمَّةِ وقَلْبِ الياءِ واواً كما في "طُوبَى" مصدراً. وظاهرُ
٣٩٦/ب كلام سيبويه أنّه لا يجوز فيه غيرُ ذلك./ والّذي يدلُّ على أنّ هذا الضَّرْبَ مِنَ الصِّفَاتِ جَارٍ مجرى الأسماءِ أنّ "أفْعَل" التّفضيل يُجْمَعُ على "أَفَاعِل"، فيُقال: "أفْضَل، وأفَاضِل"، و"أكْبَر، وأكَابِر"، كما يقال في جَمْعِ "أفْكَل" وهي الرِّعْدَة: "أفَاكِل". والمصنِّفُ ذكره في باب الصِّفَاتِ، وأجاز فيه الوجهين، ونصَّ على أنّهما مسموعانِ مِنَ العربِ، فكان التّعبيرُ السَّالِمُ مِنَ الإيهامِ المُلاَقِي لِغَرَضِهِ أنْ يقولَ:

وإنْ يَكُنْ عَيْناً لِفُعْلَى أَفْعَلاَ فَذَاكَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْهُمْ يُجْتَلَى[15]

---

[1] - من الضيق؛ وهو ضد الاتساع. ويقال: ضاق الرجل؛ إذا بخل. انظر الصحاح واللسان (ضيق).
[2] - في د "ترديداً".
[3] - انظر الصحاح واللسان (طيب).
[4] - نسبت القراءة إلى أعرابي في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٧١.
[5] - انظر مر ٥٤٠/٢-٥٤١. وفي د، وط، وص:"فشاذ".
[6] - أغلب التنبيه في مر ٥٤١/٢.
[7] - سقطت "يضيزه" من ط١.
[8] - انظر الصحاح واللسان (ضيز).
[9] - في د "خيلى". وهو تصحيف وتحريف.
[10] - في ط١:"حالك". وهو خطأ.
[11] - في د، وط، وص:"مَشيه".
[12] - انظر الصحاح واللسان (حيك).
[13] - في الصحاح واللسان (خير): قالت العرب: فلان خيرُ الناس ولم تَقُلْ أخْيَرُ. ولا يُثَنَّى ولا يُجْمَع، لأنَّه في معنى أفْعَلَ. وفي القاموس (خير): هو أخير منك. وفي اللسان (خور): "في بني فلان خُورَى من الإبل الكرام؛ أي: خيارها".
[14] - سقط "وهذا الضرب هو مراد المصنف" من ط١.
[15] - في د زيادة "انتهى".

فَـــصْـــلٌ

(مِنْ لاَمِ فَعْلَى اسْـــماً أَتَـــى الْوَاوُ بَـــدَلْ   يَـــاءٍ كَـــ"تَقْوَى" غَالِباً جَـــا ذَا الْبَـــدَلْ)

أي[١]: إذا اعْتلَّتْ لامُ "فَعْلَى" – بفتح الفاء – فتارةً تكونُ لامُها واواً، وتارةً تكون ياءً.

فإنْ كانتْ واواً سَلِمَتْ في الاسمِ نحو: "دَعْوَى"، وفي الصِّفَةِ نحو: "نَشْوَى"، و لم يفرِّقوا في ذوات الواو بين الاسمِ والصّفة.

وإنْ كانتْ ياءً سَلِمَتْ في الصّفَةِ نحو: "خَزْيَا"، و"صَدْيَا"؛ مؤنَّثا "خَزْيَان"[٢]، و"صَدْيَان"[٣]، وقُلِبَتْ واواً في الاسمِ نحو: "تَقْوَى"[٤]، و"شَرْوَى"[٥]، و"فَتْوَى"[٦]، فَرْقاً بين الاسمِ والصّفة.

وأُوثِرَ الاسمُ بهذا الإعلال لأنّه أخَفُّ فكان أحملَ للثِّقَلِ.

وإنّما قال: (**غَالِباً**) للاحتراز مِنَ "الرَّيَّا" للرَّائحة[٧]، و"طَغْيا" لولد البقرة الوحشيّة[٨]، و"سَعْيا" لموضع[٩]، كما صرَّحَ بذلك في شرح الكافية[١٠]. وفي الاحتراز عنْ هذه نظرٌ؛ أمّا "رَيَّا" فالّذي ذكره سيبويه[١١] وغيرُه[١٢] مـــن النَّحْوِيِّينَ أنّها صِفَةٌ غلبتْ عليها الاسميَّةُ، والأصْلُ: "رَائِحَةٌ رَيّا" أي: مَمْلُوءَةٌ طِيباً. وأمَّا "طَغْيَا" فالأكثر فيه ضَمُّ الطّاء[١٣]، ولعلَّهم استصحبوا التَّصحيحَ حين فتحوا للتَّخفيف. وأمّا "سَعْيا" فَعَلَمٌ، فيحتمل أنّه منقولٌ مِنْ صِـــفَةٍ كـــ"خَزْيا"، و"صَدْيا".

---

[١] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٤٢/٢-٥٤٣. وانظر هشا ٣٣٥/٤.
[٢] - من خَزِيَ؛ أي: استحيا. انظر اللسان والقاموس (خزي).
[٣] - من الصدى؛ وهو العطش. انظر الصحاح واللسان (صدي).
[٤] - وهو الاتّقاء. انظر الصحاح واللسان (وقي).
[٥] - شروى الشيء: مثله. ويقال: عليه شروى الثوب؛ أي: قيمته التي يشترى بها. انظر الصحاح واللسان (شري).
[٦] - يقال أفْتاه في المسألة يُفْتِيه إذا أجابه. والاسم: الفتوى. انظر اللسان (فتو). وفي د "قسوى". وهو تحريف.
[٧] - انظر اللسان والقاموس (روي).
[٨] - انظر الصحاح واللسان (طغي).
[٩] - في الأصل:"شعيا". وذ،ر في المخصص ١٨٣/١٥، واللسان (سعي) أن سعيا لغة في شعيا اسم نبي من أنبياء بني إسرائيل. وفي صب ١٨٤٢/٤:"سعيا لموضع بالإهمال فقط. وحكى الدنوشري أن اسم الموضع بإعجام الشين، واقتصر عليه الحفني". وسعيا: واد بتهامة قرب مكة. وقيل: جبل. انظر معجم البلدان (سَعْيا) ٢٢١/٣-٢٢٢، واللسان (سعي).
[١٠] - ٢١٢١/٤.
[١١] - الكتاب ٣٨٤/٢.
[١٢] - انظر المقتضب ١٧٠/١، والأصول ٢٦٦/٣، والتكملة ٢٦٩، وسر صناعة الإعراب ٨٨/١، والشافية ١٠٦، والارتشاف ٢٩٣/١.
[١٣] - في المساعد ١٥٨/٤: "قال الأصمعي: هو بضم الطاء، وقال ثعلب: هو بفتحها".

تنبيه[1]:

ما ذكره النَّاظم هنا، وفي شرح الكافية[2]، موافقٌ لمذهب سيبويه[3] وأكثرِ النّحويّين[4]، أعني في كون إبدالِ الياء واواً/ في "فَعْلَى" الاسمِ مُطَّرِداً، وإقرارُ الياء فيها شاذٌّ. وعكسَ في التّسهيل فقال[5]: "وشَذَّ[6] إبدالُ الواو مِنَ الياء لـ"فَعْلَى" اسماً"، وقال أيضاً في بعض تصانيفه[7]: "مِنْ شَواذِّ الإعلالِ إبدالُ الواوِ مِنَ الياءِ في "فَعْلَى" اسماً كـ"النَّشْوَى"[8]، و"التَّقْوَى"، و"العَنْوَى"[9]، و"الفَتْوَى"، والأصل فيهنَّ الياءُ"، ثمَّ قال: "وأكثرُ النّحويّين يجعلون هذا مُطَّرِداً، فألحقوا بالأربعة المذكورةِ: "الشَّرْوَى"، و"الطَّغْوَى"[10]، و"اللَّقْوَى"[11]، و"الدَّعْوَى" زاعمين أنّ أصلها الياء. والأَوْلَى عندي جَعْلُ هذه الأواخرِ مِنَ الواو سَدّاً لباب التّكثير مِنَ الشُّذوذ"، ثمَّ قال: "ومِمّا يُبَيِّنُ أنّ إبدالَ يائها واواً شَاذٌّ تصحيحُ[12] "الرَّيَّا"؛ وهي الرَّائحة، و"الطَّغْيا"؛ وهي ولد البقرة الوحشية، تُفْتَحُ طَاؤها وتُضَمُّ، و"سَعْيا" اسم موضع، فهذه الثّلاثة الجائية على الأصلِ، والتَّجَنُّب للشُّذوذ أولَى بالقياس عليها". هذا كلامه. وقد مرَّ تعقُّبُ احتجاجه بهذه الثّلاثة.[13] وهذه المسألةُ خامسُ[14] مسألةٍ تُبْدَل فيها الياءُ واواً. ٣٩٧/أ

ثمّ أشار إلى موضع خامسٍ تقلب فيه الواوُ ياءً بقوله:

(بِالْعَكْسِ جَاءَ لاَمُ فُعْلَى وَصْفا وَكَوْنُ "قُصْوَى" نَادِراً لاَ يَخْفَى)

أي[15]: إذا اعْتَلَّتْ لامُ "فُعْلَى" – بضمِّ الفاء – فتارةً تكونُ لامُها ياءً، وتارةً تكون واواً.

فإنْ كانت ياءً سَلِمَتْ في الاسمِ نحو: "الفُتْيا"، وفي الصِّفَةِ نحو: "القُصْيَا" تأنيث "الأَقْصَى"[16]، فلم يفرِّقوا في "فُعْلَى" مِنْ ذوات الياء[17] بين الاسمِ والصِّفَةِ، كما لم يفرِّقوا في "فَعْلَى" – بالفَتْحِ – مِنْ ذواتِ الواو كما سبق.

---

[1] - التنبيه في مر ٥٤٣/٢.
[2] - ٢١٢١/٤.
[3] - الكتاب ٣٨٤/٢.
[4] - انظر المقتضب ١٧٠/١، والأصول ٢٦٦/٣، وسر صناعة الإعراب ٨٨/١، وإيضاح ابن الحاجب ٤٧٩/٢، وشرح الشافية للرضي ١٧٧/٣-١٧٨، والارتشاف ٢٩٣/١.
[5] - ٣٠٩.
[6] - سقطت "شذ" من د.
[7] - لم أقف على القول فيما عدت إليه من تصانيف ابن مالك. والقول بتمامه نقله المرادي عن ابن مالك قبلُ في مر ٥٤٣/٢.
[8] - في د"اللقوى". ولم أقف على مثله في المعاجم، وسيأتي الحديث عنه في موضع آتٍ. والنشوى: اسم مدينة بأذربيجان. انظر معجم البلدان (نشوى) ٢٨٦/٥.
[9] - كذا في جميع النسخ. ولم أقف على مثله فيما عدت إليه من مصادر. وفي صب ١٨٤٣/٤: "في النسخ رسم هذا المثال بعين مهملة فنون. ولم أجد له ذكراً...والذي في كتب اللغة: العنوة بتاء التأنيث؛ وفسرت بالقهر وبالمودة، فحرره". ولعله تحريف العوّى، كما ورد في مر ٥٤٣/٢. والعوّى: اسم نجم. انظر التكملة ٢٦٩، وسر صناعة الإعراب ٨٧/١، والصحاح (عوي)، واللباب ٤٢٥/٢، واللسان (عوي)، والارتشاف ٢٩٠/١.
[10] - وهو الطغيان. انظر اللسان (طغي).
[11] - في صب ١٨٤٣/٤:"كذا في النسخ بالقاف، ولم أجد له ذكراً في القاموس وغيره. والذي فيه: "اللغوى" بالغين المعجمة، بمعنى اللغو، وهو ما لا يعتد به من كلام أو غيره. فلعل ما في النسخ تحريف وإن لم ينتبه له أرباب الحواشي". و أحسبها تحريف "البقوى" بمعنى البقاء، كما أوردها الناظم في شرح الكافية ٢١٢١/٤. وكما وردت عنه في مر ٥٤٣/٢. والله أعلم.
[12] - في د "تصحيحا". وهو خطأ.
[13] - في د زيادة "انتهى".
[14] - في ط٢:"خامسة".
[15] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٤٤/٢. وانظر هشا ٣٣٠/٤.
[16] - من القصْو؛ وهو البُعْد. انظر الصحاح واللسان (قصو).
[17] - في ط١"الواو". وهو خطأ.

وإنْ كانت واواً سَلِمَتْ في الاسم، نحو: "حُزْوَى" اسم موضع[١]، قال الشَّاعر[٢]:

٣٢٧ – أَدَاراً بِحُـــزْوَى هِجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً   فَمَـــاءُ الْهَـــوَى يَـــرْفَضُّ أَوْ يَتَـــرَقْـــرَقُ

وقُلِبَتْ ياءً في الصِّفَةِ نحو: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾[سورة الصّافّات٣٧: ٦]، ونحو/ قولك: "لِلمتَّقِينَ الدَّرَجَةُ العُلْيَا". ٣٩٧/ب
وأمّا قولُ الحجازيّين[٣]: "القُصْوَى" فشَاذٌّ قِياساً، فَصِيحٌ استعمالاً[٤]، نُبِّهَ به على الأصْلِ. وتميم يقولون[٥]: "القُصْيَا" على القياس. وشذّ أيضاً: "الحُلْوَى"[٦] عند الجميع.

تنبيه[٧]:

ما ذهب إليه النَّاظمُ مُخالِفٌ لِمَا عليه أهلُ التَّصْرِيف، فإنّهم يقولون[٨]: إنّ "فُعْلَى" إذا كانتْ لامُهـــا واواً تُقْلَبُ في الاسم دون الصِّفَةِ، ويجعلون "حُزْوَى" شاذّاً. قال النَّاظم في بعض كتبه[٩]: "النَّحويُّون يقولون: هـــذا مخصوصٌ بالاسمِ، ثمّ لا يُمَثِّلُون إلا بِصِفَةٍ مَحْضَةٍ، أو بـــ"الدُّنْيَا" والاسميَّةُ فيها عارِضَةٌ، ويزعمون أنّ تـــصحيحَ "حُزْوَى" شَاذٌّ كتصحيحِ "حَيْوَة"[١٠]. وهذا قولٌ لا دليلَ على صِحَّتِه. وما قلتُه مُؤَيَّدٌ بالدَّلِيلِ ومُوافِقٌ لأئمَّةِ اللُّغةِ. حكى الأزهريّ[١١] عن الفرَّاء وابنِ السّكيت أنّهما قالا: "ما كان مِنَ النُّعوتِ مثل "الدُّنْيَا"، و"العُلْيَا" فإنّه بالياء، فإنّهم يستثقلون الواوَ مع ضمَّةِ أوَّله، وليس فيه اختلافٌ إلاَّ أنّ أهلَ الحجاز أظهروا الواو في "القُصْوَى"، وبنو تميم قالوا: "القُصْيَا"." انتهى. وأمّا قولُ ابنِ الحاجبِ[١٢]: "بخلاف الصِّفَةِ كـــــ"الغُـــزْوَى""؛ يعـــني: تأنّيـــث "الأغْزَى"، فقال ابنُ المصنِّفِ[١٣]: "هو تمثيلٌ مِنْ عِندِه وليس معه نقلٌ، والقياسُ أنْ يقال: "الغُزْيَا" كما يقـــالُ: "العُلْيَا"."[١٤]

[١] - قيل هو بنجد. وقيل: باليمامة. وقيل: بالدهناء. انظر معجم البلدان (حزوى) ٢٥٥/٢. وفي الأصل ود "خزوى". وهو تصحيف.
[٢] - البيت من الطويل، لذي الرمة في ديوانه ٣٨٩، والكتاب ٣١١/١، وشا، والمقاصد ٢٣٦/٤، ٥٧٩، وزهر، والخزانة ١٩٠/٢، ١٩١، والتاج (رقق). وهو بلا نسبة في الجمل المنسوب إلى الخليل ٨١، والمقتضب ٢٠٣/٤. ورد في هشا ٣٣١/٤، وشا ١٩١/٩، وزهر ٣٨٠/٢. وهاج هنا متعد، يقال: هجت الشيء وهيجته: إذا أثرته، ويأتي لازماً، يقال هاج الشيء: إذا ثار. وعبرةً: دمعة. وماء الهوى: هو الدمع، وأضافه إلى الهوى؛ أي: العشق، لأنه هو الباعث لجريانه. ويرفض: يسيل بعضه في إثر بعض؛ وكل متناثر مرفض. ويترقرق: يبقى في العين متحيراً يجيء ويذهب.
[٣] - انظر قول الحجازيين في نا ٨٥٤، واللسان (قصو)، والارتشاف ٢٩٢/١، والمساعد ١٥٨/٤.
[٤] - في صب ١٨٤٤/٤: "لوروده في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالعُدْوَةِ القُصْوَى﴾ [سورة الأنفال٨: ٤٢]". وفي ط١:"فصحيح استعمالاً".
[٥] - انظر قول تميم في شرح الكافية ٢١٢٢/٤، واللسان (قصو)، والمساعد ١٥٨/٤.
[٦] - الحُلْوى: نقيض المُرَّى. انظر الصحاح واللسان (حلو). وانظر اتفاقهم على شذوذه في التسهيل ٣٠٩، والارتشاف ٢٩٢/١، والمساعد ١٥٨/٤. وفي ط٢: "الحَلوى" بفتح الحاء. وهو خطأ.
[٧] - التنبيه في مر ٥٤٤/٢-٥٤٥.
[٨] - انظر المقتضب ١٧١/١، وسر صناعة الإعراب ٨٨/١، وإيضاح ابن الحاجب ٤٨٠/٢، والتسهيل ٣٠٩، والارتشاف ٢٩٢/١، والمساعد ١٥٨/٤.
[٩] - لم أقف على القول فيما عدت إليه من تصانيف ابن مالك. والقول بتمامه نقله المرادي عن ابن مالك قبلُ في مر ٥٤٤/٢، وشرحه التسهيل ١٠١٢/٢.
[١٠] - حيوة: اسم علم. وفي اللسان والتاج (حيو) عن الجوهري: وإنما لم يدغم لأنه اسم موضوع لا على وجه الفعل".
[١١] - تهذيب اللغة (قصو) ٢١٨/٩-٢١٩. والقول لابن السكيت وحده برواية الحراني، وفي النقل تصرف. ولعل صواب العبارة: حكى الأزهري عن الحراني عن ابن السكيت.. والحكاية بتمامها ذكرها المرادي قبلُ في مر ٥٤٥/٢. وذكرت موافقة الناظم لمذهب الفراء وابن السكيت في المساعد ١٥٨/٤. والأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور، إمام جليل، لغوي مشهور، حجة فيما يقوله وينقله. صنف في اللغة والتفسير وعلل القراءات والنحو كتباً نفيسة، منها: (تهذيب اللغة). توفي سنة ٣٧٠هـ. انظر البلغة ٢٥٢-٢٥٣، والأعلام ٣١١/٥.
[١٢] - الشافية ١٠٦.
[١٣] - بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب ٣١/أ. وقول ابن الناظم في مر ٥٤٥/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١٠١٣/٢. والكلام في الارتشاف ٢٩٢/١ في سياق حديثٍ لأبي حيان.
[١٤] - في ط، وص زيادة "انتهى".

فَـــصْـــلٌ

[إنْ يَسْــكُنِ السَّــابِــقُ مِــنْ وَاوٍ وَيَــا		وَاتَّــصَــلاَ وَمِــنْ عُــرُوضٍ عَــرِيــا

فَـــيَـــاءً الْـــوَاوَ اقْـــلِـــبَـــنَّ مُـــدْغِمَـــا		وَشَـــــذَّ مُعْطًى غَيْــرَ مَــا قَــدْ رُسِــمَا]

(**إنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا...وَاتَّصَلاَ وَمِنْ عُرُوضٍ عَرِيا...فَيَاءً الْوَاوَ اقْلِبَنَّ مُـــدْغِمَا**) أي[1]: هـــذا موضعٌ سادسٌ تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً، وهو أنْ تلتقيَ هي والياءُ في كلمـــةٍ، أو مـــا هـــو في حُكْـــمِ الكلمـــة كـــ"مُسْلِميّ"،[2] والسَّابِقُ منهما ساكِنٌ متأصِّلٌ ذاتاً وسُكوناً، ويجب حينئذٍ إدغامُ الياءِ في الياء. مثالُ ذلك فيما تقدَّمتْ فيه الياءُ: "سَيِّدٌ"، و"مَيِّتٌ"، أصلهما: "سَيْوِدٌ"، و"مَيْوِتٌ". ومثالُه/ فيما تقدَّمتْ فيه الـــواوُ: "طَـــيٌّ"، ٣٩٨/أ و"لَيٌّ"، مصدرا "طَوَيْتُ"، و"لَوَيْتُ"، وأصلهما: "طَوْيٌ"، و"لَوْيٌ".

ويجب التّصحيح إنْ لم يلتقيَا كـــ"زَيْتُون". وكذا إنْ كانا مِنَ كلمتين نحو: "يَدْعُو يَاسِرٌ"، و"يَرْمِي وَاعِدٌ". أو كان السَّابِقُ منهما مُتَحَرِّكاً نحو: "طَوِيل"، و"غَيُور"، أو عارضَ الذَّاتِ نحو: "رُوْيَة" مُخَفَّـــفُ "رُؤْيَـــة"، و"دِيْوَان" إذ أصْلُه: "دِوَّان"، و"بُوْيِعَ" إذ واوُه بَدَلٌ مِنْ ألف "بَايَع"،[3] أو عارِضَ السُّكونِ نحو: "قَوْيَ"، فـــإنّ أصله الكسرُ، ثمّ سُكِّنَ للتّخفيف، كما يُقال في "عَلِمَ": "عَلْمَ".

تنبيه[4]:

لوجوب الإبدالِ المذكورِ شرطٌ آخر لم يُنبّهْ عليه هنا[5]، وهو أنْ لا يكونَ في تـــصغير مـــا يكـــسَّرُ علـــى "مَفَاعِل"، فنحو: "جَدْوَل"، و"أسْوَد" للحَيَّةِ، يجوز في تصغيره[6] الإعلالُ نحو: "جُدَيِّل"، و"أُسَيِّد"، وهو القياس، والتّصحيحُ نحو: "جُدَيْول"، و"أُسَيْوِد" حَمْلاً للتّصغير على التّكسير. أمّا "أسْوَد" صِفَة فتقول فيه: "أُسَـــيِّد" لا غير؛ لأنَّه لم يُجْمَع على "أَسَاوِد".

[1] - أغلب الشرح الآتي في هشا ٣٣١/٤.
[2] - سقط "أو ما هو في حكم...كمسلمي" من د.
[3] - سقط "وبويع...بايع" من د.
[4] - التنبيه مستفاد من مر ٥٤٦/٢، وهشا ٣٣٢/٤.
[5] - ونبّه عليه في شرح الكافية ٢١٢٣/٤-٢١٢٤.
[6] - في د، وط، وص:"مصغره".

(وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا) وذلك ثلاثة أضرب[١]:

ضَرْبٌ أُعِلَّ و لم يَسْتَوْفِ الشُّروطَ، كقراءةِ بعضِهم[٢]: ﴿إِنْ كُنْتُمْ للرُّيَّا تَعْبُرُوْنَ﴾[سورة يوسف١٢: ٤٣]، بالإبدالِ. وحكى بعضُهم[٣] اطِّرَادَه على[٤] لغةٍ.

وضَرْبٌ صُحِّحَ[٥] مع استيفائها، نحو: "ضَيْوَن"[٦]، وهو السِّنَّوْرُ الذَّكَرُ، و"يَوْمٌ أَيْوَمُ"[٧]، و"عَوَى الكَلْبُ عَوْيَةً"، و"رَجَاءُ بنُ حَيْوَةَ"[٨].

وضَرْبٌ أُبْدِلَتْ فيه الياءُ واواً وأُدْغِمَتِ الواوُ فيها، نحو: "عَوَى الكَلْبُ عَوَّةً"، و"هُوَ نَهُوٌّ[٩] عَنِ المُنْكَرِ".

---

[١] - أغلب الشرح الآتي في نا ٨٥٥-٨٥٦. كرره هشا ٣٣١/٤-٣٣٢، ونقله شا ٢٢١/٩. وهو مستفاد من شرح الكافية ٢١٢٤/٤.

[٢] - هي قراءة أبي جعفر في البحر المحيط ٢٨١/٦.

[٣] - حكى الكسائي الإدغام في "رؤيا" إذا خُفّف. انظر معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، وتهذيب اللغة واللسان (رأي)، والارتشاف ٢٨٩/١، والمساعد ١٥٣/٤. وفي صب ١٨٤٦/٤: "قوله: "حكى بعضهم.." أي: الإبدال في نحو "الريا" مما واوه بدلٌ من همزة. هكذا يظهر".

[٤] - في د"في".

[٥] - في ط١:"صحيح". وهو خطأ.

[٦] - وردت في الأصل: "ضيوِن" بكسر الواو. وهو خطأ.

[٧] - أي: شديد. انظر الصحاح واللسان (يوم).

[٨] - رجاء بن حيوة بن جرول الكندي، أبو المقدام، شيخ أهل الشام في عصره. هو من الوعاظ الفصحاء العلماء. استكتبه سليمان بن عبد الملك، وهو الذي أشار عليه باستخلاف عمر بن عبد العزيز؛ إذ كان ملازماً له. توفي سنة ١١٢هـ. انظر حلية الأولياء ١٧٠/٥، والأعلام ١٧/٣.

[٩] - في الأصل: "نُهُوّ" بضم النون. وفي صب ١٨٤٦/٤-١٨٤٧: "قال المصرح [زهر٣٨٢/٢]: "بضم النون، وتشديد الواو. والقياس: نُهُيّ؛ لأن أصله: نُهُوي؛ لأنه فُعُول من النهي"ا.هـ...والوجه عندي أنه بفتح النون، مبالغة "الناهي"، فهو على "فَعول" بفتح الفاء. ويؤيده أنه يقال على القياس: نَهُوّ عن المنكر أمور بالمعروف. كما في القاموس [نهي]. ثم رأيت في كلام يس ما يؤيده [حاشية العليمي على زهر٣٨٢/٢]". وانظر سر صناعة الإعراب ٥٨٩/٢، والصحاح (نهي)، وشرح الشافية للرضي ٢١٤/٣.

ثمّ أشارَ إلى إبدال الألف مِنْ أختَيها بقوله:

(مِــنْ وَاوٍ اَوْ يَــاءٍ بِــتَحْــرِيْــكٍ أُصِــلْ   أَلِــفــاً اَبْــدِلْ بَــعْــدَ فَتْــحٍ مُتَّصِــلْ)

أي[1]: يجب إبدالُ الواو والياء أَلِفاً بشروطٍ أحدَ عشرَ:

الأوّل: أنْ يتحرَّكَا، فلذلك صحَّتَا في "القَوْل"، و"البَيْع" لسكونهما.

والثّاني: أنْ تكونَ حركتُهما أصليَّةً، ولذلك صحَّتَا في "جَيَل"،/ و"تَوَم" مُخَفَّفَي "جَيْأَل"[2]، و"تَوْأَم"[3]، وفي: ٣٩٨/ب
﴿اشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ﴾[سورة البقرة٢: ١٦]، و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾[سورة آل عمران٣: ١٨٦]، ﴿ولاَ تَنْسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[سورة البقرة٢: ٢٣٧].

والثّالث: أنْ يَنْفَتِحَ ما قبلهما، ولذلك صحَّتَا في "العِوَض"، و"الحِيَل"، و"السُّوَر".

والرّابع: أنْ تكونَ الفتحةُ مُتَّصِلَةً، أي: في كلمتهما[4]، ولذلك صحَّتَا في "إنَّ عُمَرَ وَجَدَ يَزَيْدَ".

والخامس: أنْ يكونَ اتِّصالُهما أصليّاً، فلو بَنَيْتَ مثلَ "عُلَبط"[5] مِنَ "الغَزْو"، و"الرَّمْي" قلت فيه: "غُــزَوٍ"، و"رُمَيٍ" منقوصاً، ولا تُقْلَبُ الواوُ والياءُ أَلِفاً لأنَّ اتِّصَالَ الفتحةِ بهما عارِضٌ بسبب حذف الأَلِف، إذ الأَصْلُ: "غُزَاوِي"، و"رُمَايِي"؛ لأنَّ "عُلَبِطاً" أصْلُه: "عُلاَبِط".

والسّادس: أنْ يتحرَّكَ ما بعدهما إنْ كانتا عَيَنين، وأنْ لا يليَهما أَلِفٌ و لا ياءٌ مُشَدَّدَةٌ إنْ كانتا لامَين، وإلى هذا أشار بقوله:

[إنْ حُــرِّكَ التَّــالِــي وَإنْ سُــكِّنَ كَــفْ   إعْــلاَلَ غَــيْــرِ اللاَّمِ وَهْــيَ لاَ يُكَــفْ

إعْــلاَلُهَــا بِسَــــاكِــنٍ غَــيْــرِ أَلِــفْ   أوْ يَــاءِ التَّشْــــدِيْــدُ فِيْهَــا قَدْ أُلِــفْ]

(**إنْ حُرِّكَ التَّالِي**)؛ أي: التَّابع، (**وَإنْ سُكِّنَ كَفْ**...**إعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ وَهْيَ لاَ يُكَفْ**...**إعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ**...**أوْ يَاءِ التَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ**)، ولذلك صحَّتِ العَينُ في نحو: "بَيَان"، و"طَوِيل"، و"غَيُور"، و"خَوَرْنَق"، واللاَّمُ في[6]: "رَمَيَا"، و"غَزَوَا"، و"فَتَيَان"، و"عَصَوَان"، و"عَلَوِيّ"، و"فَتَوِيّ". وأُعِلَّتِ العَينُ في "قَامَ"، و"بَاعَ"،

[1] ـ أغلب الشرح الآتي في هشا ٣٣٦/٤-٣٣٧. وهو مستفاد من مر ٥٤٧/٢-٥٤٩.
[2] ـ الجيأل: الضبع. انظر الصحاح واللسان (جأل).
[3] ـ في د :"حيل، ويوم مخففي أحيل، ويوؤم".
[4] ـ في ط، وص:"كلمتيهما".
[5] ـ في د "عليط". وهو تصحيف.
[6] ـ في ط، وص زيادة "نحو".

و"نَاب"، و"بَاب"؛ لتحرُّكِ ما بعدها، واللاَّمُ في: "غَزَا"، و"دَعَا"، و"رَمَى"، و"بَكَى"[1]، إذ ليس بعدها أَلِفٌ ولا ياءٌ مُشَدَّدَةٌ، وكذلك "يَخْشَوْنَ"، و"يَمْحَوْنَ"، وأصْلُهما: "يَخْشَيُوْنَ"، و"يَمْحَوُونَ"، فقُلِبَتا أَلِفَين لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلهما، ثمَّ حُذِفَتَا للسَّاكِنَين، وكذلك تقول في جمع "عَصَا" مُسمًّى به: "قَامَ عَصَوْنَ"، والأصْلُ: "عَصَوُوْنَ"، فَفُعِلَ به ما ذُكِرَ. وعلى هذا لو بَنَيْتَ مِنَ "الرَّمْي"، و"الغَزْو" مثلَ "عَنْكَبُوت" قلت: "رَمَيَوْت"، و"غَزَوَوْت"، والأصْلُ: "رَمْيُيُوْت"، و"غَزْوَوُوْت"،/ ثمّ قُلِبَا، وحُذِفَا لِمُلاقاةِ السَّاكِنِ، وسهَّلَ ذلك[2] أمْنُ اللَّبْسِ، ٣٩٩/أ إذ ليس في الكلام "فَعْلُوْت". وذهب بعضُهم[3] إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحِداً. وإنّما صَحَّحُوا قبل الأَلِفِ والياء المشدَّدَةِ لأنَّهم لو أَعَلُّوا قبلَ الألفِ لاجتمعَ ألفانِ ساكنانِ، فتُحْذَفُ إحداهما، فيحصلُ اللَّبْسُ في نحو: "رَمَيَا"؛ لأنّه يصيرُ "رَمَى"، ولا يُدْرَى للمثَّى هو أم للمفرَدِ. وحُمِلَ ما لا لَبْسَ فيه على ما فيه لَبْسٌ؛ لأنّه مِنْ بابه. وأمّا نحو: "عَلَوِيّ" فلأنَّ واوَه في موضعٍ تُبْدَلُ فيه الألف واواً[4].

والسَّابع: أنْ لا تكونَ إحداهما عَيناً لِـ"فَعِلَ" الّذي الوصف منه على "أفْعَل".

والثَّامن: أنْ لا تكونَ عيناً لمصدرِ هذا الفِعْلِ، وإلى هذين الشَّرْطَين الإشارةُ بقوله:

[وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وَفَعِلاَ ذَا أفْعَلٍ كَـ"أَغْيَدٍ" وَ"أَحْوَلاَ"]

(**وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ**)؛ أي نحو: "الغَيَد"[5]، و"الحَوَل"، (**وَفَعِلاَ**)؛ أي نحو: "غَيِدَ"، و"حَوِلَ"، (**ذَا أفْعَلٍ**)؛ أي: صاحب وَصْفٍ على "أفْعَل"، (**كَـ"أَغْيَدٍ" وَ"أَحْوَلاَ"**). وإنّما التُزِمَ تصحيحُ الفِعْلِ في هذا الباب حَمْلاً على "أفْعَل"، نحو: "أحْوَل"، و"أعْوَر"؛ لأنّه بمعناه، وحُمِلَ مصدرُ الفِعْلِ عليه في التّصحيح.

واحترزَ بقوله: (**ذَا أفْعَلٍ**) مِنْ[6] نحو: "خَافَ"، فإنّه "فَعِلَ" بكسر العين، بدليل "أَمِنَ"، واعتلَّ لأنَّ الوَصْفَ منه على "فَاعِل"، كـ"خَائِف"، لا على "أفْعَل".[7]

والتّاسعُ وهو مُخْتَصٌّ بالواوِ: أنْ لا تكونَ عَيناً لـ"افْتَعَلَ" الدَّالِّ على معنى التَّفَاعُل، أي: التَّشَارُك في الفَاعِلِيّة والمفعولِيّة، وإلى هذا أشار بقوله:

[وَإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ مِنِ افْتَعَلْ وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ]

[1] - في د، وط، وص:"تلا".
[2] - ليست "ذلك" في د.
[3] - انظر التسهيل ٣١٠، والارتشاف ٢٩٦/١، ومر ٥٥٠/٢.
[4] - انظر ماسبق في مر ٥٤٩/٢-٥٥٠.
[5] - الغيد: النعومة والميلان من النعمة. انظر الصحاح واللسان (غيد).
[6] - في د "عن".
[7] - الكلام السابق مستفاد من مر ٥٥٠/٢.

(**وَإِنْ يَبِنْ**)؛ أي: يظهر (**تَفَاعُلٌ مِن افْتَعَلْ**...**وَالْعَيْنُ وَاوٌ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلّ**)؛ أي[1]: إذا كان "افْتَعَلَ" واويَّ العَينِ بمعنى "تَفَاعَلَ" صُحِّحَ حَمْلاً على "تَفَاعَلَ"؛ لكونه بمعناه، نحو: "اجْتَوَرُوا"، و"ازْدَوَجُوا"؛ بمعنى: "تَجَاوَرُوا"، و"تَزَاوَجُوا".

٣٩٩/ب واحترز بقوله: (**وإنْ يَبِنْ تَفَاعُلٌ**) مِنْ أنْ يكونَ "افْتَعَلَ" لا بمعنى "تَفَاعَلَ"، فإنّه/ يجبُ إعلالُه مُطْلَقاً، نحو: "اخْتَانُوا" بمعنى "خَانُوا"، و"اجْتَازُوا" بمعنى "جَازُوا"[2].

وبقوله: (**والعَيْنُ واوٌ**) مِنْ أنْ تكونَ عَينه ياءً، فإنّه يجبُ إعلالُه ولو كان دالاًّ على التَّفَاعُلِ، نحو: "امْتَازُوا"، و"ابْتَاعُوا"، و"اسْتَافُوا"؛ أي: تضَارَبُوا بالسُّيوف[3]، بمعنى: "تَمَايَزُوا"، و"تَبَايَعُوا"، و"تَسَايَفُوا"؛ لأنَّ الياءَ أشبه بالألف مِنَ الواوِ، فكانتْ أحقَّ بالإعلالِ منها[4].

والعاشرُ: أنْ لا تكونَ إحداهما مَتْلُوَّةً بحرفٍ يستحقُّ هذا الإعلالَ، وإلى هذا أشار بقوله:

[وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّْ صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ]

(**وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتُحِقّْ**...**صُحِّحَ أَوَّلٌ**)؛ أي[5]: إذا اجْتَمَعَ في الكلمةِ حَرْفَا عِلَّةٍ؛ واوان، أو ياءان، أو واو وياء، وكُلٌّ منهما يستحقُّ أنْ يُقْلَبَ ألفاً لتحرُّكه وانفتاحِ ما قبله فلا بُدَّ مِنْ تصحيحِ إحداهما؛ لئلاَّ يجتمعَ إعلالانِ في كلمةٍ. والآخِرُ أحقُّ بالإعلال لأنَّ الطَّرَفَ محلُّ التّغيير.

فاجتماعُ الواوين نحو: "الحَوَى" مصدرُ "حَوِيَ" إذا اسْوَدَّ[6]. ويدلُّ على أنَّ ألف "الحَوَى" مُنْقَلِبَةٌ عَنْ واوٍ قولُهم في مُثَنَّاه: "حَوَوَان"، وفي جمع "أحْوَى": "حُوٌّ"، وفي مُؤَنَّثِه: "حَوَّاء"[7].

واجتماعُ الياءَين نحو: "الحَيَا" لِلغَيْثِ[8]، وأصْلُه: "حَيَيٌ"؛ لأنَّ تثنيتَه "حَيَيَانِ"، فَأُعِلَّتِ الياءُ الثّانيةُ لِمَا تقدَّمَ.

واجتماعُ الواو والياءِ نحو: "الهَوَى"، وأصْلُه: "هَوَيٌ"، فَأُعِلَّتِ الياءُ.[9]

[1] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٥١/٢.
[2] - في د، وط، وص: "اختان بمعنى خان، واجتاز بمعنى جاز".
[3] - انظر الصحاح واللسان (سيف).
[4] - سقط "فكانت أحق بالإعلال منها" من د.
[5] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٥١/٢-٥٥٢.
[6] - انظر الصحاح واللسان (حوو).
[7] - في د "حوي". وهو خطأ.
[8] - انظر الصحاح واللسان (حيي).
[9] - في ط، وص زيادة: "ولذلك صُحِّحَ في نحو: "حَيَوَان"؛ لأنَّ المستحقَّ للإعلال هو الواوُ، وإعلالُه مُمْتَنِعٌ لأنَّه لامٌ وَلِيَها ألِفٌ".

وأشارَ بقوله: (**وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقّْ**) إلى أنّه ربّما أُعِلَّ فيما تقدَّمَ الأوّلُ وصُحِّحَ الثّاني، كما في نحو: "غَايَة"، أصْلُها: "غَيَيَة"، أُعِلَّتِ الياءُ الأُولَى وصحّتِ الثّانيةُ، وسهَّلَ ذلك كونُ الثّانيةِ لم تقعْ طَرَفاً. ومثلُ "غَايَة" في ذلك "ثَايَة"؛ وهي حجارةٌ صِغارٌ يضعُها الرَّاعي عند مَتاعِه فَيَثْوي عندها[1]. و"طَايَة"؛ وهي السَّطح والدُّكَّان أيضاً[2]. وكذلك "آيَة" عند الخليل[3] أصْلُها: "أَيَيَة"، فأُعِلَّتِ العَينُ شُذوذاً، إذ القياسُ إعلالُ الثّانيةِ، وهذا أسهلُ الوجوه كما قال في التّسهيل[4]. أمّا مَنْ قال[5]: أصلُها: "أَيْيَة"/ – بسكون الياء الأولى – فيلزمه إعلالُ الياءِ السّاكنة. ٤٠٠/أ
ومَنْ قال[6]: أصْلُها: "آيِيَة" على وزن "فَاعِلَة" فيلزمه حذفُ العين لغيرِ مُوجِبٍ. ومَنْ قال[7]: أصلُها: "أَيِيَة" كـ"نَبِقَة"[8] فيلزمه تقديمُ الإعلالِ على الإدغامِ، والمعروفُ العكسُ بدليل إبدالِ همزة "أَئِمَّة" ياءً لا ألِفاً.

والحادي عشر: أنْ لا تكونَ عَيناً لِمَا آخِرُه زيادةٌ تختَصُّ بالأسماء، وإلى هذا أشار بقوله:

(وَعَيْنُ مَا آخِرَهُ قَدْ زِيْدَ مَا يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا)

يعني[9]: أنّه يَمْنَعُ مِنْ قلبِ الواو والياءِ ألفاً لتحرُّكِهما وانفتاحِ ما قبلهما كَونُهما عَيناً لِمَا في آخِرِه زيادةٌ تَخُصُّ الأسماءَ؛ لأنّه بتلك الزِّيادةِ بَعُدَ شَبَهُهُ بما هو الأصْلُ في الإعلالِ، وهو الفِعْلُ، وذلك نحو: "جَوَلَان"، و"سَيَلَان". وما جاءَ مِنْ هذا النَّوعِ مُعَلاًّ عُدَّ شَاذّاً[10]، نحو: "دَارَان"[11]، و"مَاهَان"[12]، وقياسُهما: "دَوَرَان"، و"مَوَهَان"[13]. وخالَفَ المبرّد[14] فزعم أنّ الإعلالَ هو القياسُ. والصَّحيحُ الأوّلُ، وهو مذهبُ سيبويه[15].

[1] - لم أقف على المعنى المذكور فيما عدت إليه من معاجم. وورد أن الثايَة: حجارةٌ تُرفع فتكون عَلَماً بالليل للراعي إذا رجَع إلى الغنم لِئلاَّ يهتدي بها. وثاية الغنم والإبل: مأواها. والثاية: أن تَجْمَع بيْنَ رُؤُس ثَلاثِ شجَراتٍ أو شَجرتَيْن فتُلْقيَ عليها ثَوْباً فتَسْتَظِلُّ به. انظر الصحاح واللسان والتاج (ثوي).
[2] - انظر الصحاح (طوي)، واللسان (طيو).
[3] - انظر مذهب الخليل في الكتاب ٣٨٨/٢-٣٨٩، والمقتضب ١٥١/١، والممتع ٥٨٣/٢، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٣، والارتشاف ٣٠٠/١.
[4] - الصواب أن ابن مالك ذهب في التسهيل ٣١٠ إلى أن أسهل الوجوه كون أصلها: "أَيْيَة" على وزن "فَعْلَة". وهذا ليس قول الخليل، بل قول الفراء كما سيأتي. وانظر المساعد ١٦٨/٤، وزهر ٣٨٨/٢.
[5] - نسب القول إلى الفراء في الممتع ٥٨٣/٢، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٣، والارتشاف ٣٠١/١، والمساعد ١٦٨/٤، وشا ٢٢٤/٩. وذكر سيبويه القول دون نسبة في الكتاب ٣٨٨/٢. وفي سر صناعة الإعراب ٦٦٩/٢، ومشكل إعراب القرآن ٣٧٩/١، والارتشاف ٣٠١/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٢٠/٢، وشا ٢٢٤/٩، نسب القول لسيبويه. غير أن سيبويه في الكتاب ١٨٩/٢ صرّح بأن"آية" عنده وزنها: "فَعَلَة". والله أعلم.
[6] - ممن قال بذلك الكسائي في معاني القرآن ١٦٦. والقول منسوب له في الممتع ٥٨٣/٢، وشرح الشافية للرضي ١١٨/٣، والارتشاف ٣٠٠/١.
[7] - نسب القول إلى بعض الكوفيين في مشكل إعراب القرآن ٣٧٩/١. وانظر القول في الارتشاف ٣٠١/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٢١/٢، وهشا٣٣٧/٤، والمساعد ١٦٩/٤.
[8] - واحدة النَبِق؛ وهو حَمْلُ شجر السِدر انظر الصحاح واللسان (نبق).
[9] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٥٣/٢-٥٥٣.
[10] - انظر الأصول ٣٠٩/٣، والتكملة ٢٦٧، والمنصف ٢٩٣-٢٩٤، وشرح الشافية للرضي ١٠٦/٣.
[11] - داران: اسم موضع. انظر اللسان والتاج (دور).
[12] - ماهان: اسم علم. انظر اللسان والتاج (موه). وفي د "هامان".
[13] - في د "هيمان".
[14] - انظر مذهب المبرد في شرح الشافية للرضي ١٠٦/٣، والارتشاف ٢٩٨/١، ومر ٥٥٣/٢، والمساعد ١٦٥/٤، وزهر ٣٩٠/٢.
[15] - الكتاب ٣٧١/٢.

تنبيهات:

الأوّل[1]: زيادةُ تاء التّأنيث غيرُ مُعْتَبَرَةٍ في التّصحيح؛ لأنّها لا تخرجُه عنْ صورةِ "فَعَل"؛ لأنّها تلحق الماضي، فلا يثبت بلحاقها مُبَايَنَةٌ في نحو: "قَالَةٍ"[2]، و"بَاعَةٍ"[3]. وأمّا تصحيحُ "حَوَكَة"[4]، و"خَوَنَة"[5] فشاذٌّ بالاتِّفَاقِ[6].

الثّاني[7]: اخْتُلِفَ في ألف التّأنيث المقصورة في نحو: "صَوَرَى"؛ وهو اسم ماء[8]، فذهب المازنيّ[9] إلى أنّها مَانعَةٌ مِنَ الإعلالِ لاختصاصِها بالاسمِ. وذهب الأخفش[10] إلى أنّها لا تَمْنَعُ الإعلالَ؛ لأنّها لا تخرجه عن شَبَهِ الفِعْلِ لكونها في اللّفظ بمنزلة "فَعَلَى". فتصحيحُ "صَوَرَى" عند المازنيّ مقيسٌ، وعند الأخفش شاذٌّ لا يُقاس عليه. فلو بُنِيَ مثلُها مِنَ "القَوْل" لقيل على رأي المازنيّ: "قَوَلَى"، وعلى رأي الأخفش: "قَالَى". وقد/ اضْطَرَبَ اختيارُ ٤٠٠/ب
النّاظم في هذه المسألة: فاختارَ في التّسهيل[11] مذهبَ الأخفش، وفي بعض كتبِه[12] مذهبَ المازنيّ، وبه جزم الشّارحُ[13]. واعلم أنَّ ما ذهب إليه المازنيّ هو مذهبُ سيبويه[14].

الثّالث[15]: بقي شرطان آخران:

أحدهما: وذكره في التّسهيل[16]، وشرح الكافية[17]: أنْ لا تكونَ العينُ بدلاً مِنْ حرفٍ لا يُعَلُّ. واحترز به عن قولهم في "شَجَرَة": "شَيَرَة"[18]، فلم يُعِلُّوا لأنَّ الياءَ بَدَلٌ مِنَ الجيم، قال الشّاعر[19]:

٣٢٨ - إذَا لَمْ يَكُنْ فِيكنَّ ظِلٌّ وَلاَ جَنًى فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شَيَرَاتِ

---

[1] - أغلب التنبيه الأول في مر ٥٥٣/٢.
[2] - القالة: جمع قائل. وتكون القالةُ بمعنى قائلةٍ، والقالُ في موضع قائل. والقالةُ: القَوْلُ الفاشي في الناس. انظر الصحاح واللسان (قول).
[3] - الباعة: جمع بائع. انظر اللسان والتاج (بيع).
[4] - الحوكة: جمع حائك. انظر الصحاح واللسان (حوك).
[5] - خونة: جمع خائن. انظر الصحاح واللسان (خون).
[6] - انظر الخصائص ١٢٣/١-١٢٤، والممتع ٤٦٥/٢، وشرح الكافية ٢١٣٣/٤، ومر ٥٥٣/٢، وشا ٢٧٧/٩.
[7] - التنبيه الثاني بتمامه في مر ٥٥٣/٢-٥٥٤.
[8] - وهو قرب المدينة. وقيل: واد في بلاد مُزينة قريب من المدينة. انظر المخصص ١٩٧/١٥، ومعجم البلدان (صورى) ٤٣٢/٣.
[9] - انظر مذهب المازني في المنصف ٢٩٢.
[10] - انظر مذهب الأخفش في التسهيل ٣١٠، وشرح الكافية ٢١٣٤/٤، ومر ٥٥٣/٢، وعق ١٦٦/٤-١٦٧، وشا ٢٧٢/٩، وزهر ٣٩٠/٢.
[11] - ٣١٠.
[12] - لم أقف عليه فيما عدت إليه من تصانيف ابن مالك. وكذا نقل عنه في شرح التسهيل للمرادي ١٠١٩/٢، ومر ٥٥٣/٢، والمساعد ١٦٦/٤. وفي شا ٢٧٢/٩-٢٧٣: "وينظر ههنا ما الذي يحتمله كلام الناظم من هذين المذهبين؛ فإنه محتمل أن يريد بالذي يخصّ الاسم ما يخرج به عن مشاكلة الفعل لفظاً فقط، فيكون مذهبه مذهبَ أبي الحسن. فإن ألف التأنيث لا يخرج بها الاسم عن المشاكلة اللفظية، إذ الألف في آخر الاسم كالألف في آخر الفعل، فقد حصل ما يوجب الإعلال دون ما ينفيه. ويحتمل أن يريد ما يخص الاسم في نفسه بحيث يكون غير لاحق للفعل، وإن كان في الفعل ما هو على صورته، وهذا أظهر في كلامه لأنه قال: (ما آخره قد زيد ما يخص الاسمَ)، فلم يعتبر مجرد المشاكلة فإنها تحصل في الجملة لا في الآخر بخصوصه، وإنما اعتبر كون اللاحق خاصاً بالاسم، ولا مرية أن اللاحق آخر الاسم هو ألف التأنيث، وألف التأنيث لا تلحق الفعل أبداً، فلم تحصل إذاً المشاكلة على هذا التقدير. وهذا هو مذهب الجماعة".
[13] - نا ٨٥٨.
[14] - الكتاب ٣٧١/٢.
[15] - أغلب التنبيه الثالث في مر ٥٥٤/٢-٥٥٥.
[16] - ٣١٠.
[17] - ٢١٣٤/٤.
[18] - في صب ١٨٥٢/٤: "بفتح الشين، وكسرها أجود". وضبطها في أمالي القالي ٢١٤/٢ والتاج (شجر) بالكسر.
[19] - البيت من الطويل، لأم الهيثم في أمالي القالي ٢١٤/٢. ولجعيثنة البكائي في سمط اللآلي ٨٣٤. وهو بلا نسبة في المقاصد ٥٨٩/٤، والتاج (شجر). ورد في مر ٥٥٤/٢.
موضع الشاهد: شيرة، ووجه الاستشهاد تصحيح الياء في "شيرة" لأنها بدل من الجيم، والجيم حرف لا يعلّ.

والآخر: أنْ لا تكونَ في محلِّ حرفٍ لا يُعَلُّ، وإنْ لم تكن بدلاً. والاحترازُ بذلك عن نحو: "أَيِسَ" بمعنى "يَئِسَ"، فإنّ ياءَه تحرَّكَتْ وانفتحَ ما قبلها و لم تُعَلَّ؛ لأنّها في موضع الهمزةِ، والهمزةُ لو كانتْ في موضعها لم تُبْدَلْ، فعُومِلَتِ الياءُ معامَلَتها لوقوعها موقعَها. هكذا قال في شرح الكافية، قال[1]: "ويجوز أنْ يكونَ تصحيحُ ياءِ "أَيِسَ" انتفاءَ عِلَّتِها، فإنّها كانت قبل الهمزة، ثمّ أُخِّرَتْ، فلو أُبْدِلَت لاجتمعَ فيها تغييران: تغييرُ النَّقْلِ، وتغييرُ الإبدال". هذا كلامه. وذكر بعضُهم أنَّ "أَيِسَ" إنّما لم يُعَلَّ لعروض اتِّصالِ الفتحةِ به؛ لأنَّ الياءَ فاءُ الكلمةِ، فهي في نِيَّةِ التّقديمِ، والهمزةُ قبلها في نِيَّةِ التَّأخيرِ، وعلى هذا فَيُسْتَغْنَى عن هذا الشَّرْطِ بما سبقَ مِنَ اشْتراطِ أصالةِ اتِّصالِ الفتحةِ.

الرّابع[2]: ذكرَ ابنُ بابشاذ[3] لهذا الإعلالِ شرطاً آخرَ، وهو أنْ لا يكونَ التّصحيحُ للتّنبيهِ على الأصلِ المرفوضِ. واحترز[4] بذلك عنِ "القَوَد"[5]، و"الصَّيَد"[6]، و"الجَيَدِ"؛ وهو طولُ العُنق وحُسْنُه[7]، و"الحَيَدَى" يُقال: "حِمارٌ حَيَدَى"؛ إذا كان يَحِيد عن ظِلِّه لنشاطه، و"الحَوَكَة"، و"الخَوَنَة"[8]. وهذا غيرُ مُحتاجٍ إليه؛ لأنّ هذا مِمّا شذَّ مع استيفائه الشُّروط[9]. ومثلُ ذلك في الشُّذوذِ قولُهم[10]: "رَوَح"، و"غَيَب"[11]، جمع "رَائِح"[12]، و"غَائِب"[13]، و"عَفَوَة" جمع "عَفْو"[14]؛ وهو الجحش الصغير[15]، و"هَيَوَة"[16]، و"أُوَوٌ"[17]/ جمع "أُوَّة"؛ وهو الدّاهيةُ ٤٠١/أ
مِنَ الرِّجَالِ[18]، و"قَرْوَة"[19] جمع "قَرْو"؛ وهي مِيْلَغَةُ الكلبِ.[20]

---

[1] - ٢١٣٥/٤. وفيها: "إبقاء عليها"، لا "انتفاء علتها".
[2] - أغلب التنبيه الرابع في مر ٥٥٤/٢-٥٥٥. وانظر الارتشاف ٢٩٩/١-٣٠٠.
[3] - شرح الجمل لابن بابشاذ القسم الثاني ٣٥٠.
[4] - في د زيادة "بقوله".
[5] - القَوَدُ: القصاصُ، وأقَدْتُ القاتلَ بالقتيل، أي قتلته به. ويقال: فرسٌ أَقْوَدُ بيِّن القَوَدِ، أي: طويل الظهر والعنق. انظر الصحاح واللسان (قود).
[6] - الصَّيَدُ: داءٌ يصيب الإبل في رؤوسها. والصَّيَدُ: مصدَر الأصْيَد؛ وهو الذي يرفع رأسه كِبْراً. انظر الصحاح واللسان (صيد).
[7] - انظر الصحاح واللسان (جيد).
[8] - في ط١:"الحوتة". وهو تصحيف.
[9] - انظر الكتاب ٣٦٨/٢، والأصول ٢٥٣/٣، والخصائص ١٤٨/١، واللباب ٣٠٦/٢.
[10] - الكلام الآتي في شرح الكافية ٢١٣٥/٤.
[11] - في د "عيب".
[12] - انظر اللسان والتاج (روح).
[13] - انظر الصحاح واللسان (غيب). وفي د "عائب".
[14] - يقال: العَفوُ والعُفْوُ والعِفْوُ. انظر الصحاح واللسان (عفو).
[15] - ليست "الصغير" في د، وط، وص. وكذا في المعاجم لم ينصّوا على الوصف بالصغر. انظر الصحاح واللسان والتاج (عفو).
[16] - هَيوَة: حصن لبني زُبيد باليمن. انظر معجم البلدان (هيوة) ٤٢٢/٥.
[17] - في ط١"أود". وهو تحريف.
[18] - انظر الصحاح والقاموس (أوو).
[19] - في الأصل "قووة". وهو تحريف.
[20] - في اللسان (قرو): "القَرْوةُ كالقَرْوِ الذي هو مِيلَغةُ الكلب... وفيها ثلاث لغات: القِرْوَةُ والقَرْوةُ والقُرْوةُ. والجمع في ذلك كله: أقْراء، وأقْرٍ، وقُرِيٌّ، وحكى أبو زيد: أقْروةٌ مصحح الواو، وهو نادر من جهة الجمع والتصحيح". وميلغة الكلب: الإناء الذي يلغ فيه. انظر اللسان (ولغ). وفي د، وط، وص زيادة "انتهى".

[وَقَبْـــلَ بَـــا اقْـــلِـــبْ مِيْمـــاً النُّـــوْنَ إذَا كَـــانَ مُسَـــــكَّناً كَـــ"مَنْ بَتَّ انْبِـــذَا"]

(**وَقَبْلَ بَا اقْلِبْ مِيْماً النُّوْنَ إذَا...كَانَ مُسَكَّناً**)؛ أي[1]: تُبْدَلُ النُّونُ السَّاكِنةُ قبل الباءِ مِيماً، وذلك لِمَـــا في النُّطْقِ بالنُّونِ السَّاكنةِ قبل الباءِ مِنَ العُسْرِ لاخْتِلافِ مَخْرَجَيْهِما مع تَنافُرِ لِينِ النُّونِ وخِفَّتِها[2] لِشِدَّةِ الباءِ. وإنّما اخْتَصَّتِ الميمُ بذلك لأنّها مِنْ مَخْرَجِ الباءِ ومثلُ النُّونِ في الغُنَّةِ. ولا فرقَ في ذلك بين المُنْفَصِلَةِ والمُتَّصِلَةِ. وقـــد جمعهما في قوله: (**كَــ"مَنْ بَتَّ انْبِذَا"**)؛ أي: مَنْ قَطَعَكَ فَأَلْقِهِ عَنْ بَالِكَ واطْرَحْهُ. وألف (**انْبِذَا**) بدلٌ مِنْ نونِ التّوكيدِ الخفيفةِ.

تنبيهات:

الأوّل[3]: كثيراً ما يُعَبِّرُونَ[4] عن إبدال النُّونِ مِيماً بالقَلْبِ كما فعلَ النَّاظِمُ، والأَوْلَى أنْ يُعَبَّرَ بالإبدالِ لِمَـــا عرفتَ أوَّلَ البابِ.

الثّاني[5]: قد تُبْدَلُ النُّونُ مِيماً ساكنةً ومُتحرِّكَةً دون باءٍ، وذلك شاذٌّ. فالسَّاكنةُ كقـــولهم في "حَنْظَـــل": "حَمْظَل"[6]. والمتحرِّكةُ كقولهم في "بَنَان": "بَنَام"، ومنه قوله[7]:

٣٢٩ - يَا هَـــالُ ذَاتُ الْمَنْطِـــقِ التَّمْتَـــامِ
وَكَـــفِّـــكِ الْمُـــخَـــضَّـــبِ الـــبَـــنَـــامِ

وجاء عكسُ ذلك في قولهم: "أَسْوَدُ قَاتِن"، وأصْلُه: "قَاتِم"[8].

الثّالث[9]: أُبْدِلَتِ الميمُ أيضاً مِنَ الواوِ في "فَم"، إذ أصْلُه: "فَوْهٌ"، بدليل "أفْوَاه"، فحذفوا الهاءَ تَخْفِيفـــاً، ثمّ أبدلوا الميمَ مِنَ الواو. فإنْ أُضِيفَ رُجِعَ به إلى الأصْلِ فقيل: "فُوْكَ". وربّما بقي الإبدالُ نحـــو[10]: "لَخُلُـــوفُ [فَمِ][11] الصَّائِمِ".

[1] - الشرح الآتي في مر ٥٥٥/٢.
[2] - في ط، وص:"وغنتها".
[3] - التنبيه الأول في مر ٥٥٥/٢.
[4] - كذا عبر عنها سيبويه في الكتاب ٤١٤/٢. وهو الغالب في اصطلاح القراء. انظر النشر ٢٦/٢.
[5] - التنبيه الثاني في مر ٥٥٦/٢.
[6] - انظر الكنز اللغوي ٢٢، والارتشاف ٣٢٣/١-٣٢٤، واللسان (حمظل).
[7] - الرجز لرؤبة في ديوانه ١٨٣ وروايته بسكون القافية، والشاهد لرؤبة في سر صناعة الإعراب ٤٢٢/١، والمفصل ٥١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ومر، وشا، والمقاصد ٥٨٠/٤، وزهر. ورد في مر ٥٥٦/٢، وهشا ٣٤١/٤، وشا ٢٧٩/٩، وزهر ٣٩٢/٢. وهال أصله: هالة؛ وهي اسم امرأة. والتمتام: الذي يكثر التاء في كلامه. والمخضب: من الخضاب. والبنان: الأصابع.
[8] - انظر الكنز اللغوي ٢١، والصحاح (قتم)، والارتشاف ٣٢٤/١، وهشا ٢٤٢/٤.
[9] - التنبيه الثالث بتمامه في هشا ٣٤١/٤. وانظر الكتاب ٣١٤/٢، والأصول ٢٧٣/٣، وشرح الملوكي ٢٩٠، والممتع ٣٩١/١.
[10] - الحديث في صحيح البخاري برقم ١٧٩٥، باب فضل الصوم، كتاب الصوم. وصحيح مسلم برقم ١١٥١، باب فضل الصيام، كتاب الصيام.
[11] - زيادة من د، وط، وص.

فَــصْـــلٌ

(لِسَـــاكِنٍ صَحَّ انْقُــلِ الْتَّحْــرِيْكَ مِــنْ ذِي لِيْـــنٍ آتٍ عَيْـــنَ فِعـــلٍ كَـ"أَبِـــنْ")

أي[1]: إذا كانَ عينُ الفِعلِ واواً أو ياءً وقبلهما ساكِنٌ صحيحٌ وَجَبَ نَقْلُ حركةِ العَينِ إليه؛ لاستثقالِها على حرفِ العِلَّةِ، نحو: "يَقُوْمُ"، و"يَبِيْنُ"، الأصْلُ: "يَقْوُمُ"، و"يَبْيِنُ"، بضمِّ الواو وكسرِ الياءِ، فَنُقِلَتْ حركةُ الـــواو والياءِ إلى السّاكن قبلهما، وهو قافُ "يقُوم"، وباءُ "يبِين"، فَسُكِّنَتِ الواوُ والياءُ.

ثمّ اعلم أنَّه إذا نُقِلَتْ حركةُ العَينِ/ إلى السّاكن قبلها فتارةً تكونُ العينُ مُجانِسَةً للحركةِ المنقولةِ، وتـــارةً ٤٠١/ب
تكونُ غيرَ مُجانِسَةٍ.

فإنْ كانت مُجَانِسَةً لَها لم تُغَيَّرْ بأكثرَ مِنْ تسكينها بعد النَّقْلِ وذلك مثلُ ما تقدَّمَ[2].

وإنْ كانتْ غيرَ مُجَانِسَةٍ لَها أُبْدِلَتْ حَرْفاً يُجَانِسُ الحركةَ كما في نحو: "أَقَامَ"، و"أَبَانَ"، أصْلُهُما: "أَقْوَمَ"، و"أَبْيَنَ"، فلمّا نُقِلَتِ الفتحةُ إلى السّاكن بَقِيَتِ العينُ غيرَ مُجَانِسَةٍ لَها فَقُلِبَتْ أَلِفاً؛ لتحرُّكِها في الأصْلِ وانفتاحِ ما قبلها. ونحو: "يُقِيْمُ"، أصْلُه: "يُقْوِمُ"، فلمّا نُقِلَتِ الكسرةُ إلى السّاكن بَقِيَتِ العينُ غيرَ مُجَانِسَةٍ لَها فَقُلِبَـــتْ ياءً؛ لسكونِها وانكسارِ ما قبلها.

ولهذا النَّقْلِ شروطٌ:

الأوّل: أنْ يكونَ السّاكنُ المنقولُ إليه صحيحاً. فإنْ كان حرفَ عِلَّةٍ لم يُنْقَلْ إليه، نحو: "قَاوَلَ"، و"بَايَعَ"، و"عَوَّقَ"[3]، و"بَيَّنَ". وكذا الهمزةُ لا يُنْقَلُ إليها، نحو: "يَأْيَسُ" مُضَارِعُ "أَيِسَ"؛ لأنَّها مُعَرَّضَةٌ للإعلال بقلبـــها أَلِفاً. نصَّ على ذلك في التّسهيل[4]. وإنَّما لم يَسْتَثْنِها هنا لأنَّه قد عَدَّها مِنْ حروفِ العِلَّةِ[5]، فقد خرجت بقوله: **(صَحَّ)**.

[1] - الشرح الآتي في مر ٢/٥٥٦-٥٥٨.
[2] - في صب ٤/١٨٥٥: "أي: من يقوم ويبين".
[3] - عوَّق: ثبَّط. انظر الصحاح واللسان (عوق).
[4] - ٣١١.
[5] - انظر ما تقدم في باب الإبدال صفحة ٤٣٥.

الثّاني: أنْ لا يكونَ الفِعْلُ فِعْلَ تَعَجُّبٍ، نحو: "مَا أَبْيَنَ الشَّيءَ! وأَقْوَمَهُ! وأَبْيِنْ بِهِ! وأَقْوِمْ [بِهِ][1]!". حَمَلُوه على نظيرِه مِنَ الأسماءِ في الوزنِ والدَّلالَةِ على المَزِيَّةِ، وهو "أفْعَل" التّفضيل.

الثّالث: أنْ لا يكونَ مِنَ المُضَاعَفِ اللامِ، نحو: "ابْيَضَّ"، و"اسْوَدَّ". وإنَّما لَمْ يُعِلُّوا هذا النَّوعَ لِئلاَّ يَلْتَبِسَ مثالٌ بمِثالٍ، وذلك أنَّ "ابْيَضَّ" لو أُعِلَّ الإعلالَ المذكورَ لِقيل فيه: "بَاضَّ"، وكان يُظَنُّ أنَّه "فَاعِلٌ" مِنَ البَضَاضَة؛ وهي نُعُومَةُ البَشَرَة[2].

الرّابع: أنْ لا يكونَ مِنَ المُعْتَلِّ اللامِ، نحو: "أهْوَى"، فلا يدخلُه النَّقْلُ لِئلاَّ يتوالَى إعلالانِ.

وإلى هذه الشُّروطِ الثَّلاثَةِ أشار بقوله:

(مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلَ تَعَجُّبٍ وَلاَ كَـ"ابْيَضَّ" أَوْ "أَهْوَى" بِلاَمٍ عُلِّلاَ)

وزادَ في التّسهيل[3] شَرْطاً آخرَ وهو أنْ لا يكونَ مُوافِقاً لـ"فَعِل" الّذي بمعنى "افْعَلَّ"، نحو: "يَعْوَرُ"،/ ٤٠٢/أ و"يَصْيَدُ" مُضَارِعَا "عَوِرَ"، و"صَيِدَ". وكذا ما تصرَّفَ منه نحو: "أعْوَرَهُ اللهُ"[4]. وكأنَّه استغْنَى عَنْ ذِكْرِه هُنَا بذكْرِه في الفَصْلِ السَّابقِ[5] في قوله: **(وصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ وفَعِلاَ...ذَا أَفْعَلٍ)** فإنَّ العِلَّةَ واحدة[6].

(وَمِثْلُ فِعْلٍ في ذَا الإعْلاَلِ اسْمُ ضَاهَى مُضَارِعاً وَفِيهِ وَسْمُ)

أي[7]: الاسمُ المُضَاهِي للمُضَارِعِ، وهو المُوَافِقُ له في عدد الحروفِ والحركاتِ، يشاركُ الفِعْلَ[8] في وُجُوبِ الإعلال بالنَّقْلِ المذكورِ بشرط أنْ يكونَ فيه وَسْمٌ يَمتازُ به عنِ الفِعْلِ. فاندرجَ في ذلك نوعان:

أحدهما: مَا وَافقَ المُضَارِعَ في وزنه دونَ زيادتِه كـ"مَقَام"[9]، فإنَّه مُوَافِقٌ للفِعْلِ في وزنه فقط، وفيه زيادةٌ تُنْبِئ على أنَّه ليس مِنْ قبيلِ الأفعالِ وهي الميمُ، فَأُعِلَّ. وكذلك نحو: "مُقِيم"، و"مُبِين".

وأمّا "مَدْيَن"، وَ"مَرْيَم" فقدْ تقدَّمَ أنَّ وزنَهما "فَعْلَل"، لا "مَفْعَل"، وإلاَّ وَجَبَ الإعلالُ، ولا "فَعْيَل" لفقده في الكلام.

---

[1] - زيادة من د، وط، وص.
[2] - انظر الصحاح واللسان (بضض).
[3] - ٣١٠.
[4] - عارَهُ وأعْوَرَهُ وعَوَّرَهُ: صَيَّرَهُ أعْوَرَ. انظر اللسان والقاموس (عور).
[5] - فصل قلب الواو والياء ألفاً صفحة ٤٦٢.
[6] - الكلام السابق في مر ٥٥٨/٢.
[7] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٥٨/٢-٥٦٠. وانظر الممتع ٤٨٦/٢-٤٨٨.
[8] - سقطت "الفعل" من ط١.
[9] - مَقَام أصله: مَقْوَم، مثل: يَعْلَم. انظر الممتع ٤٨٦/٢، وصب ١٨٥٦/٤٤-١٨٥٧.

ولو بَنَيْتَ مِنَ "البَيْع" "مَفْعَلَة" – بالفتحِ – قلتَ: "مَبَاعَة"، أو "مَفْعِلَة" – بالكسرِ – قلتَ: "مَبِيْعَـــة"، أو "مَفْعُلَة" – بالضَّمِّ – فعلى مذهب سيبويه[1] تقول: "مَبِيعَة" أيضاً، وعلى مذهب الأخفش[2] تقول: "مَبُوعَة"، وقد سبق[3] ذكر مذهبهما.

والآخَرُ: ما وَافَقَ المُضَارِعَ في زيادته دون وزنه، كأنْ تَبْنِيَ مِنَ "القَوْل" أو "البَيْعِ" اسماً على مثال "تِحْلِئ"، بكسرِ التّاءِ وهمزةٍ بعد اللاّمِ، فإنَّك تقول: "تِقِيْلٌ"، و"تِبِيْعٌ" بكسرتين بعدهما ياءٌ ساكنةٌ.

وإذا بَنَيْتَ مِنَ "البَيْعِ" اسماً على مثال "تُرْتُب" قلتَ على مذهب سيبويه[4]: "تُبِيْعٌ" بضَمٍّ فكـــسْرٍ، وعلـــى مذهب الأخفش[5]: "تُبُوعٌ". فالوسْمُ الّذي امتاز به هذا النَّوعُ عن الفِعْلِ هو كونُه على وزنٍ خاصٍّ بالاســـمِ، وهو أنَّ "تِفْعِلاً" – بكسر التّاء وضَمِّها[6] – لا يكونُ في الفِعْلِ ولذلك أُعِلَّ.

أمّا ما شابَهَ المُضَارِعَ في وزنه وزيادته أو بَايَنَهُ فيهما/ مَعاً فإنَّه يجبُ تصْحِيحُه. ٤٠٢/ب

فالأوّل: نحو: "أبْيَض"، و"أسْوَد"[7]؛ لأنَّه لو أُعِلَّ لَتُوُهِّمَ كَوْنُه[8] فِعْلاً. وأمّا نحو: "يَزِيْدَ" عَلَماً فَمَنْقُـــولٌ إلى العَلَمِيَّةِ بعد أنْ أُعِلَّ، إذ كانَ فِعْلاً.

والثّاني: كـــ"مِخْيَط"[9]. هذا هو الظّاهِرُ. وقال النَّاظِمُ[10] وابنُه[11]: "حَقُّ نحو "مِخْيَط" أنْ يُعَلَّ[12]؛ لأنَّ زيادتَه خاصَّةٌ بالأسماءِ، وهو مُشْبِهٌ لـــ"تِعْلَم" أي بكسر حرفِ المضارعَةِ في لغة قومٍ، لكنَّهُ حُمِلَ على "مِخْيَاط" لشِبْهِهِ به لَفْظاً ومَعْنًى". انتهى. وقد يُقال: لو صَحَّ ما قَالا لَلَزِمَ أنْ لا يُعَلَّ مِثالُ "تِحْلِـــئ"؛ لأنَّـــه يكـــونُ مُـــشْبِهاً لـــ"تِحْسِب" في وزنه وزيادته[13]. ثمّ لو سُلِّمَ أنَّ الإعلالَ كان لازماً لِمَا ذَكَرَا لم يُلْزِمِ الجميعَ، بل مَنْ يكـــسرُ حرفَ المضارعةِ فقط. وقد أشارَ إلى هذا الثّاني بقولِه:

[وَمِـــفْـــعَـــلٌ صُـــحِّـــحَ كَـــالْمِفْعَـــالِ وَأَلِـــفَ الإفْـــعَـــالِ وَاسْـــــتِـــفْعَـــالِ

أَزِلْ لِـــذَا الإعْـــلاَلِ وَالتَّـــا الْزَمْ عِوَضْ وَحَـــذْفُـــهَـــا بِالنَّقْـــلِ رُبَّمَـــا عَـــرَضْ]

---

[1] - الكتاب ٣٦٤/٢.
[2] - انظر مذهب الأخفش في المنصف ٢٥٥، والممتع ٤٨٧/٢.
[3] - باب الإبدال ٤٥٢.
[4] - الكتاب ٣٦٦/٢.
[5] - انظر مذهب الأخفش في التكملة ٢٥٦، والممتع ٤٨٧/٢، والارتشاف ٣٠٥/١.
[6] - في صب ١٨٥٧/٤:"قوله: بكسر التاء أي: والعين، وهذا راجع إلى ما على مثال تِحلئ. وقوله: وضمها أي: مع ضم العين، وهذا راجع إلى ما على مثال تُرْتُب".
[7] - في ص:"ابْيَضَّ، واسْوَدَّ". وهو خطأ.
[8] - سقطت "كونه" من ط٢.
[9] - المِخْيَط: الإبرةُ. انظر الصحاح واللسان (خيط).
[10] - شرح الكافية ٢١٤١/٤. وفي النقل تصرف.
[11] - نا ٨٦٠. وفي النقل تصرف.
[12] - في ط١:"أن لا يعلّ". وهو خطأ.
[13] - سقطت "وزيادته" من د. وفي صب ١٨٥٨/٤: "إنه إنما ينفع في خصوص "تِحسِب" دون غيره من الأفعال المضارعة المكسورة العين قياساً، كـ"تجلس، وتضرب، وتعرف" لموازنة "تحلئ" لها على لغة من يكسر حرف المضارعة بدون شذوذ كسر العين".

(**وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ**) يعني[1]: أنَّ "مِفْعَالاً" لَمّا كان مُبَايناً للفِعْلِ، أي: غيرَ مُشْبِهٍ لـه في وزنٍ ولا زيادةٍ، استحقَّ[2] التَّصْحِيحَ، كـ"مِسْوَاك"، و"مِكْيَال"، وحُمِلَ عليه في التَّصْحِيح "مِفْعَلٌ" لِمَشَابَهتِه له في المعنى، كـ"مِقْوَل، ومِقْوَال"[3]، و"مِخْيَط، ومِخْيَاط". والظَّاهِرُ ما قدَّمْتُه مِنْ أنَّ عِلَّةَ تصحيحِ نحو "مِخْيَط" مُبَايَنَتُه الفِعْلَ في وزنه وزيادتِه؛ لأنَّه مَقْصورٌ مِنْ "مِخْيَاط"[4]، فهو هو، لا أنَّه[5] مَحْمُولٌ عليه، وعلى هذا كثيرٌ مِنْ أهْلِ التَّصْرِيف[6].

(**وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ...أَزِلْ لِذَا الإِعْلَالِ وَالتَّا الْزَمْ عِوَضْ**)؛ أي[7]: إذا كان المصدرُ على "إِفْعَال" أو "اسْتِفْعَال" مِمّا أُعِلَّتْ عَينُه حُمِلَ على فِعْلِه في الإعلال، فَتُنْقَلُ حركةُ عَينِه إلى فائِه، ثمّ تُقْلَبُ أَلِفاً لِتُجَانِسَ الفتحةَ، فيلتقي أَلِفانِ، فتُحْذَفُ إحداهما لالتقاء السّاكنين، ثمّ تُعوّض عنها تاء التّأنيث، وذلك نحو: "إِقَامَة"، و"اسْتِقَامَة"، أصْلُهما: "إِقْوَام"، و"اسْتِقْوَام"، فنُقِلَتْ فتحةُ الواو إلى القافِ، ثمّ قُلِبَتِ الواوُ أَلِفاً لِتحرُّكِها في الأصْلِ وانفتاحِ ما قبلها، فَالْتَقَى أَلِفانِ؛ الأُولَى بَدَلُ/ العَينِ، والثّانية أَلِفُ "إِفْعَال"، و"اسْتِفْعَال"، فوَجَبَ حَذْفُ إحداهما. ٤٠٣/أ

واخْتَلَفَ النَّحويُّونَ أَيَّتهما المحذوفة؛ فذهبَ الخليلُ وسيبويه[8] إلى أنَّ المحذوفةَ أَلِفُ "إِفْعَال" و"اسْتِفْعَال"؛ لأنَّها الزّائدةُ ولِقُرْبها مِنَ الطَّرَفِ، ولأنَّ الاسْتِثْقَالَ بها حصَلَ، وإلى هذا ذهبَ النَّاظِمُ، ولذلك قال: (**وَأَلِفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ...أَزِلْ**)[9]. وذهبَ الأخفشُ[10] والفرّاءُ[11] إلى أنَّ المحذوفةَ بَدَلُ عَينِ الكلمة. والأوّلُ أَظْهَرُ. ولَمّا حُذِفَتِ الألفُ عوّضَ عنها تاء التّأنيث فقيل: "إِقَامَة"، و"اسْتِقَامَة".

وأشارَ بقوله: (**وَحَذْفُهَا بِالنَّقْلِ**)؛ أي: بالسَّماعِ[12]، (**رُبَّمَا عَرَضْ**) إلى أنَّ هذه التّاءَ الّتي جُعِلَتْ عِوَضاً قد تُحْذَفُ، فيُقْتَصَرُ في ذلك على ما سُمِعَ ولا يُقاس عليه، مِنْ ذلك قولُ بعضِهم[13]: "أَرَاهُ إِرَاءً"، و"أَجَابَهُ إِجَاباً"، حكاه الأخفش[14]. قال الشّارح[15]: "ويكثُر ذلك مع الإضافةِ كقوله تعالى: ﴿وإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[سورة الأنبياء٢١: ٧٣]". وقيل[16]: "وحَسَّنَ حَذْفَ التّاءِ[17] في الآية مُقَارَنَتُه لقولِه بعدُ: ﴿وَإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ﴾[سورة الأنبياء٢١: ٧٣]".

---

[1] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٦١/٢.
[2] - في د "استصحب".
[3] - رجل مقول ومقوال: لسِنٌ كثير القول. وقد سموا اللسان المِقْوَل لكونه آلة القول. انظر الصحاح واللسان (قول).
[4] - سقط "والظاهر ...مخياط" من د.
[5] - في ط١:"إلا أنه". وهو خطأ.
[6] - انظر الكتاب ٣٦٧/٢، والمنصف ٢٧١، والممتع ٤٨٧/٢، وشرح الكافية ٢١٤١/٤.
[7] - الشرح الآتي في مر ٥٦٢/٢-٥٦٣.
[8] - الكتاب ٣٦٦/٢. وانظر المنصف ٢٥١، والممتع ٤٩٠/٢.
[9] - انظر شرح الكافية ٢١٤١/٤-٢١٤٢.
[10] - انظر مذهب الأخفش في المنصف ٢٥١، والممتع ٤٩٠/٢، والارتشاف ٣٠٨/١.
[11] - معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢.
[12] - سقطت "بالسماع" من ط١.
[13] - انظر الكتاب ٢٤٤/٢-٢٤٥، والمساعد ١٧٧/٤، وشا ٣٣٤/٩. وفي ط١ "ومن ذلك قولهم".
[14] - انظر حكاية الأخفش في نا ٨٦١، والمساعد ١٧٧/٤.
[15] - نا ٨٦١. وقال بذلك الفراء قبلُ في معاني القرآن ٢٥٤/٢، وفيه: "وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد. فلذلك أسقطوها في الإضافة".
[16] - ممن قال بذلك أبو حيان في البحر المحيط ٤٥٣/٧.
[17] - في ط١، وص:"الياء". وهو تصحيف.

تنبيه[1]:

قد وردَ تصحيحُ "إِفْعَال"، و"اسْتِفْعَال" وفروعِهما في ألفاظٍ منها: "أعْوَلَ إعْوَالاً"[2]، و"أَغْيَمَتِ السَّمَاءُ إغْيَاماً"، و"اسْتَحْوَذَ اسْتِحْوَاذاً"[3]، و"اسْتَغْيَلَ الصَّبِيُّ اسْتِغْيَالاً"[4]. وهذا عند النُّحَاةِ[5] شاذٌّ يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه. وذهبَ أبو زيد[6] إلى أنَّ ذلك لغةُ قومٍ يُقاس عليها. وحكى الجوهريّ[7] عنه أنَّه حكى عنِ العربِ تصحيحَ "أفْعَلَ"، و"قَامَ"[8]، و"استَفْعَل" تصحيحاً مُطَّرِداً في البابِ كُلِّه. وقال الجوهريّ[9] في مواضع أُخَرَ: تصحيحُ هذه الأشياءِ لغةٌ فصيحةٌ. وذهب في التّسهيل[10] إلى مذهبٍ[11] ثالثٍ، وهو أنَّ التَّصْحِيحَ مُطَّرِدٌ فيما أُهْمِلَ ثُلاثِيُّهُ، وأراد بذلك نحو: "اسْتَنْوَقَ الجَمَلُ اسْتِنْوَاقاً"، و"اسْتَتْيَسَتِ الشَّاةُ اسْتِتْيَاساً"؛ أي: صارَ الجَمَلُ ناقةً، وصارتِ الشَّاةُ/ تَيْساً[12]، وهذا مَثَلٌ[13] يُضْرَبُ لِمَنْ يَخْلِطُ في حديثه، لا فيما له ثلاثيٌّ نحو: "اسْتَقَامَ".[14] ٤٠٣/ب

[وَمَا لإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيْضاً قَمِنْ

نَحْوُ "مَبِيْعٍ" وَ"مَصُوْنٍ" وَنَدَرْ تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ وَفِي ذي اليَا اشْتَهَرْ]

(**وَمَا لإِفْعَالٍ**) و"اسْتِفْعَالٍ" المذكورَين (**مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ..نَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أيْضاً قَمِنْ**)؛ أي: حَقِيقٌ، (**نَحْوُ "مَبِيْعٍ" وَ"مَصُوْنٍ"**)، والأصْلُ: "مَبْيُوْع"، و"مَصْوُوْن"، فَنُقِلَتْ حركةُ الياءِ والواوِ إلى السّاكنِ قبلهما، فالتَقَى ساكنانِ؛ الأوّلُ عَينُ الكلمةِ، والثّاني واوُ "مَفْعُولٍ" الزَّائدةُ، فوَجَبَ حَذْفُ إحداهما. واخْتُلِفَ في أيِّتِهما المحذوفة[15]، على حدِّ الخُلْفِ[16] في "إِفْعَال" و"اسْتِفْعَال" المتقدِّمِ.

ثمّ ذوات الواوِ، نحو: "مَصُون"، و"مَقُول"، ليس فيها عَمَلٌ غيرُ ذلك.

---

[1] - كلام التنبيه في الارتشاف ٣٠٨/١-٣٠٩، ومر ٥٦٣/٢-٥٦٤.
[2] - أعول: رفع صوته في البكاء. وأعول: حرص. انظر الصحاح واللسان (عول).
[3] - استحوذ: غلب. انظر الصحاح واللسان (حوذ).
[4] - استغيل الصبي: سمن. انظر اللسان (غيل).
[5] - انظر المنصف ٢٤٢، والممتع ٤٨٢/٢، والارتشاف ٣٠٨/١-٣٠٩، والمساعد ١٧٧/٤.
[6] - انظر نوادر أبي زيد ٥٠٨. وانظر مذهب أبي زيد في الممتع ٤٨٢/٢، والتسهيل ٣١٢، وشرح الشافية للرضي ٩٧/٣، والارتشاف ٣٠٩/١، والمساعد ١٧٨/٤.
[7] - انظر الصحاح (عول). وانظر حكاية الجوهري عن أبي زيد في الارتشاف ٣٠٩/١، ومر ٥٦٣/٢، والمساعد ١٧٨/٤.
[8] - سقطت "وقام" من ط٢. وفي صب ١٨٦٠/٤:"قوله: وقام كذا في بعض النسخ، وفي بعضها إسقاطه، وكذا أسقطه المرادي [مر٥٦٣/٢]. واعترض أرباب الحواشي ذكره بأنه ليس فيه نقل. والكلام فيما فيه نقل، وقد يقال: بل المراد فيما حكاه الجوهري عن أبي زيد الأعمّ مما فيه نقل؛ بأن يراد ما عينه حرف علة مطلقاً".
[9] - انظر الصحاح (حوذ)، و(صوب). وانظر قول الجوهري في الارتشاف ٣٠٩/١، ومر ٥٦٤/٢، والمساعد ١٧٨/٤.
[10] - ٣١٢. ومذهب ابن مالك مبني على قول لابن جني في الخصائص ١١٨/١.
[11] - في ط، وص:"موضع".
[12] - في ط١:"تيساء". وهو خطأ.
[13] - انظر المثلين في أمثال أبي عبيد ١٢٠، ١٢٩، والصحاح (تيس)، ومجمع الأمثال ٩٣/٢.
[14] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[15] - في د:"في أيهما المحذوف".
[16] - في ط١:"الحذف".

وأمّا ذوات الياء، نحو: "مَبِيع"، و"مَكِيل"، فإنَّه لَمّا حُذِفَتْ واوُه على رأي سيبويه[1] بَقِيَ "مَبُيْع"، و"مَكُيْل" بياءٍ ساكنة بعد ضَمَّةٍ، فجُعِلَتِ الضَّمَّةُ المنقولةُ كسرةً لِتَصحَّ الياءُ. وأمّا على رأي الأخفش[2] فإنَّه لَمّا حُذِفَتْ ياؤه[3] كُسِرَتِ الفاءُ، وقُلِبَتِ الواوُ ياءً فرقاً بين ذواتِ الواوِ وذواتِ الياء.

وقد خالف الأخفشُ أصْلَه في هذا، فإنَّ أصْلَه أنَّ الفاءَ إذا ضُمَّتْ وبعدها ياءٌ أصليَّةٌ باقِيَةٌ قَلَبَها واواً لانضمامِ ما قبلها، إلاَّ في الجَمْعِ نحو: "بِيْض"، وقد قلَبَ ههنا الضَّمَّةَ كسرةً مُرَاعاةً لِلْعَين الّتي هي ياءٌ مع حَذْفِها، ومُرَاعَاتُها موجودةً أجْدَرُ.

تنبيه[4]:

وزنُ "مَصُوْن" عندَ سيبويه[5] "مَفُعْل"[6]، وعند الأخفش[7] "مَفُوْل".

وتظهرُ فائدةُ الخِلافِ في نحو: "مَسُو"[8] مُخَفَّفاً. قال أبو الفتح[9]: "سَأَلَني أبو عليّ عن تخفيف "مَسُوء"[10]، فقلتُ: أمّا على قول أبي الحَسَنِ فأقولُ: "رَأَيْتُ مَسُوّاً"، كما تقول في "مَقْرُوء": "مَقْرُوٌّ"؛ لأنَّها عنده واوُ "مَفْعُول". وأمّا على مذهب سيبويه فأقول: "رَأَيْتُ مَسُواً"، كما تقول في "خَبْء"[11]: "خَبٌ"، فتُحَرِّكُ الواوَ لأنَّها في مذهبه العَيْنُ. فقال لي/ أبو عليّ: كذلك هو".[12] ٤٠٤/أ

(**وَنَدَرْ...تَصْحِيْحُ ذِي الْوَاوِ**) مِنْ ذلك في قولِ بعضِ العربِ[13]: "ثَوْبٌ مَصْوُونٌ"[14]، و"مِسْكٌ مَدْوُوفٌ"[15]، و"فَرَسٌ مَقْوُودٌ"، ولا يُقاس على ذلك، خِلافاً للمبرّد[16].

---

[1] - الكتاب ٣٦٣/٢.
[2] - انظر مذهب الأخفش في شرح الملوكي ٣٥٢، والممتع ٤٥٩/٢، ومر ٥٦٥/٢، والمساعد ١٧٥/٤.
[3] - سقطت "ياؤه" من د.
[4] - أغلب التنبيه في مر ٥٦٥/٢.
[5] - الكتاب ٣٦٣/٢. وانظر مذهب سيبويه في التكملة ٢٥٥، وشرح الملوكي ٣٥١، والممتع ٤٥٨/٢-٤٥٩، والمساعد ١٧٤/٤.
[6] - في الأصل:"مَفْعُل" بسكون الفاء وضم العين. وهو خطأ. وصرّح الصبان في صب ١٨٦١/٤ بضم فائه وسكون عينه.
[7] - انظر مذهب الأخفش في التكملة ٢٥٥، وشرح الملوكي ٣٥٢، والممتع ٤٥٩/٢، والارتشاف ٣٠٦/١، والمساعد ١٧٤/٤.
[8] - المَسوء: اسم مفعول من ساء يسوء. وفي ط١:"فو". وهو خطأ.
[9] - قول أبي الفتح بتمامه في الممتع ٤٦٠/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٢٨/٢، وذكر ابن عصفور والمرادي أنه في كتابه "القدّ". وقول أبي الفتح بتمامه ورد أيضاً في مر ٥٦٥/٢، والمساعد ١٧٤/٤. وكتاب القد لابن جني ذكره البغدادي في خزانة الأدب ١٣٢/٤.
[10] - سقط "مخففاً...مسوء" من د.
[11] - الخَبْءُ: كلُّ ما غاب وخُبِئَ وسُتِر. وخَبْءُ السموات: القطْرُ. وخَبْءُ الأرض: النباتُ. انظر الصحاح واللسان (خبأ).
[12] - في ط، وص زيادة "انتهى".
[13] - انظر قول العرب في المنصف ٢٤٧، وشرح الملوكي ٣٥٥، والممتع ٤٦١/٢، وشرح الكافية ٢١٤٤/٤، ومر ٥٦٥/٢.
[14] - من صَان الثوب: إذا وقاه. انظر الصحاح واللسان (صون).
[15] - مِسْكٌ مَدوفٌ؛ أي: مبلول، ويقال: مسحوق. انظر الصحاح واللسان (دوف). وفي الأصل:"مذؤوب". وهو تصحيف وتحريف. وفي د:"مذووف". وهو تصحيف.
[16] - كذا ذكر عن المبرد في المنصف ٢٤٧، وشرح الملوكي ٣٥٥، والممتع ٣٦١/٢. غير أن في المقتضب خلاف ذلك، فالمبرد إنما أجازه في الضرورة. وذكر أن الكسائي نقلها لغة عن بني يربوع وبني عقيل وقاس عليها. انظر المقتضب ٩٩/١-١٠٢، الارتشاف ٣٠٧/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٢٩/٢، ومر ٥٦٦/٢، والمساعد ١٧٦/٤.

(وَ) التَّصْحِيحُ (**فِي ذِي اليَا**) مِنْ ذلك (**اشْتَهَرْ**)؛ لِخِفَّةِ الياء كقولهم[1]: "خُذْهُ مَطْيُوْبَةً بِهِ نفساً"[2]، وقولِه[3]:

٣٣٠ – وَكَأَنَّهَا تُفَّاحَةٌ مَطْيُوْبَةٌ ....

وقوله[4]:

٣٣١ – [قَدْ كَانَ قَومُكَ يَحْسَبُونَكَ سَيِّداً] وَأَخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

وقوله[5]:

٣٣٢ – حَتَّى تَذَكَّرَ بَيْضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمُ الرِّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُوْمُ

وهذه لغةٌ تَمِيمِيَّةٌ[6].

تنبيه[7]:

قالوا: "مَشِيْب" في المُخْتَلِطِ بغيرِه[8]، والأصْلُ: "مَشُوب"، ولكنّهم لَمّا قالوا في الفِعْلِ: "شِيْبَ" حَمَلُوا عليه اسمَ المفعول، وكما قالوا: "مَشِيب" بناءً على "شِيْبَ" قالوا: "مَهُوبٌ" بناءً على "هُوْبَ الأمْرُ"[9] في لغةِ مَنْ يقولُ: "بُوْعَ المَتَاعُ"، والأصْلُ: "مَهِيبٌ".

[وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ "عَدَا" وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتَحَرَّ الأَجْوَدَا][10]

(**وَصَحِّحِ المَفْعُولَ مِنْ**) كلِّ فِعْلٍ واويِّ اللاّمِ مفتوحِ العَين، كما في (**نَحْوِ "عَدَا"**) و"دَعَا"، فإنَّك تقول في المفعول منهما: "مَعْدُوٌّ"، و"مَدْعُوّ"، حَمْلاً على فِعْلِ الفَاعِلِ. هذا هو المُخْتَارُ.

---

[1] - انظر القول في مر ٥٦٦/٢، والمساعد ١٧٥/٤.
[2] - كذا في جميع النسخ. وفي صب ١٨٦١/٤:"مطيوبة اسم مفعول . ولعل الصواب: مطيوبة به نفسٌ، برفع نفس على النيابة عن الفاعل".
[3] - البيت من الكامل، لم أقف على تتمته فيما عدت إليه من مصادر، وهو لشاعر من بني تميم في المقاصد ٥٧٤/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، والمفصل ٥٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢٨، وإيضاح ابن الحاجب ٤٤٨/٢، واللسان والتاج (طيب). ورد في نا ٨٦٢، ومر ٥٦٦/٢، وهشا ٣٤٤/٤، وشا ٣٤٧/٩، وزهر ٣٩٥/٢.
[4] - البيت من الكامل، للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٨، واللسان (عين)، وشا، والمقاصد ٥٧٤/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في المقتضب ١٠٢/١، والخصائص ٢٦١/١. ورد في نا ٨٦٢، وهشا ٣٤٤/٤، وشا ٣٤٨/٩، وزهر ٣٩٥/٢. وعِنْتُ الرجل: أصبتُه بعَيْني، فأنا عائنٌ، وهو مَعينٌ على النقص، ومَعْيونٌ على التمام.
موضع الشاهد: معيون، ووجه الاستشهاد تصحيح الياء فيه لخفتها.
[5] - البيت من البسيط، لعلقمة بن عبدة في ديوانه ٣٩ برواية: "يوم رذاذٍ.."، وهو في المقتضب ١٠١/١، والخصائص ٢٦١/١، والمفصل ٥٢٨، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٠، ومر، وشا، والمقاصد ٥٧٦/٤، والخزانة ٢٩٥/١١. ورد في نا ٨٦٢، ومر ٥٦٦/٢، وشا ٣٤٨/٩، ومكو ٣٩٣. وهيجه: حرك أشواقه. والرذاذ: المطر الضعيف. والدجن: إلباس الغيم السماء، يقال: غامت السماء تغيم. والبيت من أبيات في وصف الظليم (ذكر النعام)؛ يعني: حتى تذكر الظليم بيضاته وهيجه يوم مطر مغيوم.
موضع الشاهد: مغيوم، ووجه الاستشهاد تصحيح الياء فيه لخفتها.
[6] - انظر لغة تميم في إعراب القرآن للنحاس ٥٩/٥، والمنصف ٢٤٦، وشرح الملوكي ٣٥٣، والممتع ٤٦٠/٢، والارتشاف ٣٠٨/١، ومر ٥٦٦/٢، والمساعد ١٧٥/٤.
[7] - انظر تفصيل ما جاء في التنبيه في الكتاب ٣٦٣/٢، ٣٧٠، وأدب الكاتب ٦٠٥، والخصائص ٨٧/١، والشافية ١٠٣، وشرح الكافية ٢١٤٤/٤.
[8] - انظر الصحاح واللسان (شوب).
[9] - من هابَ يهيب؛ أي: خاف. انظر الصحاح واللسان (هيب).
[10] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٦٦/٢-٥٦٩.

ويجوز الإعلالُ مَرجُوحاً كما أشار إليه بقوله: (**وَأَعْلِلِ انْ لَمْ تَتحَرَّ**)؛ أي: لم تَقْصِد (**الأَجْوَدَا**)، فتقول: "مَعْدِيٌّ"، و"مَدْعِيّ"، ويُرْوَى بالوجهين قوله[1]:

٣٣٣ – [وَقَدْ عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنَّني]		أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيّاً عَلَيْهِ وعَادِيَا

أنشده المازنيّ[2]: "مَعْدُوّاً" بالتَّصْحِيح، وأنشده غيره بالإعلال.

واختُلِفَ في عِلَّةِ الإعلال؛ فقيل: حَمْلاً على فِعْلِ المفعول، وهو قولُ الفرَّاءِ[3]، وتَبِعَهُ المصنِّفُ[4]. واعتُرِضَ[5] بوجودِ القَلْبِ في المصدرِ نحو: "[عَتَا][6] عِتِيّاً"، والمصدرُ ليس مَبْنِيّاً على فِعْلِ المفعول. وقيل[7]: أُعِلَّ تَشْبِيهاً بباب "أَدْلٍ"[8]، و"أجْرٍ"[9]؛ لأنَّ الواوَ الأُوْلَى ساكنةٌ زائدةٌ حقيقة بالإدغام، فَلَمْ يُعْتَدَّ بها حَاجزاً، فصارتِ الواوُ الّتي هي لامُ الكلمةِ كأنَّها وَلِيَتِ الضَّمَّةَ، فقُلِبَتْ ياءً على حدِّ قَلْبِها في "أدْلٍ"، و"أجْرٍ".

٤٠٤/ب والاحترازُ بواويِّ اللاّمِ مِنْ يَائِيِّها،/ فإنَّه يجبُ فيه الإعلالُ نحو: "رَمَى"، و"قَلَى"[10]، فإنَّك تقولُ في المفعول منه: "مَرْمِيٌّ"، و"مَقْلِيٌّ"، والأصلُ: "مَرْمُوْيٌ"، و"مَقْلُوْيٌ"، قُلِبَتِ الواوُ ياءً لاجتماعها مع الياءِ وسَبْقِ إحداهما بالسّكونِ، وأُدْغِمَتْ في لام الكلمةِ، وكُسِرَ المضمومُ لِتصحَّ الياءُ، وقد سبق الكلام على هذا.

وبكونه مفتوحَ العَين مِنْ مكسورِها؛ وهو على قسمين: مَا ليس عَيْنُه واواً. ومَا عينه واوٌ[11].

فأمّا الأوّل نحو: "رَضِيَ" فإنَّ الإعلالَ فيه أَوْلَى مِنَ التَّصْحِيحِ؛ لأنَّ فِعْلَه قد قُلِبَتْ فيه الواوُ ياءً في حالة بنائِه للفاعِلِ وفي حالةِ بنائه للمفعولِ، فكان إجراءُ اسمِ المفعولِ على الفِعْلِ في الإعلالِ أَوْلَى مِنْ مُخَالَفَتِهِ له، ولهذا جاءَ الإعلالُ في القرآنِ دونَ التَّصْحِيح فقال تعالى: ﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾[سورة الفجر٨٩: ٢٨]، ولم يقل: "مَرْضُوَّة" مع كونه مِنَ "الرِّضْوَان". وقرأ بعضُهم[12]: ﴿مَرْضُوَّةً﴾، وهو قليلٌ. هذا ما ذكره المصنِّفُ[13]؛

---

[1] - البيت من الطويل، لعبد يغوث بن وقاص الحارثي في المفضليات ١٥٨ برواية: "معدواً علي..". والشاهد لعبد يغوث أيضاً في الكتاب ٣٨٢/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢٨٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٩١/٢، وشرح أبيات الجمل للبطليوسي ٢٥٠، ومنتهى الطلب ٣٣١/٢، وشرح الشافية للرضي ٤٠١/٤، وشا، والمقاصد ٥٨٩/٤، وزهر. ورد في مر ٥٦٨/٢، وهشا ٣٣٢/٤، وشا ٣٥٣/٩، وزهر ٣٨٢/٢. والعرس: زوجة الرجل. ومليكة: اسم زوجته. والليث: الأسد. ومعدي وعادي: من العدوان.
موضع الشاهد: معدياً، ووجه الاستشهاد قلب "معدو" إلى "معدي" استثقالاً للضمة والواو تشبيهاً له بالجمع، وقلب الواو ياء في مثله نادر؛ لأنه غير جمع. وهذا شاذ لا يقاس عليه.
[2] - انظر رواية المازني في المنصف ٣٨٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٦/٥، وشرح الشافية للرضي ٤٠١/٤.
[3] - انظر مذهب الفراء في الممتع ٥٥٠/٢، والارتشاف ٢٩٠/١، ومر ٥٦٨/٢.
[4] - شرح الكافية ٢١٤٤/٤.
[5] - ممن اعترضه ابن عصفور في الممتع ٥٥٠/٢-٥٥١.
[6] - زيادة من د، وط، وص.
[7] - ممن قال بذلك ابن جني في المنصف ٣٨٢.
[8] - جمع دَلْو؛ وهو ما يستقى به. انظر الصحاح واللسان (دلو). وفي د "أوْلٍ". وهو تحريف.
[9] - جمع الجرْوُ والجُرْوُ؛ وهو ولد الكلب والسباع. انظر الصحاح واللسان (جرو).
[10] - قلى: كره وأبغض. انظر الصحاح واللسان (قلي).
[11] - سقط "وما عينه واو" من د.
[12] - لم أقف على القراءة فيما عدت إليه من كتب القراءات. والقراءة ذكرت في هشا ٣٣٢/٤.
[13] - شرح الكافية ٢١٤٤/٤-٢١٤٥. وابن مالك تبع سيبويه في المسألة. انظر الكتاب ٣٨١/٢.

أعني ترجيحَ الإعلالِ على التَّصْحِيح في نحو: "مَرْضِيّ". وذكر غيرُه[1] أنَّ التَّصْحِيحَ في ذلك هو القيـــاسُ، وأنَّ الإعلالَ فيه شاذٌّ.

فإنْ كان "فَعِلَ" بكسر العَين واويَّها، نحو: "قَوِيَ" تَعَيَّنَ الإعلالُ وَجْهاً وَاحِداً، فتقول: "مَقْوِيٌّ"، والأصْلُ: "مَقْوُوْوٌ"، فاسْتُثْقِلَ اجتماعُ ثلاثِ واواتٍ في الطَّرَفِ مع الضَّمَّةِ، فقُلِبَتِ الأخيرةُ ياءً، ثمّ قُلِبَتِ المتوَسِّطَةُ يـــاءً؛ لأنَّه قد اجتمعَ ياءٌ وواوٌ وسُبِقَتْ إحداهما بالسّكون، ثمّ قُلِبَتِ الضَّمَّةُ كسرةً لأجل الياءِ، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ فقيل: "مَقْوِيٌّ".

تنبيه:

بابُ "مَرْضِيّ"، و"مَقْوِيّ" سَابِعُ مَوْضِعٍ تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً.

(كَـــذَاكَ ذَا وَجْهَيْـــنِ جَـــا الْفُعُـــولُ مِنْ   ذِي الْـــوَاوِ لاَمَ جَمْـــعٍ أَوْ فَـــرْدٍ يَعِـــنْ)[2]

هذا موضعٌ ثَامِنٌ تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً، أي[3]: إذا كان "الفُعُولُ"[4] مِمَّا لامُه واوٌ لم يَخْلُ مِنْ أنْ يكونَ جَمْعاً أو مُفْرَداً.

فإنْ كان جَمْعاً جازَ فيه الإعلالُ والتَّصْحِيحُ، إلاَّ أنَّ الغالِبَ الإعلالُ، نحو: "عَصا،/ وعُـــصِيّ"، و"قَفـــا، وقُفِيّ"، و"دَلْو، ودُلِيّ"، والأصْلُ: "عُصُوْوٌ"، و"قُفُوْوٌ"، و"دُلُوْوٌ"، فأُبْدِلَتِ الواوُ الأخيرةُ ياءً حَمْلاً على بـــاب "أَدْلٍ"، وأُعْطِيَتِ الواوُ الّتي قبلها ما استقَرَّ لِمثلها مِنْ إبدالٍ وإدغامٍ. ٤٠٥/أ

وقد ورد بالتَّصْحِيح ألفاظ، قالوا[5]: "أُبُوٌّ"، و"أُخُوٌّ"، و"نُحُوٌّ" جَمْعاً لـــ"نَحْو"؛ وهي الجهـــة[6]، و"نُجُـــوٌّ" بالجيم؛ جَمْعاً لـــ"نَجْوٍ"؛ وهو السَّحابُ الّذي هَرَاقَ ماءَه[7]، و"بُهُوٌّ" جَمْعٌ لـــ"بَهْوٍ"؛ وهو الصَّدْرُ[8].

وإنْ كان مُفْرَداً جازَ فيه الوجهانِ، إلاَّ أنَّ الغالِبَ التَّصْحِيحُ، نحو: ﴿وَعَتَوْا عُتُوّاً كَبِيْراً﴾[سورة الفرقـان٢٥: ٢١]، ﴿لاَ يُرِيْدُوْنَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ وَلاَ فَسَاداً﴾ [سورة القصص٢٨: ٨٣]، وتقول: "نَمَا المَالُ نُمُوّاً"، و"سَمَا زَيْدٌ سُـــمُوّاً". وقد جاءَ الإعلالُ في قولِهم[9]: "عَتَا الشَّيْخُ عُتِيّاً، وعَسَا عُسِيّاً"؛ أي: وَلَّى وكَبِرَ[10]، و"قَسَا قَلْبُه قُسِيّاً".

---

[1] - قال أبو حيان في الارتشاف ٢٩١/١: "والذي ذكر أصحابنا أن الإعلال شاذ، وأن التصحيح هو القياس، فتقول: مرضوّ".
[2] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٦٩/٢.
[3] - في صب ١٨٦٤/٤: "لا يخفى أنه ينبغي إسقاط أي".
[4] - في د "المفعول". وهو خطأ.
[5] - انظر الكتاب ٣٨١/٢، والأصول ٢٥٦/٣، والممتع ٥٥١/٢، وشرح الشافية للرضي ١٧١/٣، والارتشاف ٢٨٣/١، ومر ٥٦٩/٢، وهشا ٣٣٣/٤.
[6] - والقصد، والطريق. انظر الصحاح واللسان (نحو).
[7] - انظر الصحاح (نجو)، والمخصص ١٠١/٩، واللسان (نجو).
[8] - وقيل: بهو الصَّدر فُرْجَةٌ ما بين الثديين والنَحر. وقيل: بَهْوُ الصَّدْر جوفه من الإنسان ومن كل دابة. والبَهْو: البَيْتُ المُقَدَّمُ أمامَ البُيُوتِ. وقيل غير ذلك. انظر جمهرة اللغة (بوه) ٣٨٣/١، والمخصص ١٢٨/٥، واللسان والقاموس (بهو).
[9] - انظر مر ٥٧٠/٢، وهشا ٣٣٣/٤، وشا ٣٥٧/٩.
[10] - انظر الصحاح واللسان (عسو). وسقط "وعسا عسياً أي: ولى" من د.

وإنَّما[1] كان الإعلالُ في الجَمْعِ[2] والتَّصْحِيحُ في المُفْرَدِ أرْجَحَ لِثِقَلِ الجَمْعِ وخِفَّةِ المُفْرَدِ.

تنبيهان[3]:

الأوّل: في كلامِه ثلاثةُ أمورٍ:

أحدها: أنَّ ظاهِرَه التَّسويَةُ بين "فُعُول" المُفْرَدِ و"فُعُولٍ" الجَمْعِ في الوجهين. وليس كذلك كما عرفتَ.

ثانيها: ظَاهِرُه أيضاً التَّسوِيَةُ بين الإعلالِ والتَّصْحِيحِ في الكثرةِ. وليس كذلك كما عرفت. وقد رفع هذين الأمرين في الكافية[4] بقوله:

ورَجِّــحِ الإعْــلاَلَ فِــي الجَمْــعِ وَفِــي مُــفْــرَدٍ التَّصْحِيــحُ أَوْلَــى مَــا قُفِــي

ثالثها: أطلقَ جوازَ التَّصْحِيح في "فُعُول" مِنَ الواويِّ اللاّمِ وهو مشروطٌ بأنْ لا يكونَ مِنْ باب "قَوِيَ". فلو "بُنِيَ" مِنَ "القُوَّةِ" "فُعُولٌ" وَجَبَ أنْ يُفْعَلَ به مَا فُعِلَ بـــ"مَفْعُولٍ"[5] مِنَ "القُوَّةِ" وقدْ تقدَّمَ. فكان التَّعْبِيرُ السَّالِمُ مِنْ هذهِ الأمورِ المُنَاسِبُ لِغَرَضِه أنْ يقولَ:

كَــذَا الــفُــعُــولُ مِنْــهُ مُــفْــرَداً وَإِنْ يَعِــنَّ جَمْعــاً فَهُــوَ بِالْعَكْــــسِ يَعِــنْ

والضّميرُ في "مِنْهُ" يرجع لنَحْو: (**عَدَا**) في البيت قبله.

الثّاني: ظاهِرُ كلامِه هنا وفي الكافية وشرحِها[6] أنَّ كُلاًّ مِنْ تصحيحِ الجَمْعِ وإعلالِ المُفْرَدِ مُطَّرِدٌ يُقاسُ عليه.

أمّا تصحيحُ الجَمْعِ فذهبَ/ الجمهورُ[7] إلى أنَّه لا يُقاس عليه، وإليه ذهبَ في التّسهيلِ[8]؛ قال: "ولا يُقـــاس ٤٠٥/ب عليه، خِلافاً للفرّاء[9]". هذا لفظه.

وأمّا إعلالُ المُفْرَدِ فظاهِرُ التّسهيلِ[10] اطِّرَادُه، والّذي ذكرَه غيرُه[11] أنَّه شاذٌّ.[12]

[1] - في ط١:"وإن". وهو خطأ.
[2] - في د، وط، وص زيادة: "أرجح".
[3] - التنبيهان مستفادان من مر ٥٧٠/٢.
[4] - شرح الكافية ٢١٤٥/٤.
[5] - في د "بفُعُول". وهو خطأ.
[6] - ٢١٤٥/٤.
[7] - انظر مذهب الجمهور في الممتع ٥٥١/٢، والارتشاف ٢٨٣/١، ومر ٥٧٠/٢.
[8] - ٣٠٩.
[9] - انظر مذهب الفراء في الممتع ٥٥٠/٢، وشرح الشافية للرضي ١٧١/٣، وشرح التسهيل للمرادي ١٠١١/٢، ومر ٥٧٠/٢.+
[10] - ٣٠٩.
[11] - كأبي حيان في الارتشاف ٢٨٣/١.
[12] - في د زيادة "انتهى".

[وَشَــــاعَ نَــحْــوُ "نُـيَّــمٍ" فِي "نُــوَّمٍ"   وَنَحْــوُ "نُــيَّــامٍ" شُــــذُوْذُهُ نُمِـــي]

(**وَشَاعَ**) أي[1]: كَثُرَ الإعلالُ بقلْبِ الواوِ ياءً إذا كانت عَيناً لــ"فُعَّلٍ" جَمْعاً صحيحَ اللاّمِ، (**نَحْوُ "نُيَّمٍ" فِي "نُوَّمٍ"**) جَمْع "نَائِم"، و"صُيَّم" [في "صُوَّم"][2] جَمْع "صَائِم"، و"جُيَّع" في "جُوَّع" جَمْع "جَائِع"، ومنه قوله[3]:

٣٣٤ – وَمُعَــرَّضٍ تَغْلِــي المَرَاجِــلُ تَحْتَــهُ   عَجَّلْــتُ طَبْخَــتَــهُ لِــقَــوْمٍ جُــيَّــعِ

ووَجْهُ ذلك أنَّ العَين شُبِّهَتْ باللاّمِ لِقُرْبِها مِنَ الطَّرَفِ فَأُعِلَّتْ كما تُعَلُّ اللاّمُ، فقُلِبَتِ الواوُ الثّانيةُ[4] ياءً، ثمّ قُلِبَتِ الواوُ الأُوْلَى ياءً، وأُدْغِمَتِ الياءُ في الياءِ. ومع كثرتِهِ التَّصْحِيحُ أكثرُ منه، نحو: "نُوَّم"، و"صُوَّم".

ويجبُ إنِ اعْتَلَّتِ اللاّمُ لِئلاَّ يَتوالَى إعلالانِ، وذلك كــ"شُوًّى"، و"غُوًّى" جَمْع "شَــاوٍ"، و"غَــاوٍ"، أو فُصِلَتِ مِنَ العَين كــ"نُوَّام"، و"صُوَّام"؛ لِبُعْدِ العَين حينئذٍ مِنَ الطَّرَفِ.

(**وَنَحْوُ "نُيَّامٍ" شُذُوْذُهُ نُمِي**)؛ أي: رُوِيَ في قوله[5]:

٣٣٥ – [أَلاَ طَرَقَتْنَــا مَيَّــةُ ابْنَــةُ مُنْــذِرٍ]   فَمَــا أَرَّقَ الــنُّــيَّــامَ إلاَّ كَــلاَمُــهَــا

تنبيهات:

الأوّل[6]: قوله (**شَاعَ**) ليس نَصّاً في أنَّه مُطَّرِدٌ. وقد نصَّ غيرُه[7] مِنَ النّحويّين على اطِّرَادِه.[8]

الثّاني[9]: يجوزُ في فاءِ "فُعَّل" المُعَلِّ العَينِ الضَّمُّ والكسرُ، والضَّمُّ أَوْلَى. وكذلك فاءُ نحو "دُلِيّ"، و"عُــصِيّ" و"أُلِيّ" جَمْع "أَلْوَى"؛ وهو الشَّديدُ الخُصومَةِ[10].

---

[1] - الشرح الآتي في مر ٥٧١/٢.
[2] - زيادة من د، وط٢، وص.
[3] - البيت من الكامل، للحادرة في ديوانه ٥٨، والمفضليات ٤٦، ومنتهى الطلب ٣٦٧/٦ برواية: "لقوم جوّع" ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والشاهد بلا نسبة في الخصائص ٢١٩/٣ برواية: "بادرت طبختها لرهط جيع"، والممتع ٤٩٧/٢، واللسان (جوع). ورد في مر ٥٧١/٢، وشا ٣٦١/٩. والمعرض: اللحم الذي لم يبلغ نضجه. والمراجل جمع مرجل؛ وهو القدر الذي يطبخ فيه.
[4] - في د، وط، وص:"الأخيرة".
[5] - البيت من الطويل، لذي الرمة في المخصص ١٠٢/٥ برواية: "فما أيقظ النيام إلا سلامها"، وشا، وفي شواهد شروح الشافية للبغدادي ٣٨٢/٤: "البيت من قصيدة لذى الرمة، والرواية في ديوانه كذا: "ألا خيلت مى وقد نام صحبتي   فما أرق النيام إلا سلامها". وروي أيضاً: "فما نقّر التهويم إلا سلامها". وانظر ديوان ذي الرمة ٦٣٨. وهو لأبي الغمر الكلابي في المقاصد ٥٧٨/٤، وهو لأبي النجم الكلابي في زهر. ورد في نا ٨٦٤، ومر ٥٧١/٢، وهشا ٣٣٣/٤، وعق ٥٧٩/٢، وشا ٣٦٢/٩، ومكو ٣٩٤، وزهر ٣٨٣/٢. وأرّق: أسْهَر؛ من الأرق؛ وهو السهر بالليل.
[6] - التنبيه الأول في مر ٥٧١/٢.
[7] - كابن عصفور في الممتع ٤٩٧/٢ مع اشتراطه ألاّ يكون معتل اللام كـ"شاوٍ وشُوّى". وانظر مر ٥٧١/٢، وشا ٣٦١/٩.
[8] - في ط، وص زيادة: "وقد بانَ لك أنَّ قوله: (شَاعَ نَحْوُ "نُيَّمٍ") هو بالنِّسْبَةِ إلى "نُيَّام" لا إلى "نُوَّم"."
[9] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٥٧١/٢.
[10] - انظر الصحاح واللسان (لوي).

الثّالث[1]: هذا الموضعُ تاسعُ موضعٍ تُقْلَبُ فيه الواوُ ياءً. وبقي عاشِرٌ لم يذكره هنا، وهو أنْ تَلِيَ الواوُ كسرةً وهي ساكِنةٌ مُفْرَدةٌ، نحو: "مِيْزَان"، و"مِيْقَات"، الأصْلُ: "مِوْزَان"، و"مِوْقَات"، فقَلَبُوا الواوَ ياءً اسْتِثْقَالاً لِلْخُروجِ مِنْ كسرةٍ إلى الواوِ كالخروجِ مِنَ كسرةٍ إلى ضَمَّةٍ. ولذلك لم يكنْ في كلامِهم مثلُ "فِعُل".

٤٠٦/أ وخرجَ بالقَيدِ الأوّلِ نحوُ: "مُوْعِد". وبالثّاني نحوُ: "طِوَل"، و"عِوَض"،/ و"صِوَان"، و"سِوَار". وبالثّالث نحوُ: "اجْلِوَّاذ"[2]، و"اعْلِوَّاط"[3].

---

[1] - أغلب التنبيه الثالث في هشا ٤/٣٣٠. وانظر الممتع ٢/٤٣٦.
[2] - يقال: اجْلَوَّذ بهم السيرُ اجْلِوَّاذاً؛ أي: دامَ مع السُرعة؛ وهو من سير الإبل. انظر الصحاح واللسان (جلذ).
[3] - يقال: اعْلَوَّطَ بعيرَه اعْلِوّاطاً، إذا تعلّق بعُنقه وعَلاه. انظر الصحاح واللسان (علط).

فَــصْــلٌ

[ذُو اللِّيْــنِ "فَا" "تا" فِي افْتِعَــالٍ أُبْــدِلاَ		وَشَـــذَّ فِي ذِي الهَمْــزِ نَحْوُ "ائْتَكَلاَ"]

(**ذُو اللِّينِ "فَا" "تا" فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلاَ**): (**تا**) مفعولٌ ثانٍ لـ(**أُبْدِل**)، والأوّلُ ضميرٌ مستَتِرٌ نائبٌ[1] عن الفاعِلِ يعود على (ذي اللِّين)، و(**فا**) حالٌ منه. أي[2]: إذا كان فاءُ الافْتِعَال حرفَ لِين، يعني: واواً أو ياءً، وَجَبَ في اللّغة الفُصْحَى إبدالُها تاءً فيه، وفي فروعِه مِنَ الفِعْلِ واسْمَي الفاعِلِ والمفعولِ؛ لِعُسْرِ النُّطْقِ بحرْفِ اللِّينِ السّاكنِ مع التّاءِ لِمَا بينهما مِنْ مُقَارَبَةِ المخرَجِ ومُنَافَاةِ الوَصْفِ؛ لأنّ حرْفَ اللِّينِ مِنَ المَجْهُورِ والتّاء مِنَ المهموسِ. مثالُ ذلك في الواو: "اتِّصَالٌ، واتَّصَلَ، ويَتَّصِلُ، واتَّصِلْ، ومُتَّصِلٌ، ومُتَّصَلٌ بهِ"، والأصْلُ: "اوْتِصَالٌ، واوْتَصَلَ، ويَوْتَصِلُ، واوْتَصِلْ، ومُوْتَصِلٍ، ومُوْتَصَل بهِ". ومثالُه في الياء: "اتِّسَارٌ، واتَّسَرَ، ويَتَّسِرُ[3]، واتَّسِرْ، ومُتَّسِرٌ، ومُتَّسَرٌ بهِ[4]"، والأصْلُ: "ايْتِسَارٌ، وايْتَسَرَ، ويَيْتَسِرُ، وايْتَسِرْ[5]، ومُيْتَسِر[6]، ومُيْتَسَر".

وإنّما أبدلوا الفاءَ في ذلك تاءً[7] لأنّهم لو أقَرُّوها لَتَلاعَبَتْ بها حركاتُ ما قبلها، فكانت تكونُ بعدَ الكسرةِ ياءً وبعد الفتحة ألِفاً وبعد الضّمَّةِ واواً، فلمَّا رَأوا مَصِيرَها إلى تغيُّرِها لِتَغَيُّرِ أحوال ما قبلها أبدلوا منها حرفاً يلزمُ وَجْهاً واحِداً، وهو التّاء، وهو أقرب الزّوائدِ مِنَ الفَمِ إلى الواو، ولِيُوَافِقَ ما بعده فَيُدْغَمُ فيه.

وقال بعضُ النّحويّين[8]: البدلُ في باب "اتّصَلَ" إنّما هو مِنَ الياءِ؛ لأنّ الواوَ[9] لا تثبتُ مع الكسرةِ في "اتّصَال" وفي "اتَّصَلَ". وحُمِلَ المضارِعُ واسمُ الفاعِلِ واسمُ المفعولِ منه على المصدرِ والماضي.

---

[1] - في ط١:"غائب". وهو تحريف.
[2] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٧٢/٢.
[3] - سقطت "يتَّسِرُ" من ط١.
[4] - ليست "به" في د، وط، وص.
[5] - في ط١:"واتيسر". وهو تصحيف.
[6] - في ط١:"ميسر". وهو خطأ.
[7] - سقطت "تاء" من ط١.
[8] - انظر القول في الارتشاف ٣٠٩/١، ومر ٥٧٢/٢.
[9] - في الأصل:"لا من الواو".

تنبيهان[١]:

الأوّل: (**ذو اللِّينِ**) يشملُ الواوَ والياءَ كما تقدَّمَ. وأمّا الألِفُ فلا مدخلَ لها في ذلك؛ لأنّها لا تكونُ فاءً، ولا عيناً، ولا لاماً.

الثّاني: مِنْ أهلِ الحجاز[٢] قومٌ يتركونَ هذا/ الإبدالَ، ويجعلون فاءَ الكلمةِ على حسبِ الحركاتِ قبلها، ٤٠٦/ب فيقولون: "ايْتَصَلَ، يَاتَصِلُ، فهو مُوْتَصِل"، و"ايْتَسَرَ، يَاتَسِرُ، فهو مُوْتَسِر"[٣]. وحكى الجرميّ[٤] أنّ مِنَ العربِ مَنْ يقول: "ائْتَصَلَ"، و"ائْتَسَرَ" بالهمز. وهو غريبٌ.[٥]

(**وَشَذَّ**) إبدالُ فاءِ الافْتِعَال تاءً (**فِي ذِي الهَمْزِ نَحْوُ**) قولهم[٦] في (**ائْتَكَلَا**) و"ايْتَزَرَ"[٧]، "افْتَعَلَ" مِنَ "الأَكْلِ" و"الإِزَار": "اتَّكَلَ"، و"اتَّزَرَ" بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاء وإدغامها في التّاء[٨]. وكذا قولهم في "أُوْتُمِنَ"، "افْتُعِلَ" مِنَ "الأَمَانَة": "اتُّمِنَ" بإبدال الواو المبدلة من الهمزة تاءً[٩]. واللّغةُ الفصيحةُ في ذلك كلِّه عدمُ الإبدالِ، وإلاَّ تَوَالَى إعلالانِ. وقولُ الجوهريّ[١٠] في "اتَّخَذَ" إنّه "افْتَعَلَ" مِنَ "الأخْذِ" وَهْمٌ. وإنّما التّاءُ أصْلٌ، وهو مِنْ "تَخِذَ" كـ"اتَّبَعَ" مِنْ "تَبِعَ". قال أبو عليّ[١١]: تقولُ[١٢] بعضُ العربِ: "تَخِذَ" بمعنى "اتَّخَذَ". ونازعَ الزّجّاج[١٣] في وجود مادة "تَخِذَ"، وزعم أنّ أصْلَهُ: "اتَّخَذَ" وحُذِفَ. وصُحِّحَ ما ذهب إليه الفارسيُّ بما حكاه أبو زيد[١٤] مِنْ قولهم: "تَخِذَ يَتْخَذُ تَخَذاً[١٥]". وذهبَ بعض المتأخِّرين[١٦] إلى أنّ "تَخِذَ"[١٧] مِمَّا أُبْدِلَتْ فاؤه تاءً على اللّغة الفُصْحَى؛ لأنّ فيه لُغَةً؛ وهي "وَخَذَ" بالواو. وهذه اللّغةُ وإنْ كانتْ قليلةً إلاَّ أنّ بناءَه عليها أحسنُ؛ لأنّهم نَصُّوا على أنّ "اتُّمِنَ" لغةٌ رديئةٌ[١٨].

---

١ - التنبيهان في مر ٥٧٢/٢-٥٧٣. وانظر الارتشاف ٣٠٩/١-٣١٠.
٢ - انظر لغة أهل الحجاز في التكملة ٢٥٠، وشرح الكافية ٢١٥٤/٤، والتسهيل ٣١٠-٣١١، وشرح الشافية للرضي ٨٣/٣، والارتشاف ٣٠١/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٣٣/٢.
٣ - في د:"مويتسر". وهو خطأ.
٤ - انظر حكاية الجرمي في الأصول ٢٦٩/٣، والارتشاف ٣١٠/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٣٣/٢، والمساعد ١٨٠/٤.
٥ - في د زيادة "انتهى".
٦ - سقطت "قولهم" من ط١.
٧ - في ط٢:"ائتزر".
٨ - قال الفارسي في التكملة ٢٥٠: "حكى بعض البغداديين فيه الإدغام. وهو عندي على قياس قول أصحابنا خطأ". وانظر الخصائص ٢٨٧/٢-٢٨٨، وشرح الشافية للرضي ٨٣/٣، واللسان (أمن).
٩ - كذا قراءة ابن محيصن:﴿اتُّمِنَ﴾. من سورة البقرة٢: ٢٨٣. وهي قراءة شاذة كما في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٢٥.
١٠ - الصحاح (أخذ).
١١ - الحجة للفارسي ٦٨/٢.
١٢ - في ط، وص:"قال".
١٣ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٠٧/٣. وانظر رد الفارسي في الإغفال ٣٩٥/٢-٣٩٦.
١٤ - انظر حكاية أبي زيد في الحجة ٦٨/٢، والمخصص ٢١٩/١٤، ومر ٥٧٤/٢.
١٥ - ويصحّ تسكين الخاء في المصدر أيضاً. انظر اللسان (تخذ).
١٦ - انظر القول في شرح الشافية للرضي ٧٩/٣، ومر ٥٧٤/٢، وزهر ٣٩١/٢.
١٧ - في د "اتخذ".
١٨ - أغلب ما سبق في مر ٥٧٣/٢-٥٧٤. وانظر هشا ٣٣٩/٤.

["طَـــا" "تَـــا" افْتِعَـــالٍ رُدَّ إِثْـــرَ مُطْبَـــقِ فِي "ادَّانَ" وَ"ازْدَدْ" و"ادَّكِرْ" دَالاً بَقِـــي]

(**"طَا" "تَا" افْتِعَالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطْبَقٍ**): (**طا**) مفعولٌ ثانٍ لـــ(**رُدَّ**)، والمفعولُ الأوّلُ (**تا**) إنْ كان (**رُدَّ**) أمراً، وضميرُه إنْ كان (**رُدَّ**) مجهولاً. أي[1]: إذا بُنِيَ الافْتِعَالُ وفروعُه مِمَّا فاؤه أحدُ الحروفِ المُطْبَقَةِ، وهي الصّاد والضّاد والطّاء والظّاء، وَجَبَ إبدالُ تائِه طاءً، فتقول في "افْتَعَلَ" مِنْ "صَبَرَ": "اصْطَبَرَ"، ومِنْ "ضَرَبَ": "اضْطَرَبَ"، ومِنْ "طَهُرَ": "اطَّهَرَ"، ومِنْ "ظَلَمَ": "اظْطَلَمَ"، والأصْلُ: "اصْتَبَرَ"، و"اضْتَرَبَ"، و"اطْتَهَرَ"، و"اظْتَلَمَ"، فاسْتُثْقِلَ اجتماعُ التّاء مع الحرف المُطْبَقِ لِمَا بينهما/ مِنْ تقارُبِ المَخْرَجِ وتَبَايُنِ الصِّفَةِ، إذ التّاء ٤٠٧/أ مهموسةٌ [مُسْتَفِلَةٌ][2] والمُطْبَقُ مَجْهورٌ مُسْتَعْلٍ، فَأُبْدِلَ مِنَ التّاءِ حرف استعلاءٍ مِنْ مَخْرَجِها، وهو الطّاءُ.

تنبيه[3]:

إذا أُبْدِلَتِ التّاءُ طاءً بعد الطّاءِ اجتمعَ مِثْلانِ، والأوّل منهما ساكِنٌ، فوَجَبَ الإدغامُ. وإذا أُبْدِلَتْ بعد الظّاء اجتمع مُتَقَارِبانِ فيجوزُ البيانُ والإدغامُ مع إبدال الأوّل مِنْ جنسِ الثّاني ومع عكسه. وقد رُوِي بالأوجه الثّلاثة قولُه[4]:

٣٣٦ – وَهْوَ الْجَـــوَادُ الّذي يُعْطِيْكَ نَائِلَهُ عَفْـــواً وَيُظْـــلَمُ أَحْيَـــاناً فَيَـــظْـــطَـــلِمُ

روي[5]: فَيَظْطَلِمُ، وفَيَظَّلِمُ، وفَيَطَّلِمُ، وقد روي أيضاً[6]: فَيَنْظَلِمُ بالنّون، وليس مِمّا نحن فيه.

وإذا أُبْدِلَتْ بعد الصّاد اجتمعَ أيضاً مُتَقَارِبانِ فيجوزُ البيانُ والإدغامُ بِقَلْبِ الثّاني إلى الأوّل دون عكسه، فتقول: "اصْطَبَرَ، واصَّبَرَ"، ولا يجوز: "اطَّبَرَ" لِمَا في الصّاد مِنَ الصَّفيرِ الّذي يذهبُ في الإدغام.

وإذا أُبْدِلَت بعد الضّاد اجتمعَ أيضاً مُتَقَارِبانِ فيجوزُ البيانُ والإدغامُ بقلب الثّاني إلى الأوّل دون عكسه، فتقول: "اضْطَرَبَ، واضَّرَبَ"، ولا يجوز: "اطَّرَبَ"؛ لأنّ الضّادَ حرفُ مُسْتَطِيلٌ، فلو أُدْغِمَ في الطّاء لذهب ما فيه مِنْ ذلك. وقد حُكِيَ في الشّذوذ[7]: "اطَّجَعَ"، وهو في النّدور والغرابة مثل: "الْطَجَعَ" باللاّم.

[1] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٧٥/٢-٥٧٦.
[2] - زيادة من ط٢، وص.
[3] - كلام التنبيه في مر ٥٧٥/٢-٥٧٦.
[4] - البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٥٤ برواية: "هُوَ الجواد..". وله في الكتاب ٤٢١/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي٢٦٥/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١٠، ومر، وشا، والمقاصد ٥٨٢/٤، وزهر. ورد في مر ٥٧٥/٢، وهشا ٣٤٠/٤، وشا ٣٧٩/٩، وزهر ٣٩١/٢. والجواد: الكريم، والنائل: العطاء، وقوله: "عفواً" معناه: سهلاً من غير مطل ولا تسويف، وقوله: "يظلم أحياناً" معناه أنه يُطلب منه في غير وقت الطلب، ويظطلم: يتكلّف فيعطي السائل ما سأله، وتكلفه لذلك قبول للظلم.
[5] - أورده سيبويه على الإدغام بالوجهين بالظاء والطاء في الكتاب ٤٢١/٢، وذكرت الأوجه الثلاثة ؛ وهي ترك الإدغام، والإدغام على الوجهين في سر صناعة الإعراب ٢١٩/١، والمفصل ٥٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٧/١٠، وشرح الشافية للرضي ٤٩٣/٤.
[6] - وردت هذه الرواية في غريب الحديث لأبي عبيد ٤٦٥/٤، وسر صناعة الإعراب ٢١٩/١، والصحاح واللسان (ظلم).
[7] - انظر الحكاية في الأصول ٤٣٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٢١٩/١، والمفصل ٥٥٥، والارتشاف ٣١١/١.

وقد رُوي بالأوجه الأربعةِ قولُه[1]:

٣١٤ – مَـــالَ[2] إِلَى أَرْطَـــاةِ حِقْفٍ فَالْطَجَـــعْ[3]

(**في "ادَّانَ" وَ"ازْدَدْ" و"ادَّكِرْ" دَالاً بَقِي**)؛ أي[4]: إذا بُني الافْتِعَالُ مِمّا فاؤه دالٌ نحو: "دَانَ"، أو زايٌ نحو: "زَادَ"، أو ذالٌ[5] نحو: "ذَكَرَ" وَجَبَ إبدالُ تائِه دالاً، فيُقَالَ: "ادَّانَ"، و"ازْدَادَ"، و"ادَّكَرَ"، والأصْلُ: "ادْتَانَ"، و"ازْتَادَ"، و"اذْتَكَرَ"، فاسْتُثْقِلَ مَجِيءُ التّاءِ بعدَ هذه الأحرفِ؛ لأنّ هذه الأحرفَ مجهورةٌ والتّاء مهموسةٌ، فجِيء بحرفٍ يُوَافِقُ التّاءَ في مخرجه، ويوافقُ/ هذه الأحرفَ في الجَهْرِ، وذلك الدّال. ٤٠٧/ب

تنبيهان:

الأوّل[6]: إذا أُبْدِلَتْ تاءُ الافْتِعَالِ دالاً بعد الدّالِ وَجَبَ الإدغامُ؛ لاجتماع المِثْلَين.

وإذا أُبْدِلَتْ دالاً بعد الزّاي جازَ الإظهارُ والإدغامُ بقلب الثّاني إلى الأوّل دون عكسهِ، فيُقال: "ازْدَجَرَ، وازَّجَرَ"، ولا يجوزُ: "ادَّجَرَ"؛ لِفَوات الصَّفِير.

وإذا أُبْدِلَتْ دالاً بعد الذّالِ جازَ ثلاثةُ أوجهٍ: الإظهارُ، والإدغامُ بوجْهَيهِ، فيُقال: "اذْدَكَرَ"، ومنه قوله[7]:

٣٣٧ – وَالْهَـــرْمُ تُـــذْرِيْـــهِ اذْدِرَاءً عَجَبَـــا

و"ادَّكَرَ"، و"اذَّكَرَ" بذال معجمة. وهذا الثّالثُ قليلٌ. وقد قُرِئ شاذّاً[8]: ﴿فَهَلْ مِنْ مُذَّكِرٍ[9]﴾[سورة القمر٥٤: ١٥] بالمعجمة.

الثّاني: مُقْتَضَى اقتصارِ النّاظم على إبدالِ تاءِ الافْتِعَال طاءً بعد الأحرف الأربعةِ، ودالاً بعد الثّلاثة؛ أنّها تُقَرُّ بعد سائر الحروفِ ولا تُبْدَلُ. وقد ذكرَ في التّسهيل[10] أنّها تُبْدَلُ ثاءً بعد الثّاءِ، فيُقال: "اثَّرَدَ[11]" بثاءٍ مثلثة، وهو

---

[1] - قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٣٢١/١: " وأما قول الراجز: فالطجع فأبدل الضاد لاماً وهو شاذ. وقد روي فاضْطَجع. وروي أيضاً فاطّجع. ويروى أيضاً فاضّجع".
[2] - في ط١:"قال". وهو تحريف.
[3] - في د، وط١ زيادة "انتهى".
[4] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٧٦/٢.
[5] - سقط " أو ذال" من ط١.
[6] - أغلب التنبيه الأول في مر ٥٧٦/٢-٥٧٧.
[7] - الرجز لأبي حكاك في سر صناعة الإعراب ١٨٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٩/١٠، والممتع ٣٥/١، وشا. وهو بلا نسبة في المفصل ٥٥٥، واللسان (ذكر). ورد في شا ٣٨٦/٩. والهرم: ضرب من النبات. وتذريه: يقال: ذرَته الريح تَذْروه ذَرْوًا، وذَرْته ذَرْياً، وأذرته تذْريهِ إذراء؛ أي: تطيره وتفرّقه.
موضع الشاهد: اذدراء، ووجه الاستشهاد إبدال تاء الافتعال دالاً بعد الذال فجاز فيها الإظهار.
[8] - في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٤٨-١٤٩ هي قراءة ابن مسعود وعيسى وقتادة، وبينهم عباس عن أبي عمرو.
[9] - في د : ﴿مُدَّكِرٍ﴾ بالدال المهملة. ولا شاهد فيه على ذلك، فهو تصحيف.
[10] - ٣١٢.
[11] - في ط١:"اثرو". وهو تحريف.

"افْتَعَلَ" مِنْ "ثَرَدَ"، أو تُدْغَمُ فيها الثّاء فيُقال: "اتَّرَدَ" بتاءٍ مُثناة. قال سيبويه[1]: "والبيانُ عِندِي جَيِّدٌ"؛ يعني: الإظهار، فيُقال: "اثْتَرَدَ"[2]. و لم يذكر المصنِّفُ هذا الوجهَ.

وذكر في التّسهيل[3] أيضاً أنّها قد تُبْدَلُ دالاً بعد الجيمِ كقولهم في "اجْتَمَعُوا": "اجْدَمَعُوا"، وفي "اجْتَزَّ": "اجْدَزَّ"، قال الشّاعر[4]:

٣٣٨ - فَقُلْتُ لِصَاحِبِيْ لاَ تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أُصُوْلِهِ وَاجْدَزَّ شِيحَا

وهذا لا يُقاس عليه. وظاهرُ كلامِ المصنِّفِ في بعضِ كتبه[5] أنّه لغةٌ لبعض العرب. فإنْ صحَّ أنّه لغةٌ جاز القِياسُ عليه.

وهذا آخرُ ما ذكره النّاظم مِنْ بابِ الإبدالِ وما يتعلَّقُ به مِنْ أوجهِ الإعلال.

---

[1] - الكتاب ٤٢٢/٢.
[2] - في ط١:"ائترد". وهو تحريف.
[3] - ٣١٢.
[4] - في د، وط، وص :"ومنه قوله". والبيت من الوافر، لمضرس بن ربعي الفقعسي في شرح الشافية للرضي ٤٨١/٤. وله أو ليزيد بن الطثرية في اللسان (جزز)، وشا، والمقاصد ٥٩١/٤. وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١٨٧/١، والمفصل ٥١٦، والممتع ٣٥٧/١، والخزانة ١٧/١١. ورد في مر ٥٧٧/٢، وشا ٣٨٤/٩. وقوله: "فقلت لصاحبي.." خاطب الواحد بخطاب الاثنين في قوله: "لا تحبسانا"، ثم عاد إلى الإفراد في قوله: "واجدز شيحا". واجدز: من جزّ بمعنى قطع. والمعنى: لا تؤخرنا عن شيّ اللحم بتشاغلك بنزع أصول الحطب، بل اكتف بقطع ما فوق وجه الأرض منه.
[5] - كذا ذكر عن المصنف في الارتشاف ٣١١/١، ومر ٥٧٧/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٣٦/٢.

خاتمة[1]:

قد عُلِمَ مِمّا ذُكِرَ أنّ حروفَ الإبدال مُنْقَسِمَةٌ إلى ما يُبْدَلُ ويُبْدَلُ منه، كالهمزة وحروف العلّة الثّلاثة، وكالهاء فإنّها تُبْدَل مِنَ الهمزة أوّلاً كـ"هَرَاقَ"[2]، وتُبْدَل منها الهمزةُ آخِراً كـ"مَاء"، فإنّ أصْلَه: "مَوَه"[3]؛ وإلى ما يُبْدَلُ ولا[4] يُبْدَلُ مِنه، وهو/ الميم والطّاء والدّال؛ وإلى ما يُبْدَلُ منه ولا يُبْدَلُ، وهو التّاء. ٤٠٨/أ

أمّا إبدالُ الحروفِ المُتَقَارِبَةِ بعضِها مِنْ بعضٍ لأجل الإدغام فلم يَعُدُّوها في باب الإبدالِ[5] لعروضها.

وعُلِمَ أيضاً أنّ الهمزةَ تُبْدَلُ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ؛ وهي الألفُ والواوُ والياءُ. وأنّ الياءَ تُبْدَلُ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ؛ وهي الهمزةُ والألِفُ والواوُ. وأنّ الواوَ تُبْدَلُ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ؛ وهي الهمزةُ والألفُ والياءُ. وأنّ الألِفَ تُبْدَلُ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ؛ وهي الهمزةُ والواوُ والياءُ. وأنّ الميمَ تُبْدَل مِنَ النّون. وأنّ التّاءَ تُبْدَلُ مِنْ حرفَين؛ وهما الواوُ والياءُ. وأنّ الطّاءَ تُبْدَلُ مِنَ التّاء. وأنّ الدّالَ تُبْدَلُ مِنَ التّاءِ[6]. وأنّ الثّاء تُبْدَلُ من التّاءِ[7] على ما سبق[8] مُفَصَّلاً.

وقد تقدّم أوّلَ الباب[9] أنّ ما قصد النّاظم ذكرَه هنا هو الضّروري في التّصريفِ، وأنّ حروفَ الإبدال الشّائع اثنانِ وعِشرون حَرْفاً، وأنّ الإبدالَ قد وقعَ في غيرِها أيضاً ولكنّه ليس بشائعٍ.

وقد رأيتُ أنْ أُذَيِّلَ ما سبقَ ذِكْرُه باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجازِ، مُرَتِّباً للحروف على تَرْتِيبِها في المخارج، فأقول، وبالله التّوفيق:

الهمزةُ: أُبْدِلَتْ مِنْ سبعةِ أحرفٍ؛ وهي الألفُ والياءُ والواوُ والهاءُ والعينُ والخاءُ والغينُ. وقد تقدّم[10] الكلامُ عليها سِوى الأخيرَين. فأمّا إبدالُها مِنَ الخاء فقولهم في "صَرَخَ": "صَرَأَ"، حكاه الأخفش عنِ الخليل[11]. ومِنَ الغين قولُهم في "رَغَنَّهُ": "رَأَنَّهُ" حكاه النَّضِرُ بنُ شُمَيلٍ عن الخليلِ[12]. وإبدالها من هذين الحرفين غريبٌ جِداً.

[1] - أغلب كلام الخاتمة في مر ٥٧٧/٢-٥٨٥. وهو مستفاد من الارتشاف ٣١٢/١-٣٣٣.
[2] - من أراق الماء. انظر الكتاب ٣١٣/٢، والكنز اللغوي ٢٥، وسر صناعة الإعراب ٥٥٤/٢، واللباب ٣٤٤/٢، و شرح الملوكي ٣٠٤، والممتع ٣٩٩/١.
[3] - انظر سر صناعة الإعراب ١٠٠/١، وشرح الملوكي ٢٧٩، والممتع ٣٤٨/١.
[4] - سقطت "لا" من ط١.
[5] - في د "الإدغام". وهو خطأ.
[6] - في ط١:"الثاء". وهو تصحيف.
[7] - سقط "وأن الثاء تبدل من التاء" من د. وفي الأصل:"وأن التاء تبدل من الثاء". وهو تصحيف.
[8] - فصل في إبدال فاء الافتعال ٤٨٣-٤٨٤.
[9] - باب الإبدال ٤٢٢.
[10] - باب الإبدال ٤٢٨-٤٣٣، ٤٣٦-٤٤١.
[11] - انظر حكاية الأخفش عن الخليل في القاموس والتاج (صرأ).
[12] - انظر حكاية النضر عن الخليل في القاموس والتاج (رأن). ورغنه ورأنه بمعنى: لعله. والنضر بن شميل لغوي بصري، أبو الحسن، أحد أصحاب الخليل، أوتي المعرفة بأيام العرب ورواية الحديث وفقه اللغة، وهو صاحب نحو وعروض وشعر، صدوق ثقة. من مصنفاته: (كتاب الصفات). اختلف في سنة وفاته وقيل: سنة ٢٠٤هـ. انظر البلغة ٣٠٥، والأعلام ٣٣/٨.

الألِفُ: أُبْدِلَتْ مِنْ أربعةِ أحرفٍ؛ وهي الياءُ والواوُ والهمزةُ والنّونُ الخفيفةُ. وقد تقدّم[١] الكلامُ عليها سِوى/ ٤٠٨/ب الأخيرة. فأمّا إبدالُها مِنَ النّون الخفيفة[٢] فنحو: ﴿لَنَسْفَعَاً﴾[سورة العلق٩٦: ١٥].

الهاءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ ستَّةِ أحرفٍ؛ وهي الهمزةُ والألفُ والواوُ والياءُ والتّاءُ[٣] والحاءُ. فإبدالُها مِنَ الهمزةِ قد تقدّم[٤] أوّلَ الباب. وأمّا إبدالُها مِنَ الألفِ ففي قوله[٥]:

٣٣٩ – قَــدْ وَرَدَتْ مِــنْ أَمْكِــنَــهْ

مِــنْ هَــهُــنَــا وَمِــنْ هُــنَــهْ

إنْ لَــمْ أُرَوِّهَــا فَــمَــهْ

فأُبْدِلَتِ[٦] الهاءُ في "هُنَهْ" مِنَ الألِفِ. وأمّا قوله: "فَمَهْ" فيجوزُ أنْ يكونَ مِنْ ذلك؛ أي: فما أصنعُ أو فما انتظاري لها. ويجوز أنْ يكون "فَمَهْ" بمعنى "اكْفُفْ"؛ أي أنّها قد وردتْ مِنْ كلِّ جانبٍ وكثرت، فإنْ لم أروِّها فلا تَلُمْني واكْفُفْ عنِّي. ومِنْ ذلك قولهم في "أنَا": "أَنَهْ"[٧]، ويجوز أنْ تكونَ أُلْحِقَتْ لِبيان الحركة[٨]. وقالوا[٩] في "حَيْهَلَهْ": إنّ الهاءَ الأخيرةَ مُبْدَلَةٌ[١٠] مِنَ الألفِ في "حَيْهَلاَ". وأمّا إبدالُها مِنَ الواوِ ففي قوله[١١]:

٣٤٠ – وَقَدْ رَابَنِــي قَــوْلُهَــا يَــاهَنَــا ... هُ وَيْحَــكَ أَلْحَقْــتَ شَــرّاً بِشَــرّْ

وقد اخْتُلِفَ في ذلك فذهب الجماعةُ[١٢] إلى أنّها مُبْدَلَةٌ مِنَ الواوِ، والأصْلُ: "يَا هَنَاو[١٣]". وقال أبو الفتح[١٤]: "ولو قيلَ: إنّ الهاءَ بَدَلٌ مِنَ الألفِ المُنْقَلِبَةِ مِنَ الواوِ الواقِعَةِ بعدَ الألفِ لكانَ قَوْلاً قَوِيّاً؛ إذ الهاءُ إلى الألفِ أقربُ منها إلى الواوِ". وإبدالُها مِنَ الياءِ في قولهم[١٥]: "هذه" في "هَذِي"، و"هُنَيْهَة" في "هُنَيَّة". وإبدالُها مِنَ التّاء في نحو: "طَلْحَة" في الوَقْفِ على مذهب البصريّين، وقد تقدّم[١٦].

---

[١] - باب الإبدال ٤٤١، وفصل في قلب الواو والياء ألفاً ٤٦١.
[٢] - تقدم الكلام عليها في باب نوني التوكيد ٣٣.
[٣] - في ط١:"الثاء". وهو تصحيف.
[٤] - باب الإبدال ٤٢٤.
[٥] - الرجز مجهول القائل، وهو في سر صناعة الإعراب ١٦٣/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٨/٣، ٤٣/١٠، والممتع ٤٠٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٤/٣، واللسان (هنا). ورد في مر ٥٧٩/٢، وشا ٩/٩. والضمير في وردت عائد على الإبل.
[٦] - في د :"فإبدال". وفي ط، وص:"فأبدل".
[٧] - انظر سر صناعة الإعراب ٥٥٥/٢، وشرح الملوكي ٣١٥.
[٨] - انظر الكتاب ٣١٣/٢.
[٩] - ممن قال بذلك الزمخشري في المفصل ٥١٥، وابن الحاجب في الشافية ١١٦.
[١٠] - في د، وط، وص:"بدل".
[١١] - البيت من المتقارب، لامرئ القيس في ديوانه ١٦٠، وسر صناعة الإعراب ٥٦٠/٢، وأمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، واللباب ٣٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٣/١٠، وشا، والمقاصد ٢٦٤/٤، والخزانة ٣٧٥/١. ورد في شا ١٢٧/٨، ٩/ ١٠. ورابني: أدخل علي الشك والخوف. وقولهم: "يا هناه"؛ أي: يا رجل سوء.
[١٢] - والهاء فيه للسكت عند أبي زيد والأخفش. انظر أمالي ابن الشجري ٣٣٨/٢، وشرح الملوكي ٣١٠، والممتع ٤٠١/١، وشرح الشافية للرضي ٢٢٥/٣.
[١٣] - في د:"هناؤ".وهو تحريف.
[١٤] - سر صناعة الإعراب ٥٦١/٢.
[١٥] - انظر الكتاب ٣١٣/٢، وشرح الملوكي ٣١١، والممتع ٤٠٠/١.
[١٦] - باب الوقف ٣٤٦، وباب الإبدال ٤٢٤.

وحكى قُطْرُب[١] عن طَيِّئ أنّهم يقولون: "كيفَ البَنُونَ والبَنَاه؟" و"كيفَ الإخْوَةُ والأَخَوَاه؟". وهو شاذٌّ. ومِنَ الشَّاذِّ قولهم في "التَّابُوْتِ": "تَابُوه". قال ابنُ جنِّي[٢]: "وقدْ قُرِئَ بها"، يعني: في الشَّواذِّ، قال[٣]: "وسُمِعَ بعضُهم يقولُ: "قَعَدْنَا عَلَى الفُرَاه"؛ يريد: "عَلَى الفُرَات"." وإبدالُها/ مِنَ الحاءِ في قولهم: "طَهَرَ الشَّيءَ"؛ بمعنى ٤٠٩/أ "طَحَرَهُ"؛ أي: أبعده[٤]، و"مَتَهَ الدَّلْوَ"؛ بمعنى "مَتَحَها"[٥]، و"مَدَهَهُ" بمعنى "مَدَحَه"[٦]. وفرَّقَ بعضُهم[٧] بين ذي الحاءِ وذي الهاءِ؛ فجعل المَدْحَ في الغيبةِ، والمَدْهَ في الوجْهِ. والأصحُّ كونهما بمعنًى واحدٍ، إلاَّ أنّ المَدْحَ هو الأصْلُ.

العَينُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفَين؛ الحاء والهمزة. فالحاءُ في قولهم: "ضَبَعَ" بمعنى "ضَبَحَ"[٨].

والهمزة في نحو: "عِنَّ زَيْداً قَائِمٌ"؛ بمعنى "إنَّ زَيْداً قَائِمٌ"، وهي عَنْعَنَةُ تَمِيمٍ، وقد تقدّمَ[٩].

الغين: أُبْدِلَتْ مِنْ حَرفَين؛ وهما الخاءُ والعَينُ. فالخاءُ نحو قولهم: "غَطَرَ بِيَدَيْهِ يَغْطِرُ"؛ بمعنى "خَطَرَ يَخْطِرُ"، حكاه ابن جِنِّي[١٠]. والعَينُ[١١] في قولهم: "لَغَنَّ" في "لَعَنَّ"[١٢].

الحاءُ: أُبْدِلَتْ مِنَ العَين؛ قالوا: "رُبَح"؛ بمعنى "رُبَع"[١٣]. وهو قليلٌ.

الخاءُ: أُبْدِلَتْ مِنَ الغَين؛ قالوا: "الأَخَنّ" يريدون "الأَغَنّ"[١٤]، فقد وقع التَّكافُؤ بينهما. وذلك في غاية القِلَّة.

القافُ: أُبْدِلَتْ مِنَ الكافِ؛ قالوا في "وُكْنَةِ الطَّائِرِ"؛ وهي مأواه مِنَ الجَبَلِ: "وُقْنَة"[١٥]، حكاه الخليل[١٦].

---

[١] - انظر حكاية قطرب في سر صناعة الإعراب ٥٦٣/٢، والمفصل ٥١٥، والممتع ٤٠٢/١. وقد تقدم الكلام عليها في باب الوقف ٣٤٧.

[٢] - المحتسب ١٢٩/١. ونسب القراءة للأنصار. والآية التي قرئ بها كذلك هي الآية ٢٤٨ من سورة البقرة.

[٣] - المحتسب ١٣٠/١. ونسب القول إلى عامة عقيل.

[٤] - انظر جمهرة اللغة (رطه) ٧٦٢/٢، والقاموس والتاج (طهر).

[٥] - في ط١:"مثه الدلو بمعنى محّها". وهو تصحيف وتحريف. وفي الأصل :"مَيْهُ الدلو بمعنى مَيْحِها". وهو تصحيف. في د:"مته الدلو بمعنى منحها". وهو تصحيف. والمثبت ما في ط٢، وص. وفي صب ١٨٧٥/٤:"قوله: مته الدلو بمعنى متحها بفوقية فيهما. قال في القاموس: مته الدلو – كمنع - متحها. وفسر المتح في موضع آخر بالنزع. وفسر الميح – بالتحتية - في موضع أخر بدخول البئر لملء الدلو لقلة مائها. وفي المصباح: متحت الدلو - من باب نفع - إذا استخرجتها. ثم قال في موضع آخر: ماح الرجل ميحاً - من باب باع - انحدر في الركية فملأ الدلو، وذلك حين يقل ماؤها ولا يمكن أن يستقى منها إلا بالاغتراف باليد، فهو مائح. اهـ. ولم أجد فيهما ولا في غيرهما الميه بمعنى الميح بالتحتية فيهما، وإنما الميه كما في القاموس طلاء السيف وغيره بماء الذهب، وميه الركية وموهها: كثرة مائها. فعلم ما في الكلام من الخطأ والله الهادي". وانظر المحكم (مته) ٢٨٤/٤، واللسان والقاموس (مته).

[٦] - انظر الكنز اللغوي ٥٣، ١٧٩، والصحاح واللسان (مده).

[٧] - كذا في المحكم (مده) ٢٧٦/٤. وفي اللسان (مده) نُسب ذلك إلى الخليل.

[٨] - قيل: ضَبَحَ الفرسُ وضَبَعَ؛ أي: حرّك ضَبْعَيْه في مشيه. والضبع: العضد. وقيل: هو صوت الفرس عند السير. وقيل: هو السير. انظر جمهرة اللغة (بحض) ٢٨٠/١، والإبدال لأبي الطيب ٢٩٢/١، والصحاح (ضبح). وفي د:"صبع بمعنى صبح". وهو تصحيف.

[٩] - باب الإبدال ٤٢٥.

[١٠] - سر صناعة الإعراب ٢٤٣/١. وخطر بيديه: رفع يديه ووضعهما. انظر الإبدال لأبي الطيب ٣٣٩/١، والارتشاف ٣٢٨/١، واللسان (خطر).

[١١] - في ط١:"الغين". وهو تصحيف.

[١٢] - في صب ١٨٧٦/٤:"لعنَّ التي هي لغة في لعلّ". وانظر اللغات في "لعل" في الكنز اللغوي ٣٣، وسر صناعة الإعراب ٢٤٣/١، والمفصل ٤٠١، واللباب ٢٠٧/١، واللسان (لغن).

[١٣] - الرُّبَحُ والرُّبَعُ: الفصيل يُنْتَجُ في الربيع. انظر اللسان (ربح).

[١٤] - الأخنّ والأغَنُّ: الذي يتكلم من قِبل خياشيمه. انظر الإبدال لأبي الطيب ٣٣٧/١، والارتشاف ٣٢٨/١، والصحاح والقاموس (خنن).

[١٥] - انظر الصحاح واللسان (وكن). وفي الأصل، ود: "وكفة"، و"وقفة" بالفاء بدل النون. وفي صب ١٨٧٦/٤:"في نسخ رسمها بفاء بدل النون. وهو تحريف".

[١٦] - لم أقف على حكاية الخليل فيما عدت إليه من مصادر. وفي تهذيب اللغة واللسان (وكن) نسبت الحكاية إلى أبي عبيدة.

الكافُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفَين؛ القاف والتّاء. فالقافُ في قولهم[1]: "عَرَبِيٌّ كُحّ"؛ أي: "قُحّ"، وفسَّرَ الأصمعيّ "القُحّ" فقال[2]: "هو الخالِصُ مِنَ اللُّؤْمِ"، فقد وقع التّكافُؤ بينهما. لكنَّ إبدالَ الكافِ مِنَ القافِ أكثرُ مِنْ عكسِهِ. والتّاء في قوله:

٣١٧- يا ابْنَ الزّبَيْـــرِ طَـــالَمَا عَصَيْكَـــا

وقد تقدّم[3].

الجيمُ: أُبْدِلَتْ مِنَ الياءِ، وقد تقدّم[4].

الشّينُ: أُبْدِلَتْ مِنْ ثلاثةِ أحرفٍ؛ الكافُ الّتي هي[5] للمؤنَّثِ والجيمُ والسّينُ. فالكافُ في نحو: "أَكْرَمْتُكِ" قالوا: "أَكْرَمْتُش"، وهي كَشْكَشَةُ تَميمٍ كما تقدّم[6]. والجيمُ كما في قوله[7]:

٣٤١ – إذْ ذَاكَ إذْ حَبْلُ الْوِصَالِ مُدْمَـــشُ

أي: مُدْمَجُ. قال ابنُ عصفور[8]: "ولا يُحْفَظُ غيرُه". وسهَّل ذلك كونُ الجيمِ والشّينِ مُتَّفِقَتَيْنِ/ في المخرجِ. ٤٠٩/ب
والسّينُ قالوا: "جُعْشُوْش" في "جُعْسُوس"؛ وهو القَمِيء الذَّلِيل، ويُجْمَعُ بالمُهْمَلَةِ دون المعجمة[9]، وبذلك عُلِمَ الإبدالُ[10].

الياءُ: وهي أوسعُ حروفِ الإبدال، أُبْدِلَت مِنْ ثمانيةَ عَشَرَ حَرْفاً: مِنَ الألف في نحو: "مَصَابِيح"، و"غُلَيِّم" تصغير "غُلَام"[11]. ومِنَ الواوِ في نحو: "أَغْزَيْتُ" وما تصرَّفَ منه[12]. ومِنَ الهمزةِ في نحو: "بِيْر" في "بِئْر"[13]. ومِنَ الهاء قالوا: "دَهْدَيْتُ الحَجَرَ" في "دَهْدَهْتُهُ"[14]، وقالوا: "صَهْصَيْتُ بالرَّجُلِ[15]"؛ أي: "صَهْصَهْتُ بِهِ" إذا قلتُ له: "صَهْ صَهْ"[16]. ومِنَ السّين في قوله[17]:

٣٤٢ – إذَا مَـــا عُـــدَّ أَرْبَعَـــةٌ فِسَـــــالٌ   فَزَوْجُـــكِ خَـــامِـــسٌ وَأَبُـــوْكِ سَـــادِي

[1] - انظر الكنز اللغوي ٣٧، وسر صناعة الإعراب ٢٧٩/١، والصحاح واللسان (كحح).
[2] - انظر تفسير الأصمعي في الكنز اللغوي ٣٧، والصحاح (قحح).
[3] - باب الإبدال ٤٢٥.
[4] - باب الإبدال ٤٢٣.
[5] - ليست "هي" في ط٢، وص.
[6] - باب الإبدال ٤٢٥.
[7] - الرجز قائله مجهول. وهو في البيان والتبيين ٣٣٤/٣ برواية: "قد كنت إذ حبل صباك مدمش". والشاهد في سر صناعة الإعراب ٢٠٥/١، والممتع ٤١٢/١، واللسان (دمج). ورد في مر ٥٨١/٢. ومدمج: محكم قوي.
[8] - ضرائر الشعر ٢٣٢.
[9] - فالجمع: جعاسيس. انظر الكنز اللغوي ٤١، وسر صناعة الإعراب ٢٠٥/١، والصحاح (جعش)، والممتع ٤١٢/١.
[10] - في د:"الإهمال". وهو تحريف.
[11] - انظر الكتاب ٣١٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٣١/٢، وشرح الملوكي ٢٣٩.
[12] - انظر الكتاب ٣١٤/٢، والمقتضب ٦٢/١، والأصول ٢٥٨/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٣٧/٢.
[13] - انظر سر صناعة الإعراب ٧٣٨/٢، وشرح الملوكي ٢٤٠، والممتع ٣٧٩/١.
[14] - أي: دحرجته. انظر الكتاب ٣٨٦/٢، والأصول ٢٦١/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٤٠/٢، وشرح الملوكي ٢٥٣، والصحاح (دهده).
[15] - سقطت "بالرجل" من ط١.
[16] - انظر سر صناعة الإعراب ٢٣٣/١، والمفصل ٥٠٩، وشرح الملوكي ٢٥٣، واللسان (صهصه).
[17] - البيت من الوافر، لامرئ القيس في ملحق ديوانه ٤٥٩. وللنابغة الجعدي أو الحادرة في شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٤٤٧/٤-٤٤٨. وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ٣٠١/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، والممتع ٣٦٨/١. ورد في شا ١٠٥/٩. والفسال: جمع فسل، وهو الرذل من الرجال.

أي: سَادِس. ومِنَ الباء في قولهم: "الأرَانِي"، و"الثَّعَالِي"، والأصْلُ: "الأرَانب"، و"الثَّعَالِب" وقد مرَّ[1]. ومِنَ الرّاء في "قِيْرَاط"[2]، و"شِيْرَاز"[3]، والأصْلُ: "قِرَّاط"، و"شِرَّاز"؛ لقولهم في الجمع: "قَرَارِيط"، و"شَرَارِيز". وقال بعضُهم في "شِيْرَاز": "شَوَارِيز"، فيكونُ البدَلُ مِنَ الواوِ، والأصْلُ: "شِوْرَاز"[4]. ومِنَ النّون في "أَنَاسِيّ"، و"ظَرَابِيّ"، والأصْلُ: "أَنَاسِين"، و"ظَرَابِين"؛ لأنّهما جَمْعًا[5] "إنْسَان"، و"ظَرِبَان"[6]، وكذلك "تَظَنَّيْتُ"، أصْلُه: "تَظَنَّنْتُ" مِنَ "الظَّنِّ"[7]. وكان أبو عمرِو بنُ العلاءِ[8] يذهب إلى أنّ قولَه تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[سورة البقرة٢: ٢٥٩] أصْلُه: "يَتَسَنَّنْ"؛ أي: لم يَتَغَيَّرْ؛ مِنْ قوله تعالى: ﴿مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ﴾[سورة الحجر١٥: ٢٦]. وكذلك "دِيْنَار"، أصْلُه: "دِنَّار"؛ لقولهم: "دَنَانِير، ودُنَيْنِير"[9]. وقالوا في "إنْسَان": "إيْسَان" بالياء[10]. ومِنَ الصّاد في قولهم: "قَصَّيْتُ أظْفَارِي"، والأصْلُ: "قَصَصْتُ"، وقيل[11]: إنّ الياءَ ههنا أصْلُها الواوُ، وإنّ المعنى "تَتَبَّعْتُ أقْصَاهَا"[12]. ومِنَ الضّادِ في قوله[13]:

٣٤٣ - إذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَــاعَ بَــدَرْ

تَقَضِّيَ الْبَــازِي إذَا الْبَــازِي كَسَــرْ

٤١٠/أ أي: "تَقَضَّضَ البازي"[14] مِنَ الانْقِضَاضِ. ومِنَ اللاَّمِ/ في "أَمْلَيْتُ"، وأصْلُه: "أمْلَلْتُ"[15]. ومِنَ الميمِ في قوله[16]:

٣٤٤ – تَــزُوْرُ امْــرَأً أمّــا الإلَهَ فَيَتَّقِــي وَأمّــا بِفِعْــلِ الصَّــالِحِيْــنَ فَيَــأْتَمِــي

قال ابنُ الأعرابيّ[17]: أراد "فَيَأْتَمُّ".

---

[1] - باب الإبدال ٤٢٧.
[2] - القيراطُ: نصفُ دانِقٍ. انظر الصحاح (قرط).
[3] - الشّيرازُ اللَّبَنُ الرائبُ المُسْتَخْرَجُ ماؤُه. انظر القاموس (شرز).
[4] - انظر تفصيل المسألة في الكتاب ٣١٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٤٨/٢، واللباب ٣١٦/٢، ٣٢٤، وشرح الملوكي ٢٤٩، والممتع ٣٧٠/١، والارتشاف ٣١٦/١.
[5] - في ط١:"جميعا". وهو خطأ.
[6] - انظر سر صناعة الإعراب ٤٣٦/٢، والصحاح (أنس)، و(ظرب)، وشرح الملوكي ٢٥٦، والممتع ٣٧٢/١.
[7] - انظر الكنز الغوي ٥٨-٥٩، وسر صناعة الإعراب ٧٥٧/٢، والممتع ٣٧٢/١.
[8] - قول أبي عمرو بن العلاء في سر صناعة الإعراب ٧٥٨/٢. ونسب القول إلى أبي عمرو -دون تحديد- في الصحاح (سنأ)، وشرح الملوكي ٢٥٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/١٠. ونسب القول إلى أبي عمرو الشيباني في الكنز اللغوي ٥٨-٥٩، واللسان (سنه). والقول دون نسبة في الممتع ٣٧٢/١-٣٧٣، والارتشاف ٣١٣/١.
[9] - انظر الأصول ٢٦٣/٣، وسر صناعة الإعراب ٧٥٧/٢، واللباب ٣١٧/٢، وشرح الملوكي ٢٥٢، والممتع ٣٧١/١.
[10] - انظر سر صناعة الإعراب ٧٥٧/٢، وشرح الملوكي ٢٥٥، والممتع ٣٧١/١، واللسان (أنس).
[11] - ممن قال بذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ٧٥٩/٢. وانظر تفصيل المسألة في الكنز اللغوي ٥٩، واللباب ٣١٤/٢، وشرح الملوكي ٢٥٠، والممتع ٣٧٤/١، واللسان (قصو).
[12] - وفي د:"أقصاصا". وهو تحريف.
[13] - الرجز للعجاج في ديوانه ١٧ برواية: "إذا الكرام ابتدروا الباغ ابتدر". والشاهد للعجاج في إصلاح المنطق ٣٠٢/٢، والصحاح (بوع) بلفظ: "ابتدروا الباع"، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/١٠، والممتع ٣٧٤/١. ورد في مر ٥٨٢/٢. وابتدروا: تسابقوا. والباع، والباغ: الشرف والكرم. وبدر: أسرع. والتقضي: الانقضاض. وكسر: هم بالوقوع.
[14] - سقطت "البازي" من ط١.
[15] - وأمْلَيْتُ الكتاب أُمْليه، وأمْلَلْتُهُ أُمِلُّهُ، لغتان جيِّدتان جاء بهما القرآن الكريم. وانظر الكنز اللغوي ٦٠، والمقتضب ٦٢/١، وسر صناعة الإعراب ٧٥٨/٢، وشرح الملوكي ٢٥١، والممتع ٣٧٣/١.
[16] - البيت من الطويل، قائله مجهول. وهو في الكنز اللغوي ٥٩، وأمالي القالي ١٧١/٢، وسر صناعة الإعراب ٧٦٠/٢، والمفصل ٥٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، والممتع ٣٧٤/١. وقوله: "فيأتمي" أراد: فيأتم؛ من قولك: ائتممت بفلان؛ أي: اتخذته إماماً.
[17] - انظر قول ابن الأعرابي في الكنز اللغوي ٥٩، وسر صناعة الإعراب ٧٦٠/٢.

ومِنَ العَين في قوله[1]:

٣٤٥ – وَمَنْهَـــلٍ لَيْـــسَ لَـــهُ حَـــوَازِقُ
وَلِـــضَفَـــادِي[2] جَـــمِّـــهِ نَـــقَـــانِـــقُ

يريد: "ولِضَفَادِع". وقالوا: "تَلَعَّيْتُ" مِنَ "اللُّعَاعَةِ"؛ وهي بقلة، والأصْلُ: "تَلَعَّعْتُ"[3]. ومِنَ الدّال في "التَّصْدِيَة"؛ وهي التَّصْفِيقُ والصَّوْتُ، والأصْلُ: "تَصْدِدَة"[4]؛ لأنّها مِنْ "صَدَدْتُ أصِدُّ"[5]، قال تعالى: ﴿ إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّوْنَ﴾[سورة الزّخرف٤٣: ٥٧]. ومِنَ التّاء في قوله[6]:

٣٤٦ – قَـــامَ بِهَـــا يُنْشِـــدُ كُلُّ مُنْشِـــدِ
وَايْتَصَـــلَتْ بِمِثْـــلِ ضَـــوْءِ الْفَـــرْقَـــدِ

أي: "واتَّصَلَتْ". ومِنَ الثّاء في قوله[7]:

٣٤٧ – قَدْ مَـــرَّ يَـــوْمَـــانِ وَهَذَا الثَّـــالِي

أي: "الثّالِث". ومِنَ الجيم في قوله[8]:

٣٢٨ – [إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكنَّ ظِـــلٌّ وَلاَ جَنًى] فَـــأَبْعَـــدَكُـــنَّ اللَّهُ مِـــنْ شَـــــــيَـــرَاتِ

أي: "مِنْ شَجَرَاتٍ". وقالوا: "دَيَاجِي" في جمع "دَيْجُوج"، والأصْلُ: "دَيَاجِيج"[9]. ومِنَ الكاف في قولهم: "مَكُّوك، ومَكَاكِيّ"، والأصْلُ: "مَكَاكِيك"[10]؛ وهو مِكيال.

[1] - الرجز لخلف الأحمر في حاشية الأعلم على الكتاب ٣٤٤/١، والدرر ٢٢٧/٦. وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، والمقتضب ٢٤٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤/١٠، والممتع ٣٧٦/١، والخزانة ٤٣٨/٤. والمنهل: أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب، ثم استعمل في المورد من الماء. والحوازق: الجوانب، ويقال: الحوازق: الجماعات. يريد أنه بعيد مخوف لا يجرؤ أحد على الدنو منه. والجم: أصله الكثير، وما اجتمع من الماء في البئر، ويراد به هنا ماء المنهل لإضافته إلى الضمير العائد إليه. والنقانق: جمع نقنقة، وهو الصوت المتكرر.
[2] - في د:"وأصفادي". وهو تحريف وتصحيف.
[3] - انظر الكنز اللغوي ٥٩، وسر صناعة الإعراب ٧٦٣/٢، والصحاح (لعع)، وشرح الملوكي ٢٥١، والممتع ٣٧٧/١.
[4] - في ط١:"تصدددة". وهو خطأ.
[5] - انظر الكنز اللغوي ٥٩، وسر صناعة الإعراب ٧٦٢/٢، والممتع ٣٧٦/١، واللسان (صدد).
[6] - الرجز مجهول القائل، وهو في سر صناعة الإعراب ٧٦٤/٢، والمفصل ٥٠٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦/١٠، والممتع ٣٧٨/١، واللسان (وصل). والفرقد: الكوكب.
[7] - الرجز مجهول القائل، وهو في سر صناعة الإعراب ٧٦٤/٢، والمفصل ٥١١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٨/١٠، وشرح الشافية للرضي ٢١٣/٣.
[8] - سبق تخريج البيت.
[9] - الديجوج: الليل المظلم. وانظر سر صناعة الإعراب ٧٦٤/٢، والممتع ٣٧٨/١، واللسان (دجج).
[10] - انظر سر صناعة الإعراب ٧٦٣/٢، وشرح الملوكي ٢٥١، والممتع ٣٧٧/١، واللسان (مكك). وفي الأصل، ود:"مكاكك". وهو خطأ.

الضّادُ: أُبْدِلَتْ مِنَ اللاَّمِ في قولهم:"رَجُلٌ جَضْدٌ"؛ أي: "جَلْدٌ".[1]

اللاَّم: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفَين؛ وهما النّون في "أُصَيْلاَن"، والضّاد في "الْطَجَعَ"[2] كما مرَّ[3].

الرّاءُ: أُبْدِلَتْ مِنَ اللاَّم في قولهم: "نَثْرَة" بمعنى "نَثْلَة"[4]، و"رَعَلَّ" بمعنى "لَعَلَّ"[5].

النّونُ: أُبْدِلَتْ مِنْ أربعةِ أحرفٍ؛ مِنَ اللاَّم في قولهم: "لَعَنَّ" في "لَعَلَّ"، و"نَا بَنْ فَعَلْتَ كَذا" في "لاَ بَلْ فَعَلْتَ كَذا"[6]. ومِنَ الميمِ في قولهم لِلْحَيَّةِ: "أَيْمٌ، وأَيْنٌ"[7]. وقالوا: "أَسْوَدُ قَاتِمٌ، وقَاتِنٌ"[8]. ومِنَ الواو في "صَنْعَانِيّ"، و"بَهْرَانِيّ"[9] نسبةً إلى "صَنْعَاء"، و"بَهْرَاء"، والأصْلُ: "صَنْعَاوِيّ"، و"بَهْرَاوِيّ"؛ لأنّ همزةَ التّأنيث في النّسب تُقْلَبُ واواً كما تقدّم[10] في بابه. ومِنَ الهمزة، حكى الفرّاء[11] "حِنَّان" في "حِنَّاء"؛ وهو الّذي يُخضب به. وأمّا قولُ الخليلِ وسيبويه[12] إنّ نونَ "فَعْلاَن"/ الّذي مؤنّثه "فَعْلَى" بَدَلٌ مِنْ همزةِ "فَعْلاَء"، كنون "سَكْرَان"، و"غَضْبَان"، فليس المرادُ به هذا البدَلُ، وإنّما المرادُ أنّ النّونَ عاقبتِ الهمزةَ في هذا الموضعِ كما عاقبتْ لامُ التَّعريفِ التَّنوينَ. ٤١٠/ب

الطّاءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفَين؛ مِنَ التّاءِ في الافْتِعَال بعدَ حروف الإطباقِ، وقد تقدّم[13]، ومِنَ الدّال، حكى يعقوب[14] عن الأصمعيّ: "مَطَّ الحرفَ" في "مَدَّهُ"، و"الإبْعَاط" في "الإبْعَاد".

---

[1] - انظر الارتشاف ٣٢٩/١، واللسان والقاموس (جضد). وسقط " الضّادُ أُبْدِلَتْ مِنَ اللاَّمِ في قولهم:"رَجُلٌ جَضْدٌ" أي: "جَلْدٌ" من ط، وص. وفيهما - أعني ط، وص - زيادة [الصّادُ أُبْدِلَتْ مِنَ حرفين؛ مِنَ السّين في قولهم: "صِرَاط" في "السِّرَاط". ومِنَ اللاَّم في قولهم: "رَجُلٌ جَصْدٌ" أي: "جَلْدٌ"]. وهي زيادة ليست في موضعها حسب ترتيب مخارج الحروف، وفيها خطأ؛ إذ لم يبدلوا الصاد من اللام، ولم أقف على مثله في المعاجم، كما سيأتي ذكر إبدال الصاد من السين فقط. والله أعلم.

[2] - في ط، وص:"اضطجع". وهو تحريف.

[3] - باب الإبدال ٤٢٣.

[4] - يقال للدرع السابغة. نَثْلة، ونَثْرة. ويقال: قد نثلها عنه؛ إذا ألقاها عنه، ولا يقال: قد نثرها. انظر الكنز اللغوي ٥٢، وسر صناعة الإعراب ١٩٢/١، والصحاح واللسان (نثل).

[5] - انظر الجنى الداني ٥٨٢، والهمع ٤٨٩/١، والتاج (لعل).

[6] - انظر الكنز اللغوي ٣٣، وسر صناعة الإعراب ٤٤٣/٢، والممتع ٣٩٥/١، ومر ٥٨٢/٢.

[7] - انظر الكنز اللغوي ١٧، والخصائص ٣٧٢/١، والصحاح (أين)، والارتشاف ٣٢٤/١.

[8] - وقد تقدم في فصل إبدال الباء ميماً ٤٦٧.

[9] - في ط١:"بهرالي". وهو تحريف.

[10] - باب النسب ٣٢٣. وانظر سر صناعة الإعراب ٤٤١/٢، وشرح الملوكي ٢٨٥-٢٨٨، والممتع ٣٩٥/١.

[11] - انظر حكاية الفراء في مر ٥٨٢/٢، والتاج (حنأ).

[12] - الكتاب ٣١٤/٢.

[13] - فصل إبدال فاء الافتعال تاء ٤٨٢.

[14] - الكنز اللغوي ٤٧.

الدّالُ: أُبْدِلَت مِنْ ثلاثة أحرفٍ؛ مِنَ التّاء في الافْتِعَال بعد الدّال والذَّالِ والزّاي والجيم كما مرَّ[1]. ومِنَ الطّاء قالوا: "المَرَدَى" في "المَرَطَى"؛ وهو حيثُ يُمْرَطُ الشَّعْرُ حولَ السُّرَّةِ[2]. ومِنَ الذَّالِ في قولهم: "دِكَرٌ"[3] في جمع "ذِكْرَة"[4].

التّاءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ سبعة أحرفٍ؛ مِنَ الطّاء في "فُستَاط"، والأصْلُ: "فُسْطَاط"؛ لقولهم في الجمع: "فَسَاطِيط" دون "فَسَاتِيط"[5]. ومِنَ الدّال في قولهم: "نَاقَةٌ تَرَبُوتٌ"[6]، والأصْلُ: "دَرَبُوتٌ"[7]؛ أي: مُذَلَّلَةٌ؛ لأنّه[8] مِنَ الدُّرْبَة[9]. ومِنَ الواو في "تُرَاث"، و"تُجَاه" ونحوهما[10]. ومِنَ الياءِ في نحو: "اتَّسَرَ"، الأصْلُ: "ايْتَسَرَ" كما مرَّ[11]، وفي قولهم: "ثِنْتَان"، الأصْلُ: "ثِنْيَانٌ"؛ لأنّه مِنْ ثَنَيْتُ الواحِدَ ثَنْياً[12]، وفي قولهم: "كَيْتَ"، و"ذَيْتَ"، الأصْلُ: "كَيَّة"، و"ذَيَّة"، فحُذِفَتْ تاءُ[13] التّأنيث، وأُبْدِلَتْ مِنَ الياءِ الأخيرةِ، وهي لامُ الكلمة، تاءً؛ لقولهم: "كانَ مِنَ الأمرِ كَيْةَ وكَيْةَ، وذَيْةَ وذَيْةَ"[14]. ومِنَ الصّاد في قولهم في "لِصّ": "لِصْت"[15]. ومِنَ السّين في قولهم في "طَسٍّ": "طَسْت"، وقولهم في العدد: "سِتّ"، والأصْلُ: "سِدْسٌ"؛ لقولهم: "سُدَيْسَة"، ثمّ أُبْدِلَتِ الدّالُ تاءً وأُدْغِمَتْ[16]. ومِنَ الباء في قولهم: "ذَعَالِت" في "ذَعَالِب"[17]، والذَّعَالِبُ والذَّعَالِيبُ: الأخْلاَقُ مِنَ الثّياب، الواحِدُ "ذُعْلُوب"[18]. قال في التّسهيل[19]: "وربّما أُبْدِلَتْ مِنْ هاء"[20]، ومثالُه/ ما تأوَّلَه بعضُهم[21] في قوله[22]: ٤١١/أ

---

[1] - فصل إبدال فاء الافتعال ٤٨٣.
[2] - المَرْط: النتف، ومثله: المَلط. والأمرط والأملط والأمعط: المنتوف. والمَلطى، مثل المَرَطى؛ وهو ضربٌ من العَدْو. ولم أقف على إبدال الدال من الطاء في الكلمة ولا على المعنى المذكور فيما عدت إليه من مصادر سوى مر ٥٨٣/٢. وفي صب ١٨٨٠/٤: "لم أقف على نقل صحيح فيه بالمعنى المذكور في الشرح". وفي الإبدال لأبي الطيب ٣٧٨/١: فرس أمرد وأمرط؛ أي: لا شعر على ثُنّته؛ والثُنّةُ: الشَعَرات التي في مؤخّر رُسغ الدابّة وانظر الكنز اللغوي ٥١، ١٧٣، الإبدال لأبي الطيب ٤٧/٢، ٦٤، والصحاح واللسان (مرط)، و(ملط).
[3] - في ط:"ذكر". وهو تصحيف.
[4] - والذكرة: الذكرى. وذهب سيبويه إلى أن "الدكر" شاذ شبيه بالغلط. انظر الكتاب٤٢٦/٢، وسر صناعة الإعراب ١٨٨/١، والممتع ٣٥٨/١، واللسان (دكر). وفي ص:"دكرة". وهو تصحيف.
[5] - الفُسْطاطُ: بيتٌ من شَعَرٍ، وفيه ثلاث لغات: فُسْطاطٌ وفُسْتاطٌ وفُسَّاطٌ، وكسر الفاء لغة فيهنّ. انظر الكنز اللغوي ٤٦، وسر صناعة الإعراب ١٥٧/١، والصحاح (فسط)، والممتع ٣٩٠/١.
[6] - في ط٢:"تربوط". وهو تحريف.
[7] - في ط١:"دربوب".وهو تصحيف.
[8] - سقطت "لأنه" من ط١.
[9] - أي: مُذلّلة. انظر الإبدال لأبي الطيب ١١٠/١، وسر صناعة الإعراب ١٥٧/١، واللباب ٢٧٠/٢، والممتع ٣٩٠/١، واللسان (درب).
[10] - والتراث: المال الموروث. وتجاه: مستقبَل كل شيء. انظر الكنز اللغوي ٦٣، وسر صناعة الإعراب ١٤٥/١، واللباب ٣٣٥/٢، وشرح الملوكي ٢٩٦، والممتع ٣٨٣/١.
[11] - فصل إبدال فاء الافتعال ٤٨٠.
[12] - انظر سر صناعة الإعراب ١٥٢/١، وشرح الملوكي ٣٠٠، والممتع ٣٨٨/١، واللسان (ثني).
[13] - في ط١:"فاء". وهو تحريف.
[14] - انظر سر صناعة الإعراب ١٥٣/١، والصحاح (كيت)، واللباب ٣٤٠/٢، والممتع ٣٨٨/١.
[15] - وذهب الفراء إلى أنها لغة طيئ، وأنهم غيّروا بناء الكلمة بعد الإبدال ففتحوا اللام. انظر الكنز اللغوي ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٥٦/١، والصحاح (لصت)، والممتع ٣٩٠/١، واللسان (لصص).
[16] - وهي لغة نسبها الفراء إلى طيئ. انظر الجمل المنسوب إلى الخليل ٢٩٨، والكتاب ٣١٤/٢، ٤٢٨، والكنز اللغوي ٤٢، وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١-١٥٦، والصحاح (لصت)، والممتع ٣٨٩/١.
[17] - سقط "في ذعالب" من ط١.
[18] - انظر سر صناعة الإعراب ١٥٧/١، والمفصل ٥١٤، واللسان (ذعلب).
[19] - ٣١٦.
[20] - في ط، وص زيادة: "السكت".
[21] - كالكسائي والأحمر كما ذكر في غريب الحديث لأبي عبيد ٢٥٠/٢، وثعلب في مجالسه ٣٧٤/٢، وابن كيسان كما ذكر في إعراب القرآن للنحاس ٤٥٣/٣
[22] - البيت من الكامل، لأبي وجزة السعدي في غريب الحديث لأبي عبيد ٢٥٠/٤ برواية: "العاطفون تحين.." ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والشاهد لأبي وجزة أيضاً في الخزانة ١٧٥/٤، ١٧٩. وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب ٣٧٤، والمسائل المنثورة ١٠٧، وسر صناعة الإعراب ١٦٣/١، والمخصص ٦٥/٩، والممتع ٢٧٣/١. ورد في مر ٥٨٣/٢. والشطر الثاني له روايات عدة؛ انظر الخزانة ١٧٩/٤-١٨٠. والعطف=

٣٤٨- العَـــاطِفُونَةَ حِينَ مَـــا مِنْ عَـــاطِفٍ [والمُسْــبِغُـــوْنَ يَـــداً إذَا مَـــا أنْعَمُـــوا]

أرادَ: "العَاطِفُونَهْ" بهاء السّكتِ، ثمّ أبدلها تاءً وحرّكَها للضَّرورةِ[١]، ومثَّلَه بعضُهم بنحو: "جَنَّتْ"، و"نِعْمَتْ"؛ لأنّه جعل الهاءَ أصلاً.

الصّاد: أُبْدِلَت مِنَ السّين في نحو "صِرَاط"[٢].

الزّايُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفَين؛ مِنَ السّين السّاكنةِ قبل دالٍ نحو: "يَزْدُل" في "يَسْدُل"، و"يَزْدَرُ" في "يَسْدَرُ"، يقال: "سَدِرَ البعير يَسْدَرُ سَدَراً"؛ إذا تَحَيَّرَ مِنْ شِدَّةِ الحَرِّ[٣]. ومِنَ الصّاد السّاكنة قبلَ الدّالِ[٤] نحو: "يَزْدُقُ" في "يَصْدُقُ"[٥]، ونحو: "القَزْد" في "القَصْد". فإنْ تحرَّكتِ الصّاد لم تُبْدَلْ. وفي كلامهم: "لَمْ يُحْرَمِ الرِّفْدَ مَنْ فُزْدَ لَهُ"؛ أي: "مَنْ فُصِدَ[٦] لَهُ"، فأسكنَ الصّاد وأبدلَها زَاياً[٧].

السّينُ: أُبْدِلَتْ مِنْ ثلاثة أحرفٍ؛ مِنَ التّاء في "اسْتَخَذَ" على أحد الوجهين، وأصْلُه: "اتَّخَذَ"[٨]. ومِنَ الشّين في قولهم في "مَشْدُود": "مَسْدُود"[٩]. ومِنَ اللاّم في قولهم: "اسْتَقَطَهُ" في "الْتَقَطَهُ"[١٠]، وهو في غاية الشُّذوذ.

الظّاءُ: لم أرَ في إبدالِها شيئاً[١١].

الذّالُ: أُبْدِلَت من حرفين؛ مِنَ الدّالِ في قراءة مَنْ قرأ: ﴿فَشَرِّذْ بِهِمْ[١٢]﴾[سورة الأنفال٨: ٥٧] بالمعجمة[١٣]. ومِنَ الثّاء في قولهم: "تَلَعْذَمَ الرَّجُلُ" أي: "تَلَعْثَمَ"؛ إذا أبطأ في الجواب[١٤].

=الشفقة والتحنّن. والمسبغون: من أسبغ الله النعمة: أفاضها وأتمّها. وسبغت النعمة: اتسعت. يقول: هم يعطفون على من سألهم واحتاج إليهم، إذا اشتدت الأحوال وأجدب الزمان، ولم يجد المسترفد رافداً؛ وإذا أنعموا أوسعوا على المنعم عليه إفضالاً وعطاء.

[١] - في صب ١٨٨١/٤: "والوزن صحيح بدون تحريكها، فلا ضرورة إليه كما لا يخفى". والصواب أنها حركت تشبيهاً بهاء التأنيث. وانظر سر صناعة الإعراب ١٦٦/١.

[٢] - وهو السبيل الواضح. انظر سر صناعة الإعراب ٢١٢/١/ والمفصل ٥١٩، والممتع ٤١١/١، واللسان (سرط).

[٣] - انظر الصحاح واللسان (سدر). ونسب سيبويه هذه اللغة إلى العرب الفصحاء في الكتاب ٤٢٦/٢.

[٤] - في الإبدال لأبي الطيب ١٢٦/٢-١٢٧:"طيئ تقلب كلَّ صاد زاياً". وفي سر صناعة الإعراب ١٩٦/١ والممتع ٤١٢/١ أن كلب تبدل الزاي من الصاد إذا كان بعدها قاف أو دال. ونسبت في الارتشاف ٣٢٥/١ إلى كلب وكعب وعذرة وبني القيس.

[٥] - في ط٢:"يضدق". وهو تصحيف.

[٦] - و في ص:"قزد"، و"قصد" بالقاف. وهو كذلك في رواية مذكورة في القاموس (فصد).

[٧] - أي: لم يُحْرَمِ القِرَى مَنْ فُصِدَتْ له الرَّاحِلَةُ، فَحَظِيَ بِدَمِها. وهو مثل يضرب في القناعة باليسير. انظر الكنز اللغوي ٤٤، وسر صناعة الإعراب ٥١/١، ومجمع الإمثال ١٩٢/٢،واللسان (فصد). وفي د:"وأبدلها من الزاي".

[٨] - والوجه الثاني أنه يجوز أن يكون استتخذ؛ أي: استفعل، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل. انظر الكتاب ٣٢٩/٢، والأصول ٤٣٣/٣، وسر صناعة الإعراب ١٩٧/١-١٩٨، والمفصل ٥٥٧.

[٩] - كذا في جميع النسخ ومر ٥٨٤/٢. والمشهور: مشدوه ومسدوه. ورجل مشدوه: مدهوش. انظر سر صناعة الإعراب ١٩٩/١، والصحاح (شده)، والممتع ٤١٠/١، وشرح الشافية للرضي ٢٠٣/٣، والمبدع ١٦٤، واللسان (شده).

[١٠] - انظر مر ٥٨٤/٢.

[١١] - وقد ذكر إبدالها من التاء قبلُ في نحو اظَّلم. انظر ما تقدم في فصل إبدال فاء الافتعال ٤٨٢.

[١٢] - ليست ﴿بهم﴾ في ط١.

[١٣] - وقد تقدم ذكرها في باب الإبدال ٤٢٤.

[١٤] - انظر الكنز اللغوي ٣٩، وسر صناعة الإعراب ١٩٠/١، واللسان (لعثم).

الثّاءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفين؛ مِنَ الفاء في "مُعْثُور"، والأصْلُ: "مُغْفُور"[١]. ومِنَ الذّالِ في قولهم في "الجَذْوَةِ مِنَ النّار": "جَثْوَة"[٢].

الفاءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفَين؛ مِنَ الثّاء في قولهم: "زَيْدٌ فُمَّ عَمْرٌو" أي: "ثُمَّ عمرٌو" حكاه يعقوب[٣]. وقولهم: "فُوم" بمعنى "ثُوم"[٤]. ومِنَ الباء في قولهم: "خُذْهُ بِإِفَّانِهِ"؛ أي: "بِإِبَّانِهِ"[٥].

الباءُ: أُبْدِلَتْ مِنْ حرفين؛ مِنَ الميم في قولهم: "بَا اسْمُك؟" يريدون "مَا اسْمُكَ؟"[٦]، ومِنَ الفاء في قولهم: "البِسْكِل" في الفِسْكِلِ"[٧].

٤١١/ب الميمُ: أُبْدِلَتْ مِنْ أربعة أحرفٍ؛ مِنَ الواو في "فَم"، عند الأكثرِ أصْلُه: "فَوْه" مثل "فَوْج"،/ فحُذِفَت الهاءُ تخفيفاً؛ لأنّه قد يُضاف إلى الضّمير فيُقال: "فَوْهُهُ"، فيُسْتَثْقَلُ ذلك، ثمّ أُبْدِلَتِ الميمُ مِنَ الواو[٨]. ومِنَ النّون في نحو: "عَمْبَر"، و"البَنَام" في نحو "البَنَان"[٩]. ومِنَ "البَاء"[١٠] في قولهم: "بَنَاتُ مَخْر"[١١] في "بَنَاتِ بَخْر" للسَّحاب؛ لأنّه مِنَ "البُخَار"، وقولهم: "مَا زِلْتُ رَاتِماً"[١٢] على هذا"؛ أي: "رَاتِباً"[١٣]. وعن ابن السّكيت[١٤]: "رَأَيْتُهُ مِنْ[١٥] كَثَبٍ، ومِنْ كَثَمٍ"؛ أي: قُرْبٍ. فالميمُ بَدَلٌ مِنَ الباءِ لأنّهم قالوا[١٦]: "كَثَبَ الفَقِيهُ الأمْرَ"، ولم يقولوا: "كَثَمَ"، ومنه قوله[١٧]:

٣٤٩ – فَبَادَرَتْ سِرْبَهَا عَجْلَى مُثَابِرَةً ... حَتَّى اسْتَقَتْ دُوْنَ مَحْيَا جِيْدِهَا نُغَمَا

أراد: "نُغَباً"، والنُّغْبَةُ: الجُرْعَةُ[١٨]. ومِنْ لام التّعريف في اللّغة اليَمَنِيَّةِ[١٩].

الواوُ: أُبْدِلَتْ مِنْ ثلاثة أحرفٍ؛ الألف والياء والهمزة وقد تقدّمت[٢٠]. والله تعالى[٢١] أعلم.

---

[١] - ونسبت اللغة إلى أسد في الكنز اللغوي ٣٥. وانظراللسان (غفر). وسقطت "مغفور" من د. وفي الأصل "معثور"و"معفور" بالعين المهملة. وهو تصحيف.
[٢] - جذوة من النار: قطعة من الجمر. وقيل: هو العود الغليظ يؤخذ فيه نار. وفيها ثلاث لغات: بكسر الجيم وفتحها وضمها. انظر الكنز اللغوي ٤٠، والإبدال لأبي الطيب ١٦٠/١، واللسان (جثو).
[٣] - الكنز اللغوي ٣٦.
[٤] - انظر الكنز اللغوي ٣٦، والإبدال لأبي الطيب ١٨٧/١، والصحاح (فوم).
[٥] - وأخَذَ الشيءَ بإبَّانِهِ؛ أي: بزمانه. وقيل: بأوّله. انظر الإبدال لأبي الطيب ١٩/١، والارتشاف ٣٢٩/١، ومر ٥٨٥/٢، واللسان والقاموس (أفن).
[٦] - انظر الكنز اللغوي ١٠، والإبدال لأبي الطيب ٤٢/١، والارتشاف ٣٢٨/١. وفي مر ٥٨٥/٢: "وهي لغة بني مازن".
[٧] - الفِسْكِلُ: الذي يجيء في الحلبة أخر الخيل. انظر الإبدال لأبي الطيب ٢٤/١، والارتشاف ٣٢٩/١، ومر ٥٨٥/٢، واللسان (بسكل)، و(فسكل).
[٨] - انظر الكتاب ٨٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٤١٣/١، وشرح الملوكي ٢٩٠، والممتع ٣٩١/١.
[٩] - انظر سر صناعة الإعراب ٤٢١/١-٤٢٢، وشرح الملوكي ٢٨٩، والممتع ٣٩١/١-٣٩٢.
[١٠] - في ط١:"البناه". وهو خطأ. وفي ص"البناء". وهو خطأ أيضاً.
[١١] - في ط١:"بخر". وهو تحريف.
[١٢] - في ط١:"رانماً". وهو تصحيف.
[١٣] - انظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣/١-٤٢٤، والممتع ٣٩٢/١-٣٩٣.
[١٤] - الكنز اللغوي ١٣. وانظر اللسان (كثب).
[١٥] - في ط١:"عن". وهو تحريف.
[١٦] - في سر صناعة الإعراب ٤٢٥/١: "يقولون: "قد أكثب لك الأمر" إذا قرب".
[١٧] - البيت من البسيط، قائله مجهول. وهو في سر صناعة الإعراب ٤٢٦/١، والمفصل ٥١٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٣/١٠، ورد في شا ٢٧٩/٩. ولم أقف على لفظ "محيا" فيما عدت إليه من مصادر، ولعله تصحيف "محنى" كما اشتهر في المصادر. وفي صب ١٨٨٢/٤: "وقوله: "دون محيا جيدها" لعله حال من "نغما"؛ أي: حال كونه دون القدر الذي به حياة عنقها". وروي: "وبادرت شاتها"، و"بادرت شربها". وبادرت: سارعت. مثابرة: مواظبة. ولعل المعنى: سارعت تلك المرأة إلى شاتها فحلبتها عوضاً من أن تذبحها.
[١٨] - في ص:"النَّغْبَة: الجَرعَة" بفتح النون والجيم. وهو وجه صحيح أيضاً. انظر الصحاح واللسان والتاج (نغب).
[١٩] - وقد تقدم ذكرها في فصل زيادة همزة الوصل ٤١٩.
[٢٠] - باب الإبدال ٤٤٢-٤٤٣، ٤٥١-٤٥٢.
[٢١] - ليست "تعالى" في ط، وص.

فَصْلٌ فِي الإِعْلاَلِ بِالْحَذْفِ

وهو على ضَرَبَين: مَقِيس، وشاذّ. فالمقيس هو الّذي تعرَّضَ لِذِكْرِهِ في هذا الفصْلِ؛ وهو ثلاثةُ أنْواعٍ، وقد أشارَ إلى الأوّل منها[1] بقوله:

("فَـا" أَمْرٍ اَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَـ"وَعَـدْ" احْـذِفْ وَفِي كَـ"عِـدَةٍ" ذَاكَ اطَّـرَدْ)

أي[2]: إذا كانَ الفِعْلُ ثُلاثيّاً واويَّ الفاءِ مفتوحَ العَين فإنّ فاءَه تُحْذَفُ في المضارع ذي الياءِ، نحو: "وَعَـدَ يَعِدُ"، والأصْلُ: "يَوْعِدُ"، فحُذِفَتِ الواوُ اسْتِثْقَالاً لِوقُوعها بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ. وحُمِلَ على ذي الياء أخواتُه، نحو: "أَعِدُ، وتَعِدُ، ونَعِدُ"، والأمْرُ نحو: "عِدْ"، والمصدرُ الكائنُ على "فِعْلٍ" بكسر الفاء وسكون العَين، نحو: "عِدَة"، فإنّ أصْلَه: "وِعْدٌ" على وزن "فِعْلٍ"، فحُذِفَتْ فاؤه حَمْلاً على المضارعِ، وحُرِّكَتْ عينُه بحركةِ الفاءِ وهي الكسرةُ؛ ليكونَ بقاءُ كسرةِ الفاءِ/ دليلاً عليها، وعوَّضُوا منها تاء التّأنيث، ولذلك لا يجتمعانِ. ٤١٢/أ
وتعويضُ التّاء هنا لازِمٌ. وقد أجازَ بعضُهم[3] حذفَها للإضافة تَمَسُّكاً بقوله[4]:

٣٥٠ – [إنَّ الخَلِيْطَ أجَدُّوا البَيْنَ فَانْجَرَدُوا] وَأَخْلَفُوْكَ عِدَا الأَمْرِ الّذي وَعَدُوا

يعني: "عِدَةَ الأمْرِ"، وهو مذهبُ الفرَّاءِ[5]. وخرَّجَه بعضُهم[6] على أنّ "عِدَا" جمعُ "عِدْوَة"؛ أي: ناحية؛ أي: وأخْلَفُوكَ نَواحِيَ الأمْرِ الّذي وَعَدُوا.

تنبيهات:

الأوّل[7]: فُهِمَ مِنْ قوله: (**مِنْ كَـ"وَعَدْ"**) أنّ حذفَ الواوِ مشروطٌ بشروطٍ:

[1] - ليست "منها" في د، وط١.
[2] - أغلب الشرح الآتي في مر ٥٨٦/٢.
[3] - كالزمخشري في الكشاف ٣٢٣/١.
[4] - البيت من البسيط، للفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب في شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي ٦٤/٤، واللسان (غلب)، والمقاصد ٥٧٢/٤، وزهر. وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢، والخصائص ١٧١/٣. ورد في نا ٨٦١، ومر ٥٨٦/٢، وهشا ٣٤٦/٤، وشا ٤٠٣/٩، وزهر ٣٩٦/٢. والخليط: المخالط؛ وهو صاحب الرجل الذي يخالطه في جميع أموره، وهو واحد وجمع. والبين: الفراق. وانجردوا: بعدوا وانقطعوا.
[5] - معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢.
[6] - منهم خالد بن كلثوم كما ذكر أبو حيان في الارتشاف ٢٤٠/١، والأزهري في زهر ٣٩٦/٢-٣٩٧.
[7] - التنبيه الأول في مر ٥٦/٢-٥٨٧.

أوَّلها: أنْ تكونَ الياءُ مفتوحةً، فلا تُحْذَفُ مِنْ "يُوْعِدُ" مضارع "أَوْعَدَ"، ولا مِنْ "يُوْعَدُ" مَبْنِيّاً للمفعـــول. وشذَّ مِنْ ذلك قولُهم[1]: "يُدَعُ"، و"يُذَرُ" في لغة.

ثانيها: أنْ تكونَ عينُ الفِعْلِ مكسورةً، فإنْ كانَت مفتوحةً نحو: "يَوْجَلُ"[2]، أو مضمومةً نحو: "يَوْضُـــؤُ" لم تُحْذَفِ الواوُ.

وشذَّ قولُ بعضِهم في مضارع "وَجَدَ": "يَجُدُ"، ومنه قوله[3]:

٣٥١ - لَوْ شِـــئْتِ قَدْ نُقِعَ الفُؤَادُ بِشَـــرْبَةٍ   تَـــدَعُ الْصَّـــوَادِيَ لاَ يَجُـــدْنَ غَـــلِيْـــلاَ

وهي لُغَةٌ عامِرِيَّةٌ[4].

وأمّا حذْفُ الواوِ مِنْ "يَقَعُ"، و"يَضَعُ"، و"يَهَبُ" فلِلْكَسْرِ الْمُقَدَّرِ؛ لأنّ الأصْلَ فيها كسرُ العَينِ، إذ ماضيها "فَعَلَ" بالفتح، فقياس مضارعها "يَفْعِلُ" بالكسر، فَفُتِحَ لأجل حرفِ الحَلْقِ تخفيفاً، فكانَ الكسرُ فيه مُقَـــدَّراً. و"يَسَعُ" كذلك؛ لأنّه، وإنْ كانَ ماضيه "وَسِعَ" بالكسر، وقياسُ مضارعه الفتحُ، إلاّ أنّه لَمّا حُذِفَتْ منه الواوُ دلَّ ذلك على أنّه كانَ مِمّا يجيءُ على "يَفْعِلُ" بالكسر، نحو: "وَمِقَ يَمِقُ". وإلى هذا أشار في التّسهيل[5] بقوله: "بين ياءٍ مفتوحةٍ وكسرةٍ ظاهرةٍ كـــ"يَعِدُ"، أو مُقَدَّرَةٍ كـــ"يَقَعُ"، و"يَسَعُ"."

ثالثها: أنْ يكونَ/ ذلك في فِعْلٍ، فلو كانَ في اسْمٍ لم تُحْذَفِ الواوُ، فتقول في مثال "يَقْطِيْن" مِنْ "وَعَـــدَ": "يَوْعِيد"؛ لأنّ التّصحيحَ أَوْلَى بالأسماء مِنَ الإعلالِ. ٤١٢/ب

الثّاني[6]: فُهِمَ مِنْ قوله: (**كـــ"عِدَةٍ"**) أنّ حذفَ الواوِ مِنْ "فِعْلَة" المشارِ إليها مشروطٌ بشرطَين:

أحدهما: أنْ تكونَ مصدراً كـــ"عِدَة". وشذَّ مِنَ الأسماءِ "رِقَةٌ" لِلْفِضَّةِ[7]، و"حِشَةٌ" لِلأرض الْمُوحِشَةِ[8]، ومِنَ الصِّفَاتِ "لِدَةٌ" بمعنى "تِرْبٍ"[9]، ويقعُ على الذَّكَرِ فيُجْمَعُ بالواو والنّون، وعلى الأنْثَى فَيُجْمَعُ[10] بالألف والتّاء[11]،

[1] - انظر التسهيل ٣١٣، وشا ٣٩٧/٩، والهمع ٤٦٣/٣.
[2] - في ط٢:"يَوْجِل" بكسر الجيم. وهو خطأ.
[3] - البيت من الكامل، لجرير في ديوانه (تحقيق الصاوي) ٤٥٣، والمغني ٣٥٨ برواية: "تدع الحوائم.."، والشاهد لجرير أيضاً في المقاصد ٥٩١/٤. وهو للبيد بن ربيعة في شرح الشافية للرضي ١٣٢/١، وشاء ولأحدهما في اللسان (وجد). وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٠/١٠، والممتع ٤٢٧/٢. ورد في مر ٥٨٧/٢، وشا ٣٩٤/٩. ويقال: نقع الفؤاد؛ أي: روي. والشربة: المرة من الشرب، وأراد به ماء ريقها. والصوادي: جمع صادية: أي الفرقة الصادية، أو هو جمع صادٍ؛ وهو العطشان. والغليل: حرارة العطش. يقول: لو ذاقت الفرق الصوادي من تلك الشربة لتركتهم بلا عطش.
[4] - انظر لغة بني عامر في شرح الشافية للرضي ٩١/٣، واللسان (وجد)، وشا ٣٩٤/٩.
[5] - ٣١٢-٣١٣.
[6] - كلام التنبيه الثاني في مر ٥٨٧/٢-٥٨٨.
[7] - والدراهم المضروبة منها. انظر الصحاح واللسان (ورق).
[8] - انظر اللسان والتاج (وحش).
[9] - أي: القريبة أو القريب في المولد والمنشأ. انظر الصحاح واللسان (ولد).
[10] - سقطت "فيجمع" من ص.
[11] - فيقال: لدون، ولدات.

قال[1]:

٣٥٢ – رَأَيْنَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَزَّرَاتٍ وَشَرْخَ لِدِيَّ أَسْتَارَ الهِرَامِ

وفيها احتمالٌ؛ وهو أنْ تكونَ مصدراً وُصِفَ بهِ. ذكره الشّلوبين[2]. وقولُه في التّسهيل[3]: "وربَّما أُعِلَّ بهذا الإعلالِ أسماءٌ كـ"رِقَة"، وصِفاتٌ كـ"لِدَة"" فيه نظرٌ؛ لأنّ مُقْتَضَاهُ وجودُ أقلِّ الجمعِ مِنَ النّوعَين[4]. أمّا الأسماء فقد وُجِدَ: "رِقَة"، و"حِشَة"، و"جِهَة" عند مَنْ جعلها اسْماً. وأمّا الصِّفاتُ فلا يُحْفَظُ غيرُ "لِدَة". وقد أنْكرَ سيبويه مَجِيءَ صِفَةٍ على حرفين[5].

ثانيهما أنْ لا تكونَ لبيانِ الهيئةِ، نحو: "الوِعْدَة"، و"الوِقْفَة" المقصود بهما الهيئة، فإنّه لا يُحْذَفُ منهما كما اقتضاهُ كلامُ الكافية[6].

الثّالث[7]: قد وردَ إتمامُ "فِعْلَة" شاذّاً، قالوا: "وَتَرَهُ وِتْراً وَوِتْرَةً[8]" بكسر الواو، حكاه أبو عليّ في أماليه[9]. قال الجرميّ[10]: "وَمِنَ العربِ مَنْ يخرجه على الأصْلِ فيقول: "وِعْدَة"، و"وِثْبَة"[11]، و"وِجْهَة"[12]." وذهب المازنيّ[13] والمبرّد[14] والفارسيّ[15] إلى أنّ "وِجْهَة" اسمٌ للمكانِ المُتَوَجَّهِ إليه، فعلى هذا لا شذوذَ في إثبات واوه؛ لأنّه ليس بمصدرٍ. وذهب قومٌ إلى أنّه مصدرٌ، وهو ظاهر كلام سيبويه[16]، ونُسِبَ إلى المازنيّ[17] أيضاً، وعلى هذا فإثباتُ الواو فيه شاذٌّ. قال بعضُهم[18]: "والمسوِّغُ/ لإثباتها فيه دون غيرِه مِنَ المصادر أنّه مصدرٌ غيرُ جارٍ على فِعْلِه، إذ لا يُحْفَظُ "وَجَهَ يَجِهُ"، فلمّا فُقِدَ مضارعُه لم يُحْذَفْ منه؛ إذ لا مُوْجِبَ لِحذفها إلاَّ حملُه على مضارِعه ولا ٤١٣/أ

[1] - البيت من الوافر، للفرزدق في ديوانه ٥٣٠/٢ برواية: "رأين شروخهنّ مؤزّرات وشرخ لديّ أسنان الهرام"، وكذا في الكنز اللغوي ٩١، واللسان والتاج (ولد). والشرخ واللدة: الترب؛ وهو الذي يُولد مَعَك في وَقْتٍ واحِد. ومؤزرات: مستورات بالأزر. والهرام: الطعن بالسن والكبر. والشاعر يتحدث عن النساء اللواتي يعرضن عنه لكبر سنه.

[2] - انظر رأي الشلوبين في مر ٥٨٨/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٤١/٢. والشلوبين تبع المازني في المسألة. انظر المنصف ١٨٨.

[3] - ٣١٣.

[4] - في ص:"من النون عين". وهو خطأ.

[5] - الكتاب ٣٥٨/٢.

[6] - شرح الكافية ٢١٦٣/٤.

[7] - التنبيه الثالث في مر ٥٨٨/٢-٥٨٩.

[8] - الوتر: الذّحْل؛ وهو الثأر. وقيل: طَلَبُ مكافأة بجناية جُنِيَت عليك أو عداوة أُتِيَتْ إليك. وقيل: هو العداوة والحِقْد. والكسر فيه لغة أهل الحجاز وتميم بخلاف أهل العالية، فالواو في هذا المعنى عندهم مفتتوحة. انظر الصحاح (وتر)، واللسان (ذحل). وسقطت "وترة" من ط١.

[9] - كذا ذكر عن أبي علي في شرح التسهيل للمرادي ١٠٣٩/٢، ومر ٥٨٨/٢. وفي أماليه ١٣/١: "وترته فأنا أتره وتراً وَ ترةً". ولعله تحريف وقع بين النسخ. وذكر القول دون نسبة في الارتشاف ٢٣٩/١، والمساعد ١٨٦/٤، واللسان والقاموس (وتر). وأبو علي القالي هو إسماعيل بن القاسم، أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب، طاف البلاد، ونشر علمه. وأشهر مصنفاته: (الأمالي) و(النوادر). توفي سنة ٣٥٦هـ. انظر البلغة ٩٠-٩١، والأعلام ٣٢١/١.

[10] - انظر قول الجرمي في الارتشاف ٢٤٠/١، وشرح التسهيل للمرادي ١٠٣٩/٢

[11] - في ط١:"وثية". وهو تصحيف.

[12] - في ط١:"وجته". وهو تحريف وتصحيف.

[13] - صرّح المازني بشذوذ مجيء "وجهة" مصدراً على الأصل في تصريفه. انظر المنصف ١٩٠. وذُكرت موافقة مذهبه مذهبَ المبرد والفارسي في شرح التسهيل للمرادي ١٠٣٩/٢، والمساعد ١٨٧/٤. ونقل أبو حيان عن المازني المذهبين في الارتشاف ٢٤٠/١. وسيأتي ذكره.

[14] - المقتضب ٨٩/١.

[15] - التكملة ٢٤٦.

[16] - الكتاب ٣٥٨/٢.

[17] - المنصف ١٩٠، والارتشاف ٢٤٠/١. وقد سبق ذكر مذهبه الثاني.

[18] - كأبي حيان في البحر المحيط ٥٩٢/١.

مضارعَ له[1]، والفِعْلُ المُسْتَعْمَلُ منه: "تَوَجَّهَ، واتَّجَهَ"، والمصدرُ الجاري عليه "التَّوَجُّهُ"، فحُذِفَتْ زوائِدُه وقيل: "وِجْهَةٌ"." ورجَّح الشّلوبين[2] القولَ بأنّه مصدرٌ؛ قال: "لأنّ "وِجْهَةٌ" و"جِهَةٌ" بمعنًى واحدٍ، ولا يمكنُ أنْ يقالَ في "جِهَةٍ" إنّها اسمٌ للمكانِ، إذ لا يبقى للحذْفِ وَجْهٌ".

الرّابع: ربَّما فُتِحَتْ عَيَنُ هذا المصدرِ لِفَتْحها في مضارِعه، نحو: "سَعَة"، و"ضَعَة". وقد تُضَمُّ، قالوا في "الصِّلَةِ": "صُلَةٌ" بالضَّمِّ، وهو شاذٌّ[3].

الخامس: ربّما أُعِلَّ بهذا الإعلالِ مصدرُ "فَعُلَ" بالضَّمِّ، نحو: "وَقُحَ قِحَةً"[4].

السّادس[5]: فُهِمَ مِنْ تَخْصِيصِ هذا الحذفِ بما فاؤُه واوٌ أنّ مَا فاؤُه ياءٌ لا حَظَّ له في هذا الحذْفِ، إلاَّ ما شذَّ مِنْ قول بعضِهم في مضارع "يَسَرَ": "يَسِرُ"، والأصْلُ: "يَيْسِرُ"[6]، وفي مضارع "يَئِسَ": "يَئِسُ"[7]، والأصْلُ: "يَيْئِسُ"[8].

ثمّ أشار إلى النّوع الثّاني بقوله:

(وَحَذْفُ هَمْزِ أَفْعَلَ اسْتَمَرَّ فِي   مُضَارِعٍ وَبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ)

أي[9]: مِمّا اطَّرَدَ حذْفُه همزةُ "أفْعَلَ" مِنْ مُضارِعِه واسْمَي فاعِلِه ومَفْعُولِه؛ وهما المُرَادُ بقولِه: (**وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ**)، فتقول: "أكْرَمَ يُكْرِمُ، فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ"، والأصْلُ: "يُؤَكْرِمُ، ومُؤَكْرِمٌ، ومُؤَكْرَمٌ"، إلاّ أنّه لَمّا كانَ مِنْ حروف المضارعة همزةُ المتكلِّمِ حُذِفَتْ همزةُ "أفْعَلَ" معها؛ لِئلاَّ يجتمعَ همزتانِ في كلمةٍ واحدةٍ. وحُمِلَ على ذي الهَمزةِ أخواتُه واسْمَا الفاعِلِ والمفعولِ. ولا يجوزُ إثباتُ هذه الهمزة على الأصْلِ إلاَّ في ضرورةٍ أو كلمةٍ مُسْتَنْدَرَةٍ.

فَمِنَ/ الضَّرُورةِ قولُه[10]: ٤١٣/ب

٣٥٣ – فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا

[1] - سقطت "له" من د، وط، وص.
[2] - انظر قول الشلوبين في شرح التسهيل للمرادي ١٠٤٠/٢، ومر ٥٨٨/٢، والمساعد ١٨٧/٤.
[3] - انظر سر صناعة الإعراب ٦٠٣/٢، وشرح الشافية للرضي ٨٩/٣، واللسان (وصل).
[4] - انظر الخصائص ٣٥١/١، واللسان (وقح).
[5] - أغلب التنبيه السادس في مر ٥٨٩/٢.
[6] - هو من اليسر؛ أي: اللين. أو هو من الميسر؛ أي: لعب بالقداح. انظر اللسان والقاموس (يسر)، والهمع ٤٦٣/٣.
[7] - انظر شرح الشافية للرضي ٩٤/٣، واللسان (يئس)، والهمع ٤٦٣/٣. وفي ط١:"ييئس". وهو خطأ.
[8] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".
[9] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٨٩/٢-٥٩٠.
[10] - الرجز لأبي حيّان الفقعسيّ في زهر. وهو بلا نسبة في المقتضب ٩٨/٢، والأصول ١١٥/٣، والخصائص ١٤٤/١، والإنصاف ٧٨٥/٢، والمقاصد ٥٧٨/٤، والخزانة ٣١٦/٢. ورد في نا ٨٦٨، ومر ٥٩٠/٢، وهشا ٣٤٦/٤، وجا ٣٧٤/٤، وشا ٤٠٩/٩، وزهر ٣٩٦/٢.
موضع الشاهد: يؤكرم، ووجه الاستشهاد إثبات الهمزة في مضارع "أكرم" للضرورة.

والكَلِمَةُ المُسْتَنْدَرَةُ قولُهم: "أرضٌ مُؤَرْنِبَةٌ" بكسر النّون؛ أي: كثيرةُ الأرانب، وقولُهم: "كِسَاءٌ مُؤَرْنَبٌ"؛ إذا خُلِطَ صُوفُه بِوَبَرِ الأرانب[١]. هذا على القَول بزيادةِ همزةِ "أرْنَب"، وهو الأظْهَرُ.

تنبيه[٢]:

لو أُبْدِلَتْ همزةُ "أفْعَلَ" هاءً كقولهم في "أرَاقَ": "هَرَاقَ"، أو عَيناً كقولهم في "أبْهَلَ الإبلَ": "عَبْهَــلَ"[٣] لم تُحْذَفْ لِعَدَمِ مُقْتَضَى الحذْفِ، فتقول: "هَرَاقَ يُهَرِيقُ، فهو مُهَرِيقٌ ومُهَرَاقٌ"، و"عَبْهَلَ الإبلَ يُعَبْهِلُهَــا، فهــو مُعَبْهِلٌ، وهي مُعَبْهَلَةٌ"[٤]. انتهى.

ثمّ أشارَ إلى النّوع الثّالث بقوله:

["ظِلْتُ" وَ"ظَلْتُ" فِي "ظَلِلْتُ" اسْــتُعْمِلاَ وَ"قِــرْنَ" فِي "اقْرِرْنَ" وَ﴿قَــرْنَ﴾ نُقِلاَ]

(**"ظِلْتُ" وَ"ظَلْتُ" فِي "ظَلِلْتُ" اسْتُعْمِلاَ**) أي[٥]: كُلُّ فِعْلٍ ثُلاثيٍّ مكسورِ العَينِ ماضٍ عَينُه ولامُه مِنْ جنْسٍ واحدٍ يُسْتَعْمَلُ في إسنادِه إلى الضَّميرِ المُتَحَرِّكِ على ثلاثة أوجه: تَامّاً كــ"ظَلِلْتُ"، ومحذوفَ اللاّمِ مــع نَقْــلِ حركةِ العَين إلى الفاءِ كــ"ظِلْتُ"، ودونَ نَقْلِها كــ"ظَلْتُ". وكذا تَفْعلُ في "ظَلِلْنَ".

فإنْ زادَ على الثّلاثةِ تَعَيَّنَ الإتمامُ، نحو: "أقْرَرْتُ". وشذَّ "أَحَسْتُ" في "أَحْسَسْتُ"[٦].

وكذا يَتَعَيَّنُ الإتمامُ إنْ كانَ مفتوحَ العَين، نحو: "حَلَلْتُ". وشذَّ "هَمْــتُ" في "هَمَمْــتُ"، حكــاه ابــنُ الأنباري[٧].

وإنْ كانَ الفِعْلُ مُضارعاً أو أمْراً، واتَّصَلَ بنون نسْوَةٍ، جاز الوجهان الأوَّلانِ فقط، نحو: "يَقْرِرْنَ، ويَقِرْنَ، واقْرِرْنَ، وقِرْنَ". وإلى ذلك الإشارةُ بقوله: (**وَ"قِرْنَ" فِي "اقْرِرْنَ"**) أي: اسْتُعْمِلَ "قِرْنَ" [في "اقْرِرْنَ"][٨]، قــال تعالى: ﴿وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[سورة الأحزاب ٣٣: ٣٣] وهو أمرٌ مِنْ "قَرَرْتُ بالمكانِ أَقِرُّ" بالفتح في الماضي، والكسر في المستقبل، فلمّا أُمِرَ منه اجتمع مِثلانِ وأوّلُهما مكسورٌ فَحَسُنَ الحذفُ كما فُعِلَ بالماضي[٩]. وقيل[١٠]: هو أمْرٌ مِنَ "الوَقَارِ"، يُقال: "وَقَرَ يَقِرُ"، فيكونُ/ "قِرْنَ" محذوفَ الفاءِ مثلَ "عِدْنَ". ورُجِّحَ[١١] الأوّلُ لِتَتَوَافقَ القِراءتانِ. فإنْ ٤١٤/أ

---

[١] - انظر الكتاب ٣٣١/٢، والمقتضب ٩٨/٢، والصحاح واللسان (رنب)، والهمع ٤٦٣/٣.
[٢] - كلام التنبيه في مر ٥٩٠/٢.
[٣] - في د، وط، وص:"أنهل الإبل: عنهل" بالنون. وهو تصحيف؛ إذ لم أقف على مثلها في المعاجم. والصحيح المثبت. وعَبْهَلَ الإبلَ، أي: أهملها، مثل أبْهَلَهَا. انظر الصحاح (عبهل)، واللسان (أبهل).
[٤] - وردت في د، وط، وص:"عنهل الإبل يعنهلها، فهو معنهل، وهي معنهلة". وهو تصحيف.
[٥] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٩١/٢-٥٩٣. وانظر شرح الكافية ٢١٧٠/٤.
[٦] - انظر الكتاب ٤٠٠/٢، والأصول ٤٣٢/٣، والخصائص ٤٣٨/٢، والممتع ٦٦١/٢، والارتشاف ٢٤٧/١.
[٧] - انظر حكاية ابن الأنباري في مر ٥٩١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ٧٢٥/٢، وزهر ٣٩٧/٢. وذكرها الفراء في معاني القرآن ١٩١/٢ قبلُ. وذكرت الحكاية دون نسبة في الارتشاف ٢٤٨/١.
[٨] - زيادة من د، وط، وص.
[٩] - وذلك ما ذهب إليه الكسائي في معاني القرآن ٢١٤.
[١٠] - ممن قال بذلك أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٣٧/٢.
[١١] - انظر معاني القرآن للفراء ٣٣٠/٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٢٥/٤.

كانَ أوَّلُ المِثلين مفتوحاً كما في لُغَةِ مَنْ قال: "قَرِرْتُ بالمكانِ" – بالكسر – "أَقَرُّ" – بالفتح – فالتّخفيف قليلٌ، وإليه أشار بقوله: (وَ﴿قَرْنَ﴾ نُقِلاَ) أي: في قراءة نَافعٍ وعاصمٍ[1]؛ لأنّه تخفيفٌ لِمَفتوحٍ. وقد أفهمَ بقوله: (نُقِلا) أنّ ذلك لا يَطَّرِدُ، وصرّح به في الكافية[2]. وأمّا الّذي قبلَه فصرّح في الكافية باطِّرَادِه فقال[3]:

و"قِـرْنَ" في "اقْـرَرْنَ" وقِـسْ مُعْتَضِدَا

وذكرَ غيرُه أنّه لا يَطَّرِدُ، وهو ظاهر كلام التّسهيل[4]. بل ذهبَ ابنُ عصفور[5] إلى أنّ الحذْفَ في "ظَلِلْتُ" ونحوِه غيرُ[6] مُطَّرِدٍ. وقد صرّح سيبويه[7] بأنّه شاذٌّ، وأنّه لم يَرِدْ إلاّ في لفظَتَين مِنَ الثُّلاثِيِّ؛ وهما "ظِلْتُ"، و"مِسْتُ"، وفي لفظٍ ثالثٍ مِنَ الزّوائدِ على ثلاثة؛ وهو "أَحَسْتُ" في "أحْسَسْتُ". وإلى الاطِّرَادِ ذهبَ الشّلوبين[8]. وحكى في التّسهيل[9] أنّ الحذفَ لغةُ سُلَيْم، وبذلك يردُّ على ابنِ عصفور.

تنبيهان[10]:

الأوّل: اخْتَلَفَ كلامُ النّاظم في المحذوف؛ فذهب في شرح الكافية[11] إلى أنّ المحذوفَ اللاَّمُ، وذهب في التّسهيل[12] إلى أنّ المحذوفَ العَينُ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه[13].

الثّاني: أجازَ في الكافية وشرحِها[14] إلحاقَ المضمومِ العَينِ بالمكسورِ، فأجازَ في "اغْضُضْنَ" أنْ يُقالَ: "غُضْنَ"[15] قِياساً على "قِرْنَ"، واحْتجَّ له بأنّ فَكَّ المضمومِ أَثْقَلُ مِنْ فَكِّ المكسور، وإذا كانَ فَكُّ المفتوحِ قد فُرَّ منه إلى الحذْفِ في "قَرْنَ" المفتوحِ القافِ فَفِعْلُ ذلك بالمضمومِ أحقُّ بالجواز، قال[16]: ولَمْ أرَهُ مَنْقُولاً". انتهى[17].

---

[1] - قراءة نافع وعاصم في السبعة لابن مجاهد ٥٢١، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٩٩/٢.
[2] - شرح الكافية ٢١٧٠/٤.
[3] - شرح الكافية ٢١٦٩/٤.
[4] - ٣١٤.
[5] - الممتع ٦٦١/٢-٦٦٢.
[6] - سقطت "غير" من ط١. وهو خطأ.
[7] - الكتاب ٤٢٩/٢.
[8] - انظر مذهب الشلوبين في الارتشاف ٢٤٧/١، والمساعد ١٩٧/٤، وشا ٤١٧/٩، وزهر ٣٩٧/٢.
[9] - ٣١٤.
[10] - كلام التنبيهين في مر ٥٩١/٢-٥٩٣.
[11] - ٢١٧٠/٤.
[12] - ٣١٤.
[13] - الكتاب ٤٢٩/٢.
[14] - ٢١٧٠/٤-٢١٧١.
[15] - في د "غض". وهو خطأ.
[16] - شرح الكافية ٢١٧١/٤.
[17] - ليست "انتهى" في د.

فَصْلٌ فِي الإِدْغَامِ

يعني[1]: اللاّئق بالتّصريف كما قيَّده في الكافية[2]. وهو لغةً: الإِدْخَالُ، واصْطِلاحاً: الإتيانُ بحرفَين ساكنٍ فَمُتَحَرِّكٍ/ مِنْ مَخْرَجٍ واحدٍ بِلا فَصْلٍ. والادِّغامُ – بالتّشديد – "افْتِعَالٌ" منه، وهو لغةُ سيبويه[3]. وقال ابن ٤١٤/ب
يعيش[4]: "الادِّغَامُ – بالتّشديد – مِنْ ألفاظِ البصريّين، والإدغامُ – بالتّخفيف – مِنْ ألفاظ الكوفيّين".

ويكونُ الإدغامُ في المُتَمَاثِلَينِ[5]، وفي المُتَقَارِبَين، وفي كلمةٍ، وفي كلمتين. وهو بابٌ مُتَّسِعٌ. واقتصرَ النّاظم في هذا الفَصْلِ على ذكر إدغامِ المِثْلَين في كلمةٍ فقال:

[أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ لاَ كَمِثْلِ "صُفَفِ"
وَ"ذُلُلٍ" وَ"كِلَلٍ" وَ"لَبَبِ" وَلاَ كَـ"جُسَّسٍ" وَلاَ كَـ"اخْصُصَ ٱبِي"
وَلاَ كَـ"هَيْلَلَ" وَشَذَّ فِي "أَلِلْ" وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ]

(**أَوَّلَ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ...فِي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ**)؛ أي[6]: يجبُ إدغامُ أوَّلِ المِثْلَينِ المُتَحَرِّكَينِ بشروطٍ؛ وهي أحدَ عَشَرَ:

أحدها: أنْ يكونا في كلمةٍ، نحو: "شَدَّ"، و"مَلَّ"، و"حَبَّ"، أصْلُهُنَّ: "شَدَدَ" بالفتح، و"مَلِلَ" بالكسر، و"حَبُبَ" بالضَّمِّ. فإنْ كانا في كلمتين مثل ﴿جَعَلَ لَكَ﴾[سورة الفرقان٢٥: ١٠] كان الإدغامُ جائزاً لا وَاجباً بشرطين: أنْ لا يكونا همزتَين[7]، نحو: "قَرَأَ آيَةً"، فإنّ الإدغامَ في مثلِه رَدِيءٌ[8]. وأنْ لا يكونَ الحرفُ الّذي قبلهما

[1] - الشرح الآتي في مر ٥٩٤/٢. وانظر الارتشاف ٣٣٧/١.
[2] - شرح الكافية ٢١٧٥/٤.
[3] - الكتاب ٢٥٤/٢، ٤٠٤.
[4] - شرح المفصل لابن يعيش ١٢١/١٠. وابن يعيش هو يعيش بن علي بن يعيش، الأندلسي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، أبو البقاء موفق الدين، من كبار العلماء بالعربية، وصناعته التصريف، وله تصانيف مشهورة منها: (شرح المفصل)، و(شرح الملوكي). توفي سنة ٦٤٣هـ. انظر البلغة ٣١٩-٣٢٠، والأعلام ٢٠٦/٨.
[5] - في د:"المثلين".
[6] - الشرح الآتي مستفاد من مر ٥٩٤/٢-٦٠١.
[7] - في ط١:"لهمزتين". وهو خطأ.
[8] - انظر الكتاب ٤٠٩/٢-٤١٠، والممتع ٦٣٣/٢-٦٣٤.

سَاكِناً غيرَ لِينٍ، نحو: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[سورة البقرة٢: ١٨٥]. فإنّ هذا[1] لا يجوزُ إدغامُه عند جمهور البصريّين[2]. وقد رُوِيَ عن أبي عمرٍو[3] إدغامُ ذلك، وتأوّلوه على إخفاءِ الحركةِ، وأجازه الفرّاءُ[4].

الثّاني: أنْ لا يَتَصَدَّرَا نحو: "دَدَن". قال المصنّفُ في بعض كتبه[5]: "إلاّ أنْ يكونَ أوَّلُهما تاءَ المضارعةِ، فقد تُدْغَمُ بعدَ مَدَّةٍ أو حركةٍ، نحو: ﴿لا تَيَمَّمُوا﴾[سورة البقرة٢: ٢٦٧]، و﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [سورة الملك٦٧: ٨]". انتهى.

ويجوزُ الإدغامُ في الفِعْلِ الماضي إذا اجتمعَ فيه تاءان والثّانيةُ أصْلِيَّةٌ نحو: "تَتَابَعَ"، ويُؤْتَى بهمزةِ الوَصْلِ فيُقالُ: "اتَّابَعَ"، وسيأتي الكلامُ عليه. و لم يذكر هنا هذا الشَّرطَ لِوضُوحه، وقد ذكرَه في الكافية[6] وغيرِها[7].

الثّالثُ والرّابعُ والخامسُ والسّادسُ: أنْ لا يكونا في اسمٍ على "فُعَلٍ"، بِضَمِّ أوَّلِه وفتحِ ثانيه، كـ"صُفَفٍ" جمع "صُفَّةٍ"[8]،/ و"جُدَد" جمع "جُدَّة" وهي الطَّرِيق في الجبل[9]. أو "فُعُل"، بضمَّتَينِ، نحو: "ذُلُل" جمع "ذَلُول"، بالمعجمة، ضِدّ الصَّعبةِ[10]، و"جُدُد" جمع "جَدِيد". أو "فِعَل"[11]، بكسر أوَّله وفتحِ ثانيه، نحو: "كِلَل" جمع "كِلَّةٍ"[12]، و"لِمَم" جمع "لِمَّة"[13]. أو "فَعَل" – بفتحتين – نحو: "لَبَبٍ"، و"طَلَلٍ". فكلٌّ هذه يمتنع إدغامها. وإلى ذلك أشار بقوله: (**لاَ كَمِثْلِ "صُفَفٍ"**...**وَ"ذُلُلٍ" وَ"كِلَلٍ" وَ"لَبَبِ"**). وعِلَّةُ امتناعِ الإدغامِ في هذه الأمثلةِ الأربعةِ أنّ الثّلاثة الأُوَل[14] منها مُخَالِفَةٌ للأفعالِ في الوزْنِ، والإدغامُ فَرْعٌ عن[15] الإظهارِ فَخُصَّ بالفِعْلِ لِفَرْعِيَّتِه، وتَبِعَ الفِعْلَ فيه مَا وَازَنَه مِنَ الأسماءِ، دونَ مَا لَمْ يوازِنْه. وأمّا الرّابعُ، فإنّه وإنْ كان مُوَازِناً للفِعْلِ، إلاّ أنّه لم يُدْغَمْ لِخِفَّتِهِ ولِيكونَ مُنَبِّهاً[16] على فَرْعِيَّةِ الإدغام في الأسماءِ حيثُ أُدْغِمَ مُوازِنُه في الأفعالِ، نحو: "رَدَّ"، فيُعْلَمُ بذلك ضَعْفُ سَبَبِ الإدغامِ فيه – أي الاسم[17]– وقوَّتُه في الفِعْلِ. ٤١٥/أ

[1] - في ط١:"فإنه".
[2] - انظر الكتاب ٤١٠/٢، والتكملة ٢٧٤، وإيضاح ابن الحاجب ٤٩٤/٢، والممتع ٦٥٢/٢.
[3] - روي عن أبي عمرو بن العلاء في الإقناع ١٩٥/١، والنشر ٢٧٥/١. واسمه في اصطلاح القراء الإدغام الكبير.
[4] - معاني القرآن للفراء ٢٠٦/١.
[5] - كذا نقل عنه في شرح التسهيل للمرادي ١١٠٩/٢. ولم أقف عليه فيما عدت إليه من كتبه.
[6] - شرح الكافية ٢١٨٥/٤.
[7] - التسهيل ٣٢٤.
[8] - صُفّةُ الرَّحْل والسَّرْج هي التي تَضُمّ أطرافهما من أعْلاهما وأسفلهما. انظر الصحاح واللسان (صفف).
[9] - انظر الصحاح واللسان (جدد).
[10] - انظر الصحاح واللسان (ذلل).
[11] - في ط١:"يعل". وهو تحريف.
[12] - والكِلّةُ: السِترُ الرَّقيقُ يُخاطُ كالبيتِ يُتَوَقَّى فيه من البقِّ. انظر الصحاح واللسان (كلل).
[13] - اللِمَّةُ: الشعرُ يجاوز شَحمة الأذن. انظر الصحاح واللسان (لمم).
[14] - في ط١:"الأولى".
[15] - في د:"على". وهو خطأ.
[16] - في د:"بَنْيُها". وهو تحريف.
[17] - سقط "أي الاسم" من د، وط، وص.

تنبيهات[1]:

الأوّل: يمتنع الإدغامُ أيضاً فيما وَازَنَ أحَدَ هذه الأمثلةِ بصدْرِه لا بجُمْلَتِه، نحو: "خُشَشَاء"[2] لعظْمٍ خلفَ الأذن[3]، ونحو: "رُدُدَان"[4] مثل "سُلُطَان"؛ بمعنى "سُلْطَان"[5]، مِنَ الرَّدِّ، ونحو: "حِبَبَة" جمع "حُبٍّ"[6]، ونحو: "الدَّجَجَان" مصدر "دَجَّ"؛ بمعنى "دَبَّ"[7].

الثّاني: كان ينبغي أنْ يَسْتَثْنِيَ مِثالاً خامساً يمتنع فيه الإدغامُ، وهو "فِعِل" نحو: "إِبِل"؛ لكونه مُخَالِفاً لأوزانِ الأفعالِ. فلو بَنَيْتَ مِنَ "الرَّدِّ" مثلَ "إِبِل" قلتَ: "رِدِدٌ" بالفَكِّ. ولعلَّ عُذْرَه في عدم استثنائه أنّه بناءٌ لم يكثرْ في الكلام، و لم يُسْمَعْ في المضَاعَفِ، وقد استثناه في بعض نسخ التّسهيل[8].

الثّالث: اعلم أنّ أوزانَ الثُّلاثيِّ الّتي يمكن فيها اجتماعُ مِثلَين مُتَحَرِّكَين لا تزيد على تسعةٍ، وقد سبق ذكر خمسةٍ منها، وبقيت/ أربعةٌ منها؛ واحِدٌ مُهْمَلٌ، فلا كلام فيه، وهو "فِعُل" بكسر الفاء وضمِّ العين. وثلاثةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ؛ وهي "فَعِلٌ" نحو: "كَتِف"، و"فَعُلٌ" نحو: "عَضُد"، و"فُعِلٌ" نحو: "دُئِل". فإذا بَنَيْتَ مِنَ "الرَّدِّ" مثلَ "كَتِفٍ"، أو "عَضُدٍ" قلتَ: "رَدٌّ"، أو "رَدٌّ"[9] بالإدغام؛ لأنّهما موافقان لوزنِ الفِعْلِ، وليسا في خِفَّةِ "فَعَلٍ" نحو: "لَبَب". هذا مذهب الجمهور[10]. وخالف ابنُ كَيسان[11] فقال: "رَدِدٌ، ورَدُدٌ، بالفَكِّ"، ووافقه النّاظم في التّسهيلِ[12] في الأوّل دونَ الثّاني. وإذا بَنَيْتَ مِنَ "الرَّدِّ" مثلَ "دُئِل" قلتَ: "رُدِدٌ" بالفَكِّ. ومَنْ رأى أنّ "فُعِل" أصْلٌ في الفِعْلِ ينبغي أنْ يُدْغِمَ. وقياس مذهب ابنِ كَيسان الفَكُّ، بل هو في هذا أَوْلَى، وعليه مشى في التّسهيل. انتهى. ٤١٥/ب

السّابع مِنَ الشُّروطِ: أنْ لا يتّصِلَ بأوَّلِ المِثلَين مُدْغَمٌ فيه، وإليه أشار بقوله: (**وَلاَ كَـ"جُسَّسٍ"**) وهو جمع "جَاسٍّ" اسم فاعِلٍ من "جَسَّ الشَّيءَ" إذا لَمَسَهُ، أو مِنْ "جَسَّ الخَبَرَ" إذا فَحَصَ عنه؛ وهو الجَاسُوس[13]. وإنّما وَجَبَ الفَكُّ لأنّه لو أُدْغِمَ فيه المُدْغَمُ لالتقى ساكنانِ.

---

[1] - التنبيهات في مر ٥٩٧/٢-٥٩٩.
[2] - في د:"حشيشا". وهو خطأ.
[3] - انظر الصحاح واللسان (خشش).
[4] - هو لفظ مصنوع لا معنى له.
[5] - السُّلطان والسُّلُطانُ: قُدْرةُ الملِك. انظر اللسان (سلط).
[6] - الحُبُّ: جَرَّةٌ ضَخمةٌ يجعل فيها الماء. فارسي معرب. انظر الصحاح (حبب)، والمعرب للجواليقي ١٦٨، واللسان (حبب).
[7] - انظر الصحاح واللسان (دجج).
[8] - ٣٢١.
[9] - في صب١٨٩٢/٤:"قوله: ردّ أو ردّ بفتح الراء فيهما، ولا يصح ضم راء أحدهما؛ لأن حركة المدغم لا تنقل لما قبله إلا إذا كان ما قبله ساكن. وكان يكفيه الاقتصار على أحدهما كما في عبارة المرادي [مر٥٩٨/٢]".
[10] - انظر مذهب الجمهور في المنصف ٥٢٣-٥٢٤، والممتع ٦٤٦/٢، والارتشاف ٣٤١/١، ومر ٥٩٩/٢.
[11] - انظر مذهب ابن كيسان في الممتع ٦٤٦/٢، والارتشاف ٣٤١/١، ومر ٥٩٩/٢.
[12] - الظاهر من كلام التسهيل ٣٢١ موافقة ابن مالك مذهب الجمهور. وكذا في شرح الكافية ٢١٧٦/٤-٢١٧٧.
[13] - انظر الصحاح واللسان (جسس).

الثّامن: أنْ لا يَعْرِضَ تحريكُ ثانيهما، وإليه أشار بقوله: (**وَلاَ كَـ"اخْصُصَ ٱبي"**)؛ لأنّ الأصْلَ: "اخْصُصْ" بالإسكانِ، فنُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى السّاكن قبلها[1]، فلم يُعْتَدَّ بها لِعُرُوضِها.

التّاسع: أنْ لا يكونَ ما هما[2] فيه مُلْحِقاً بغيرِه، وإليه أشار بقوله: (**وَلاَ كَـ"هَيْلَل"**) وهذا نوعان[3]: أحدهما: ما حَصَلَ فيه الإلحاقُ بزائدٍ قبل المِثْلَين، نحو: "هَيْلَلَ" إذا أكثرَ مِنْ "لاَ إِلَهَ إلاَّ اللهُ"[4]، فإنّ الياء فيه مَزيدةٌ للإلحاقِ بـ"دَحْرَجَ". والآخرُ: ما حَصَلَ فيه الإلحاقُ بأحد المِثْلَين، نحو: "جَلْبَبَ"، فإنّ إحدى باءَيه مَزِيدةٌ للإلحاقِ بـ"دَحْرَجَ". وإنّما امتنع في هذين النّوعين لاستلزامهِ فواتَ ما قُصِدَ مِنَ الإلحاقِ[5].

العاشرُ[6]: أنْ لا يكونَ مِمّا شذَّتِ العربُ في فَكِّهِ اخْتِياراً،/ وهي ألفاظٌ مَحْفُوظَةٌ لا يُقَاسُ عليها، وإلى هذا ٤١٦/أ
أشار بقوله: (**وَشَذَّ فِي "أَلِلْ"...وَنَحْوِهِ فَكٌّ بِنَقْلٍ فَقُبِلْ**) أي: شَذَّ الفَكُّ في ألفاظٍ؛ منها قولُهم: "أَلِلَ السِّقَاءُ"؛ إذا تغيَّرَتْ رائحتُه، وكذلك الأسنانُ إذا فسدتْ، والأُذُنُ إذا رَقَّتْ[7]، وقولُهم: "دَبَبَ الإنْسانُ"؛ إذا نبتَ الشَّعْرُ في جبينه[8]، و"صَكَكَ الفرَسُ"؛ إذا اصْطَكَّ[9] عُرْقُوْبَاهُ[10]، و"ضَبِبَتِ الأرْضُ"؛ إذا كثرَ ضِبابُها[11]، و"قَطِطَ الشَّعْرُ"؛ إذا اشْتَدَّتْ جُعودَتُه[12]، و"لَحِحَتِ العَينُ ولَخِخَت"[13]؛ إذا التَصَقَتْ بالرَّمَصِ[14]، و"مَشِشَتِ[15] الدَّابَّةُ"؛ إذا شَخَصَ في وظيفِها[16] حَجْمٌ دونَ صَلابَةِ العَظْمِ[17]، و"عَزُزَتِ النّاقةُ"؛ إذا ضَاقَ إحْلِيلُها، وهو مجرى لبنها[18]. فشُذوذ تَرْكِ الإدغامِ في هذه الأفعالِ كشُذوذِ تَرْكِ الإعلالِ في نحو: "القَوَد"، و"الحَيَد"[19]، و"الصَّيَد"، و"الحَوَكَة"، و"الخَوَنَة" مِمّا سبق[20] في موضعه. فلا يجوز القياسُ على شيءٍ مِنْ هذه المفكوكاتِ، كما لا يُقاس على شيءٍ مِنْ تلك المُصَحَّحَاتِ، وما ورد مِنْ ذلك في الشِّعْرِ عُدَّ[21] مِنَ الضّروراتِ، كقول أبي النّجم[22]:

٣٠٨ – الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ

---

[1] - سقطت "قبلها" من د.
[2] - في ط١:"هي". وهو خطأ.
[3] - في د:"هذان النوعان". وفي ط١:"هذان نوعان".
[4] - انظر اللسان (هيلل).
[5] - في د زيادة "بدحرج".
[6] - الكلام الآتي في شرح الكافية ٤/٢١٨٠-٢١٨٢.
[7] - انظر الصحاح واللسان (ألل).
[8] - كذا ورد في شرح الكافية ٤/٢١٨١، ومر ٢/٦٠٠، وجز ٤٢١. وفي الصحاح واللسان (دبب): دَبَبُ الوَجْه: زَغَبُه. ولم أقف على غير ذلك فيما عدت إليه من معاجم. وفي ط٢:"دَبِبَ" من باب فرح. وفي صب ٤/١٨٩٣:"قال المدابغي والحفني من باب ضَرَبَ. وقد يؤخذ من كلام القاموس كونه من باب فرح".
[9] - في د، وط، وص:"اصطكت".
[10] - والعرقوبان للفرس كالركبتين للإنسان. انظر الصحاح واللسان (صكك).
[11] - انظر الصحاح واللسان (ضبب).
[12] - انظر الصحاح واللسان (قطط).
[13] - في ط١:"لحمت العين ولخمت". وهو تحريف.
[14] - والرَّمَصُ: وسخٌ أبيض يجتمع في الموق. انظر الصحاح (رمص)، واللسان(لخخ).
[15] - في ط١:"مشتت". وهو تحريف.
[16] - في ط١:"وظيفتها". وهو خطأ.
[17] - والوَظيفُ: مُسْتَدَقُّ الذراع والساق من الخيل والإبل ونحوهما. انظر الصحاح واللسان (مشش).
[18] - انظر الصحاح (حلل)، واللسان (عزز).
[19] - في د:"الجيد". وهو تصحيف.
[20] - فصل قلب الواو والياء ألفاً ٤٦٦.
[21] - في ط١:"عدد". وهو خطأ.
[22] - سبق تخريج الرجز. وموضع الشاهد: الأجلل، ووجه الاستشهاد فك الإدغام فيه للضرورة.

تنبيه[1]:

قد شذَّ الفَكُّ أيضاً في كلماتٍ مِنَ الأسماءِ؛ منها قولُهم[2]: "رَجُلٌ ضَفِفُ الحَالِ"، و"مُحْبَبٌ"[3]. وحكى أبو زيد[4]: "طَعَامٌ قَضِضٌ"؛ إذا كان فيه يُبْسٌ.

[وَ"حَيِيَ" افْـكُـكْ وَادَّغِـمْ دُوْنَ حَـذَرْ   كَـذَاكَ نَـحْـوُ "تَتَجَـلَّى" وَ"اسْـتَتَرْ"][5]

(**وَحَيِيَ**[6]) و"عَيِيَ" ونحوهما[7] مِمّا عَيْنُه ولامُه ياءانِ لازِمٌ تحريكُهما (**افْكُكْ وَادَّغِمْ دُوْنَ حَذَرْ**) في واحدٍ منها لوروده. فمَنْ أدغمَ نظرَ إلى أنّهما مِثلانِ في كلمةٍ وحركةُ ثانيهما لازِمَةٌ، وحُقَّ ذلك الإدغامُ لاندراجه في الضَّابطِ المتقدِّمِ. ومَنْ فَكَّ نظرَ إلى أنّ حركةَ الثّاني كالعارِضَةِ لِوُجودِها في الماضي دون المضارع والأمر، والعارِضُ لا يُعْتَدُّ به غالِباً، ومِنْ ثَمّ لم يَجُزِ الإدغامُ في نحو:/ "لَنْ يُحْيِيَ"، و"رَأَيْتُ مُحْيِياً". ٤١٦/ب

وأمّا قوله[8]:

٣٥٤ - وَكَأَنَّهَا بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ   تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِهَا فَتُعِيُّ

فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه، خِلافاً للفرّاء[9].

تنبيه[10]:

الفَكُّ أجودُ مِنَ الإدغامِ، وإنْ كانَ كُلٌّ مِنهما فَصِيحاً مَقْرُوءاً به في المتواترِ. ولعلَّ النّاظمَ أَوْمَأَ إلى ذلك بتقديم الفَكِّ في النّظْمِ. انتهى.

(**كَذَاكَ**) يجوزُ الفَكُّ والإدغامُ فيما اجتمعَ فيه تاءانِ إمّا في أوَّلِه أو وَسَطِه، (**نَحْوُ "تَتَجَلَّى" وَ"اسْتَتَرْ"**).

أمّا الأوّلُ فقال في شرح الكافية[11]: "إذا أَدْغَمْتَ فيما اجتمعَ في أوَّلِه تاءانِ زِدْتَ همزةَ وَصْلٍ تَتَوَصَّلُ بها إلى النُّطقِ بالتّاءِ المُسَكَّنَةِ للإدغامِ[12]، فقلتَ في "تَتَجَلَّى": "اتَّجَلَّى"." هذا كلامه. وفيه نظرٌ؛ لأنّ "تَتَجَلَّى" فِعْلٌ

---

[1] - التنبيه في مر ٦٠١/٢.
[2] - والضفف: الشدة والضيق. انظر الكتاب ٣٩٩/٢، والصحاح (ضفف)، وشرح الشافية للرضي ٢٤١/٣.
[3] - وهو اسم رجل. انظر الكتاب ٣٦٤/٢، وشرح الرضي على الكافية ٢٦٣/٣. وفي ط١:"ويحبب". وهو تحريف.
[4] - انظر حكاية أبي زيد في المنصف ٥٢٣، ومر ٦٠١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١٠٨/٢. وانظر الصحاح واللسان (قضض).
[5] - أغلب الشرح الآتي في مر ٦٠١/٢-٦٠٢.
[6] - في ص:"وحيّي". وهو خطأ.
[7] - سقطت "ونحوهما" من د.
[8] - البيت من الكامل، قائله مجهول. وهو في معاني القرآن للفراء ٢١٣/٣، والمحتسب ٢٦٩/٢، والممتع ٥٨٥/٢، واللسان (عيا)، والهمع ٢١٤/١. ورد في مر ٦٠٢/٢، وشا ٤٥٢/٩. والسبيكة: القطعة من الذهب أو الفضة. والسدة: فناء البيت. وتعيا: تتعب. والشاعر يصف امرأة منعمة؛ لو مشت بفناء دارها لتعبت.
موضع الشاهد: تعيّ، ووجه الاستشهاد إدغام الياءين فيه شذوذاً.
[9] - معاني القرآن للفراء ٢١٣/٣.
[10] - التنبيه في مر ٦٠٢/٢.
[11] - ٢١٨٥/٤.
[12] - في الأصل:"بالإدغام". والمثبت موافق لنص المصدر.

مضارعٌ واجْتِلابُ همزةِ الوصلِ لا يكون في المضارع. والّذي ذكره غيرُه[1] مِنَ النّحاة أنّ الفِعْلَ المُفْتَتَحَ بتاءَين إنْ كان مَاضياً نحو: "تَتَبَّعَ"، و"تَتَابَعَ" جاز فيه الإدغامُ واجتلابُ همزة الوصلِ، فيقال: "اتَّبَعَ"، و"اتَّابَعَ". وإنْ كان مُضارعاً نحو: "تَتَذَكَّرُ" لم يَجُزْ فيه الإدغامُ إنِ ابْتُدِئَ به لِمَا يلزمُ مِنَ اجْتِلابِ همزةِ الوصلِ، وهي لا تكون في المضارع، بل يجوز تخفيفُه[2] بحذف إحدى التّاءَين، وسيأتي في كلامه. وإنْ وُصِلَ بما قبله جازَ إدغامُه بعد مُتَحَرِّكٍ أو لِينٍ نحو: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ﴾ [سورة الملك٦٧: ٨]، ﴿وَلاَ تَيَمَّمُوا﴾[سورة البقرة٢: ٢٦٧]؛ لِعدمِ الاحتياجِ في ذلك إلى اجتلابِ همزةِ الوصلِ.

وأمّا الثّاني وهو "اسْتَتَرَ" ونحوُه مِنْ كُلِّ فِعْلٍ على "افْتَعَلَ" اجتمع فيه تاءانِ، فهذا يجوزُ فيه الفَكُّ، وهو قياسُه؛ لبقاء[3] ما قبل المِثْلَين على السّكون، ويجوز فيه الإدغامُ بعد نقْلِ[4] حركةِ أوَّلِ المِثْلَين إلى السّاكن، فتقول[5]: "سَتَّرَ" بطرح همزةِ الوصلِ مِنْ أوَّلِه؛ لِتَحَرُّكِ السّاكنِ بحركةِ النّقلِ[6].

تنبيهات[7]:/ ٤١٧/أ

الأوّل: إذا أُوثِرَ الإدغامُ في "اسْتَتَرَ" صارَ اللَّفْظُ به كاللَّفْظِ بـ"سَتَّرَ" الّذي وزنه "فَعَّلَ" بتضعيف العين، ولكن يمتازان بالمضارعِ والمصدرِ؛ لأنّك تقول في مضارع الّذي أصْلُه "افْتَعَلَ": "يَسَتِّرُ" بفتح أوَّلِه، وأصْلُه: "يَسْتَتِرُ"، فَنُقِلَ وأُدْغِمَ. وتقول في مضارع الّذي وزنه "فَعَّلَ": "يُسَتِّرُ"[8] بضَمِّ أوَّلِه. وتقول في مصدر الّذي أصْلُه "افْتَعَلَ": "سِتَّاراً"، وأصْلُه: "اسْتِتَاراً"، فلمّا أُرِيدَ الإدغامُ نُقِلَتِ الحركةُ، فَطُرِحَتِ الهمزةُ. وتقول في مصدر الّذي وزنه "فَعَّلَ"[9]: "تَسْتِيْراً" على وزن[10] "تَفْعِيل".

الثّاني: يجوزُ في "اسْتَتَرَ" ونحوِه إذا أُدْغِمَ وَجْهٌ آخَرُ؛ وهو أنْ يُقال: "سِتَّرَ" بكسر فائه، وذلك أنّ السّينَ[11] ساكنةٌ، وحين قُصِدَ[12] الإدغامُ سكنت التّاءُ الأُوْلَى، فالتقى ساكنانِ، فَكُسِرَ أَوَّلُهما على أصْلِ التقاء السّاكنين. ويجوز على هذه اللُّغةِ كَسْرُ التّاءِ إِتْبَاعاً لفاءِ الكلمةِ، فتقول: "فِعِّلَ"، والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنيّة على ذلك، إلاّ أنّ اسمَ الفاعل يشتبه بلفظِ اسم المفعول على لغة مَنْ كسرَ التّاء إتباعاً، فيصير مُشْتَرَكاً كـ"مُخْتَار"[13] فيحتاجُ إلى قرينةٍ.

[1] - كأبي حيان في الارتشاف ٣٣٩/١.
[2] - في د:"تحقيقه". وهو تصحيف.
[3] - في د، وط، وص:"البناء".
[4] - في ط١:"فعل". وهو تحريف.
[5] - في الأصل زيادة "في". وهي زيادة خاطئة.
[6] - أغلب ما سبق في مر ٦٠٢/٢-٦٠٣.
[7] - التنبيهات في مر ٦٠٣/٢-٦٠٤.
[8] - سقطت "يستر" من ط١.
[9] - سقطت "فعّل" من د.
[10] - سقطت "وزن" من ط١.
[11] - في د، وط، وص:"الفاء".
[12] - في ط١:"تصدر".
[13] - في ص:"مغتار". وهو تحريف.

الثّالث: ما ذكره في هذا البيتِ كالمُسْتَثْنَى مِنَ الضَّابطِ المتقدِّمِ. انتهى[1].

(وَمَــا بِتَــاءَيْــنِ ٱبْتُــدِي قَــدْ يُقْتَصَــرْ   فِيْــهِ عَــلَى "تَــا" كَــ"تَبَيَّــنُ الْعِبَــرْ")

الأَصْلُ: "تَتَبَيَّنُ" بتاءَين؛ الأُوْلَى تاءُ المضارعة، والثّانيةُ تاء "تَفَعَّلَ"، وعِلَّةُ الحذف أنّه لَمَّا ثَقُلَ عليهم اجتماعُ المِثلَين و لم يكنْ سبيلٌ إلى الإدغامِ لِمَا يؤدّي إليه منَ اجتلابِ همزةِ الوصلِ، وهي لا تكون في المضارع، عدلوا إلى التّخفيف بحذف إحدى التّاءَين، وهذا الحذْفُ كثيرٌ جداً، ومنه في القُرآن مواضعُ كثيرةٌ نحو: ﴿تَنَزَّلُ المَلاَئِكَةُ وَالرُّوْحُ﴾[سورة القدر٩٧: ٤]، ﴿لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾[سورة هود١١: ١٠٥]،/ ﴿نَاراً تَلَظَّى﴾ [سورة اللّيل٩٢: ١٤]. ٤١٧/ب

تنبيهات:

الأوّل[2]: مذهبُ سيبويه[3] والبصريّين[4] أنّ المحذوفَ هو التّاءُ الثّانيةُ؛ لأنّ الاسْتِثْقَالَ بها حصَلَ. وقد صرَّحَ بذلك في شرح الكافية[5]. وقال في التّسهيل[6]: "والمحذوفةُ هي الثّانيةُ لا الأُوْلَى، خِلافاً لِهِشام". يعني: أنّ مذهب هشامٍ أنّ المحذوفةَ هي الأُوْلَى[7]. ونقله غيرُه[8] عن الكوفيّين.

الثّاني[9]: قد أشَارَ[10] بالمثال إلى أنّ هذا إنّما هو في المضارعِ الواقعِ في الابتداء؛ لأنّه الّذي يَتَعَذَّرُ فيه الإدغامُ، وأنّ الماضي نحو: "تَتَابَعَ" فلا يتعذَّرُ فيه الإدغامُ. وكذا المضارعُ الواقِعُ في الوصْلِ، كما سبق بيانه.

الثّالث[11]: قال في شرح الكافية[12]: "وقد يُفْعَلُ ذلك – يعني: التّخفيفَ بالحذْفِ – بما تصدَّرَ[13] فيه نونانِ، ومِنْ ذلك ما حكاهُ أبو الفَتحِ[14] مِنْ قراءةِ بعضِهم[15]: ﴿ونُزِّلُ المَلاَئِكَةَ تَنْزِيْلاً﴾[سورة الفرقان٢٥: ٢٥]. وفي هذه القراءةِ دليلٌ على أنّ المحذوفةَ مِنْ تَاءَي "تَتَنَزَّلُ" حين قال: "تَنَزَّلُ" إنّما هي الثّانيةُ؛ لأنّ المحذوفةَ مِنْ نوني "نُنَزِّلُ" في القراءةِ المذكورةِ إنّما هي الثّانيةُ". هذا كلامه. قال الشّارح[16]: "ومنهُ على الأظْهَرِ قولُه تعالى: ﴿كَذَلِكَ نُجِّي المُؤْمِنِيْنَ﴾[سورة الأنبياء٢١: ٨٨] في قراءة عاصم[17]، أصْلُه: "نُنْجِي" ولذلك سكنَ آخرُه".[18]

[1] - ليست "انتهى" في ط١.
[2] - التنبيه الأول في مر ٢/٦٠٥.
[3] - الكتاب ٢/٤٢٥.
[4] - انظر مذهب البصريين في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/٣١٦-٣١٧، وأمالي ابن الشجري ٢/٥١٩-٥٢٠، والإنصاف ٢/٦٤٨، وشرح الشافية للرضي ٣/٢٩٠، ومر ٢/٦٠٥، والهمع ٣/٤٨٦.
[5] - ٤/٢١٨٧.
[6] - ٣٢٤.
[7] - انظر مذهب هشام الضرير في شرح القصائد السبع الطوال ١٤٣، ومر ٢/٦٠٥، وزهر ٢/٤٠١.
[8] - كالأنباري في الإنصاف ٢/٦٤٨. وانظر شرح الشافية للرضي ٣/٢٩٠، ومر ٢/٦٠٥، والمساعد ٤/٧٩، وزهر ٢/٤٠١، والهمع ٣/٤٨٦.
[9] - أغلب التنبيه الثاني في مر ٢/٦٠٥. وفي ط٢:"أشار" بدلاً من "الثاني". وهو خطأ.
[10] - في د، وط، وص:"أرشد".
[11] - التنبيه الثالث في مر ٢/٦٠٦.
[12] - ٤/٢١٨٧.
[13] - في الأصل:"يتصدر". والمثبت موافق لنص المصدر.
[14] - المحتسب ٢/١٢٠.
[15] - قراءة ابن كثير وأهل مكة، ورويت عن أبي عمرو. وانظر الكتاب ٢/٤٠٨، ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ١٠٦.
[16] - ٨٧٢.
[17] - انظر قراءة عاصم في السبعة لابن مجاهد ٤٣٠، وإعراب القراءات السبع لابن خالويه ٢/٦٥.
[18] - في د، وط، وص زيادة "انتهى".

الحادي عشر مِنْ شُروطِ وجوب الإدغامِ: أنْ لا يَعْرِضَ سكونٌ لثاني[1] المِثلَين؛ إمّا لاتّصاله بضميرِ رفعٍ، وإمّا لجزمٍ[2] وشِبْهِهِ، وقد أشار إلى الأوّل بقوله:

(وَفُــكَّ حَيْــثُ مُــدْغَــمٌ فِيْهِ سَــــكَنْ لِكَــوْنِــهِ بِمُضْمَــرِ الــرَّفْــعِ اقْتَــرَنْ)

لِتَعَذُّرِ الإدغامِ بذلك. والمرادُ بمضْمَرِ الرَّفْعِ تاءُ الضَّميرِ، و"نا"، ونونُ الإناث.

[نَـحْــوُ "حَـلَلْتُ مَـا حَـلَلْتَهُ" وَفِــي جَــزْمٍ وَشِــبْهِ الْجَــزْمِ تَخْيِيْــرٌ قُفِــي]

(**نَحْوُ "حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ"**)، و"حَلَلْنا"، و"الهِنْدَاتُ حَلَلْنَ"، فالإدغام في ذلك ونحوه لا يجبُ، بل لا يجــوزُ. قال في التّسهيل[3]: "والإدغامُ قبلَ الضَّميرِ لُغَيَّةٌ". قال سيبويه[4]: "وزعم الخليل أنّ ناساً مِنْ بَكْرِ بنِ وائلٍ يقولون: "رَدَّنَ"، و"مَرَّنَ"[5]، و"رَدَّتَ"." وهذه لغةٌ/ ضعيفةٌ، كأنّهم قَدَّرُوا الإدغامَ قبل دخول النّون والتّاءِ، وأبقَوا اللَّفْظَ على حاله[6]. ٤١٨/أ

وأشارَ إلى الثّاني بقوله: (**وَفِي...جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ**)، والمرادُ بهِ[7] الوَقْفُ، (**تَخْيِيرٌ**)؛ أي: بينَ الفَكِّ والإدغامِ، (**قُفِي**) أي: تُبِعَ، نحو: "لَمْ يَحْلُلْ، ولَمْ يَحُلَّ، واحْلُلْ، وحُلَّ". الفَكُّ لغةُ أهل الحجازِ، والإدغامُ لغةُ تميمٍ[8].

تنبيهات:

الأوّل[9]: المرادُ بالتّخييرِ استواءُ الوجهين في أصْلِ الجوازِ، لا استواؤُهما في الفَصاحةِ؛ لأنّ الفَكَّ لغــةُ أهــل الحجازِ، وبها جاء القرآنُ غالِباً، نحو: ﴿إِنْ تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ﴾[سورة آل عمران٣: ١٢٠]، ﴿ومَــنْ يَحْلِــلْ عَلَيْــهِ غَضَبِي﴾[سورة طه٢٠: ٨١]، ﴿وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ﴾[سورة لقمان٣١: ١٩]، ﴿وَلاَ تَمْنُنْ﴾[سورة المدَّثِّر٧٤: ٦]. وجاء على لغةِ تميمٍ: ﴿وَمَنْ يَرْتَدَّ﴾[10] في المائدةِ [سورة المائدة٥: ٥٤]، ﴿وَمَنْ يُشَاقِّ اللهَ﴾ في الحشْرِ [سورة الحشر٥٩: ٤].

الثّاني[11]: إذا أُدْغِمَ في الأمرِ على لغةِ تميمٍ وَجَبَ طَرْحُ همزةِ الوصلِ؛ لِعَــدَمِ الاحتيــاجِ إليهــا. وحكــى الكِسائِيّ[12] أنّه سمع مِنْ عبد القَيس: "ارُدَّ"، و"اُغُضَّ"، و"اُمُرَّ" بهمزة الوصْلِ[13]. ولم يَحْكِ ذلك أحــدٌ مِــنَ البصريّين.

---

[1] - في د، وط، وص:"ثاني".
[2] - في ط١:"بالجزم".
[3] - ٣٢١.
[4] - الكتاب ١٦٠/٢.
[5] - في ط، وص:"ردّنا، ومرّنا".
[6] - الشرح السابق في مر ٦٠٧/٢.
[7] - سقطت "به" من ط١.
[8] - انظر لغة أهل الحجاز ولغة تميم في شرح الكافية ٢١٩١/٤، والتسهيل ٢٦٠، والارتشاف ٣٤٣/١، ومر ٦٠٨/٢، وهشا ٣٥٠/٤، والمساعد ٢٥٩/٤.
[9] - أغلب التنبيه الأول في مر ٦٠٨/٢.
[10] - قرأ ابن عامر ونافع ﴿وَمَنْ يَرْتَدِد﴾ بدالين. وقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى بدال مشددة. انظر السبعة ٢٤٥. والشواهد القرآنية الأخرى المستشهد بها قرأ بها السبعة كما أثبتت. ويجوز في العربية الفك والإدغام.
[11] - التنبيه الثاني في مر ٦٠٩/٢.
[12] - انظر حكاية الكسائي في الارتشاف ٣٤٤/١، ومر ٦٠٩/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١١٣/٢، وزهر ٤٠١/٢.
[13] - رسمت في ط٢ بهمزة القطع. وهو خطأ.

الثّالث[1]: إذا اتَّصلَ بالُمدْغَمِ فيه واوُ جمعٍ نحو: "رُدُّوا"، أو ياءُ مُخَاطَبَةٍ نحو: "رُدِّي"، أو نونُ توكيدٍ نحو: "رُدَّنَّ"، أدغمَ الحجازيّون و غيرُهم مِنَ العربِ؛ لأنّ الفِعْلَ حينئذٍ مبنيٌّ على هذه العَلاماتِ، فليس تحريكُه بعارضٍ.

الرّابع[2]: التزمَ الُمدْغِمُونَ فتحَ الُمدْغَمِ فيه قبلَ هاء الغائبةِ نحو: "رُدَّهَا، ولَم يَرُدَّهَا". والتزموا ضمَّةً قبل هاء الغائبِ نحو: "رُدُّهُ، ولَم يَرُدُّهُ"؛ لأنّ الهاءَ خفيةٌ[3] فلم يعتَدُّوا بوجودها، فكأنَّ[4] الدَّالَ قد وَلِيَها الألفُ والواوُ.[5] وحكى الكوفيّون[6]: "رُدُّهَا" بالضَّمِّ والكسرِ، و"رُدَّهُ" بالفتح والكسر[7]، وذلك في المضمومِ الفاءِ. وحكى ثعلب[8] الأوجهَ الثَّلاثَةَ قبلَ هاءِ الغائبِ. وغُلِّطَ[9] في تجويزه الفتح. وأمّا الكَسْرُ فالصَّحيحُ أنّه لُغَيَّةٌ. سمع الأخفشُ[10] مِنْ/ ٤١٨/ب ناسٍ مِنْ عقيلٍ: "مُدِّهِ"، و"غُضِّهِ"[11] بالكسر. والتزمَ أكثرُهم[12] الكسرَ قبل ساكنٍ، فقالوا: "رُدِّ القَوْمَ"؛ لأنّها حركةُ التقاءِ السّاكنين في الأصْلِ. ومنهم مَنْ يفتحُ، وهم بنو أسد[13]. وحكى ابن جنّي الضَّمَّ. وقد رُوِيَ بِهِنّ قوله[14]:

٣٥٥ - فَغُضَّ الْطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ [فَلاَ كَعْبَاً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبَا]

نعم، الضَّمُّ قليلٌ. قال في التّسهيل في باب التقاء السّاكنين[15]: "ولا يُضَمُّ قبلَ ساكنٍ، بل يُكْسَرُ، وقد يُفْتَحُ". هذا لفْظُه.

فإنْ لم يتَّصِلْ الفِعْلُ بشَيءٍ مِمّا ذُكِرَ ففيه ثلاثُ لغاتٍ: الفتحُ مُطْلَقاً نحو: "رُدَّ"، و"فِرَّ"، و"عَضَّ"، هي لغةُ أسدٍ وناسٍ غيرِهم[16]. والكسرُ مُطْلَقاً نحو: "رُدِّ"، و"فِرِّ"، و"غُضِّ"، وهي لغة كعبٍ ونُمَيْر[17]. والإتباعُ لحركة الفاءِ نحو: "رُدُّ"، و"فِرِّ"، و"عَضَّ". وهذا أكثرُ في كلامهم[18].انتهى.

---

[1] - التنبيه الثالث في مر ٦٠٩/٢. وانظر إيضاح ابن الحاجب ٣٦٢/٢، والارتشاف ٣٤٤/١.
[2] - أغلب التنبيه الرابع في مر ٦٠٩/٢-٦١٠. وانظر الممتع ٦٥٨/٢-٦٥٩، وزهر ٤٠١/٢-٤٠٢.
[3] - في ط٢: "خفيفة".
[4] - في الأصل، ود، وط١، وص:"فكان". وهو تحريف. والمثبت ما في ط٢.
[5] - انظر الكتاب ١٥٩/٢، والأصول ٣٦٢/٢، والشافية ٥٩، والممتع ٦٥٨/٢.
[6] - انظر حكاية الكوفيين في مر٦٠٩/٢، وزهر ٤٠١/٢.
[7] - سقط "ورده بالفتح والكسر" من ط١.
[8] - انظر حكاية ثعلب في إيضاح ابن الحاجب ٣٦٥/٢، ومر ٦٠٩/٢، وزهر ٤٠١/٢.
[9] - ممن غلطه ابن الحاجب في الشافية ٥٩. وانظر شرح الشافية للرضي ٢٤٦/٢.
[10] - انظر ما نقله الأخفش عن بني عقيل في المفصل ٤٩٤، وزهر ٤٠٢/٢. وانظر لغة بني عقيل في إيضاح ابن الحاجب ٣٦٥/٢.
[11] - في د:"عطيه". وهو خطأ. وفي ط، وص:"عضّه".
[12] - انظر شرح الملوكي ٤٥٥.
[13] - انظر لغة بني أسد في المفصل ٤٩٤.
[14] - روي الشاهد بالأوجه الثلاثة المذكورة في المقتضب ١٨٥/١. والبيت من الوافر، لجرير في ذيل ديوانه ٨٢١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٨/٩، والمقاصد ٤٩٤/٤، وزهر، والخزانة ٧٢/١، ٧٤، ٥٤٢/٩. وهو بلا نسبة في الكتاب ١٦٠/٢. ورد في مر ٦١٠/٢، وهشا ٣٥٠/٤، وشا ٤٧٤/٩، وزهر ٤٠١/٢.
موضع الشاهد: فغض، وجه الاستشهاد تحريك آخره بالضم للإتباع، وبالفتح للتخفيف، وبالكسر على الأصل..
[15] - ٢٦٠.
[16] - في الكتاب ١٦٠/٢: "بنو أسد وغيرهم من بني تميم". وانظر شرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢، والارتشاف ٣٤٤/١، ومر ٦١٠/٢.
[17] - انظر لغة كعب في الكتاب ١٦٠/٢، وشرح الشافية للرضي ٢٤٣/٢، والارتشاف ٣٤٥/١، ومر ٦١٠/٢.
[18] - انظر الكتاب ١٦٠/٢، والتكملة ٥-٦، وإيضاح ابن الحاجب ٣٦٥/٢.

[وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً فِي "هَلُمّْ"]

(**وَفَكُّ أَفْعِلْ فِي التَّعَجُّبِ الْتُزِمْ**) قال في شرح الكافية[1]: "بإجماعٍ"، وكأنّه أرادَ إجماعَ العربِ؛ لأنّ المسموعَ الفَكُّ، ومنه قوله[2]:

٣٥٦ – وَقَالَ نَبِيُّ المُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ المُقَدَّمَا

وإلاّ فقد حُكِيَ عن الكسائيّ[3] إجازةُ إدغامِه.

(**وَالْتُزِمَ الإدْغَامُ أَيْضاً فِي "هَلُمّ"**) بإجماعٍ، كما قاله في شرح الكافية[1]، فلم يُقَلْ فيه: "هَلْمُمْ"[4].

تنبيهات:

الأوّل[5]: هذا البيتُ استدراكٌ على ما قبله، أي: يُسْتَثْنَى مِنْ فِعْلِ الأمرِ صيغتانِ لا تخيير فيهما؛ الأُوْلَى "أَفْعِل" في التّعجب، فإنّه مُلْتَزَمٌ فَكُّهُ. والثّانيةُ "هَلُمَّ" في لغة تميمٍ، فإنّه مُلْتَزَمٌ إدغامُه. وقد سبق في باب أسماء الأفعال[6] أنّ "هَلُمَّ" عند الحجازيّين اسمُ فِعْلٍ بمعنى "احْضُرْ" أو "أَقْبِلْ". وعند بني تميمٍ فِعْلُ أمرٍ، وباعتبار هذه اللُّغَةِ ذُكِرَ هاهنا.

الثّاني[7]: التزموا أيضاً فتحَ "هَلُمَّ". وحكى الجرميّ[8] الفتحَ والكسرَ عنْ بعض تميمٍ. وإذا اتّصلَ بها هاءُ الغائب نحو: "هَلُمَّهُ"/ لم يُضَمَّ، بل يُفْتَح. وكذا إذا اتّصل بها ساكنٌ نحو: "هَلُمَّ الرَّجُلَ". وقد[9] تقدَّمَ أنّ لكونها عندَ تميمٍ ٤١٩/أ
فِعْلاً اتَّصَلَتْ بها ضمائرُ الرَّفْعِ البارزةُ، فيقال: "هَلُمَّا، وهَلُمُّوا، وهَلُمِّي" بِضَمِّ الميم قبلَ الواو، وكسرها قبل الياء. وإذا اتَّصل بها نونُ الإناث فالقياس: "هَلْمُمْنَ". وزعم الفرّاء[10] أنّ الصَّوابَ "هَلُمَّنَّ" بفتح الميم وزيادةِ نونٍ ساكنة بعدها وقايةً لفتح الميم، ثمّ تُدْغَمُ النّونُ السّاكنة في نون الضّمير. وحُكِيَ عن أبي عمرٍو[11] أنّه سمع: "هَلُمِّينَ يا نِسْوَةُ" بكسر الميم مشدَّدَةً، وزيادة ياءٍ ساكنة قبلَ نون الإناث. وحَكى عن بعضِهم: "هَلُمُّن"[12] بضمِّ الميم. وهو شاذٌّ.

---

[1] - ٢١٩٢/٤.

[2] - البيت من الطويل، للعباس بن مرداس في ديوانه ١٠٢، والمقاصد ٦٥٦/٣، ٥٩٣/٤. وهو بلا نسبة في الجنى الداني ٤٩. ورد في نا ٤٦٥، ومر ٦١٠/٢، وعق ١٥٧/٢، وجا ١٩٢/٣، وشا ٥٠١/٤، ومكو ٢٠٣، وزهر ٨٩/٢، وسيو ٣٦٥، ٥١٣.
موضع الشاهد: أحبب، ووجه الاستشهاد التزام الفك في "أحبب" لأنه من "أفعِل" التعجب.

[3] - انظر حكاية الكسائي في مر ٦١١/٢، وشرح التسهيل للمرادي ١١١٢/٢، والهمع ٤٨٦/٣.

[4] - في ط١:"هلم". وهو خطأ.

[5] - أغلب التنبيه الأول في مر ٦١١/٢.

[6] - صفحة ١٢.

[7] - التنبيه الثاني في مر ٦١١/٢.

[8] - انظر حكاية الجرمي في الارتشاف ٢٣٠٥/٥، ومر ٦١١/٢، وزهر ٤٠٢/٢.

[9] - سقطت "قد" من ط١.

[10] - انظر زعم الفراء في شرح الرضي على الكافية ١٠١/٣، والارتشاف ٢٣٠٥/٥، ومر ٦١١/٢.

[11] - حكاية أبي عمرو في الارتشاف ٢٣٠٥/٥.

[12] - في صب ١٩٠١/٤:"قوله بضم الميم أي مع تشديدها. ولعل ضمها إتباع لضم اللام. وهل مع زيادة نون ساكنة قبل نون الإناث كما تقدم عن الفراء أوّلاً؟ الأقرب الأول فراجعه".

الثّالث[1]: مذهبُ البصريّين[2] أنّ "هَلُمَّ" مركّبةٌ مِنْ "ها" التّنبيه، ومِنْ "لُمَّ" الّتي هي فِعْلُ أمرٍ مِنْ قولهم: "لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ"؛ أي: جَمَعَهُ، كأنّه قيل: اجْمَعْ نَفْسَكَ إلينا، فحُذِفَتْ أَلِفُها تخفيفاً. وقال الخليل[3]: رُكِّبَا قبل الإدغام، فحُذِفَتِ الهمزةُ للدَّرْجِ، إذ كانت همزةَ وصلٍ، وحُذِفَتِ الألِفُ لالتقاءِ السّاكنين، ثمّ نُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأُوْلَى إلى اللاّم[4]. وقال الفرّاءُ[5]: مُرَكَّبَةٌ مِنْ "هَلْ" الّتي للزَّجْرِ، و"أُمَّ" بمعنى "اقْصِدْ"، فخُفِّفَتِ الهمزةُ بإلقاء حركتها على السّاكن قبلها، فصار "هَلُمَّ". ونسب بعضهم[6] هذا القولَ إلى الكوفيّين. وقولُ البصريّين أقربُ إلى الصَّوابِ. قال في البسيط[7]: "ومنهم مَنْ يقولُ إنّها ليست مُرَكَّبَةً". انتهى.

خاتمة في النّون السّاكنةِ ومنها التّنوين:[8]

اعلم أنّ للنُّونِ السّاكنة أربعةَ أحكامٍ:

أوَّلها: الإدغامُ، وهو بلا غُنَّةٍ في اللاّم والرّاء، وبغُنَّةٍ في حروف "يَنْمُو"، ما لم تكن مواصلتها في كلمةٍ واحدةٍ كـ"الدُّنْيَا"، و"صِنْوَان"، و"أَنْمَارٍ"، فإنّ الفَكَّ في ذلك لازِمٌ.

والثّاني: الإظهارُ، وهو في حروف الحَلْقِ السّتَّةِ: العَين، والغَين، والحَاء، والخاء، والهاء، والهمزة؛ لِبُعْدِ مَخْرَجِ[9] النّونِ مِنْ[10]/ مَخْرَجِها. ٤١٩/ب

والثّالث: القَلْبُ مِيماً عند الباء. ويستوي كونُها في كلمةٍ نحو: ﴿أَنْبِئْهُمْ﴾[سورة البقرة٢: ٣٣]، أو كلمتين نحو: ﴿أَنْ بُوْرِكَ﴾[سورة النّمل٢٧: ٨]. ومُوْجِبُ هذا القلبِ أنّ الباءَ بَعُدَتْ مِنَ[11] النّونِ، وشَابَهَتْ أقربَ الحروف إليها وهي الميمُ؛ لأنّ النّونَ والميمَ حَرْفَا غُنَّةٍ، فلمَّا بَعُدَتْ عنِ الباءِ لم يمكنْ إدغامُها فيها، ولَمّا قَرُبَتْ بمُشابَهَةِ القريبِ[12] منها لم يَحْسُنْ إظهارُها، فأَوْجَبَ التّخفيفُ أمْراً آخرَ، وهو قَلْبُها مِيماً؛ لأنّها أختُها في الغُنَّةِ.

والرّابع: الإخفاءُ، وذلك إذا وَلِيَها شَيءٌ مِنَ الحروفِ غيرِ المذكورةِ، وذلك خمسةَ عَشَرَ حَرْفاً يجمعها أوائل هذا البيتِ:

تَـرَى جَـارَ دَعْدٍ قَدْ ثَـوَى زِيْدَ فِي ضَنًى   كَمَـا ذَاقَ طَيْـرٌ صِيْدَ سُـوءَ شَـبَا ظُفُرِ

[1] - التنبيه الثالث في مر ٦١٢/٢.
[2] - انظر مذهب البصريين في الكتاب ١٥٨/٢، والأصول ١٤٦/١، والخصائص ٣٥/٣.
[3] - انظر قول الخليل في الكتاب ١٥٨/٢.
[4] - في د زيادة "وأدغمت".
[5] - معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١.
[6] - كالزمخشري في المفصل ١٩٣.
[7] - انظر قول ابن العلج في كتابه البسيط في الارتشاف ٢٣٠٥/٥، ومر ٦١٢/٢، وزهر ٤٠٢/٢.
[8] - أغلب الخاتمة في شرح الكافية ٢١٩٣/٤-٢١٩٤.
[9] - سقطت "مخرج" من ط١.
[10] - في د:"عن".
[11] - في ط١:"عن".
[12] - في ط١:"الغريب". وهو تحريف.

وإنّما أُخْفِيَتْ عند هذه الحروفِ لأنّها قَرُبَتْ منها قُرْباً مُتَوَسِّطاً؛ لأنّ حروفَ الحَلْقِ بَعُدَتْ منها فَأُظْهِرَتْ، وحروف "لم يرون"[1] قَرُبَتْ منها قُرْباً شديداً فَأُدْغِمَتْ، وهذه الخمسةَ عَشَرَ لم تَبْعُدْ بُعْدَ تِيكَ، و لم تَقْرُبْ قُرْبَ هذهِ، فَأُخْفِيَتْ. والإخفاءُ حالٌ بينَ الإظهارِ والإدغامِ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

[1] - في د، وط١، وص:"لم يرو". وهو خطأ؛ لنقص حرف النون. وفي ط٢:"لم ير". وهو خطأ؛ لنقص حرفي النون والواو .

ولَمّا يَسَّرَ الله تعالى[1] إكمالَ مَا وَعَدَ به في الخطبة مِنْ قوله:

مَقَــاصِـــدُ النَّحْـــوِ بِهَـــا مَحْـــوِيَّـــهْ

أخبرَ بذلك فقالَ:

(وَمَـــا بِجَمْعِـــهِ عُـــنِيْـــتُ قَـــدْ كَمَـــلْ   نَظْمـــاً عَلَى جُـــلِّ الْمُهِمَّـــاتِ اشْـــتَمَلْ)

يُقال: "عُنِيَ بكذا"؛ أي: اهتمَّ بهِ[2]، ويلزم بناؤه للمفعول. وبناؤه للفاعل لُغَيَّةٌ[3] حكاها في اليواقيت[4]، وأنشد عليها[5]:

٣٥٧ – عَــــانٍ بِأُخْرَاهَـــا طَوِيْلُ الشُّــغْلِ

و(**نَظْماً**) حالٌ مِنَ الهاءِ في (**بِجَمْعِه**)[6]، أو تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعِل. و(**اشْتَمَل**) نعتٌ لـــ(**نَظْماً**)[7]. و(**عَلَى جُلِّ الْمُهمَّاتِ**) متعلّقٌ بـــ(**اشْتَمَل**). ثمّ وصفَ (**نَظْماً**) بصفة/ أخرى فقال: ٤٢٠/أ

[أَحْصَـــى مِـــنَ الْكَـــافِيَـــةِ الْخُـــلاَصَـــهْ   كَمَـــا اقْتَضَـــى غِنًى بِـــلاَ خَصَـــاصَـــهْ]

(**أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَةْ**)؛ أي: جمع هذا النّظمُ مِنْ منظومةِ المصنِّفِ الْمُسَمَّاةِ بالكافيةِ الخَالِصَ الصَّافِي مِمّا يُكَدِّرُه. (**كَمَا اقْتَضَى**) أي: أخذَ (**غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ**) تَشُوبُه، والخَصَاصَةُ ضِدُّ الغِنَى، وهو كنايةٌ عمَّا جمعَ مِنَ المحاسِنِ الظَّاهِرَةِ.

ثمّ قَابَلَ بالشُّكْرِ نِعْمَةَ الإتْمَامِ، وأردفه بالصَّلاةِ على سيدنا محمَّدٍ سيِّدِ الأنامِ، وعلى آله وأصحابه الكـــرامِ؛ لإحراز أجْرِ ذلك ويُمْنِه في البَدْءِ والخِتام، فقال رحمه الله وجَمَعَنِي وإيَّاهُ في دار السَّلام:

(فَـــأَحَـــمْـــدُ اللَّهَ مُـــصَـــلِّـــيـــاً عَـــلَى   مُحَمَّـــدٍ خَـــيْـــرِ نَـــبِـــيٍّ أُرْسِـــــــلاَ

وَآلِـــهِ الْـــغُـــرِّ الْـــكِـــرَامِ الْـــبَـــرَرَهْ   وَصَحْـــبِـــهِ الْمُنْتَخَبِـــيْـــنَ الْـــخِـــيَـــرَهْ)

---

[1] - ليست "تعالى" في د، وط، وص. وفيهن زيادة "له".
[2] - سقطت "به" من ط١.
[3] - في د:"على لغة".
[4] - انظر الحكاية في مر ٦١٣/٢. وكتاب اليواقيت في اللغة لأبي عمر محمد بن عبد الواحد المطرز، صاحب ثعلب، توفي سنة ٣٤٥هـ. انظر كشف الظنون ٢٠٥٣/٢.
[5] - الرجز مجهول القائل. وهو في الصاحبي في فقه اللغة ٢٦٣، وشرح أدب الكاتب للجواليقي ٤٦ برواية: "عان بقصواها.."، واللسان (عنو). ورد في مر ٦١٣/٢.
[6] - في صب ١٩٠٤/٤:"قوله من الهاء في بجمعه فيه عندي نظر لما يلزم عليه من الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي، وهو (قد كمل)، وذلك ممنوع. وينبغي جعله حالاً من الضمير في (كمل)".
[7] - سقطت "لـ(نظماً)" من د.

الحمدُ أوَّلاً وآخِراً، [بَاطناً][1] وظَاهِراً، وصَلَّى اللهُ على سيدنا محمَّدٍ وآله وصحبه وسَلَّمَ تسلِيماً كثيراً.[2]

أكمله بيده الفانية علي المتوني غفرَ اللهُ له ولوالديه ولِمَنْ قرأ فيه.

آمين.[3]



[1] - زيادة من د، وط، وص.

[2] - في ط، وص:" وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين إلى يوم الدين".

[3] - في د:"ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة المباركة في يوم الثلاثاء المبارك ثامن عشر شهر صفر الخير سنة ثمان وسبعين وألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. وكتبها العبد الفقير المعترف بالذنب والتقصير عبد المنعم بن علي بن جمال الدين بن خضر الدنوشري بلداً والشافعي مذهباً والرفاعي طريقة. غفر الله له ولوالديه، ولمن دعا لهم بالمغفرة والرحمة، ولمن نظر فيه خللاً فأصلحه أو عيباً فستره. وحسبنا الله ونعم الوكيل. ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. تم بخير وعافية".

الفَهَارِس

فهرس الموضوعات

المقصور والممدود:

فهرس شواهد القرآن الكريم وقراءاته[1]

رقم الآية	المستشهَد به مِن الآية الكريمة	رقم الصّفحة
	٢- سورة البقرة	
٦	﴿أَأَنْذَرْتَهُمْ﴾	٤٤٤
٧	﴿عَلَى أَبْصَارِهِمْ﴾	٣٦٣
١٦	﴿اِشْتَرَوُا الضَّلاَلَةَ﴾	٤٣٩، ٤٦١
٢٦	﴿فَأَمَّا الَّذِيْنَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وأَمَّا الَّذِيْنَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾	١٥٦
٢٩	﴿سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾	١٧٤
٣٣	﴿أَنْبِئْهُمْ﴾	٥١١
٦٠	﴿اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾	١٧٨
٦٧	﴿يأمُرْكُمْ﴾ *	١٥٥
٧٠	﴿إنَّ البَقَرَ تَشَابَهَ﴾	١٧٣
٧٠	﴿تَشَابَهَتْ﴾ *	١٧٣
٩٦	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾	١٤٧
١٠٢	﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُوْلا﴾	١٠١
١٠٣	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا﴾	١٥٢
١٠٣	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا واتَّقَوا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِندِ اللهِ خَيْرٌ﴾	١٥٥
١٥٠	﴿ لِئَلاّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إلاّ الّذِيْنَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾	٩٧
١٦٤	﴿تَصْرِيفِ الرِّيَاحِ﴾	٣٧٣

[1] - جعلت رمز النجمة * للدلالة على القراءة القرآنية. وأشرت إلى تكرار الشاهد في الصفحة الواحدة مقيّدةً عدد التكرار بحاصرتين ( ).

٣- سورة آل عمران

٤- سورة النّساء

٥- سورة المائدة

٦- سورة الأنعام

٧- سورة الأعراف

١٦٠	﴿وقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَي عَشْرَةَ أسْبَاطاً أُمَماً﴾	١٧٢، ١٧٨
١٧٦	﴿ولَوْ شِئْنَا لرَفَعْنَاه بِهَا﴾	١٤٩
١٨٦	﴿مَنْ يُضْلِلِ اللهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ *	١٣٩
٢٠٠	﴿وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ﴾	١٢٤

٨- سورة الأنفال

١٧	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾	١٤١
١٩	﴿وَإِنْ تَعُودُوا نَعُدْ﴾	١٣٢
٢٥	﴿واتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيْبَنَّ الّذِيْنَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خاصَّة﴾	٢٤
٥٧	﴿فَشَرِّدْ بِهِمْ﴾ *	٤٢٤، ٤٩٣
٥٨	﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾	٢٠

٩- سورة التّوبة

٦	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِيْنَ اسْتَجَارَكَ﴾	١٤٢
١٢	﴿أَئِمَّةً﴾	٤٤٣
١٣	﴿أَلاَ تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾	١٦١
٢٨	﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللهُ﴾	١٣٦
٣٣	﴿لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّيْنِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُوْنَ﴾	١٥١
٣٦	﴿اثْنَا عْشَرَ شَهْراً﴾	١٧٦
٤٠	﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾	١٨٢

١٠- سورة يونس

١	﴿ألر﴾	٣٦٨
٣٧	﴿وَمَا كَانَ هَذَا القُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُوْنِ اللهِ﴾	٩٩
٥٨	﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾ *	١١٨
٧٢	﴿فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ﴾	١٣٦

٨٨	﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ واشْدُدْ عَلَى قُلُوْبِهِمْ فَلاَ يُؤْمِنُوْا حَتَّى يَرَوُا العَذَابَ الأَلِيْمَ﴾	١٠٥
٨٩	﴿ولا تَتَّبِعَانِ سبيلَ الّذِيْنَ لا يَعْلَمُونَ﴾ *	٣١
٩١	﴿آلآنَ﴾ *	٤٢٠

١١- سورة هود

١	﴿مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾	١٨٠
٥٨	﴿وَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُوْداً﴾	١٢٢
١٠٥	﴿لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ﴾	٥٠٧
١١١	﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا﴾ *	١٢١

١٢- سورة يوسف

٤	﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَباً﴾	١٧٦، ١٧٨
١٧	﴿ومَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾	١٥١
٢٦	﴿ إِنْ كَانَ قَمِيْصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾	١٣٧، ١٣٨
٢٦	﴿فَصَدَقَتْ﴾	١٣٨
٣٢	﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً﴾	١٨
٣٢	﴿لَيَكُوناً﴾	٣٣
٣٦	﴿ودَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ﴾	٢٢٥
٤٣	﴿سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾	١٧٤، ١٧٥
٤٣	﴿سُنْبُلاَتٍ﴾	١٧٥
٤٣	﴿إِنْ كُنْتُمْ للرُّيَّا تَعْبُرُوْنَ﴾ *	٤٦٠
٧٦	﴿مِنْ إِعَاءِ أَخِيهِ﴾ *	٤٣٩
٧٧	﴿ إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾	١٣٦
٨٥	﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ﴾	٢٠

١٨- سورة الكهف

١٩- سورة مريم

٢٠- سورة طه

٤٢- سورة الشّورى

٤٣- سورة الزّخرف

٤٤- سورة الدّخان

٤٦- سورة الأحقاف

٤٧- سورة محمّد

٤٩- سورة الحجرات

٥١- سورة الذّاريات

٥٣- سورة النّجم

٦٥- سورة الطّلاق

٦٦- سورة التّحريم

٦٧- سورة الملك

٦٨- سورة القلم

٦٩- سورة الحاقّة

٧١- نوح

٧٢- سورة الجنّ

٧٣- سورة المزّمّل

٧٤- سورة المدّثّر

٧٥- سورة القيامة

١	﴿لأُقْسِمُ بيوم القيامة﴾ *	٢١، ٢٢
١٥	﴿وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيْرَهُ﴾	٢٨٢
٤٠	﴿بِقَادِرٍ﴾	٣٦٤ (٢)

٧٦- الإنسان

٤	﴿سَلاسِلاً وَأَغْلالاً وَسَعِيْراً﴾ *	٨١
١٥-١٦	﴿قَوَارِيْراً * قَوَارِيْراً﴾ *	٨١

٧٧- سورة المرسلات

٣٢	﴿تَرْمِي بِشَرَرٍ﴾	٣٦٨، ٣٦٩

٨٠- سورة عبس

٣-٤	﴿لَعَلَّهُ يَزَّكَّى * أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ *	١١٣

٨٦- سورة الطّارق

٤	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	١٢٢

٨٩- سورة الفجر

١-٢	﴿وَالفَجْرِ * وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾	٥٢
٢٨	﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾	٤٧٥
٢٨	﴿مَرْضُوَّةً﴾ *	٤٧٥

٩١- سورة الشّمس

١	﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾	٣٦٧
٢	﴿وَالقَمَرِ إِذَا تَلاهَا﴾	٣٦٦
٣	﴿جَلاَّهَا﴾	٣٦٦
٤	﴿يَغْشَاهَا﴾	٣٦٦

٩٢- سورة اللّيل

٩٣- سورة الضّحى

٩٤- سورة الشّرح

٩٦- سورة العلق

٩٧- سورة القدر

١٠١- سورة القارعة

١٠٦- سورة قريش

١١٢- سورة الإخلاص

فهرس شواهد الحديث الشّريف

فهرس الأثر المرويّ عن الصّحابة

فهرس الأمثال

فهرس أقوال العرب[1]

[1] ـ ذكرت فيه ما كان تراكيب وجملاً وما كان ألفاظاً مفردة.

– ب –

فهرس شواهد الشِّعر

رقم البيت	أوّله	آخره	بحره	قائله	رقم الصّفحة
		قافية الهمزة			
		- ءُ -			
١٢٠	لم أكُ	والإخاءُ	الوافر	الحطيئة	١٠٩
١٣٦	فذاكَ	المراءُ	الوافر	-	١٢٠
٢٢٠	إذا عاش	والفتاءُ	الوافر	الرّبيع بن ضبع	١٧٦
٢٤٩	سيغنيني	غناءُ	الوافر	-	٢٢٤
٢٠٦	لولا الإصاحةُ	رجاءُ	الكامل	-	١٦٠
		- ءَ -			
٨٩	لمّا رأيتُ	الهيجاءَ	الكامل	-	٩٢
		- ءِ -			
٢٧٦	ويسقط	الحواءِ	الوافر	ذو الرّمّة	٣٢٦
		قافية الباء			
		- بُ -			
١٣٤	فلا تستطلْ	نصيبُ	الطّويل	-	١١٩
١٩٢	أخلاّي	معتبُ	الطّويل	الغطمّش الضّبّيّ	١٥١
٢٧٢	ولستُ	فأعربُ	الطّويل	-	٣٢٠
١٨٨	لظلّ	ويطربُ	الطّويل	الهذليّ أو مجنون ليلى	١٥٠
=	ولو تلتقي	سبسبُ	=	=	=

قافية التّاء

- تُ -

٣٧	ربّما أوفيت	شمالاتُ	المديد	جذيمة الأبرش أو عمرو بن هند	٢٣
٤٤	ليت شعري	ودعيتُ	الخفيف	السّموأل	٢٧

- تِ -

٣٢٨	إذا لم يكن	شيراتِ	الطّويل	جعيثنة البكائيّ أو أمّ الهيثم	٤٦٥، ٤٩٠

قافية الجيم

- جِ -

٥٥	يحدو	الإرتاجِ	الكامل	ابن ميّادة	٥٥

قافية الحاء

- حُ -

١٩٠	ولو أنّ	وصفائحُ	الطّويل	توبة بن الحمير	١٥٠ (٢)
٢٥٣	أخو بيضات	سبوحُ	الطّويل	رجلٌ من بني هذيل	٢٣٦
٢٠٩	لولا زهير	جنحوا	البسيط	-	١٦١

- حَ -

١١٦	سأترك	فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبناء	١٠٧
٢٣٩	أتوا	صباحا	الوافر	خديج الغسّانيّ	٢٠١
٣٣٨	فقلت	شيحا	الوافر	مضرس بن ربعيّ أو يزيد بن الطّثريّة	٤٨٤
٢١	دامنّ	جانحا	الكامل	-	١٩

- حِ -

١٢٣	وقولي	تستريحي	الوافر	عمرو بن الإطنابة	١١٢

قافية الدّال

- دُ -

١٧٦	متى تؤخذوا	يزيدُ	الطّويل	-	١٤١
٢٣٦	عدِ النّفس	الجهدُ	الطّويل	-	١٩٥
٢٧١	فكيف لنا	نقدُ	الطّويل	ذو الرّمّة أو تميم بن مقبل أو غيرهما	٣١٥
١٩٩	ولو أنَّ	عودُها	الطّويل	ابن الدّمينة أو الرّاعي النميريّ أو غيرهما	١٥٤
٢٢٧	كم ملوك	بادوا	المديد	-	١٨٩
٣٥٠	إنّ الخليط	وعدوا	البسيط	الفضل بن عبّاس	٤٩٥
١٨٢	يثني	مزيدُ	الكامل	عبد الله بن عنمة	١٤٤

- دَ -

١	تَبَاعدَ	بُعْدَا	الطّويل	جبير بن الأضبط	٤
٤٨	وذا النّصب	فاعبدا	الطّويل	الأعشى	٣٣
١٨٥	سرينا	فتنهدا	الطّويل	-	١٤٧
٩٤	أن تقرآن	أحدا	البسيط	-	٩٣
٢٠٨	لولا رجاء	ولا جسدا	البسيط	-	١٦١
٢٠١	لو يسمعون	وسجودا	الكامل	كثيّر عزّة	١٥٤
٢٥٤	يديان	وتضهدا	الكامل	-	٢٣٧

- دِ -

٧٣	وقائلةٍ	وعن هندِ	الطّويل	دوسر بن دهبل أو رجلٌ من بني يربوع	٨٢
١٤٣	أرى	ينفدِ	الطّويل	طرفة بن العبد	١٢٤

١٤٦	متى تأته	موقدِ	الطّويل	الحطيئة	١٢٤
٢٧٠	أرى	المتشدّدِ	الطّويل	طرفة بن العبد	٣١٢
١٣	يا دار ميّة	الأمدِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	١٦
٥١	مقذوفة	بالمسدِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	٣٦
١١١	هل تعرفون	للجسدِ	البسيط	-	١٠٥
١٥٩	ترفع لي	تقِدِ	البسيط	الفرزدق	١٢٩
٢٢٩	كم دون	الجلدِ	البسيط	ذو الرّمّة	١٩٠
٢٦٤	أبصارهنّ	صُدّادِ	البسيط	القطاميّ	٢٥٩
٣٠٠	ها إنّ ذي	النّكدِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	٣٦٤
٣١٣	وقفت	أحدِ	البسيط	النّابغة الذّبيانيّ	٤٢٣
٩٨	فما جمع	لفردِ	الوافر	عمرو بن معديكرب	٩٨
٢٥١	وقد أعددت	حديدِ	الوافر	-	٢٢٦
٢٩٠	علاما	رمادِ	الوافر	حسّان بن ثابت أو حسّان بن منذر	٣٤٩
٣٤٢	إذا ما	سادي	الوافر	امرؤ القيس	٤٨٨
٦٥	وذكرت	بدادِ	الكامل	النّابغة الجعديّ أو ابن كراع أو غيرهما	٧٦
٢٩٨	أفِدَ	قدِنْ	الكامل	النّابغة الذّبيانيّ	٣٥٣
١٦٣	من يكدني	والوريدِ	الخفيف	أبو زبيد الطّائيّ	١٣٢
٢٦٠	وجدت	أزنادِها	المتقارب	الأعشى	٢٤٥

قافية الرّاء

- رُ -

٧٦	أيادي	منظرُ	الطّويل	كثيّر عزّة	٨٦

- رْ -

٢٧٧	وغرّرتني	تامرْ	مجزوء الكامل	الحطيئة	٣٣٣
٣٤٠	وقد رابني	بشرّْ	المتقارب	امرؤ القيس	٤٨٦

قافية السّين

- سُ -

٢٣٨	وأسلمني	أنسُ	مجزوء الوافر	-	١٩٧
٦٢	اعتصمْ	أمسُ	الخفيف	-	٧٤

- سِ -

٨٣	كي لتقضيني	مختلسِ	المديد	عبيد الله بن قيس الرّقيّات	٨٩
٢٧٨	دعِ المكارم	الكاسي	البسيط	الحطيئة	٣٣٤
٤٩	اضربَ	الفرسِ	المنسرح	طرفة بن العبد	٣٣

قافية الظّاء

- ظِ -

٣٠٩	ألا مَنْ	عكاظِ	الوافر	أميّة بن خلف الخزاعيّ	٤٠٧

قافية العين

- عُ -

٣١	لئن تك	واسعُ	الطّويل	الكميت بن معروف	٢١، ١٤٤
٦٠	على حين	وازعُ	الطّويل	النّابغة الذّبيانيّ	٧٣، ١٢٣
٧٩	إذا أنت	وينفعُ	الطّويل	النّابغة الجعديّ أو قيس بن الخطيم أو غيرهما	٨٧
١٦٧	ولا بالذي	لجازعُ	الطّويل	أبو صخر الهذليّ	١٣٣
٢٨٣	أنا الصّلتانيّ	صادعُ	الطّويل	الصّلتان العبديّ	٣٣٦

٣٣٤	ومعرّضٍ	جُيّعِ	الكامل	الحادرة	٤٧٨
٧٢	وما كان	مجمعِ	المتقارب	عبّاس بن مرداس	٨٢

قافية الفاء

- فُ -

١١٥	وما قام	أعرفُ	الطّويل	الفرزدق	١٠٦، ١٠٧
٢١٤	أنت المبارك	لاختلفوا	البسيط	-	١٦٣

- فَ -

٢٨٨	فإني قد رأيت	أخافَهْ	الوافر	-	٣٤٤

- فِ -

٣٢١	تنفي	الصّياريفِ	البسيط	الفرزدق	٤٣٣
١٢٥	لَلُبْس	الشّفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	١١٤
٤١	مَن يُثقفن	شافي	الكامل	بنت مرّة بن عاهان	٢٦
٥٤	عليه	لمستعطفِ	المتقارب	-	٥٤

قافية القاف

- قُ -

١٢	عدس	طليقُ	الطّويل	يزيد بن مفرّغ	١٥
٣٢٧	أداراً	يترقرقُ	الطّويل	ذو الرّمّة	٤٥٨
٨٧	ولا تدفنني	أذوقُها	الطّويل	أبو محجن الثقفيّ	٩١
١٨٦	ما كان	المحنَقُ	الكامل	قتيلة بنت الحارث	١٤٨

- قَ -

٧٧	لن يخب	الحلقَهْ	المنسرح	أعرابيّ	٨٦

- قِ -

١٣٥	فإن كنت	أمزّقِ	الطّويل	الممزّق العبديّ	١٢٠

٢٦٩	حِمًى	المياثقِ	الطّويل	عياض بن درّة الطّائيّ	٢٩٨
٢٧٥	تزوّجتها	الرّزقِ	الطّويل	–	٣٢٤
٩	تذر	تخلقِ	الكامل	كعب بن مالك	٩
٢٦٣	إنّي امرؤ	تلاقِ	الكامل	–	٢٥٨
١٥٠	أين تصرف	للتّلاقي	الخفيف	عبد الله بن همام السلوليّ	١٢٥

قافية اللاّم

- لُ -

٣٤	فإمّا تريني	أتنعّلُ	الطّويل	الشّنفرى	٢٢
٣٩	فلا الجارة	محوّلُ	الطّويل	النّمر بن تولب	٢٤
١٠٥	فما زالت	أشكلُ	الطّويل	جرير	١٠٤
١١٠	فيا ربّ	مرملُ	الطّويل	–	١٠٥
١٥٤	خليليّ	لا يحاولُ	الطّويل	–	١٢٦
٢٤٢	إذا قلت	نُهَّلُ	الطّويل	كثيّر عزّة	٢١٩
٢٦٦	عليها	النّبلُ	الطّويل	زهير بن أبي سلمى	٢٨٢
٢٦٧	وكلّ أناس	الأناملُ	الطّويل	لبيد بن أبي ربيعة	٢٨٨
٨٢	فأوقدت	داخلُهْ	الطّويل	حاتم الطّائيّ	٨٨
٩٥	لئن عاد	أقيلُها	الطّويل	كثيّر عزّة	٩٤
٣٢٤	تبيّن لي	طيالُها	الطّويل	أنيف بن زبّان أو توبة بن مضرّس أو غيرهما	٤٤٩
١٨٠	لئن منيت	ننتفلُ	البسيط	الأعشى	١٤٤
١٨٧	وربّما فات	ولو عجلُوا	البسيط	القطاميّ أو الأعشى	١٤٨
٢٣٢	كم نالني	أجتملُ	البسيط	القطاميّ	١٩١
١٠٣	ليس العطاء	قليلُ	الكامل	المقنّع الكنديّ	١٠١

١٣٠	إذا ما خرجنا	الجراضمُ	الطّويل	الفرزدق أو الوليد بن عقبة	١١٧
١٧٢	بني ثعل	ظالمُ	الطّويل	الأسديّ	١٣٧
٣٣٥	ألا طرقتنا	كلامُها	الطّويل	ذو الرّمّة أو أبو النّجم الكلابيّ	٤٧٨
١٨	لا ينعش	مبغومُ	البسيط	ذو الرّمّة	١٧
٧٨	كي تجنحون	تضطرمُ	البسيط	–	٨٧
١٠٨	لا يخدعنّك	والنّدمُ	البسيط	–	١٠٥
١٦٦	وإن أتاه	حرمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	١٣٣
١٨٣	إن تستغيثوا	كرمُ	البسيط	–	١٤٥
١٩٦	ما أطيب	ملمومُ	البسيط	تميم بن مقبل	١٥٣
٣٣٢	حتّى تذكّر	مغيومُ	البسيط	علقمة بن عبدة	٤٧٤
٣٣٦	هو الجواد	فيظطلمُ	البسيط	زهير بن أبي سلمى	٤٨٢
١٧٣	فإن يهلك	الحرامُ	الوافر	النّابغة الذّبيانيّ	١٣٩
=	وتأخذ بعده	سنامُ	=	=	=
١٧٥	فطلّقها	الحسامُ	الوافر	الأحوص	١٤٠
٢٩٦	متى كان	الخيامُنْ	الوافر	جرير	٣٥٣
١١٨	لا تنهَ	عظيمُ	الكامل	أبو السود الدّؤليّ أو حسّان أو غيرهما	١٠٨
٣٤٨	العاطفونة	أنعموا	الكامل	أبو وجزة السّعديّ	٤٩٣

– مَ –

٣٦	قليلاً	مغنما	الطّويل	حاتم الطّائيّ	٢٣
١٠٢	ولولا رجال	علقما	الطّويل	الحصين بن الحمام	١٠٠
١٧١	ومن لا يزال	نادما	الطّويل	–	١٣٦

٢٥٢	وحمّلت	يدانِ	الطّويل	عروة بن حزام أو أعرابيّ من بني عذرة	٢٣٥
٣٢٦	ألا يا ديار	الملوانِ	الطّويل	ابن أحمر أو ابن مقبل	٤٥٤
١٧٠	من يفعل	مثلانِ	البسيط	حسّان بن ثابت أو عبد الرحمن بن حسّان أو غيرهما	١٣٦
١٩٥	عندي اصطبار	يبريني	البسيط	-	١٥٣
٥٨	أنا ابن	تعرفوني	الوافر	سحيم بن وثيل	٦٧
١١٧	فقلت ادع	داعيانِ	الوافر	الأعشى أو الفرزدق أو غيرهما	١٠٨
٢٥٥	فلو أنّا	اليقينِ	الوافر	المثقّب العبديّ أو المرداس أو غيرهما	٢٣٧
٢٦٥	خلت	الإضينِ	الوافر	الطّرمّاح	٢٦٤
١٥٣	حيثما	الأزمانِ	الخفيف	-	١٢٦

- نْ -

١٠٩	ربّ وفّقني	سننْ	الرّمل	-	١٠٥
٢٤	وهل يمنعنّي	يأتيَنْ	المتقارب	الأعشى	١٩

قافية الهاء

- هَـ -

٣١٨	لها أشارير	أرانيها	البسيط	النّمر بن تولب أو رجل من بني يشكر	٤٢٧

قافية الواو

- وِ -

٢١٠	وكم موطن	منهوي	الطّويل	يزيد بن الحكم	١٦١

قافية الياء

- يُ -

٣٥٤	وكأنّها بين	فتُعَيُّ	الكامل	-	٥٠٥

- يَ -

٤٥	ومستبدل	وأحريا	الطّويل	-	٢٧
٥٢	كأنّ العقيلين	بازيا	الطّويل	القطاميّ أو جعفر بن علبة الحارثيّ	٤٤
٦٧	فلو كان	مواليا	الطّويل	الفرزدق أو المتنخّل	٨٠
٩١	أحاذر	هيا	الطّويل	جميل بثينة	٩٢
١٥٢	وإنّك إذما	آتِيا	الطّويل	-	١٢٦
١٨١	لئن كان	باديا	الطّويل	امرأةٌ من عقيل	١٤٤
٣٢٢	فما برحت	المنائيا	الطّويل	عبيدة بن الحارث	٤٣٤، ٤٣٦
٣٣٣	وقد علمت	وعاديا	الطّويل	عبد يغوث بن وقّاص	٤٧٥

- يْ -

١١٣	لولا تعوجين	يفنيه	البسيط	-	١٠٥

فهرس شواهد الرّجز

رقم البيت	آخره	قائله	رقم الصّفحة
		قافية الهمزة	
		- ءِ -	
٢٥٠	شيشاءِ	أبو المقدام أو أعرابيّ من البادية	٢٢٤
=	واللّهاءِ	=	=
		قافية الباء	
		- بُ -	
٤	الأشنبُ	رجلٌ من بني تميم	٥
٢٨٦	عجبُه	زياد الأعجم	٣٤٤
=	أضربُه	=	=
		- بَ -	
٢٥٧	أثوبا	معروف بن عبد الرّحمن أو حميد بن ثور	٢٤٢
٢٩٤	القصبّا	رؤبة أو ربيعة بن صبح	٣٥٢
٣٣٧	عجبا	أبو حكّاك	٤٨٣
		قافية التّاء	
		- تُ -	
٢٧٣	شاتُه	مبشّر بن هذيل	٣٢٣
=	أداتُه	=	=

- تِ -

١٢٤	دولاتِها	-	١١٣، ٢٣٥
=	لَمّاتِها	=	=
=	زفراتِها	=	=
٢٢٣	وشقوتِه	نفيع بن طارق	١٨٠
=	حجّتِه	=	=

- تْ -

٢٨٩	مُسلمتْ	أبو النّجم الرّاجز	٣٤٧-٣٤٨
=	بعد متْ	=	=
=	الغلصمتْ	=	=
=	أمَتْ	=	=

قافية الجيم

- جِ -

٣١٥	عَلِجِّ	أعرابيٌّ	٤٢٣
=	العشجِّ	=	=
=	البرنجِّ	=	=
=	بالصَّيصجِّ	=	=

- جْ -

٣١٦	حجّتجْ	رجلٌ من أهل اليمن	٤٢٣
=	بِجْ	=	=
=	وفْرتِجْ	=	=

قافية الحاء

- حَ -

١٠٧	فسيحا	أبو النّجم	١٠٤
=	فنستريحا	=	=

- حِ -

١٩٨	الفلاحِ	لبيد أو بنت عامر بن مالك	١٥٤
=	الرِّماحِ	=	=

قافية الدّال

- دُ -

٥٩	يزيدُ	رؤبة	٦٨
٢٨٧	قَصَدُه	-	٣٤٤
=	رَشَدُه	=	=

- دَ -

١٩	الشّهودا	رؤبة أو رجلٌ من هذيل	١٨، ٢٧
٨٨	تمعددا	العجّاج	٩١
=	أجلدا	=	=

- دِ -

٣٤٦	منشدِ	-	٤٩٠
=	الفرقدِ	=	=

قافية الرّاء

- رُ -

١٣٢	دارُها	منظور بن مرثد	١١٩
=	وجارُها	=	=

- رَ -

٩٦	شطيرا	-	٩٤
=	أطيرا	=	=

- رِ -

٣١٩	بالعواورِ	جندل بن المثنّى الطّهويّ	٤٣٢

- رْ -

١٤٢	أفرّْ	عليّ بن أبي طالب أو الحارث بن منذر الجرميّ	١٢٣
=	القدرْ		=
٢٤٤	السّفرْ	-	٢٢٣
٢٨١	نهرْ	-	٣٣٥
٣٠٤	فجبرْ	العجّاج	٣٨٠
٣٢٠	ونمرْ	حكيم بن معية	٤٣٢
٣٤٣	بدرْ	العجّاج	٤٨٩
=	كسرْ	=	=

قافية السّين

- سَ -

٦١	أمسا	-	٧٤

قافية الشّين

- شُ -

قافية الطّاء

- طْ -

قافية العين

- عُ -

- عْ -

قافية الفاء

- فَ -

قافية القاف

- قُ -

- قِ -

١٦	غاقِ	رؤبة	١٧
٣٢٣	الوديقِ	–	٤٤٠
=	هروقِ	=	=
١٥	عراقِها	–	١٧
=	بخاق باقِها	=	=

قافية الكاف

- كَ -

٣١٧	عصيكا	رجلٌ من حمير	٤٢٥، ٤٨٨
=	إليكا	=	=
١٠	دونكَ	جاريةٌ من بني مازن	١٣
=	يحمدونكَ	أو رجلٌ من بني أسد	=

قافية اللاّم

- لُ -

٢٩٣	لا أظلّلُهْ	أبو ثروان أو أبو الهجنجل	٣٥١
=	من علُه	=	=

- لَ -

١٠٤	باطلا	امرؤ القيس	١٠٢
=	وكاهلا	=	=

- لِ -

٣	الكلكالِ	–	٤
٣٠٥	الفطحلِ	رؤبة أو العجّاج	٣٨٥
=	الوحلِ	=	=

٣٠٨	الأجللِ	أبو النّجم	٤٠٥، ٥٠٤
٣٤٧	الثّالي	–	٤٩٠
٣٥٧	الشّغلِ	–	٥١٣

- لْ -

٢٤٨	السّربالْ	العجّاج	٢٢٤
=	الإهلالْ	=	=
٢٠٣	عجلْ	–	٣٧٩
=	بالرّجلْ	=	=

قافية الميم

- مُ -

٨٥	تشتمُ	رؤبة	٩٠

- مَ -

٣٨	يعلما	العجّاج أو غيره	٢٤
=	معمّما	=	=
٣٥٣	يؤكرما	أبو حيّان الفقعسيّ	٤٩٨
٢٩٢	لِمَهْ	سالم بن دارة	٣٥٠
٣٣٩	فمَه	–	٤٨٦

- مِ -

٣٢٩	التّمتامِ	رؤبة	٤٦٧
=	البنامِ	=	=

قافية النّون

– نُ –

– نَ –

– نْ –

قافية الهاء

– هـَ –

قافية الياء

– يُ –

- يَ -

٦٦	يعيليا	الفرزدق	٧٩
=	مقلوليا	=	=

قافية الألف الليّنة

- ى -

٢٨٥	الفتى	الشّمّاخ	٣٣٩
=	سرى	=	=

فهرس أنصاف الأبيات

رقم الشّاهد	الشّطر	بحره	قائله	رقم الصّفحة
٢٠٧	لولا ابن أوسٍ نأى ما ضيم صاحبه	البسيط	–	١٦٠
٣٠٦	زمن الفِطحلِ إذِ السّلام رطابُ	الكامل	–	٣٨٥
٣٣٠	وكأنّها تفاحةٌ مطيوبةٌ	الكامل	رجلٌ من بني تميم	٤٧٤

فهرس الأمثلة

- ب -

- ز -

- ش -

- غ -

- ق -

- ك -

فهرس التّراكيب والجمل

– أ –

- ج -

- ل -

ما لا يصحّ في العربيّة

فهرس الكتب المذكورة في المتن

فهرس الأعلام

فهرس المصادر والمراجع

١- المطبوعة

- الإبدال لأبي الطيب اللغوي، حقّقه وشرحه ونشر حواشيه الأصلية وأكمل نواقصه عزّ الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القطّاع الصّقليّ، تحقيق ودراسة أ.د.أحمد محمّد عبد الدّايم، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، لا ط، ١٩٩٩م.

- أبنية كتاب سيبويه (الأسماء والأفعال والحروف)، لأبي بكر الزبيدي، تحقيق د. أحمد راتب حموش، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.

- أحكام القرآن، ابن العربي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، لا ت.

- أدب الكاتب، لابن قتيبة، حقّقه وعلّق حواشيه ووضع فهارسه محمّد الدّالي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، لا ط، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمد، مراجعة د.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- الاستدراك على أبي علي في الحجة، لجامع العلوم الباقولي، حققه وخرج ما فيه وشرحه وناقشه وكتب حواشيه وصنع فهارسه د.محمد أحمد الدالي، مكتبة البابطين المركزية للشعر العربي، الكويت، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- أسرار العربية لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د.فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.

- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف، مصر، ط٣، لا ت.

- الأشموني وكتابه منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، د.محمد عبد المجيد الطويل، القاهرة، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- إصلاح المنطق، لابن السِّكِّيت، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السّلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٨٧م.

- الأصمعيّات، عبد الملك بن قريب، تحقيق د.محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

- الأصول لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان، ط٣، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

- إعراب القرآن المنسوب إلى الزّجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، ط٣، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- إعراب القراءات السبع وعللها، لابن خالويه، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- إعراب لامية الشنفرى للعكبري، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط٥، ١٩٨٠م.

- الإغفال، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق وتعليق د.عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، منشورات المجمع الثقافي، أبوظبي، لا ط، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- الاقتراح، للسيوطي، قرأه وعلّق عليه د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، لا ط، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.

- الاقتضاب في شرح أدب الكاتب، لابن السّيد البطليوسي، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، لا ط، ١٩٩٦م.

- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.

- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

- أمالي ابن الحاجب، تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، دار عمار، عمّان، لا ط، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

- أمالي الزّجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- أمالي الزجاجي الصغرى، شرح أحمد الشنقيطي، المكتبة المحمودية، القاهرة، ط٢، ١٣٥٤هـ، ١٩٣٥م.

- أمالي السهيلي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، مطبعة السعادة، القاهرة، لا ط، ١٩٧٠م.

- أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- أمالي أبي علي القالي البغدادي، ويليه الذيل والنوادر للمؤلف، وكتاب التنبيه لأبي عبيد البكري، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

- أمالي المرتضى، غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

- الإمتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق د. مرسل فالح العجمي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

- الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق وتعليق وتقديم: د. عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٠م.

- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، دمشق، لا ط، لا ت.

- الأنموذج للزمخشري، تحقيق د. حسني عبد الجليل يوسف، مكتبة الآداب، القاهرة، لا ط، ١٩٩٠م.

- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق د. صغير أحمد محمد حنيف، دار طيبة، الرياض، لا ط، لا ت.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، لا ط، لا ت.

- الإيضاح، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق الدكتور إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٥م.

- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٢، ١٩٧٣م.

- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، طبعة جديدة بعناية الشيخ حسونة، مراجعة صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لا ط، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني، ويليه الملحق التابع للبدر الطالع للسيد المؤرخ اليمني، مطبعة دار السعادة، مصر، ط١، ١٣٤٨هـ.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق د.عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- البلغة في الفرق بين المذكّر والمؤنّث، لأبي البركات بن الأنباري، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه د.رمضان عبد التواب، من منشورات وزارة الثّقافة، مطبعة دار الكتب، مصر، لا ط، ١٩٧٠م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق د.طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لا ط، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

- البيان والتّبيين للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.

- تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، دار ليبيا للنشر، بنغازي، لا ط، لا ت.

- تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية د.رمضان عبد التواب وآخرون، وراجع ترجمته د.السيد يعقوب بكر وآخرون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧٥م.

- تحسين القبيح وتقبيح الحسن، أبو منصور الثعالبي، تحقيق شاكر العاشور، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق، ط١، ١٤٠١هـ،١٩٨١م .

- التّخمير = شرح المفصّل في صنعة الإعراب.

- تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

- التّذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان النحوي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، من الجزء الأول إلى الجزء لخامس، ط١، ١٩٩٦ — ٢٠٠٢م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

- التّعليقات والنّوادر للهجريّ، اعتنى به حمد الجاسر، مطبعة العبيكان، الرّياض، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- التّعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق وتعليق د.عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

- تفسير الرازي = التفسير الكبير ومفاتيح الغيب.

- تفسير الطبري = جامع البيان في تأويل القرآن.

- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.

- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن.

- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، الإمام محمد الرازي، قدم له الشيخ محيي الدين الميس، دار الفكر، لا ط، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- تقريب المقرّب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.عفيف عبد الرحمن، دار المسيرة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- التّكملة، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.حسن شاذلي فرهود، نشر جامعة الرياض، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

- التّكملة والذيل والصّلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للصغاني، حقّقه إبراهيم الأبياري وآخرون، وراجعه محمد خلف الله أحمد وآخرون، مطبعة دار الكتب، القاهر، لا ط، ١٩٧٠- ١٩٧٩م.

- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب لابن خروف= شرح كتاب سيبويه لابن خروف.

- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق عبد السلام محمد هارون وآخرين، دار القومية العربية ومطابع سجل العرب، القاهرة، لا ط، ١٩٦٤-١٩٦٧م.

- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق د.يوسف أحمد المطوع، قدّم له الأستاذ إبراهيم الأبياري، لا ط، ١٩٨١ م.

- جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- الجمل في النّحو، المنسوب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- جمهرة اللغة لابن دريد، حقّقه وقدم له د.رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

- الجنى الداني في حروف المعاني، للمراديّ، تحقيق د.فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، دار الفكر، لا ط، لا ت.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت، لا ط، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق د. عبد العال سالم مكرّم، دار الشروق، ط٣، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- الحجة للقراء السبعة، الفارسي، تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي، دار المأمون للتّراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ،١٩٨٤م.

- الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، لابن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة، بيروت، لا ط، لا ت.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم الأصبهاني، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٥، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- الحماسة، عليّ بن الحسن البصريّ، تحقيق مختار الدّين أحمد، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

- الحماسة، عليّ بن الشّجريّ، تحقيق عبد المعين الملوحي، وأسماء حمصي، منشورات وزارة الثّقافة، دمشق، لا ط، ١٩٧٠م.

- الحماسة، الوليد بن عبيد البحتريّ، تحقيق لويس شيخو اليسوعي، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط٢، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

- الحيوان للجاحظ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٥م.

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩م.

- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت.، لا ط، لا ت.

- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، لا ط، لا ت.

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية، الشّنقيطيّ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ط١، ١٩٨١م.

- دقائق التّصريف، لأبي سعيد المؤدب، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

- الدليل إلى المتون العلميّة، عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- ديوان إبراهيم الصّوليّ = ضمن الطّرائف الأدبيّة.

- ديوان إبراهيم بن هرمة = شعر إبراهيم بن هرمة.

- ديوان ابن أحمر = شعر عمرو بن أحمر.

- ديوان الأحوص = شعر الأحوص.

- ديوان الأخطل، شرحه راجي الأسمر، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

- ديوان أبي الأسود الدؤليّ، صنعة أبي سعيد الحسن السكريّ، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مؤسسة إيف للطباعة، بيروت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- ديوان الأعشى ميمون بن قيس= الصبح المنير في شعر أبي بصير.

- ديوان الأقيشر الأسديّ، جمع وتحقيق وشرح خليل الدويهي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد ابو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، لا ط، ١٩٥٨م.

– ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق ودراسة عبد الحفيظ السطلي، توزيع مكتبة أطلس بدمشق، ط٣، لا ت.

– ديوان أوس بن حجر، تحقيق محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، لا ط، ١٩٨٦م.

– ديوان تأبّط شرّاً، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

– ديوان تميم بن مقبل = ديوان ابن مقبل.

– ديوان جرير، بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط٣، لا ت.

– ديوان جرير، مضافاً إليه شرح محمد بن حبيب، جمع محمد إسماعيل الصاوي، مطبعة الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١، لا ت.

– ديوان جميل بثينة، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

– ديوان حاتم الطّائيّ، صنعة يحيى بن مدرك الطائيّ، رواية هشام بن محمد الكلبيّ، دراسة وتحقيق عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٩٩٠م.

– ديوان الحادرة، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، لا ط، ١٩٧٣م.

– ديوان الحارث بن خالد المخزوميّ = شعر الحارث بن خالد المخزوميّ.

– ديوان حسّان بن ثابت الأنصاريّ، ضبطه وشرحه وصححه عبد الرحمن البرقوقي، المطبعة الرحمانية، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، لا ط، ١٣٤٧هـ، ١٩٢٩م.

– ديوان الحطيئة، رواية وشرح ابن السّكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

– ديوان خرنق بنت بدر بن هفّان، تحقيق حسين نصّار، دار الكتب والوثائق القومية، مطبوعات مركز تحقيق التراث، القاهرة، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

– ديوان ابن الدّمينة، صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، ١٩٥٩م.

– ديوان ذي الرّمّة، تصحيح وتنقيح كارليل هنري هيس، طبع بكلية كامبردج، المملكة البريطانية المتحدة، لا ط، ١٣٣٧هـ، ١٩١٩م.

– ديوان رؤبة بن العجّاج = ضمن مجموع أشعار العرب.

– ديوان أبي زبيد الطّائيّ = ضمن شعراء إسلاميّون.

- ديوان زهير بن أبي سلمى، بشرح الأعلم الشّنتمرّيّ، مما رواه الأصمعي والمفضل وأبو عمرو، جمع وترتيب وتصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي، المكتبة التجارية، مصر، لا ط، لا ت.

- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.

- ديوان أبي سعيد المخزوميّ = شعر أبي سعيد المخزوميّ.

- ديوان السّموأل، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السّكيت، تحقيق عبد المعين الملوحي، طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا، ط١، ١٩٦٦م.

- ديوان الشريف الرّضيّ، محمد بن أبي أحمد الحسين، دار صادر، بيروت، لا ط، لا ت.

- ديوان الشّمّاخ بن ضرار، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.

- ديوان الشّنفرى، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

- ديوان طرفة بن العبد مع شرح الأعلم الشّنتمرّيّ، مكس سلغسون، شالون، فرنسا، لا ط، ١٩٠١م.

- ديوان الطّرمّاح، تحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، لا ط، ١٩٦٨م.

- ديوان طفيل الغنويّ، تحقيق عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٦٨م.

- ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية، بغداد، ط١، ١٩٦٨م.

- ديوان عبد الرحمن بن حسّان = شعر عبد الرحمن بن حسّان.

- ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاريّ، دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة، مكتبة التراث، القاهرة، لا ط، ١٩٧٢م.

- ديوان عبد الله بن معاوية بن جعفر بن أبي طالب، تحقيق عبد الحكيم الراضي، بغداد، لا ط، ١٩٧٤م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرّقيّات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، دار صار، الجامعة الأمريكية، بيروت، لا ط، لا ت.

- ديوان العجّاج = ضمن مجموع أشعار العرب.

- ديوان عديّ بن زيد، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية، بغداد، لا ط، لا ت.

- ديوان عروة بن حزام، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، جامعة بغداد، لا ط، ١٩٦١م.

- ديوان علقمة بن عبدة الفحل، بشرح الأعلم الشّنتمرّيّ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

- ديوان عليّ بن أبي طالب، جمع نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة، بول ستشوارز، جامعة تورنتو، لا ط، ١٨٩٣م.

- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

- ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق.

- ديوان القطاميّ، تحقيق إبراهيم السّامرّائيّ وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط١، ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م.

- ديوان كثيّر عزّة، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لا ط، ١٩٧١م.

- ديوان كعب بن مالك الأنصاريّ، دراسة وتحقيق سامي مكي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦م.

- ديوان لبيد بن ربيعة = شرح ديوان لبيد بن ربيعة.

- ديوان ليلى الأخيليّة، جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية، دار الجمهورية، بغداد، لا ط، ١٩٦٧م.

- ديوان المتلمّس الضّبعيّ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤، القاهرة، ١٩٦٨م.

- ديوان المثقّب العبديّ، تحقيق وشرح وتعليق حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، مصر، لا ط، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

- ديوان مجنون ليلى، جمع الإمام أبي بكر الوالبي، المطبعة الخديوية، بولاق، مصر، لا ط، ١٩٧٩م.

- ديوان أبي محجن الثقفيّ، صنعة الحسن بن عبد الله العسكريّ، نشره وقدم له صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.

- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، لا ط، ١٩٦٢م.

- ديوان ابن ميّادة = شعر ابن ميّادة.

- ديوان النابغة الجعدي، جمع وتحقيق وشرح د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

– ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، القاهرة، ط٢، لا ت.

– ديوان النجاشيّ الحارثيّ، جمع سليم النعيمي، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ١٣، بغداد، ١٩٦٦م.

– ديوان النّمر بن تولب = ضمن شعراء إسلاميّون.

– ديوان هدبة بن الخشرم = شعر هدبة بن الخشرم.

– ديوان يزيد بن الطّثرية = شعر يزيد بن الطّثرية.

– ديوان يزيد بن مفرّغ الحميريّ، جمع وتنسيق عبد القدوس صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٨٢م.

– ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشريّ، تحقيق عبد الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

– رسالة الصّاهل والشّاحج، لأبي العلاء المعرّيّ، تحقيق د. عائشة عبد الرّحمن، دار المعارف، القاهرة، لا ط، ١٩٧٥م.

– السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط٢، ١٤٠٠هـ.

– سرّ صناعة الإعراب لابن جنّيّ، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

– سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكريّ، تحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، لا ط، ١٩٣٦م.

– سنن البيهقي الكبرى، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الباز، مكة المكرمة، لا ط، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

– سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

– سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لا ط، لا ت.

– السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د.عبد الغفار سليمان، وسيد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

– سنن ابن ماجة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.

– سنن النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– السيرة النبوية، لابن هشام، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، دار ابن كثير، دمشق، لا ط، لا ت.

– الشّافية في علم التصريف لابن الحاجب، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد العكري، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

- شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق عبد الله الناصير، منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النّحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- شرح أدب الكاتب للجواليقي، قدم له الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

- شرح أشعار الهذليّين، صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السّكريّ، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر، مكتبة دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.

- شرح ألفية ابن مالك لابن جابر الهواري الأندلسي، علق عليه وحققه وشرح شواهده ووضع فهارسه د.عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، لا ط، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- شرح ألفيّة ابن مالك للسيوطي، مع حاشيته: التحقيقات الوفية بما في البهجة المرضية من النكات والرموز الخفية لمحمد الغرسي، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- شرح ألفيّة ابن مالك لابن عقيل، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلوم الحديثة، بيروت، ط١٤، ١٩٦٤م

- شرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار مكتبة المعارف، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- شرح ألفيّة ابن مالك للمكودي، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لا ط، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لا ط، لا ت.

- شرح التسهيل لابن مالك وولده، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون، دار هجر، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق د.ناصر حسين علي، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٨م.

- شرح التّصريح على التّوضيح على ألفية ابن مالك، خالد الأزهري، دار الفكر، لا ط، لا ت.

- شواهد التوضيح والتّصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار العروبة، القاهرة، لا ط، لا ت.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، قدّم له د.شوقي ضيف، مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، لا ط، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- شرح جمل الزّجاجي لابن خروف، تحقيق سلوى محمد عرب، سلسة الرسائل العلمية الموصى بطبعها (٢٢)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، لا ط، ١٤١٨هـ.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، العراق، لا ط، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا الحاوي، منشورات دار الكتاب اللبناني، مكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامريّ، تحقيق إحسان عباس، نشر وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

- شرح الرّضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، لا ط، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.

- شرح الشافية للرضي الأستراباذي، مع شرح شواهده للبغدادي، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمها الأساتذة محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

- شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، ومعه رحلة السرور إلى إعراب شواهد الشذور، مراجعة وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، تحقيق بركات يوسف الهبود، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لا ط، ١٩٩٤م

- شرح شواهد المغني للسّيوطي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لا ط، لا ت.

- شرح القصائد السبع الطوال، لأبي بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، لا ط، لا ت.

- شرح قطر الندى لابن هشام الأنصاري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، دار الثقافة، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

- شرح الكافية الشّافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، لا ط، لا ت.

- شرح كتاب سيبويه لابن خروف، تحقيق خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي، الجماهيرية العظمى، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ، ١٩٩٥م.

- شرح كتاب سيبويه للرماني، تحقيق د. المتولي رمضان أحمد الدميري، مطبعة التضامن، القاهرة، لا ط، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، الجزء الأول، حققه وقدم له وعلق عليه: د. رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لا ط، ١٩٨٦م.

- شرح كتاب سيبويه للسّيرافي، الجزء الثاني، حققه وعلق عليه د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لا ط، ١٩٩٠م.

- شرح اللّمع لابن بَرهان العكبريّ، تحقيق د. فائز فارس، من منشورات المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، لصدر الفاضل الخوارزمي، تحقيق د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لا ط، لا ت.

- شرح المفصّل لابن يعيش، نشر إدارة الطباعة المنيرية، لا ط، لا ت.

- شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، لزكريا الأنصاري، راجعه المقرئ الشيخ أبو الحسن محيي الدين الكردي، علق عليه محمد غياث صباغ، طبع في مطبعة الشام، توزيع مكتبة الغزالي، دمشق، ط٤، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعيش، تحقيق د.فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- شرح النووي على مسلم، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

- الشّعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تحقيق د.محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- شعر إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.

- شعر الأحوص الأنصاريّ، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، لا ط، ١٩٧٥م.

- شعر الحارث بن خالد المخزوميّ، تحقيق يحيى الجبوري، بغداد، لا ط، ١٩٧٢م.

- شعر زياد الأعجم، جمع وتحقيق يوسف حسين بكار، ط١، دار المسيرة، ١٩٨٣م.

- شعر أبي سعد المخزوميّ، جمع وتحقيق رزوق فرج رزوق، ساعدت جامعة بغداد على نشره، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

- شعر عبد الرحمن بن حسّان، جمع وتحقيق مكي العاني، بغداد، ط١، ١٩٧١م.

- شعر عمرو بن أحمر، جمع وتحقيق حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.

- شعر ابن ميّادة، جمعه وحققه حنا جميل حداد، راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٩٨٣م.

- شعر هدبة بن الخشرم، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق، لا ط، ١٩٨٦م.

- الشّعر والشّعراء لابن قتيبة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٧م.

- شعر يزيد بن الطثرية، تحقيق ناصر الرشيد، دار الوثبة، دمشق، لا ط، لا ت.

- شعراء إسلاميّون، د.نوري حمودي القيسيّ، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة النهضة العربية، بغداد، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

- شعراء أمويّون، د. نوري حمودي القيسيّ، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسّلسيلي، تحقيق د. الشريف عبد الله الحسيني، مكة المكرمة، لا ط، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق وتقديم مصطفى الشويمي، منشورات مؤسسة بدران، لا ط، ١٩٦٣م.

- الصبح المنير في شعر أبي بصير ميمون بن قيس الأعشى والأعشيين الآخرين، مع شرح أبي العباس ثعلب لشعر الأعشى ميمون بن قيس، طبع في مطبعة آذلف هلزهوسن، يانة، لا ط، ١٩٢٧م.

- الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، طبعة الشربتلي، مصر، لا ط، ١٣٧٧هـ.

- صحيح البخاري، تحقيق د. مصطفى البغا، دار ابن كثير، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، لا ط، لا ت.

- صناعة الكُتّاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق د. بدر أحمد ضيف، دار العلوم العربية، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط١، ١٩٨٠م.

- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، قرأه وشرحه محمود محمد شاكر، نشر مطبعة المدني، جدة، لا ط، لا ت.

- الطّرائف الأدبيّة، عبد القاهر الجرجانيّ، تصحيح وتخريج د. عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ط١، ١٩٢٧م.

- العباب الزاخر واللباب الفاخر، للصغاني، تحقيق محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الإعلام، بغداد، لا ط، ١٣٩٧هـ.

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار، عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، ط١، ١٢٩٧هـ.

- العدد في اللغة لابن سيده، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

- العِقد الفريد لابن عبد ربه، شرحه وضبطه وصحّحه وعنون موضوعاته ورتّب فهارسه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م.

- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، اعتنى به برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام، الجزء الأول، طبع برعاية وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية تحت مراقبة الدكتور محمد عبد المعيد خان أستاذ آداب اللغة العربية بالجامعة العثمانية، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط١، ١٣٨٤ هـ - ١٣٨٥ هـ ، ١٩٦٤ م - ١٩٦٦ م.

- غريب الحديث لابن قتيبة الدينوري، صنع فهارسه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م.

- الغريب المصنف لأبي عبيد بن سلام، حققه وقدم له وصنع فهارسه د.رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٨٩م.

- الغريب المصنف لأبي عبيد بن سلام، حققه د.محمد المختار العبيدي، دار سحنون، تونس، ودار مصر للطباعة، القاهرة، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

– فتح الباري لابن حجر، دار المعرفة، بيروت، لا ط، لا ت.

– فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، للغندجاني، حقّقه وقدّم له د.محمد علي سلطاني، دار النبراس، ومطبعة دار الكتاب، دمشق، لا ط، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

– الفرق لابن فارس اللغويّ، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الرياض، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

– الفرق لقطرب، تحقيق د. خليل إبراهيم العطية، مراجعة د.رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٩٨٧م.

– الفصول في العربية، لابن الدهان، تحقيق د. فائز فارس، دار الأمل، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

– فقه اللغة وسر العربية، لأبي منصور الثعالبي، تحقيق ومراجعة د.فائز محمد، ود.إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

– الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، لا ط، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

– فوات الوفيات، لابن شاكر الكتبي، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٣-١٩٧٤م.

– القاعدة النحوية، د.محمود حسن الجاسم، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

– القاموس المحيط، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي، دار الفكر، بيروت، لا ط، ١٩٨٣م

– كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة، ابن الجزري، تحقيق وتعليق د. مصطفى النماس، مطبعة السعادة، القاهرة، لا ط، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

– الكامل في اللغة والأدب، لأبي العباس المبرد، صححته لجنة من المحققين، مكتبة المعارف، بيروت، لا ط، لا ت.

– الكتاب لسيبويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، نسخة مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية ببولاق، ١٣١٦هـ.

– الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، مذيل بحاشية الإمام العلامة أحمد بن محمد المعروف بابن المنير وتخريج أحاديث الكشاف للإمام الزيلعى، تحقيق عبد الرزاق المهدي، ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، ١٤٠٧هـ.

– كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للمفسر المحدث الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- كشف الظنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، صنعة جامع العلوم الأصبهاني الباقولي، حققه وعلّق عليه وصنع فهارسه د. محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

- الكنز اللُّغويّ في اللَّسن العربيّ، سعى في نشره وتعليق حواشيه د. أوغست هفنر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لا ط، ١٩٠٣م.

- لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط١، لا ت.

- اللاّمات للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- اللباب للعكبري، تحقيق د.عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

- اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧١م.

- اللّمع لابن جنّي، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، لا ط، لا ت.

- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، ط٢، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

- ما بنته العرب على فَعَالِ للصغاني، تحقيق د.عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، لا ط، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.

- ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- المبدع في التصريف، لأبي حيان النحوي، تحقيق وشرح وتعليق د.عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.

- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، لا ط، ١٩٥٤م.

- مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٦٠م.

- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، من سلسلة التراث العربي تصدرها وزارة الإعلام في الكويت، ط٢، ١٩٨٤م.

- مجمع الأمثال للميداني، حقّقه وفصّله وضبط غرائبه وعلّق حواشيه محمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، لا ط، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

- مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد البروسيّ، طبع بآلات درونولين، ليبسيغ، برلين، لا ط، ١٩٠٣م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّيّ، تحقي علي النجدي ناصف ود.عبد الفتاح شلبي، أعدّه للطبعة الثانية وقدم له محمد بشير الأدلبي، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ط٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق د. شرف عبد الكريم النجار، دار عمار، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٠م.

- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق د.عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، مكتبة المتنبي، القاهرة، لا ط، لا ت.

- المخصّص لابن سِيده الأندلسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

- المدارس النحوية، د.شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٧٢م.

- المذكر والمؤنّث لابن الأنباري، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، لا ط، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

- المذكر والمؤنّث للسجستاني، تحقيق حاتم صالح الضامن، دار الفكر، بيروت، دمشق، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- المذكر والمؤنث للفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مكتبة دار التراث، القاهرة ، ط٢، ١٩٨٩م.

- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د.محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- المسائل البغداديات لأبي عليّ الفارسيّ، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، لا.ط، لا.ت.

- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تقديم وتحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- مسائل خلافية في النحو للعكبري، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، حققه أ.د.حسن هنداوي، كنوز إشبيليا، الرياض، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

– المسائل العسكريّات لأبي علي الفارسي، دراسة وتحقيق أ.د.علي جابر المنصوري، دار الثقافة والدار العلمية الدولية، عمَّان، الأردن، لا ط، ٢٠٠٢م.

– المسائل العضديات لأبي علي الفارسي، تحقيق د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

– المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.

– المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د.محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ودار المدني، لا ط، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

– المستدرك على الصّحيحين للنيسابوري، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

– مسند الإمام أحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لا ط، لا ت.

– مسند أبي يعلى، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

– مشكل إعراب القرآن القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د.حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

– المصباح المنير للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

– معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

– معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار وعبد الفتاح شلبي، الدار المصرية، القاهرة، لا ط، لا ت.

– معاني القرآن للكسائي، أعاد بناءه وقدم له د.عيسى شحاتة عيسى، دار قباء، القاهرة، لا ط، ١٩٩٨م.

– معاني القرآن للنحاس، تحقيق محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

– معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

– المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، لا ط، ١٤١٥هـ.

– معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، لا ط، لا ت.

- المعجم الصغير للطبراني، تحقيق محمد شكور، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكمة، الموصل، ط٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.

- معجم المؤلفين لعمر كحالة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

- معجم ما استعجم للبكري، تحقيق مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٤٠٣هـ.

- معجم مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، لا ط، ١٩٧٢م.

- المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الكتب، مصر، ط٢، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ومراجعة الأستاذ سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- المفصّل للزمخشريّ، تحقيق د.علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

- المفضليات للضبي، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط١٠، ١٩٩٢م.

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق د.العثيمين وآخرين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- المقاصد النّحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة، محمود بن أحمد العينيّ، مطبوع مع خزانة الأدب، دار صادر، لا ط، لا ت.

- المقتصد في شرح الإيضاح للجرجانيّ، تحقيق د.كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، لا ط، ١٩٨٢م.

- المقتضب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لا ط، لا ت.

- المقدمة الجزولية في النحو، لعيسى بن عبد العزيز الجزولي، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مراجعة د.حامد أحمد نبيل، ود.فتحي محمد احمد جمعة، منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.

- المقصور والممدود لابن ولاد، تحقيق أ.د.إبراهيم محمد عبد الله، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، لا ت.

- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق د.فخر الدين قباوة، نشر المكتبة العربية، حلب، ط١، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

- منازل الحروف للرماني، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، لا ط، لا ت.

- منتهى الطّلب من أشعار العرب، جمع عبد الله بن المبارك بن محمد بن ميمون، تحقيق وشرح محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.

- المنصف لابن جنّي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

- المنقوص والممدود للفراء والتنبيهات لعلي بن حمزة، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، مصر، ط٣، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

- مناهج شروح ألفية ابن مالك، د.محمود عبد الكريم نجيب، دار الفارابي، الشارقة، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٤م.

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي الأشمونيّ، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، لا ط، لا ت.

- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سيدني غليزر، المؤسسة الأمريكية الشرقية، ميتشغان، لا ط، ١٩٤٧م.

- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بالخطط المقريزيّة، تقي الدّين المقريزيّ، مكتبة الثقافة الدّينيّة، القاهرة، ط٢، ١٩٨٧م.

- موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لابن هشام، الشيخ خالد الأزهري، ضبطه وعلق عليه وأعرب أمثلته علاء الدين عطية، راجعه وقدم له د.أيمن الشوا، مكتبة ابن عطية، ودار الغوثاني، دمشق، ط١، لا ت.

- موطأ الإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لا ط، لا ت.

- نتائج الفكر في النحو للسهيلي، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

- النحو التعليمي في التراث العربي، د.محمد إبراهيم عبادة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، لا ط، لا ت.

- النّحو الوافي، عبّاس حسن، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٣، ١٩٨٠م.

- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لا ط، لا ت.

- نظرات وآراء في العربية وعلومها، د.مازن المبارك، دار البشائر، دمشق، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

- النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، قرأه وضبط نصه د.يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.

- النهاية في غريب الأثر لابن الجزري، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، لا ط، ١٣٩٩هـ.

- النوادر لأبي مسحل الأعرابي، تحقيق د.عزة حسن، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٨٠هـ، ١٩٦١م.

- النوادر في اللغة لأبي زيد، تحقيق ودراسة د.محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، لا ط، ١٩٥١م.

- الهمز لأبي زيد، نشره الأب لويس شيخو اليسوعي وأضاف إليه فهرسين وتصحيحات في آخره، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، لا ط، ١٩١١م.

- همع الهوامع، جمال الدين السيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، لا ط، لا ت.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٤م.

٢- المخطوطة

- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب، بدر الدين بن الناظم، نسخة خطية بخط محمد بن نعمان بن أحمد، وهي في مكتبة الأسد بدمشق، برقم ١٥٦٤٧.

- مختصر كتاب العين لأبي بكر الزبيدي، من مخطوطات المكتبة الأزهرية، وهي برقم ٣٠٩٦٤٦، نسخة نفيسة جداً، كُتبت في القرن السادس الهجري، على يد علي بن عمرو بن محمد الخزرجي، وهي نسخة كاملة بخط مغربي جميل، وقد سُمّي الكتاب في المكتبة الأزهرية بالاستدراك على كتاب العين، والصواب ما أثبت.

٣- البحوث المنشورة

- ألفية ابن مالك: منهجها وشروحها(١)، بحث للدكتور غريب عبد المجيد نافع، نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلد ١٧، العدد ٦٥-٦٦، ص١٨٤ - ١٩٠ ص، ١٩٨٥م.

- ألفية ابن مالك: منهجها وشروحها (٢)، بحث للدكتور غريب عبد المجيد نافع، نُشر في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، مجلد ١٩، العدد ٧٣-٧٤، ص١٧١ — ١٨٩، ١٩٨٧م.

- شرح قصيدة ابن دريد في المقصور والممدود لابن هشام اللخمي، تحقيق مهدي عبيد جاسم، نشر في مجلة المورد، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ص ١٨٢-٢٠٠، ١٩٨٤م.

٤- الرسائل الجامعيّة

- اختلاف آراء ابن مالك النّحويّة من خلال شرح الأشمونيّ للألفيّة، تأصيل ودراسة الباحث حوفان بن صالح القرني، رسالة ماجستير بإشراف د.عبد الهادي بن أحمد فراج، جامعة أمّ القرى بمكّة المكرّمة، ١٤٢٨هـ.

- شرح الأشموني ومترلته بين شروح الألفية، د.محسن عبيد، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة دمشق، إشراف د. منى إلياس، ١٩٩٣م .

- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ، القسم الأول، للباحث عبد الكريم سيد رمضان، رسالة ماجستير بإشراف د.نبيل أبو عمشة، كلية الآداب، جامعة دمشق، قسم اللغة العربية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥م.

- شرح جمل الزجاجي لابن بابشاذ، القسم الثاني، للباحث يوسف الحاج أحمد، رسالة ماجستير بإشراف د.منى إلياس، كلية الآداب، جامعة دمشق، قسم اللغة العربية، ١٩٨٦-١٩٨٧م.

- شرح الشّافية للجاربردي، دراسة وتحقيق، بحث أعدّه د.نبيل أبو عمشة لنيل درجة الدكتوراه، بإشراف د.عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، قسم اللغة العربية، ١٤٠٩- ١٤١٠هـ، ١٩٨٩-١٩٩٠م.

فهرس المحتويات

الفهارس

تمّ بحمد الله